بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

جامعة اليرموك

كليَّة الآداب

قسم اللغة العربيَّة

دراسات عليا/ دكتوراة

المصطلحُ اللغويُّ في القرنِ الرَّابعِ الهِجريِّ في ضَوْءِ اللسانيَّاتِ الحديثةِ

Linguistic terminology in the fourth century A.H. in Light of modern linguistics

إعداد:

عبد الله محمود عياصرة

إشراف:

الأستاذ الدكتور: سمير شريف استيتيّة

قُدِّمت هذه الأُطروحةُ استكمالًا لمتطلباتِ الحصولِ على درجةِ الدكتوراة في اللغةِ العربيَّةِ وآدابِها

حقل التَّخصص- اللغة والنَّحو

٢٠١٦

الإهداءُ

إلى القابضينَ على الجمرِ؛ والِدَيَّ الحبيبنِ، زوجتي الغالية، أبنائي.. رياحين العمر، المنتظرين معي فرحةً مؤجَّلةً منذُ أمدٍ بعيدٍ.. إلى أرواحٍ طاهرةٍ غابت عنّا وما فارقَتْنا..

إلى شرفِ الأمّةِ في كلِّ زمن.. شهدائها الأبرار...

أُهدي هذا العملَ...

الشُّكرُ والتَّقديرُ

الحمدُ لله وكفى، والصَّلاة والسَّلام على الحبيب المُجْتبَى، وبعدُ؛

أتقدَّمُ بجزيل الشُّكر وعظيم التقدير إلى كلِّ من أَهدى إليَّ علمًا ينفعني، أو زرع في خُلُقًا يهذِّبني. وأخصُّ بالشُّكر الكبيرِ شيخي الجليل وأستاذي الكريم؛ الأستاذ الدكتور سمير شريف استيتيّة على ما قدَّمه لي من علمٍ ونُصحٍ وتوجيهٍ وإرشادٍ، وصبرٍ إلى درجةٍ لا يتحمَّلُها إلا العلماءُ الكبارُ الأجلّاءُ أمثاله، فجزاه الله عنّي خيرَ الجزاء.

وأشكر الأساتذةَ الأكارم لجنة المناقشة على تَفضُّلها بقبول مناقشة بحثي شكرًا جزيلًا، كما أتوجّهُ إلى أساتذتي الأعزّاء في قسم اللغة العربيّة في جامعة اليرموك بخالص شكري واحترامي.

وأخيرًا؛ الشّكر الموصول إلى كلِّ من قدَّم نصيحةً أو توجيهًا، أو تفضَّلَ بمدٍّ يد العون في سبيل إنجاز هذا العمل.

يقول تعالى:

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) [التوبة/ ١٠٥]

صدق الله العظيم

المُلَخَّصُ

يشغلُ "المصطلحُ اللغويُّ" حيّزًا مهمًّا في الدّرسِ اللغويّ/ النّحويِّ العربيِّ القديمِ –القرن الرّابع الهجريِّ أنموذجًا– والخطابِ اللسانيِّ الحديثِ على حدٍّ سواء. وهذا يحيلُنا على نقاشٍ محمومٍ هذه الأيّام حول طبيعةِ العلاقةِ الممكنةِ بين التّراثِ النّحويِّ –بالمعنى العامّ– واللسانيّات.

ولكن؛ ما يزالُ البحثُ اللسانيُّ العربيُّ الحديثُ مُفتقِرًا إلى دراساتٍ كافيةٍ تحدّدُ الأسسَ الإبستمولوجيّةِ والتّصوريّةِ التي تضبطُ تلك العلاقةَ؛ إذ ينحصرُ الخطابُ اللسانيُّ الحديثُ أو المعاصرُ –في أغلبه– في مفهومِ "التّأصيلِ" الذي يتتبّعُ بعضَ المصطلحاتِ والمفاهيمِ اللسانيّةِ الحديثةِ، وإيجادَ (الأشباهِ والنّظائرِ) لها عندَ النُّحاةِ الأوائلِ حسبُ.

يحاولُ هذا البحثُ تجاوزَ مفهومِ "التّأصيلِ" بعد الإفادةِ من معطياتِه وأدواتِه، وعدمِ التّوقّفِ عند حدودِه؛ لتلاشي أغلاطٍ منهجيّةٍ وتصوّريّةٍ، والانتقالِ إلى مفهومِ "التّجسيرِ" في البحثِ اللسانيِّ العربيِّ الحديثِ، منطلقًا من مبدأ "تراكميّةِ وبنائيّةِ" المعرفةِ الإنسانيّةِ؛ إذ نعتقدُ أنَّ مرجعيّاتِ اللسانيّاتِ العربيّةِ متعدّدةٌ، وأنَّ هنالك ما يسوّغُ البحثَ عن جسورِ هذه المرجعيّاتِ وَفْقَ ضوابطَ واضحةٍ، ولذلك حَرَصَ البحثُ على بناءِ نماذجَ نظريّةٍ متجانسةٍ؛ مفاهيميًّا واستدلاليًّا لطائفةٍ كبيرةٍ مِنَ المصطلحاتِ اللغويّةِ –وخاصّةً الكليّة منها– في القرنِ الرّابعِ الهجريِّ في ضَوْءِ مقولاتِ اللسانيّاتِ الحديثةِ.

ويطرح البحث السؤال المحوريَّ (مشكلة الدراسة) الذي تدور حوله رحى الدّراسة، وهو:

هل وُفِّقَ علماء اللغة والنحاة في القرن الرابع الهجريّ إلى توليد مصطلحات لغوية دالة على مفاهيمها المقصودة، مستوعبة تطور الفكر اللغويّ في تلك المرحلة المهمَّة والحساسة من تاريخ تراثنا الحضاريِّ واللغويِّ؟

ثمّ؛ هل تمكّنوا من الربط بين "الدالّ والمدلول"، أو لِنَقُل بين التصورات والمفاهيم اللغوية ومصطلحاتها المُعبِّرة عنها، مقارنة بما قدمه اللغويّون والنحاة الأوائل من مصطلحات ومفاهيم؟ وهل توافرت شروط "التقييس المصطلحيّ" فيما قدَّموه –في الشكل والمضمون والمنهج– من مصطلحات لغويّة في ضَوْءِ مقولات الدرس اللغويّ الحديث و"لسانيات المصطلح" تحديدًا؟

وإجابةً على السّؤال المركزيّ الآنف وما تفرّع عليه من أسئلة، يقدّم البحث قراءة وافية لتطوّر الفكر اللغويّ من مدخل "المصطلح اللغوي" عند علماء القرن الرابع، ويبيّن مدى النضج الذي وصلَتْ إليه الصّناعة المصطلحيّة وسيرورة التطور المصطلحي للعربية؛ ليكون –هذا العمل– كافيًا للمتعلم والراغب من الرجوع إلى الأساتذة العالمين بتلك المصطلحات، ولئلا يبقى للنّاظر فيها حينئذٍ بعد تحصيلها حاجة اليهم إلا من حيث السَّندُ عنهم تقديرًا وتطوّرًا.

وتنقسمُ خُطَّةُ البحثُ –وَفْقًا للمعادلِ الموضوعيِّ الآنفِ– إلى: مقدّمةٍ، وأربعةِ فصولٍ تناولَتْ الفصولُ على التّوالي: المصطلحَ الصَّوتيَّ، فالصَّرفيَّ، فالنَّحْوِيَّ، فالدِّلاليَّ في ضَوْءِ اللسانيّاتِ الحديثةِ، وخاتمةً تضمّنت تقييمًا، وخُلاصةً لما خرج به هذا البحث.

فهرس المحتويات

المقدِّمة

الحمدُ لله على جزيل فضله ونعمائه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم رسله وأنبيائه. أما بعد؛ ترتبط هذه الدراسة ارتباطًا مباشرًا بثلاث قضايا محوريّة؛ هي: التّراث اللغويُّ، والفكر (أو التفكير) اللغويُّ، واللسانيّات الحديثة؛ إذ لا يخفى على النّاظر أنّ قضيّة التّراث عمومًا واللغوي منه على وجه الخصوص تُعَدُّ إحدى القضايا المفصليّة في الفكر العربيِّ المعاصر، وقد استحوذت على حيّز مُعتبَر في الجدال الفكري والنظريِّ بين المفكِّرين العرب المعاصرين في المشرق والمغرب، بل إن آثاره امتدت إلى صنوف الثقافة العربية المختلفة؛ حتى باتت تشكل حالة ثقافية عامة متداخلة غير مقتصرة على المجال اللغويِّ (الأدبيِّ والنقديِّ واللسانيّات والأسلوب) حسبُ.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ مدار الخلاف بينهم على مسألتين رئيستين:

تتعلق الأولى؛ بمشروعيَّة البحث في التراث، أي السؤال عن جدوى التفكير في التراث وضرورته، وعن ضروب العلاقة التي يمكن أن تكون له بالحاضر ودوره في بناء المستقبل. وتتعلق الثانية؛ بكيفية قراءة هذا التراث، والمناهج الكفيلة بتقديم القراءة الملائمة له[(١)].

أما فيما يتعلق بسؤال المَشروعيَّة، فقد انتهى الأمر إلى التسليم بأن التعامل مع التراث أمر لا انفكاك عنه؛ لأنَّ التراث حاضر فينا، وهو كما يقول الجابريُّ: "جزء من انشغال الإنسان بذاته، بدراستها وبنائها"[(٢)].

إنَّ هذا النزوع المتنامي للتفكير في (التراث اللغويِّ) في الأمرين أمْلَتْهُ أسئلة الحاضر ورهاناته. لكنّ طبيعة العلاقة التي يمكن أن تتكوّن لنا مع هذا التراث، ظلت مذبذبة وغير واضحة؛ يقول الجابريُّ: لا بدَّ من

---

(١) انظر: محمد بن صالح وحيدي، اللسانيات والتراث النحوي: إشكالات منهجية وإبستمولوجية، ٤١٠، وما بعدها.

(٢) محمّد عابد الجابريّ، التراث والحداثة، ٣٩.

الاعتراف بأننا لم نتمكن من ترتيب العلاقة بين أجزاء هذا التراث من جهة، وبينه وبيننا من جهة أخرى بالصورة التي تجعله يؤسس ذاتنا العربية وَفْقَ متطلبات العصر"[١].

والصّعوبة الأساسية التي نصطدم بها عند قراءتنا للتراث عامّة والتراث اللغويِّ خاصّة، هي صياغة "نظرية محايدة لقراءة التراث"، ولعل هذا ما يسوّغ لقراءات ليست نقدية بالمعنى الحقيقي؛ إذ إنها في غالبيتها انتقائية ومسيسة وتجزيئية[٢] .

ولذلك سعينا جهدنا أن تكون قراءتنا للمصطلح اللغويِّ –موضوع دراستنا– في القرن الرابع الهجريِّ في ضَوْء اللسانيات الحديثة ومقولاتها قراءة نقدية علمية وَفْقَ منهجية واضحة، تبتعد عن الميل باتجاه دون آخر دون ضابط أو مُسوِّغ، أو التجزئة التي تُقدِّم صورة مبتورة لفترةٍ غاية في الأهمية في تاريخ تراثنا اللغويِّ.

وهذا يدفعنا للبحث في وظيفية التراث اللغويِّ ومصطلحاته في الخطاب اللسانيِّ المعاصر، ولذلك تكتسي قراءة التراث النحويِّ أهمية خاصة، فهو يُعَدُّ مكونًا محوريًّا في الثقافة العربية الكلاسيكية المعاصرة[٣]، وقد اكتسب هذه المحورية من الاشتغال على اللغة العربية وصِلَتِه بالعلوم الأخرى. ولهذا لا ينفصل الحديث عند تطوير اللغة وأدواتها والتحديات التي تواجهها عن الحديث عن تطوير النحو –بالمعنى اللغويِّ العامّ– ومشكلته في استيعابه لتطوير اللغة والحاجات التعبيرية العلمية والتِّقْنِيَّةِ والتواصلية، وأساسها المصطلح اللغويّ بجميع مستوياته. ولعل ما يعطي التراث اللغويَّ والنحويَّ هذه المكانة، هي أنه ما يزال مصدرًا أساسيًّا

---

(١) محمّد عابد الجابريّ، تكوين العقل العربيّ، ٤٦.

(٢) للتوسع أكثر، انظر: عبدالرحمن طه، تجديد المنهج في تقويم التراث.

(٣) انظر: محمّد عابد الجابريّ، نقد العقل العربيّ، وحديثه حول: موقع النّحو والعلوم اللغوية في تشكيل الثقافة العربية الكلاسيكية، ج١، وج٢.

للمعرفة اللغوية في مجال وصف اللغة العربية وتدريسها(١).

وبناء عليه؛ نجد من الأسباب القوية التي ساهمت في طرح مسألة (وظيفيِّة التراث النحويِّ)، ظهور اللسانيات الحديثة وبداية احتكاك الباحثين العرب بالمؤلَّفات التأسيسية للسانيات الغربية عند دي سوسير (Desaussure)، وبلوموفيلد (Bloomfileld)، وتشومسكي (chomsky)، وغيرهم. فكان طبيعيًّا أن يُطْرَحَ السؤال: ماذا نفعل بكل هذا التراث النحويِّ؟ وما يشتمل عليه من مئات المصطلحات والمفاهيم والمسائل التي تستوعبه. وهو في حقيقة الأمر ليس إلا الوجه الآخر للسؤال: ماذا نفعل بهذه المعرفة الجديدة التي تجسدها اللسانيات؟

ويزخر الخطاب اللسانيُّ العربيُّ الحديث بمقولاتٍ (أو مصطلحاتٍ) ومفاهيمَ متعددةٍ ومقارباتٍ متنوعةٍ لهذه المسألة. ولا شك أن الخلفية الفكرية/ التصورية والنظرية التي تتأسَّسُ عليها المقاربة، تُحدِّدُ طبيعة الموقف الذي يتبناه القارئ للتراث. فأصحاب الخلفية التراثية يُشكِّكون في قدرة اللسانيات على اجتراح الجديد، وأخذ مكان النحو. أما الوصفيون العرب فكان منهم من هو شديد الخصومة للنحو والتراث اللغويِّ القديم.

وقد شكل ظهور النحو التوليديِّ التحويليِّ فرصة مناسبة لردِّ الاعتبار للتراث النحويِّ العربيِّ، وإعادة إنتاج مصطلحاته ومفاهيمه وَفْقًا لهذه المدرسة اللسانية الجديدة؛ لذلك ظهرت دراسات توخَّتْ إبراز نواحي "التشابه والتناظر" بين النحو العربيِّ القديم، والنحو التوليديِّ التّحويليِّ في مستويات متعددة.

ومن هنا؛ يمكن التمييز بين مقاربتين أساسيتين لوظيفة التراث:

الأولى: مقاربة إقصائية (تراثية أو وصفية)، تتأسس على التباين بين التراث النحويِّ ومقولاته ومصطلحاته والفكر اللسانيِّ الحديث، وتدعو إلى الاستغناء بأحدهما وتجريد الآخر من وظيفته.

(١) محمّد وحيدي، اللسانيات والتراث النحويّ، ٤١١.

والثانية: مقاربة احتوائية تبحث عن وجود تناظرات بين التراث اللغويِّ/ النحويِّ واللسانيات الحديثة (خاصة المدرسة التوليدية)، ويغلب على هذه المقاربة ما يمكن وصفه نزوعها التأصيليُّ والتسويغيُّ، وهذا أحد المنطلقات التي تقوم عليه هذه الدراسة في تناولها لكثيرٍ من المصطلحات اللغوية والنحوية عند علماء القرن الرابع الهجريّ في ضَوْءِ اللسانيات التوليدية، وغيرها من المدارس الحديثة كالوظيفية والتّداوليّة؛ للتعرف على الفكر اللغويِّ العربيِّ قديمًا وحديثًا، والتواصل مع المعرفة اللغوية الإنسانية وأدواتها، وبعث روح جديدة في الخطاب اللسانيِّ العربيِّ الحديث بالاتكاء على التراث، ووَفْقًا لمقاربة الاحتواء.

وعلى هدي مما تقدم نسلط الضَّوْءَ على مرحلة متقدمة ومتطورة من مراحل النضج في التفكير اللغويِّ عند العرب؛ إذ يُعدُّ "المصطلح اللغويُّ" من أبرز تجلياته وتطبيقاته، إنّها مرحلة القرن الرابع الهجريِّ، بوصفه مرحلةً من أهمِّ مراحل الازدهار اللغويِّ في التراث العربيِّ، كما في معظم حقول المعرفة والعلوم الأخرى. ولذلك نقوم في هذه الدراسة بتتبع تطور الفكر اللغويِّ عند علماء هذا القرن من خلال إطلاقهم المصطلح (الرّمز/ الدّال) على مفهوم معين، في المستوى اللغويِّ الذي ينتمي إليه.

وهذا يقودنا حتما إلى الولوج في مرحلة أكثر عمقًا وتطورًا، تعاين مسألة "الوجود" للمصطلح اللغويِّ في القرن الرابع وتعالجها أولًا. ومسألة "الاستخدام" أو "التّشييع" له ثانيًا، ويتضح ذلك من خلال المقاربة الآتية: إنّ المتخصص في حقل من حقول المعرفة –عالم اللغة أو النّحو مثلًا– حينما يتكون لدية تصور ذهنيٌّ لشيء ما تَمَثَّلَهُ وفَهِمَه جيّدًا، فإنّه يستطيع ربطه بمجموعة المفاهيم المماثلة أو المقاربة له، فيُطْلِق عليه مصطلحًا خاصًّا، وقد يحتاج الأمر إلى تعريفه أو حدّه أيضًا؛ توضيحًا له وبيانًا للآخرين.

وانطلاقًا من هذا الفهم نجتهد في التعرف على عالم "المُصطلَح اللغويِّ" عند أشهر علماء اللغة والنحو في القرن الرابع الهجريِّ استقصاء –على قدر السعة– وتحليلًا، ونقدًا، ومقارنةً، وتقييسًا، وخاصة

المصطلحات الكلية أو ما يعرف بـ(مصطلحات الأصول)؛ لنتمكَّنَ من الكشف عن بنية التفكير اللغويِّ في العقل العربيِّ وتقويمها عند علماء هذا القرن، وفي الدرس اللسانيِّ الحديث، وعلى هذا المرتكز قامت هذه الدراسة.

وبعد هذه التقدمة، نطرح السؤال المحوريَّ (مشكلة الدراسة) الذي تدور حوله رحى البحث، وهو:

هل وُفِّقَ علماء اللغة والنحاة في القرن الرابع الهجريّ إلى توليد مصطلحات لغوية دالة على مفاهيمها المقصودة، مستوعبة تطور الفكر اللغويّ في تلك المرحلة المهمَّة والحساسة من تاريخ تراثنا الحضاريِّ واللغويِّ؟ ثمّ هل تمكنوا من الربط بين "الدالِّ والمدلول"، أو لنقل بين التصورات والمفاهيم اللغوية ومصطلحاتها المُعبِّرة عنها، مقارنة بما قدمه اللغويّون والنحاة الأوائل من مصطلحات ومفاهيم، في ضَوْءِ مقولات الدرس اللغويِّ الحديث و"لسانيات المصطلح" تحديدًا؟

ويتفرع على هذا السؤال المحوريِّ سؤالان آخران يرتبطان به ارتباطًا مباشرًا، وهما:

الأول: هل توافرت شروط "التقييس المصطلحيِّ" فيما قدَّمه علماء القرن الرابع –في الشكل والمضمون والمنهج– من مصطلحات لغويّة؟

والثّاني: ما أوجه "التشابه والتناظر" بين المصطلحات اللغويّة في القرن الرابع، والمصطلحات اللسانية الحديثة؟ مع بيان أثر التّليد في الجديد سواء أكان على صعيد النظريّة أم التطبيق، والحكم على مقبوليَّتها وَفْقًا لشروط التقييس (أو التَّعيير) المصطلحيَّة.

المنهجيّة العامة:

أولًا: تحرص الدراسة على مراعاة الترتيب الموافق للتسلسل المنطقي للغة؛ إذ تبدأ بالمصطلح الصوتيّ، فالصرفيّ، فالنَّحْويّ (أو التركيبيّ)، فالدِّلاليّ.

ثانيًا: تراعي أيضًا في تناول المصطلحات ومعالجتها لكلِّ مستوًى من المستويات اللغوية، الترتيب الزمنيَّ حسب تاريخ الوفاة لأعلام اللغة والنحو من علماء القرن الرابع الهجريِّ، كابن السراج (٣١٦هـ)، والزجّاجيِّ (٣٣٩هـ)، والسيرافيِّ (٣٦٨هـ)، وابن خالوية (٣٧٠هـ)، وأبي علي الفارسيِّ (٣٧٧هـ)، وفي أواخر هذا القرن يُطِلُّ علينا عَلَمٌ من أشهر النحاة على امتداد تاريخ تراثنا اللغويِّ والنحويِّ، إنّه أبو الفتح عثمان بن جنّيّ (٣٩٢هـ)، ونختم بابن فارس (٣٩٥هـ)، وغيرهم ممّن تيسَّر لنا الوقوف على إنتاجهم المُصطَلَحِيِّ من علماء هذا القرن.

ثالثًا: قراءة المصطلحات المدروسة -على قدر الحاجة- قراءة لسانيّة حداثيّة؛ انطلاقًا من مبدأي: "التأصيل" و"التّجسير".

مُسَوِّغات الدّراسة:

يأتي اختيار موضوع "المصطلح اللغويّ" في القرن الرابع الهجريِّ في ضَوْء اللسانيات الحديثة" على وجه الخصوص للمسوّغات الآتية:

أولًا: لأنّ اللغة ليست مجرد أصوات ينطق بها أقوام من البشر حسبُ، وإنما هي تعبير عن تصور الإنسان للأشياء، ومعاناته لآثارها في نفسه، وأكثر ما يظهر ذلك في اللغة الفِطْريَّة، فهي بشاعريتها تقوم على تمثيل الأشياء وإبرازها إلى حيّز الوجود المنطوق أو المكتوب بالرمز والإيماء. أما اللغة العلمية، التي نتناول مجموعة كبيرة من مصطلحاتها، فمثلها الأعلى تجريد الألفاظ من التشخيص، وتخليصها من آثار الانفعال التي علقت بها منذ الوضع الأوليِّ لها، ثم تحديد دلالاتها في نطاق المتعارف عليه (مصطلحًا) بين أهل العلم؛ حتى لا تفضي الألفاظ والعبارات إلى لُبْس يعوق الإلمام بالأحكام العقلية التي تتآلف منها القضايا والقوانين، ومن هنا كان هذا المدخل واحدًا من المداخل الأساسيّة لهاته الدراسة.

ثانيًا: لم يكن مبتغانا أن تُصنَّفَ دراستنا في "المصطلح "اللغوي" في حقل الدراسات المعجميّة (أو الدلالية) على ما فيها من غَناءٍ –لكثرتها– على الرُّغم مما يشي به عنوانها، ووجود تلك العلاقة المباشرة أو غير المباشرة معها أحيانًا، بل كان المبتغى؛ تسليط الضَّوْء على مرحلة تراثية متطورة من مراحل التفكير اللغوي للعقل العربي –كما أشرنا لذلك في مُستهَلِّ كلامنا– وما أنتجه من مصطلحات في أحد عصور الازدهار اللغويّ (القرن الرابع الهجريِّ على سبيل النّمذجة) كما غيره من مجالات التفوق للإنسان العربيِّ، والعقل العربيِّ في تلك الحِقْبة من الزمن، وقراءتها من خلال عرضها على أدبيات الدرس اللسانيِّ الحديث ومصطلحاته، وما يمكن أن تَؤُوَلَ إليه بسَمْتِها النّقديِّ من نتائجَ علميِّةٍ.

ثالثًا: يقول التَّهانَويُّ (ت بعد ١١٥٨هـ): "أكثر ما يُحتاج به في تحصيل العلوم المُدَوَّنة والفنون المروجة إلى الأساتذة هو: "اشتباه الاصطلاح، فلكلِّ علم اصطلاح خاصٌّ به إذا لم يعلم بذلك لا تيسير فيه الاهتداء إليه سبيلًا، ولا إلى انفهامه دليلًا"[(١)]. وعليه؛ اجتهدنا في تقديم قراءة وافية لتطوّر الفكر اللغويِّ من مدخل "المصطلح اللغوي" عند علماء القرن الرابع ما استطعنا إلى ذلك سبيلًا، والإبانة عن مدى النضج الذي وصلَتْ إليه هذه الصّناعة، والوقوف على سيرورة التطور المصطلحي للعربية؛ ليكون –هذا العمل– كافيًا للمتعلم والراغب من الرجوع إلى الأساتذة العالمين بتلك المصطلحات، ولئلا يبقى للنّاظر فيها حينئذٍ بعد تحصيلها حاجة اليهم إلا من حيث السَّندُ عنهم تقديرًا وتطوّرًا.

رابعًا: نحاول في هذه الدراسة أن نقدم إضافة علمية نوعية إلى سلسلة الدراسات والأبحاث المتخصصة في المصطلح اللغويّ (تراثيًّا وحداثيًّا)، و(لسانيات المصطلح)؛ فما زالت قليلة في هذا الحقل مقارنة مع غيرها من الحقول اللغويّة الأخرى، وهي ما زالت بحاجة لمزيد من تعميق الدراسات والقراءات في قضاياه المختلفة.

---

(١) محمّد بن علي بن التّهانويّ (ت بعد ١١٥٨هـ)، كشّاف اصطلاحات الفنون، ١.

منهج الدراسة:

يقوم منهج الدراسة على "المنهج الوصفيّ التاريخي"، ووسائله ومعطياته المنهجيّة العلميّةِ.

خُطَّة البحث:

تقتضي الإجابة العلميّة النقديّة على السّؤال المحوريِّ (مشكلة الدراسة)، والأسئلة المتفرعة عليه، وبناء على طبيعة الموضوع المدروس إلى تقسيم البحث إلى:

مقدِّمة، وأربعة فصول، وخاتمة حسب الخطة الآتية:

- الفصل الأوّل: وتناولنا فيه:

المصطلح الصّوتيّ في القرن الرابع الهجريِّ في ضَوْءِ اللسانيات الحديثة.

-الفصل الثّاني: وتناولنا فيه:

المصطلح الصَّرفيّ في القرن الرابع الهجريِّ في ضَوْءِ اللسانيات الحديثة.

- الفصل الثّالث: وتناولنا فيه:

المصطلح النّحويّ/ التّركيبيّ في القرن الرابع الهجريِّ في ضَوْءِ اللسانيات الحديثة.

-الفصل الرابع: وتناولنا فيه:

المصطلح الدِّلاليّ في القرن الرابع الهجريِّ في ضَوْءِ اللسانيات الحديثة: ابن جنّي (أُنْموذجًا).

- الخاتمة: وضمنّاها تقييمًا، وخُلاصةً لما خرجنا به من دراستنا هذه.

وبعدُ؛ كان هذا حصاد المجتهد المتواضع، حاولنا فيه الوفاء بالمَقْصِد والمُبْتَغى الذي وضعناه له، فإنْ وُفِّقْنا إلى ذلك فمن الله وحْدَهُ، وله الحمدُ والمِنَّةُ، وإن قصَّرْنا أو أخفقنا فمنّا ومن الشّيطان.

ختامًا؛ لا يسعني بعد الانتهاء من هذا البحث إلا أنْ أتقدّم من أستاذيَ الكريمِ وشيخيَ الجليلَ؛ الأستاذِ الدكتور سمير استيتية، وأسرتي الغالية؛ زوجتي وأولادي الذين صبروا وتحمَّلوا معي، وكلِّ من ساهم في إتمام هذا العمل، وأعان على كتابة شهادة ميلاده؛ ليرى النّور والقبول بإذن العليّ القدير وتوفيقه وتيسيره، بخالص شكري وتقديري، فجزاكم الله عني خيرَ الجزاء، ولكم منّي أطيبَ الدُّعاء.

والحمدُ لله ربِّ العالمين.

عبد الله محمود عياصرة.

الفصل الأوّل

المصطلح الصّوتيّ في القرن الرّابع الهجريِّ

في ضَوْء اللسانيّات الحديثة

توطئة: يدور البحث في هذا الفصل في دائرة علم الأصوات النّطقيّ (مخارج الحروف وصفاتها) Articulatory phonetics[١]؛ ويأتي حديثنا فيه مركوزًا على تصنيف المصطلحات الصّوتيّة عند علماء القرن الرّابع، وبيان أثرهم في الفكر الصّوتي العربي، وارتباط ذلك بأهميّة الأداء الصّحيح للمتكلّم، في ضَوْء مقولات الدّرس اللسانيّ الصّوتي الحديث، ولسانيّات المصطلح على وجه التّحديد.

المبحث الأوّل: ثنائيّة "الصّوت والحرف" عند ابن جنّي (٣٩٢هـ):

الصّوت في اللغة: "مصدر صات الشّيء يصوت صوتًا، فهو صائت وصوت تصويتًا فهو مصوّت، وهو عام ولا يختصّ، يقال صوت الإنسان وصوت الحمار، وفي الكتاب الكريم: "إنّ أنكر الأصوات لصوت الحمير" [سورة لقمان/١٩][٢]. وفي الاصطلاح: ينطلق الحديث في علم الأصوات والجهاز النّطقيّ عند الإنسان وأعضائه وميكانيكيّته وغيرها من المصطلحات الصّوتيّة من تعريف مصطلح الصّوت سواء أكان عند القدماء وخاصّة علماء القرن الرّابع أم عند المحدثين في دراساتهم الصّوتيّة الحديثة؛ إذ تعدّ كلّ هذه المصطلحات من متعلّقات الصّوت وفروعًا عليه. ولعلّ ابن جنّي أوّل لغويّ يقدّم لنا تعريفًا علميًّا واضحًا للصّوت، وهو جزء من اهتمامه بجانب الكلام المنطوق وأولويّته في التّحليل اللغويّ[٣]. يقول ابن جنّيّ: "اعلم أنّ الصوّت عَرَض يخرج من النَّفَس مستطيلًا متّصلًا، حتّى يعرض له في الحلق والفم والشّفتين مقاطع تثنيه

(١) تجدر الإشارة إلى أنّ هنالك مجموعة من العلوم الأخرى التي ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في الدّراسات الصّوتيّة القديمة، وهذا العلم على وجه الخصوص، ولا يُستبعد أن يكون لها نصيب في التّأثير عليها، منها: الفيزياء أو علم الطّبيعة، الفسيولوجيا أو علم وظائف الأعضاء، الرّياضيّات، الفصاحة وعلم البلاغة، العروض، الأدب، الموسيقى، صناعة المعاجم، المصطلحات، الفهرسة (الببلوغرافيا) وتصنيف الموسوعات. وللاستزادة انظر: العنوان: مصادر الدّراسات الصّوتيّة عند المسلمين من دراسة: محمّد حسن باكلا، إسهام اللّغويّين الأوائل في الدّراسات الصّوتيّة، ٨٢ وما بعدها.

(٢) ابن سنان الخفاجيّ (٤٦٦هـ)، سرّ الفصاحة، ٥. وانظر: ابن منظور (٧١١هـ)، لسان العرب، حرف التّاء، مادّة (صوت)، ٥٧ ـ ٥٨.

(٣) محمّد حسن باكلا، إسهامات اللغويّين الأوائل في الدّراسات الصّوتيّة، ٩٥.

عن امتداده واستطالته، فيسمّى المقطع أينما عرض له حرفًا، وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها، وإذا تفطّنت لذلك وجدته على ما ذكرته لك؛ ألا ترى أنّك تبتدئ الصّوت من أقصى حلقك، ثمّ تبلغ به أيّ المقاطع شئت، فتجد له جرسًا ما، أو متجاوزًا له، ثمّ [إذا] قطعت، أحسست عند ذلك صدى غير الصّدى الأوّل، وذلك نحو الكاف، فإنّك إذا قطعت بها سمعت هنا صدى ما، فإن رجعت إلى القاف سمعت غيره، وإن جزت إلى الجيم سمعت غير ذينك الأولين"(١).

يتّضح لنا أنّ تعريف ابن جنّيّ السّابق لمصطلح الصّوت الإنسانيّ كان جامعًا مانعًا، وشاملًا لخصائص الصّوت، ولذلك كُتِبَ له التّشييع والاستمراريّة إلى الآن، وهذه السّمات من أهمّ شروط تقييس المصطلح التي اعتمدتها لسانيّات المصطلح الحديثة. وتاليًا بعض ما يستوقف المتأمّل في هذا التّعريف:

أوّلًا: الصّوت (عرض): أي أنّه عارض يخرج من النَّفَسِ، وهو ليس أساسيًّا لحياة الفرد كالنّفس؛ إذ بغير النّفس لا يحيا الإنسان، أمّا بغير الصّوت فيمكن أن يحيا. وعلماء الأصوات المحدثون يتوافقون مع ما سبق إليه ابن جنّيّ في تعريفه للصّوت، فهم يرون أنّه يُفْرَضُ على النّفس كعرض يظهر ثمّ يزول، فإن كان النَّفَسُ جوهر الحياة عند الإنسان، فإنّ الصّوت عرض لها(٢).

ثانيًا: الصّوت (مستطيل): فهو يتشكّل بأشكال جهاز النّطق عند الإنسان، وقد يشاركه الحيوان الأعجم في هذه الميزة عند خروج النّفس من الرّئتين، ثم يعطي ابن جنّي أمثلة تقوم على المشابهة، فيشبّه مجرى الصّوت بجوف النّاي الذي يستطيل فيه الصّوت حتّى يخرج من فتحاته، ويشبّهه كذلك بأوتار العود(٣). ونلحظ أنّ علماء اليوم يتقاطعون فيما وصلوا إليه من توصيف للصوت مع ما سبق إليه ابن جنّي

(١) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٦.
(٢) انظر: محمّد محمود غالي، أئمة النّحاة في التّاريخ، ٤٥.
(٣) محمّد بلقاسم، الدّرس الصّوتيّ ومصطلحاته، ٢٧٦.

أيضًا، فهو أعطى صفات للصّوت الإنسانيّ بشكل دقيق من خلال تمثيله بآلتي النّاي والعود، وتبيانه لميكانيكيّة عمليّة خروج الأصوات منهما التي تشبه آليّة جهاز النّطق عند الإنسان وخروج الصّوت منه. يقول أحد المحدثين: "إنّ الصّوت الإنسانيّ يخرج من مجراه الذي يشبه مجرى الهواء في النّاي، ويحدث الصّوت فيه عند أحبال الصّوت كما يحدث في آلة العود"(١).

ثالثًا: الصّوت (متّصل): الصّوت الإنسانيّ متّصل إلا إذا منعه مانع من الاستطالة والاتّصال، فالصّوت يستطيع الاتّصال ما اتّصل النَّفَسُ، والغربيّون يقولون إنّ الوَحْدةَ النَّفَسِيَّةَ هي الوَحْدَةُ الحقيقيّة للكلام وليست الكلمة؛ لأنّ الوَحدة النَّفَسيّة يتّصل فيها الصّوت حتّى ينتهي النَّفَسُ والصّوت معًا، وما نطلق عليه (كلمة) إنّما هو مصطلح أخذناه من الكتابة التي نفرّق فيها بين الكلمات، ولم يُؤْخَذ من واقع الصّوت الإنسانيّ(٢).

رابعًا: الحلق والفم والشّفتان: وهي أماكن إحداث الأصوات، فبعضها حلقيّة، وبعضها فمويّة، وبعضها شفويّة، وابن جنّي أشار في تعريفه للصّوت إلى مخارج الأصوات العربيّة، ثمّ قدّم بعد ذلك وصفًا تفصنيليًّا لها. وصار هذا التّعريف بعد ذلك متّكأً أساسًا لكلّ باحث في الدّرس الصّوتيّ ومصطلحاته، فها هو ابن سينا (٤٢٧هـ) يؤكّد فهم ابن جنّي للصّوت وتصوّره له؛ إذ يقول في حديثه عن سبب حدوث الحروف: "أمّا التّموّج فإنّه يفعل الصّوت، وأمّا حال المتموّج في نفسه من اتّصال أجزائه وتملّسها أو تشظيها وتشذّبها فيفعل الحدّة والثّقل، أمّا الحدّة فيفعلها الأوّلان، وأمّا الثّقل فيفعلها الثّانيان. وأمّا حال المتموّج من جهة الهيئات التي يستفيدها من المخارج والمحابس في مسلكه فيفعل الحرف. والحرف هيئة للصّوت عارضة له يتميّز بها عن

(١) محمّد محمود غالي، أئمة النّحاة في التّاريخ، ٤٦. وعبدالقادر الحديدي، مدخل إلى علم الأصوات العربيّة الفصحى، ٧٥ وما بعدها.

(٢) انظر: محمّد بلقاسم، الدّرس الصّوتيّ ومصطلحاته، ٢٧٦. وإبراهيم أنيس، الأصوات اللغويّة،٨ وما بعدها. ومحمّد محمود غالي، أئمة النّحاة، ٤٦.

صوت آخر مثله في الحدّة والثّقل تميّزًا في المسموع"[١]. ويعرّف الشّريف الجرجانيّ (٨١٦هـ) الصّوت بأنّه: "كيفيّة قائمة بالهواء يحملها إلى الصّماخ"[٢]، ولذلك: "فهو مدرك بحاسّة السّمع"[٣] عن طريق تلك الذّبذبات النّاتجة عن التّموّج المتسبّب عن القرع أو القلع[٤]. وبناءً عليه؛ يعرّف الصّوت بمعناه العامّ –اللغويّ وغير اللغويّ– بأنّه: " الأثر السّمعيّ الذي به ذبذبة مستمرّة مطّردة حتى لو لم يكن مصدره جهازًا صوتيًّا حيًّا، فما نسمعه من الآلات الموسيقيّة النّفخيّة أو الوتريّة أصوات، وكذلك الحسّ الإنسانيّ صوت"[٥].

الحرف دلالته وصورته: في اللغة: حرف كلّ شيء طرفه وشفيره وحدّه، والجمع حروف[٦]، قال تعالى: (ومن النّاس من يعبد الله على حرف فإن أصابه خير اطمأنّ به وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه خسر الدّنيا والآخرة ذلك الخسران المبين) [الحج : ١١]. قال الطّبريّ (٣١٠هـ): (على حرف) على شكّ[٧]. وفي الاصطلاح: يقول ابن سينا (٤٢٧هـ) هو: "هيئة للصّوت عارضة له يتميّز بها عن صوت آخر مثله في الحدّة والثّقل تميّزا في المسموع"[٨]. **فالصّوت:** عبارة عن سلسلة من الذّبذبات الهوائيّة المترابطة الحلقات. والحرف: إيقاف لهذا الصّوت وقطع له. إنّه عارض للصّوت عروض الآن للزّمان، والنقطة للخطّ[٩]. ومن هذا الفهم نجد أنّ ابن جنّيّ قد فرّق بين الصّوت والحرف، فقال كما ذكرنا على لسانه آنفًا: "اعلم أنّ الصّوت

---

(١) ابن سينا (٤٢٧هـ)، رسالة أسباب حدوث الحروف، ٥٩ ـ ٦٣.

(٢) الشّريف عليّ بن محمّد الجرجانيّ (٨١٦هـ)، التّعريفات، ١٣٠.

(٣) ابن سنان الخفاجي (٤٦٦هـ)، سرّ الفصاحة، ٦. وانظر: ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، ٤. وتمّام حسّان، مناهج البحث في اللغة، ٦٧.

(٤) انظر: محمود السّعران، علم اللغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ٩٨.

(٥) تمّام حسّان، مناهج البحث في اللغة، ٧١ ـ ٧٢.

(٦) محمّد بن بكر الرّازي (بعد ٦٦٦هـ)، مختار الصّحاح، ١/ ٥٥.

(٧) الطّبريّ (٣١٠هـ)، جامع البيان، ١٠/ ١٢٢.

(٨) ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، ٦.

(٩) فخر الدّين الرّازيّ (٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب أو (التّفسير الكبير)، ١/ ٢٩ ـ ٣٠.

عَرَض يخرج مع النَّفَس مستطيلًا حتى يعرض له في الحلق والفم والشّفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته فيسمّى المقطع أينما عرض حرفًا، وتختلف أجراس الحروف حسب اختلاف مقاطعها"[١]. وبذلك فالحروف – في نظر ابن جنّيّ– تتميّز عن بعضها بعضًا باختلاف مقاطعها، ويقول في موضع آخر: "وذلك أنّ الحرف حدٌّ منقطع الصّوت وغايته وطرفه كحرف الجبل ونحوه"[٢].

والحرف بهذا المفهوم، هو: ما يعرض للصّوت، فينفع استمراره واتّصاله وامتداده واستطالته. وما يعرض للصّوت هو عضو من أعضاء النّطق كالحلق واللسان والشّفة التي تشكّل حواجز وعوارض توقف زمن الهواء وتقطع منه الآن. والقطع (أو التّقطيع) لا يحدث إلا بحركة ما من أعضاء النّطق في موضوع ما (أي نقطة قطع ما) أي مقطعًا[٣].

ويتّميّز الحرف بميزتين اثنتين: إحداهما (الصّوت)، والأخرى (الصّورة). أمّا من ناحية الصّوت، فله ميزتان اثنتان أيضًا، إحداهما: صوته حينما يندرج مع غيره. والثّانية: اسمه إذا ما قصد به الكناية عن مسمّاه. فأنت كما يقول أبو علي الفارسيّ: "لو لفظت بالدّال من قد، والباء من اضرب، لقلت: اب، اد، فاجتلبت همزة الوصل كما اجتلبوها في: اذهب، واقتل، واضرب"[٤]. ويشير أبو علي الفارسيّ في النصّ المتقدّم إلى كيفيّة نطق صوت الحرف، واسمه، فإذا أردت صوته، قلت: (اب) مثلًا، وإذا أردت اسمه، قلت (باء)، وهكذا بالنّسبة لبقيّة الحروف[٥].

---

(١) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٦.

(٢) نفسه، ١/ ١٤.

(٣) التّهانويّ (ت بعد ١١٥٨هـ)، كشّاف اصطلاحات الفنون، ٢/ ٦٤٣.

(٤) أبو عليّ الفارسيّ (٣٧٧هـ)، الشّيرازيّات، المسألة ٤٠/ ١٥٦ اب. والكتاب (بولاق) ٢/ ٦٢. وابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ٧/١.

(٥) انظر: علي جابر المنصوريّ، أبو عليّ والدّراسات الصّوتيّة، ٨٦.

عِدّة أصوات العربيّة بين ابن جنّي وعلماء الأصوات المحدثين[١]: يتحدّث ابن جنّي عن ثلاثة وأربعين حرفًا للعربيّة، فجعلها تسعة وعشرين حرفًا، ويلحق بها ستّة تتفرّع عنها، فتصير خمسة وثلاثين حرفًا، ثمّ يلحق بها ثمانية أحرف، وبهذا يكون مجموع أصوات حروف العربيّة ثلاثة وأربعين. بينما يرى المبرّد أنّ عدّتها خمسة وثلاثون حرفًا، فيقول: "واعلم أنّ الحروف العربيّة خمسة وثلاثون حرفًا"[٢].

ويعلّق ابن جنّيّ على هذه الحروف الزّائدة، فيصفها بصفتين اثنتين: الأولى: تخصّ السّتّة الفرعيّة على التّسعة والعشرين الأصول، ويصفها **بِ"الحسنة"**؛ فيقول: " تلحقها ستّة أحرف تتفرّع عنها حتّى تكون خمسةً وثلاثين حرفًا، وهذه السّتّة (حسنة) يؤخذ بها في القرآن وفصيح الكلام، وهي النّون الخفيفة، ويقال الخفيّة، والهمزة المخفّفة، وألف التّفخيم، وألف الإمالة، والشّين التي كالجيم، والصّاد التي كالزّاي"[٣]. والثّانية: تخصّ الفروع الثّمانية الأخرى، ويصفها بِ"**غير المستحسنة**"، فيقول: "وقد تلحق بعد ذلك ثمانية أحرف، وهي فروع (غير مستحسنة)، ولا يؤخذ بها في القرآن ولا في الشّعر، ولا توجد إلا في لغة ضعيفة مرذولة غير متقبّلة، وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشّين، والضّاد الضّعيفة، والصّاد التي كالسّين، والطّاء التي كالتّاء، والظّاء التي كالثّاء، والباء التي كالميم، ولا يصحّ أمر هذه الحروف الأربعة عشر اللاحقة للتّسعة والعشرين حتّى كمّلتها ثلاثة وأربعين إلا بالسّمع والمشافهة"[٤]. ونظنّه عنى بمصطلحي "حسنة" و"غير مستحسنة" أنّها مقبولة ومستعملة، وغير مقبولة (أو مستقبحة) وقليلة الاستعمال.

---

(١) يقول السّعران في عدّة أصوات الحروف العربيّة: "ومن المعروف أنّ حروف الهجاء الصّحيحة في العربيّة الفصحى ثمانية وعشرون، وأنّ حروف العلّة ثلاثة... فمجموع الحروف في العربيّة الفصحى واحد وثلاثون حرفًا بناءً على هذا الفهم، أمّا أصوات العربيّة الفصحى فأكثر من ذلك". محمود السّعران، علم اللغة، مقدّمة للقارئ العربيّ، ٦٣.

(٢) أبو العبّاس المبرّد (٢٨٥هـ)، المقتضب، ١/ ٣٢٨.

(٣) ابن جنّي (٣٩٢هـ)، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٤٦.

(٤) نفسه، والصّفحة نفسها.

المحدثون: يَعُدُّ بعض علماء لسانيّات الأصوات الحديثة مخارج أصوات العربيّة عشرة مخارج[١]، ومنهم من عدّها أحد عشر مخرجًا[٢]. ويشيدون بهذا التّقسيم الدّقيق الذي وضعه القدماء بما فيهم علماء القرن الرّابع كابن جنّيّ الذين أبدعوا فيما قدّموه من خلال ما يُعرف بالمجموعات الصّوتيّة السّتّة عشرة، ويعدّونه عملًا مدهشًا، ولا يرون أنّهم يختلفون معه كثيرًا، بل إنّ هامش الاتّفاق معه أوسع من هامش الخلاف؛ لشدّة التّقارب والتّداخل بين مخارج النّطق، فليس هناك في الواقع حدود فاصلة فصلًا تامًّا بين بعض هذه المخارج، فضلًا عن أنّ وصف ابن جنّيّ للمخارج بهذه الصّورة يدلّ على قوّة الملاحظة والذّكاء النّادرين عنده. والحقّ؛ أنّ النّتائج التي توصّل إليها هذا العالم الفذّ في وقته وعصره، لتَعُدُّ مفخرة له ولمفكّري العرب في هذا الجانب من جوانب اللغّة، وممّا يؤكّد براعتهم ونبوغهم في هذا العلم (الأصوات ومخارجها) أنّهم قد توصّلوا إلى ما توصّلوا إليه من حقائق ملفتة دون الاستعانة بأيّة أجهزة أو آلات على البحث كما توفّر لعلماء اليوم[٣].

المبحث الثّاني: المصطلح الصّوتيّ عند علماء القرن الرّابع الهجريّ باعتبار:

مخارج الأصوات في ضوء اللسانيّات الحديثة:

هنالك مجموعة من المصطلحات القارّة التي تتشكّل منها (نظريّة مخارج أصوات العربيّة)، منها:

المخرج: وهو في اللغة: الخروج نقيض الدّخول، خرج يخرج خروجًا، فهو خارج وخروج وخراج، وقد أخرجه وخرج به، قال الجوهري: "قد يكون المخرج موضع الخروج، يقال خرج مخرجًا حسنًا، وهذا مخرجه، وأمّا المخرج فقد يكون مصدر قولك أخرجه"[٤]. وفي الاصطلاح: هو النّقطة التي يتمّ عندها الاعتراض في مجرى

(١) رمضان عبد التّوّاب، المدخل إلى علم اللغة، ٣١. وريمون طحّان، الألسنيّة العربيّة، ٤٦.

(٢) كمال بشر، علم الأصوات، ١٨٥.

(٣) انظر: كمال بشر: علم اللغة العامّ (الأصوات)، ٩٤ - ٩٥.

(٤) ابن منظور(٧١١هـ) لسان العرب، ٢/ ٢٤٩، مادّة (خرَج).

الهواء والتي يصدر الصّوت فيها[1]. أي بمعنى النّقطة التي يلتقي فيها عُضْوَا النّطق فيتولّد صوت الحرف، وقد تشترك بعض الأصوات في مخرج واحد، وهو الأغلب فتفرق بينها الصّفة، وكذلك ربّما اختلفت بعض الأصوات في المخرج واتّحدت في الصّفة[2]. وعلى ذلك؛ فالمخرج: هو المقطع الذي ينتهي الصّوت عنده[3]؛ إذ حيث ينقطع صوت الحرف يكون ذاك هو مخرجه. ولأنّ الحروف –في المحصّلة– أصوات فلا بدّ لتحقّقها من جسمين يتموّج الهواء بتصادمهما[4].

أبدع النّحاة العرب وعلماء التّجويد في عدّ مخارج أصوات العربيّة وتحديدها على الرّغم من عدم وجود آلات وأجهزة تعينهم على ذلك، ومن هؤلاء في القرن الرّابع: ابن جنّيّ (٣٩٢هـ)، وأستاذه أبو علي الفارسيّ (٣٧٧هـ)، غير أنّهم –القدماء عمومًا– اختلفوا في عدد مخارجها فيما بينهم من جهة، كما كانت موضع خلاف معهم في اللسانيّات الحديثة من جهة أخرى، ويمكننا توضيح المسألة وَفْقَ تدرّجها التّاريخيّ على النّحو الآتي:

القدماء:

١– الخليل (١٧٠هـ): عدّها سبعة عشر مخرجًا[5]، وتبعه مكيّ بن أبي طالب (٤٣٧هـ)، وأبو القاسم الهذليّ (٤٦٥هـ)، وأبو الحسن شُريح، وابن الجزريّ (٨٣٣هـ)[6].

---

(١) انظر: عبد الرّحمن أيّوب، العربيّة ولهجاتها، ١١. وحسن ظاظا، كلام العرب، ٧. وسعد مصلوح، المدخل إلى علم الأصوات، ٢٩.

(٢) انظر: عبد السّميع خميس العرابيد، مخرج الحرف بين السّلف والخلف، ٤٧٢.

(٣) ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصّل، ٩، ١٠.

(٤) ابن يالوشة (١٣١٤هـ)، الفوائد المفهمة، ١٠.

(٥) ابن الجرزي (٨٣٣هـ)، النّشر في القراءات العشر، ٥١.

(٦) نفسه، ٥٢.

٢- سيبويه (١٨٠هـ): عدّها ستّة عشر مخرجًا[١]، ومُستبعِدًا منها مخرج الجوف. وتابعه في ذلك معظم علماء العربيّة[٢] ، وطائفة من علماء التّجويد[٣].

٣- ابن جنّيّ (٣٩٢هـ): تبع سيبويه في عدّه لمخارج أصوات الحروف[٤]، ثمّ الدّانيّ (٤٤٤هـ)[٥]، وعبدالوهّاب القرطبيّ (٤٦١هـ)[٦]. ويوزّعها (ابن جنّي) حسب موضع مخرجها، فيجعلها ستّة عشر مخرجًا بحسب مخرجها من الحلق أو اللسان أو الشّفتين، فيقول: "واعلم أنّ مخارج هذه الحروف ستّة عشر ثلاثة منها في الحلق... وممّا بين الشّفتين مخرج الباء والميم والواو"[٧]. وسنأتي على تفصيلها في المبحث القادم من هذه الدّراسة.

---

(١) سيبويه (١٨٠هـ)، الكتاب، ٤/ ٤٣٣. وللتّوسّع في ذلك انظر في: ابن السّرّاج (٣١٦هـ)، الأصول في النّحو، ٣/ ٤٠٠. وسرّ صناعة الإعراب، طبعة: دار الكتب العلميّة، ط٢، ٢٠٠٧ م، ١/ ٦١. والزّمخشري (٥٣٨هـ)، المفصّل في علم العربيّة، طبعة: دار الجيل، بيروت، ط٢، ٣٩٣. وانظر: رمضان عبد التّوّاب، المدخل إلى علم اللغة، ٣٠ – ٣١.

(٢) رمضان عبد التّوّاب، فصول في فقه العربيّة، ١٥٦. وأبو البركات الأنباريّ (٥٧٧هـ)، أسرار العربيّة، ٤١٩. وابن عُصْفور الإشبيليّ (٦٦٩هـ)، الممتع الكبير في التّصريف، ٤٢٤. وأبو حيّان الأندلسيّ (٧٤٥هـ)، ارتشاف الضَّرب، ١/ ٥، وغيرهم.

(٣) انظر: أبو محمّد مكّي بن أبي طالب القيسيّ (٤٣٧هـ)، الرّعاية بتجويد القراءة، ١١٨. وأبو عمرو عثمان بن سعيد الدّانيّ (٤٤٤هـ)، التّحديد في الاتقان والتّجويد، ١٠٢. وعبدالوهّاب بن محمّد القرطبيّ (٤٦١هـ)، الموضّح في التّجويد، ٧٨. وأبو المعالي محمّد بن أبي الفرج فخر الدّين الموصلّي (٦٢١هـ)، الدّرّ المرصوف في وصف مخارج الحروف، ٣٧٢... وغيرهم.

(٤) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٤٦.

(٥) أبو عمرو الدّاني، التّحديد في الاتقان والتّجويد، ١٠٤.

(٦) عبدالوهّاب القرطبيّ (٤٦١هـ)، الموضّح في التّجويد، ٧٨. ويُشار في هذا المقام إلى أنّ قطرب (٢٠٦هـ) والجرميّ (٢٢٥هـ) عدّاها أربعة عشر مخرجًا. ابن الجزري، النّشر، ١/ ١٩٨. ومكّي بن أبي طالب، الرّعاية، ٢٤٣. (٥٧)، فجعلا (أي قطرب والجرمي) اللّام والنّون والرّاء مخرجًا واحدًا، وتبعهم في ذلك الفرّاء (٢٠٧هـ) وابن كيسان (٢٩٩هـ) وابن دريد (٣٢١هـ). ابن الجزري، النّشر، ١/ ١٩٩.

(٧) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٤٦ - ٤٨.

الجوف: القدماء: يختلف القدماء في نسبة الحروف لهذا المخرج[1]. ومن هؤلاء في القرن الرّابع، نجد ابن جنّيّ (٣٩٢هـ) قد جعل الحركات هي عين الحروف، فيقول: "وأنّ الألف فتحة مشبعة، والياء كسرة مشبعة، والواو ضمّة مشبعة"[2]. ونشير إلى أنّ هناك من علماء الأصوات **المحدثين** من وافق رأي القدماء وابن جنّيّ خاصّة في تفريقهم بين الحرف والحركة، فقد قسّموا الأصوات لقسمين: حركات وأطلقوا عليها مصطلح (صوائت)، وحروف وأطلقوا عليها مصطلح (صوامت) معتمدين في تقسيمهم على معيارين: الأوّل: وضع الأوتار الصّوتيّة عند النّطق. الثّاني: طريقة مرور الهواء من الحلق والفم والألف عند النّطق بالصّوت المعيّن[3]، ثمّ ميّزوا حروف المدّ عن الحركات فأطلقوا على الأولى مصطلح (حركات طويلة)، والثّانية مصطلح (حركات قصيرة)، وتُعدُّ حروف المدّ (حركات طويلة) في الدّرس الصّوتيّ الحديث؛ لأنّها تخرج دون التقاء عُضْوَي نطق ودون اعتراض أو عائق، ودون أن يضيق مجرى الهواء ضيقًا شأنه أن يحدث احتكاكًا، وهو ما ينطبق على نطق حروف المدّ خاصّة، ولذلك أطلق عليها القدماء مصطلح (الحروف الهوائيّة).

ويمكننا إجمال ما جاء به علماء القرن الرّابع وخاصّة ابن جنّيّ (٣٩٢هـ) حول مخارج الأصوات في مجموعات، ومن ثَمَّ مقارنتها بما قدّمه كلّ من علماء العربيّة القدماء وعلماء اللّسانيّات/ الأصوات المحدثين فيما يسمّى بِ(نظريّة مخارج الأصوات العربيّة) على النّحو الآتي:

المجموعة الأولى: مخرجها: أسفل الحلق وأقصاه. وأصواتها: الهمزة/ الألف/ الهاء. ويقسّم علماء

---

(١) تجدر الإشارة إلى أنّ الذين قالوا بنسبة حروف المدّ (ا، و، ي) للجوف قد وصفوها بأنّها هوائيّة وجوفيّة؛ لأنّه ليس لها حيّز تنتهي إليه أو تنسب إليه. انظر: ابن الجزري، النّشر، ١/ ١٩٩، وعند الحديث عن الحركات مثلًا نرى ابن الجزري (٨٣٣هـ) يقول: "الجمهور على أنّ الفتحة من الألف، والضّمّة من الواو، والكسرة من الياء، فالحرف على هذا عندهم قبل الحركات، وقيل عكس ذلك". ابن الجزري، النّشر: ١/ ٢٠٤.

(٢) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٢٣.

(٣) انظر: كمال بشر، علم الأصوات، ١٤٩، ١٥٠.

القرن الرّابع -كغيرهم من القدماء- الأصوات الحلقيّة في العربيّة حسب مخرجها إلى ثلاثة أقسام: أقصى الحلق، ووسط الحلق، وأدنى الحلق. واختلفت هذه التّقسيمة عند علماء اللّسانيّات/ الأصوات الحديثة، ونفصّل الحديث فيها على النّحو الآتي:

من القرن الرّابع: أبو عليّ الفارسيّ (٣٧٧هـ): يرى بعض القدماء أنّ الهمزة تخرج أوّلًا ثمّ تليها الهاء[١]، وقد أُضيف لهذا المخرج الألف، وهو رأي سيبويه (١٨٠هـ)[٢]، وتبعه المبرّد (٢٨٦هـ)[٣]. ثمّ تبعه من علماء القرن الرّابع الزّجّاج (٣١١هـ)[٤]، وابن جنّيّ (٣٩٢هـ)[٥]، وغيرهما. ونُفْرِد لأبي عليّ (٣٧٧هـ) مِساحة خاصّة من بين علماء القرن الرّابع في هذه المسألة، وذلك لأنّه أقرّ بتقسيم سيبويه من ناحية؛ إذ يرى أنّ الألف والباء من مخرج واحد؛ لأنّ الألف تبدل إلى "... الهاء لمقاربة الألف لها وكونها من مخرجها"[٦].

كما يرى أنّ التّضعيف في "... حروف الحلق"[٧] هذه قليل، وتعليل ذلك لعمق هذه الأصوات. فهذا العمق يؤدّي إلى ثقل هذه الأصوات، وبالتّالي إلى قلّة الكلمات التي تكون فيها العَيْنات واللامات من حروف الحلق[٨]. ومن ناحية ثانية؛ نجد أنّ أبا عليّ يقدّم إضافة إلى ما وافق فيه سيبويه في حروف الحلق بحرفين آخرين، هما: **القاف:** فهو صوت يدخل في حروف الحلق[٩].

---

(١) انظر: ابن دريد (٣٢١ه)، جمهرة اللغة، ١/ ٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٣.

(٣) المُبرّد، المقتضب، ١/ ١٩٢.

(٤) ابن هشام (٧٦١هـ)، شرح جمل الزّجّاجيّ، ٤٥٥.

(٥) ابن هشام، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٤٦.

(٦) أبو عليّ الفارسيّ (٣٧٧هـ)، العضديّات، ١٥ ب.

(٧) نفسه، ٦ أ، ب.

(٨) نفسه، ٥٦ ، ب.

(٩) نفسه، ٦ أ، ب.

وهو عند الخليل لهويّ[١]، وعند علماء الأصوات المحدثين من أقصى حروف الحنك[٢]. **والكاف:** "حرف من حروف الحلق..."[٣]. وهو طبقيّ غير مطبق، أمّا عند المحدثين من علماء الأصوات فـ(الكاف) من أصوات أقصى الحنك مثل القاف[٤]، ويكون أصلًا وبدلًا. تقول: "أعرابيٌّ كحٌّ، وأعرابيّة كحّة، تريد: قحٌّ وقحّة ..."[٥]. وهذان الصّوتان –أي القاف والكاف– فالأول لهويّ من أقصى الحنك، ويكون من أقصى الحنك الأعلى، والثّاني طبقيّ ويكون من أسفله[٦]. وبناء على ما تقدّم يتبيّن أنّ أبا عليّ قد تفرّد برأيه من بين العلماء القدماء باعتباره هذين الحرفين (القاف، والكاف) من حروف الحلق.

المحدثون: هناك من أطلق من علماء الدّرس الصّوتي الحديث، مثل كمال بشر، مصطلح (الحروف العميقة) أو (الحروف الحنجريّة) نسبة إلى الحنجرة[٧]. ولم يختلفوا مع القدماء –بما فيهم علماء القرن الرّابع– في تحديد موضع صوتي (الهمزة، والهاء).

المجموعة الثّانية: مخرجها: وسط الحلق. وأصواتها: العين/ الحاء. يتّفق قسم من علماء الأصوات الحديثة مع القدماء –وابن جنّيّ خاصّة– حول مخرج وسط الحلق، وهناك من المحدثين من اقتصر قولهم على أنّ الحروف الحلقيّة فقط في هذه المنطقة لا غير، بعدما وصفوا (الهمزة والهاء) بالحنجريّة، ولذلك وصفوا (العين والحاء) بالحلقيّين[٨]، وبالبلعوميّين[٩].

---

(١) انظر: الخليل بن أحمد (١٧٠هـ)، العين، ١/ ٥٨. والخليل بن أحمد الفراهيديّ، ١٠١.

(٢) محمود فهمي حجازي، قضايا في علم اللغة، ٩٢.

(٣) أبو علي الفارسيّ، العضديّات، ١٠٠ ب.

(٤) محمود فهمي حجازي، قضايا في علم اللغة، ٩١.

(٥) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٢٨٠.

(٦) الخليل، العين/ ١/ ٥٨. والكتاب، ٤/ ٤٣٣.

(٧) كمال بشر، علم اللغة العامّ (الأصوات)، ٩٠. وعلم اللغة، ١٩٦.

(٨) محمود السّعران، علم اللغة، مقدّمة للقارئ العربي، ١٩٥.

(٩) حسام سعيد النّعيميّ، أصوات اللغة، واقعها ومستقبلها، ٢١٦.

المجموعة الثّالثة: مخرجها: أدنى الحلق مع أوّل الفم. وأصواتها: الغين/ الخاء. وهذا المخرج مختلف فيه بين القدماء -بما فيهم علماء القرن الرّابع كابن جنّيّ- وعلماء اللّسانيّات/ الأصوات المحدثين، ونبين الأمر بالمقارنة الآتية: يرى بعض علماء الأصوات المحدثين أنّ هذه المنطقة تابعة للحنك الليّن ويصفونها بمصطلح (الحنك اللّيّن)، ويصفها آخرون بمصطلح (الطّبق)، ولذلك يطلقون عليها مصطلح (الأصوات الطّبقيّة)(١) . فأدنى الحلق نحو الفم هو الطّبق (الحنك الليّن)، والخلاف مصطلحي وليس مفهوميًّا.

ونلحظ هنا أنّ نطق الحرفين (الغين والخاء) لم يختلف قديمًا وحديثًا، إنّما الخلاف في نسبتهما لمخرجهما. وقد أشار تمّام حسّان لهذا الإشكال غير أنّه خطّأ القدماء في رأيهم ، وهو طريق سهل لا دليل له عليه، خاصّة أنّ بعض المحدثين تردّد في نسبة المخرج للحنك، فيقول: "يمكن أن ينطقا من اللّهاة قريبين من موضع القاف، وهو ما عليه نطقنا اليوم ويكونان قبل القاف أو بعدها وكلاهما ممكن. الأمر الذي يؤدّي إلى الاشتباه في تعيين المخرج"، كما أضاف المحدثون لمخرج صَوْتي (الغين والخاء) صوت (الكاف)(٢).

المجموعة الرّابعة: مخرجها: عند القدماء والمحدثين، (مخرج اللّهاة). وأصواتها: القاف. ويستعمل المحدثون مصطلح (لهويّ)(٣) كثيرًا للدّلالة على مخرج القاف، ومنهم من يطلق عليه مصطلح غاريّك خلفيّ(٤).

المجموعة الخامسة: مخرجها: من أسفل من ذلك وأقرب إلى مقدم الفم، (مخرج أقصى الحنك). وأصواتها: الكاف. ولبيان رأي ابن جنّيّ وإضافته في هذا المخرج، فلا بدّ من النّظر في مقولات القدماء أوّلًا،

---

(١) ريمون طحّان، الألسنيّة العربيّة، ٤٦.

(٢) محمود السّعران، علم اللغة، مقدّمة للقارئ العربي، ١٦٩، ١٩٤. وكمال بشر، علم اللغة العامّ (الأصوات)، ٩٠.

(٣) محمود السّعران، علم اللغة، مقدّمة للقارئ العربي، ١٧٠. وكمال بشر، علم اللغة العامّ (الأصوات)، ١٠٩.

(٤) يقرّ علماء الأصوات المحدثون هذا المخرج ويتّفقون مع ما قاله القدماء حوله، ومنهم ابن الجزري (٨٣٣هـ) فقد ذكر نقلًا عن شريح قوله إنّ مخرجها -يعني القاف- من اللّهاة . انظر: الألسنيّة العربيّة، ٤٧.

ومن ثَمّ مقارنته بما جاء في الدّرس اللسانيّ (الصّوتيّ) الحديث ثانيًا؛ إذ يرى المتقدّمون أن (أقصى الحنك) هو مخرج صوت (الكاف)، ويلتقي صوت (القاف) معه، والصّواب أنّ مخرجهما ليس واحدًا، يقول سيبويه عن صوت (الكاف): "من أسفل موضع القاف من اللّسان قليلًا، وممّا يليه من الحنك الأعلى[1]، وقد تبعه بالعبارات نفسها ابن الجزريّ (٨٣٣هـ)[2]. أمّا ابن جنّيّ فقد فصّل أكثر، فيقول: "من أسفل من ذلك يعني مخرج القاف، وأدنى إلى مقدم الفم"[3].

وفي السّياق نفسه، نجد أنّ المبرّد (٢٨٥هـ) قد اختلفت عبارته، فيسمّيه "أوّل مخارج الفم"[4]، وهذا على نقيض رأي ابن جنّيّ الذي جعل هذه التّسمية لصوتي (الغين والخاء)، فيقول: "فما فوق ذلك أوّل الفم مخرج (الغين والخاء)"[5]. وأمّا مخرج القاف عنده فهو يتبع سيبويه بوصفه (لهويّ)، فوصف ابن جنّيّ يوافق القدماء بقولهم إنّ (الغين والخاء) من أقصى اللّسان بعد مخرج القاف، بمعنى أنّهما أدخل إلى الفم من القاف[6]، ولا يترتّب على ذلك اختلاف النّطق بين القدماء والمحدثين. يقول حسام النّعيمي: "قد أجمع المحدثون على وصف الكاف بأنّه من حروف أقصى الحنك"[7]؛ إذ دأب المحدثون على تسمية هذا الصّوت من هذا الموضع أو المخرج.

ونخلص إلى أنّ سبب إظهار النّون السّاكنة والتّنوين عند حروف الحلق بعد المخرج، يبطله كلام علماء اللّسانيّات والصّوتيّات الحديثة، وقد تكون العلّة ليست في بعد أو قرب المخرج، ولا تكمن في أنّ

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٣.

(٢) ابن الجزري، النّشر، ١/ ٢٠٠.

(٣) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٤٧.

(٤) المُبرّد، المقتضب، ١/ ١٩٢.

(٥) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٤٧.

(٦) انظر: محمدود السّعران، علم اللغة، مقدّمة للقارئ العربي، ١٩٦، ١٩٤.

(٧) حسام النّعيميّ، الدّراسات اللهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّيّ، ٣٠٧.

الرّسول الكريم صلّى الله عليه وسلّم نطق بهذه الكيفيّة على أساس اتّباعه وعدم الابتداع -كما يرى بعضهم- وإنّما هي ما كانت تنطق به العرب حسبُ.

المجموعة السّادسة: مخرجها: وسط اللّسان، وما يليها من الأضراس. **وأصواتها:** الجيم/الشّين/الياء.

وينسب كمال بشر هذا المخرج لوسط الحنك، أي العضو الثّابت(١)، وقد اصطلح القدماء على تسمية هذه الحروف بالشّجريّة التي هي شجر الفم(٢)، بينما يطلق بعض المحدثين عليها مصطلح (الأصوات الغاريّة)(٣).

المجموعة السّابعة: مخرجها: أوّل حافّة اللّسان، وما يليها من الأضراس. **وأصواتها:** الضّاد.

القدماء: يقول سيبويه إنّ مخرج (الضّاد): "من أوّل حافّة اللّسان وما يليها من الأضراس"(٤)، وتبعه في ذلك -من القدماء- ابن الجزري (٨٣٣هـ) غير أنّه فصّل أكثر بقوله: "من أوّل حافّة اللّسان وما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر عند الأكثر، ومن الأيمن عند الأقل"(٥)، وكلام سيبويه يدلّ على أنّها من الجانبين(٦)، وبهذا قال مكيّ بن أبي طالب (٤٣٧هـ)(٧). ونشير إلى أنّ سيبويه قد خالف بذلك الخليل فرأى أنّها تخرج من شجر اللّسان، أي من مخرج الحروف الشّجريّة (الجيم والشّين والياء)(٨)، ومن علماء القرن الرّابع نجد أنّ ابن جنّيّ قد تبع سيبويه في مذهبه هذا(٩).

علماء الأصوات المحدثون: يقول كمال بشر عن صوت الضّاد (أسنانيّة – لثويّة)، وهي تشترك مع

---

(١) كمال بشر، علم الأصوات ١٨٤.

(٢) الخليل، العين، ١٩٥. وابن الجزري، النّشر، ١/ ٢٠٠.

(٣) انظر: ريمون طحّان، الألسنيّة العربيّة، ٤٦. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغويّة، ١٠٧.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٣.

(٥) ابن الجزري، النّشر، ١/ ٢٠٠.

(٦) نفسه، والصّفحة نفسها.

(٧) أبو محمّد مكّي بن أبي طالب، الرّعاية، ١٨٤.

(٨) الخليل، العين، ١/ ٦٤. انظر: النّشر: ١/ ٢٠٠.

(٩) انظر: المُبرّد، المقتضب، ١/ ١٩٣. وابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٥٢.

التّاء، والدّال، والطّاء، واللّام، والنّون)[١]. ويقول في موضع آخر عنها: "هي النّظير المجهور للطّاء فلا فرق بينهما إلا أنّ الطّاء صوت مهموس، والضّاد مطبق (مفخّم)، والدّال لا إطباق فيه"[٢]. وذهب عدد من علماء الأصوات المحدثين هذا المذهب وقالوا به[٣]. وفي رأي آخر؛ يختلف رمضان عبدالتّوّاب مع التّوصيف الآنف، فيجعل (الضّاد) مقابل (الدّال المفخّمة) على اعتبار أنّ كلًّا منهما صوت (شديد مجهور مفخّم)، والفرق بين (الضّاد) و(الدّال) حسب تصوّره ارتفاع مؤخّرة اللّسان نحو الطّبق عند نطق (الضّاد)[٤].

وممّا يجدر ذكره؛ أنّ ما أشار إليه بعض علماء الأصوات المحدثين حول وصفهم لمخرج صوت (الضّاد)، إنّما هو قياس لنطق بعض الدّول أو بعض القبائل أو على اللّسان المصريّ، ولذلك كان حديثهم عن (دال مفخّمة) لا عن ضاد كما وصفها القدماء من علماء القرن الرّابع كابن جنّيّ والمتقدّمين عليه.ن ويستدلّ على ذلك بما يورده إبراهيم أنيس في كتابه (الأصوات اللّغويّة)؛ إذ يقول: "يمكن النّطق بها بأن يبدأ المرء بالضّاد الحديثة –ويعني بها نظير الدّال المطبقة– ثمّ ينتهي نطقه بالظّاء فهي إذن مرحلة وسطى، فيها شيء من شدّة الضّاد الحديثة، وشيء من رخاوة الظّاء العربيّة، ولذلك كان يعدّها القدماء من الأصوات الرّخوة"[٥]. وهذا نطق المصريّين وبعض العرب في مناطق أخرى، ولا شكَّ أنّ نطق صوت (الضّاد) يحتاج إلى تدريب وبذل جهد في تعلّمه[٦].

---

(١) انظر: كمال بشر، علم الأصوات، ١٨٣.

(٢) نفسه، ٢٥٣.

(٣) انظر: ريمون طحّان، الألسنيّة العربيّة، ٤٦. وأحمد حسّاني، مباحث في اللسانيّات، ٨١، ٨٢.

(٤) انظر: رمضان عبد التّوّاب، المدخل إلى علم اللغة، ٦٢.

(٥) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغويّة، ٤٩.

(٦) وفي هذا السّياق التّاريخيّ لدراسة مخرج صوت (الضّاد) نجد من المفيد الإشارة إلى أقوال بعض العلماء القدماء –ممّن كانوا خارج حدود القرن الرّابع- الذين كان لهم موقفهم من هذه المسألة لمقارنته بموقف علماء الأصوات المحدثين، وتوضيح هذا المخرج، ومنهم ابن الجزري (٨٣٣هـ)، فيقول: "... والضّاد انفرد بالاستطالة، وليس في الحروف ما يعسر على اللّسان

ويذهب كمال بشر إلى هذه النّتيجة في كتابه (علم الأصوات)؛ إذ يقول معلّقًا على كلام سيبويه والقدماء فيما يخصّ مخرج صوت (الضّاد): "يبدو أنّ سيبويه وغيره من علماء العربيّة والقراءة كانوا يتكلّمون عن ضاد غير تلك الضّاد التي نعرفها ونمارسها نطقًا اليوم في جمهوريّة مصر العربيّة، وهناك من النّصوص الواردة عنهم ما يؤيّد هذا الاحتمال"(١). ثمّ يؤكّد كمال بشر وجهة نظره الآنفة، فيستشهد بقول سيبويه عن الضّاد: "لولا الإطباق لصارت الطّاء دالًا، والصّاد سينًا، والظّاء دالًا، ولخرجت الضّاد عن الكلام؛ لأنّه ليس من موضعها شيء غيرها"(٢).

يتّضح ممّا تقدّم، الخلاف الكبير في وصف (الضّاد) بين القدماء –كابن جنّيّ والمتقدّمين عليه– وعلماء اللّسانيّات (الأصوات) المحدثين، وكأنّ الحديث عن حرفين مختلفين، ممّا دفع بعض المحدثين لأن يطلقوا مصطلحي (الضّاد القديمة) و(الضّاد الحديثة)(٣)، ومنهم من نفى أن يكون لما اصْطُلح عليه بـِ(الضّاد القديمة) وجود الآن، وبأنّها قد خرجت من الألسن العربيّة واضمحلَّت منها(٤).

مثله، فإنّ ألسنة النّاس فيه مختلفة وقلّ من يحسنه، فمنهم من يخرجه ظاء، ومنهم من يمزجه بالذّال، ومنهم من يجعله لامًا مفخّمة، ومنهم من يشمّه الزّاي، كلّ ذلك لا يجوز". انظر: ابن الجزري، النّشر، ١/ ٢٠١.

ويقرّ مكيّ بن أبي طالب (٤٣٧هـ) كذلك بصعوبة نطق صوت (الضّاد)، فيقول في وصفها ناصحًا القرّاء: "ولا بدَّ له -أي القارئ- من التّحفّظ بلفظ الضّاد حيث وقعت، فهو أمر يقصّر فيه أكثر مَنْ رأيت من القرّاء والأئمّة؛ لصعوبته على من لم يدرّب فيه، فلا بدّ للقارئ المجوّد أن يلفظ بالضّاد مفخّمة مستعلية منطبقة مستطيلة، فيظهر صوت خروج الرّيح عند ضغط (حافّة اللّسان) بما يليه من أضراس عند اللّفظ بها، ومتى فُرّط في ذلك أتى بلفظ الظّاء أو بلفظ الذّال، فيكون مبدلًا ومغيّرًا، والضّاد أصعب الحروف تكلّفًا في المخرج، وأشدّها صعوبة على اللّافظ، فمتى لم يتكلّف القارئ إخراجها على حقّها أتى بغير نطقها وأخلَّ بقراءته، ومن تكلّف ذلك وتمادى عليه صار له التّجويد بلفظها عادةً وطبعًا وسجيّةً". مكّي بن أبي طالب، الرّعاية، ١٨٤، ١٨٥.

(١) كمال بشر، علم الأصوات، ٢٥٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٤٠٦.

(٣) انظر: رمضان عبد التّوّاب، المدخل إلى علم اللغة، ٦٣.

(٤) انظر: حسام النّعيمي، الدّراسات اللهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّي، ٣٠٨. وعبدالعزيز الصّيغ، المصطلح الصّوتيّ، ٧٤.

المجموعة الثّامنة: مخرجها: حافّة اللّسان من أدناها إلى منتهى طرف اللّسان، فويق الضّاحك. وأصواتها: اللّام. **القدماء (القرن الرّابع):** يقول ابن جنّيّ في مخرج اللام: "من حافّة اللّسان من أدناها إلى منتهى طرف اللّسان، ومن بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، ممّا فوق الضّاحك والنّاب والرّباعيّة والثّنيّة"[1]. وفي مقارنة مع كلام ابن جنّيّ وما جاء به القدماء عمومًا، نجد أنّ ابن الجزريّ قد تبعه بالعبارات نفسها[2]، ومكيّ بن أبي طالب غير أنّه اقتصر على بعض العبارات[3]. وهنالك من ذهب إلى جمع صوت (اللام) وصوتي (الرّاء والنّون) في مجموعة واحدة كما جمعها ابن جنّيّ من القدماء والسّابقين عليه من قبل[4]. وقد يكون السّبب في هذا الجمع؛ لقرب المخرج من ناحية، وامتيازها بصفات مشتركة ومتقاربة إلى حدٍّ كبير[5].

ومن جهة مقابلة هنالك من **علماء الأصوات المحدثين:** من أطلق على اللام مصطلح (سنّيّ جانبيّ)[6]، ومنهم من أطلق مصطلح (أسنانيّ لثويّ جانبيّ)[7]. وفي المحصّلة؛ نذهب إلى أنّ هذه المصطلحات غير دقيقة؛ لاشتراك صوت (الضّاد) فيها؛ إذ هو (أسنانيّ لثويّ جانبيّ)، ويطلق بعض المحدثين على اللام مصطلح (لثويّ) شاركًا صوتي (الرّاء والنّون) معه[8]، وتسمية (أو مصطلح) "لثويّ" فيه دقّة أكثر.

---

(١) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٤٧.

(٢) ابن الجزري، النّشر، ١/ ٢٠٠.

(٣) انظر: مكي بن أبي طالب، الرّعاية، ١٨٨.

(٤) انظر: ابن الجزري، النّشر، ١/ ١٩٩.

(٥) وكان الخليل قد أطلق عليها مصطلح (ذلقيّة) بعدما جمع لها أصوات (الفاء والياء والميم). العين، ٦٥. وذلك حين رأى أنّ هذه الأصوات لا بدّ أن يكون لها وجود في كلّ كلمة رباعيّة فأكثر من كلام العرب، وألّا تكون كلمة محدثة أو أعجميّة.

(٦) محمود السّعران، علم اللغة، مقدّمة للقارئ العربي، ١٨٦.

(٧) كمال بشر، علم اللغة العامّ (الأصوات)، ١٠٤.

(٨) كمال بشر، أصوات اللغة، ٢٠٢، ٢٠٣. وخليل إبراهيم العطيّة، في البحث الصّوتيّ عند العرب، ٢٠.

المجموعة التّاسعة: مخرجها: طرف اللّسان بينه وبين ما فويق الثّنايا، (مخرج أدنى الحنك). **و**أصواتها: النّون. ويشمل: الأسنان واللّثّة (مقدّم الحنك) وهذا الموضع تزدحم فيه الأصوات الآتية: (اللام، والرّاء، والتّاء، والطّاء، والدّال، والسّين، والصّاد، والزّاي، والثّاء، والظّاء، والذّال)، وقد اختلف القدماء والمحدثون في تحديد مخارجها على وجه الدّقّة، وهي كما يأتي: **مخرج (النّون):** ومن خلال المقارنة بين القدماء والمحدثين نجد اتّفاقًا بين الفريقين في تحديد مخرج صوت (النّون)، فيقول سيبويه في مخرج النّون: "من طرف اللّسان بينه وبين ما فويق الثّنايا"[١].

أمّا علماء الأصوات المحدثون، فيصفونه بالمخرج نفسه، وهم بذلك لا يبعدون عمّا جاء به القدماء بما فيهم علماء القرن الرّابع، إلا أنّهم يختلفون في المصطلح، فالقدماء يطلقون عليه مصطلح (الذّلْقيّ)، والمحدثون يطلقون عليه مصطلح (سِنِّيّ)[٢]، أو (أسنانيّ)[٣]. ولا نطمئن إلى الإقرار بهذا المصطلح (سِنِّيّ أو أسنانيّ)؛ لعدم دقّته؛ إذ إنّ طرف اللّسان لا يتّصل بالأسنان حال نطقه، وإنّما يتّصل باللّثة، ووسمه بمصطلح (ذلْقيّ) أدقّ وأصحّ على الرّغم من اشتراكه مع حروف أخرى.

المجموعة العاشرة: مخرجها: من مخرج النّون غير أنّه أدخل في ظهر اللّسان قليلًا؛ لانحرافه إلى اللّام. وأصواتها: الرّاء. **القدماء:** يقول سيبويه في مخرج الرّاء: "من مخرج النّون غير أنّه أدخل في ظهر اللّسان قليلًا؛ لانحرافه إلى اللام"[٤]. وفي القرن الرّابع نجد ابن جنّيّ متّفقًا مع سيبويه حدّ المطابقة في مخرج

(١) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٣، ٤٣٤. وقد أورد ابن جنّيّ العبارة في سرّ الصّناعة، ١/ ٢، وذكرها بعده مكّي بن أبي طالب إلا أنّه كان متردّدًا في تحديدها على وجه الدّقّة، فيقول: "فوق اللام قليلًا أو تحتها قليلًا"، الرّعاية، ٩٣. وقد ذكر المبرّد أنّ أقرب المخارج من مخرج اللام مخرج النّون مؤكّدًا ذلك بقوله: "ولذلك لا يدغم فيها غير اللام"، وفي كلامه نظر.

(٢) محمود السّعران، مقدّمة للقارئ العربي، علم اللغة، ١٨٥.

(٣) جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربيّة، ٣٠.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٣.

الرّاء، فأورد عبارة سيبويه نفسها[١].

أمّا **علماء الأصوات المحدثون:** فيشرك بعضهم مخرج صوت (الرّاء) مع أصوات مخرج (السّين، والصّاد، والزّاي)[٢]، ويطلقون عليها مصطلح (لثويّة)، وهو مصطلح دقيق بالنّسبة للرّاء، وغير دقيق لباقي أصوات حروف الاشتراك فَ(السّين، والصّاد، والزّاي) أصوات (أسنانيّة)، ومنهم من قال برأي ابن جنّيّ وغيره من القدماء غير أنّهم يطلقون عليها مصطلح (الأصوات السّائلة) أو (المائعة).

ويضيف بعضهم إليها صوتي (اللّام والنّون)[٣]، ومنهم من يطلق عليها مصطلح (الصّوت المكرّر)[٤]، و(صوت لثويّ مكرّر)[٥]، و(مخرج طرف اللّسان المنحرف)[٦]. وفي النّتيجة؛ نخلص إلى أنّ هذه المصطلحات لا بأس بها في وصف صوت (الرّاء) إلا أنّها تعدّ صفات للرّاء وليست وصفًا لمخرجها، والصّفات لا تحدّد المخرج.

المجموعة الحادية عشرة: مخرجها: بين طرف اللّسان وأصول الثّنايا. وأصواتها: الطّاء/الدّال/التّاء.

القدماء: يقول سيبويه في مخرج أصوات (الطّاء، والدّال، والتّاء): "ممّا بين طرف اللّسان وأصول الثّنايا"[٧].

---

(١) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٤٧. وفي السّياق نفسه، نجد من الذين أوردوا عبارة سيبويه نفسها؛ مكّيّ (٤٣٧هـ) والزّمخشريّ (٥٣٨هـ). أمّا عبارة ابن الجزريّ (٨٣٣هـ) فتختلف قليلًا؛ إذ يقول: "وهو -أي الرّاء- من مخرج النّون من طرف اللّسان بينه وبين ما فوق الثّنايا العليا، غير أنّها أدخل في ظهر اللّسان قليلًا". ابن الجزري، النّشر، ١/ ٢٠٠.

(٢) كمال بشر، علم الأصوات، ١٨٤.

(٣) انظر: ريمون طحّان، الألسنيّة العربيّة، ٤٦.

(٤) كمال بشر، علم الأصوات، ٤٠٧.

(٥) نفسه، ٣٤٦.

(٦) محيّ الدّين رمضان، في صوتيّات العربيّة، ١٢٩.

(٧) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٣.

وتبعه جمهور القدماء فيما ذهب إليه، ومنهم في القرن الرّابع ابن جنّيّ[(١)]، وقد أطلقوا عليها مصطلح (الحروف النّطعيّة)، وكان الخليل أوّل من أطلق عليها هذا الوصف[(٢)]، والنّطع هو سقف الغار الأعلى[(٣)].

أمّا **علماء الأصوات المحدثون:** فيضيف بعضهم لأصوات هذا المخرج أصوات (الصّاد، واللّام، والنّون)، ويطلقون عليها مصطلح (الأصوات الأسنانيّة اللّثويّة)[(٤)]، أو (المخرج الأسنانيّ الشّديد)[(٥)]. ونرى أنّ هذا الخلط قد لا يكون له ما يسوّغه سوى أنّ هذه الحروف تشترك في اللّثة في مناطق مختلفة منها، ويمكن أن يكون صوت (الضّاد) ليس لها علاقة باللّثة، وأمّا وصفها بِ(الأسنانيّ الشّديد) فهو مصطلح (أو وصف) ليس دقيقًا.

المجموعة الثّانية عشرة: مخرجها: بين الثّنايا وطرف اللّسان. وأصواتها: الصّاد/ السّين/ الزّاي.

القدماء: يطلق الخليل على هذه المجموعة من الأصوات مصطلح أو وصف (الأسليّة) نسبة لأسلة اللّسان وهي مستدقّة[(٦)]. ويقول سيبويه في مخرجها: "ممّا بين طرف اللّسان وفويق الثّنايا"[(٧)]، ويقصد بالثّنايا هنا الثّنايا السّفلى[(٨)]. فقد ذكر سيبويه هذه الأصوات مكتفيًا بتحديد مخرجها من دون تلقيبها بِ(لثويّة) أو أيّ لقب آخر. وتابعه في هذا المذهب طائفة من العلماء، كالمبرّد (٢٨٥هـ)، و**ابن السّرّاج** (ت ٣١٦هـ)، **وابن جنّيّ**

---

(١) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٥٢ ـ ٥٣. وممّن تبع سيبويه من هؤلاء القدماء أيضًا: ابن الجزريّ (٨٣٣هـ)، ابن الجزري، النّشر ١/٢٠٠. ومكّيّ، الرّعاية، ١٩٨.

(٢) الخليل، العين، ٦٥.

(٣) مكّي بن أبي طالب، الرّعاية، ١٠٤.

(٤) كمال بشر، علم الأصوات، ١٨٣. وريمون طحّان، الألسنيّة العربيّة، ٤٦.

(٥) محي الدّين رمضان، في صوتيّات العربيّة، ١٣٧.

(٦) ابن الجزري، النّشر، ١/ ٢٠١.

(٧) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٣.

(٨) ووصف مكّي ذلك بقوله: "ممّا بين طرف اللّسان وفويق الثّنايا السّفلي"، الرّعاية، ٣٠٩. وبه قال عبدالوهّاب القرطبيّ (٤٦١هـ) أيضًا، الموضّح في التّجويد، ٧٩. وأبو البركات الأنباريّ (٥٧٧هـ)، أسرار العربيّة، ٤٢١. وابن الجزريّ (٨٣٣هـ)، النّشر، ١/ ٢٠١.

(٣٩٢هـ) من علماء القرن الرّابع. يقول ابن جنّيّ في مخرج هاته الأصوات: "ممّا بين الثّنايا وطرف اللّسان"[١]. وتبعه ممّن جاء بعده كالدّانيّ (٤٤٤هـ)[٢]، والخفاجيّ (٤٦٦هـ)[٣]، والزّمخشريّ (٥٣٨هـ)[٤]، وأبي حيّان الأندلسيّ (٧٤٥هـ)، والسّيوطي (٩١١هـ)[٥]، وغيرهم. **ومن علماء الأصوات المحدثين:** يضيف كمال بشر إلى مخرج هذه الأصوات صوت مخرج (الرّاء)[٦]، وهو بعيد، وبعضهم يطلق عليها مصطلح (أسنانيّ لثويّ)[٧]، و(لثويّ)[٨]، و(أسنانيّ صفيريّ)[٩].

المجموعة الثّالثة عشرة: مخرجها: بين طرف اللّسان وأطراف الثّنايا. **وأصواتها:** الظّاء/ الذّال/ الثّاء.

القدماء: يذهب سيبويه إلى أنّ مخرج أصوات هذه المجموعة (الظّاء، والذّال، والثّاء): "ممّا بين طرف اللّسان وأطراف الثّنايا"[١٠]، ويُقْصَدُ بالثّنايا (العليا والسّفلى) _على رأي الجمهور_ وتبعه بذلك من علماء القرن الرّابع ابن جنّيّ، وقال بما قال به سيبويه من قبل[١١]. أمّا ابن جنّي فلم يذهب إلى ما قال به الخليل في

(١) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٤٧.

(٢) أبو عمرو الدّاني، التّحديد في الاتقان والتّجويد، ١٠٥.

(٣) ابن سنان الخفاجي (٤٦٦هـ)، سرّ الفصاحة، ١٩.

(٤) الزّمخشري (٥٣٨هـ)، المفصّل، ٣٩٤.

(٥) انظر: المُبرّد، المقتضب، ١/ ٣٢٩. وابن السّرّاج (٣١٦هـ)، الأصول في النّحو، ٣/ ٤٠٠. وابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٦١. وأبو حيّان الأندلسيّ (٧٤٥هـ)، ارتشاف الضَّرب، ٧/١. والسّيوطيّ (٩١١هـ)، همع الهوامع، ٦/ ٢٨٩.

(٦) كمال بشر، علم الأصوات، ١٨٤.

(٧) ريمون طحّان، الألسنيّة العربيّة، ٤٦.

(٨) محمود السّعران، مقدّمة للقارئ العربي، علم اللغة، ١٩٢. وكمال بشر، علم الأصوات، ١٨٤.

(٩) محي الدّين رمضان، في صوتيّات العربيّة، ١٤٤.

(١٠) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٣.

(١١) ويقف علماء العربيّة القدماء إزاء قول سيبويه هذا، وتحديد جهة الثّنايا المقصودة بقوله، مواقف متعدّدة، فحافظ قسم منهم على عبارة سيبويه دون تخصيص جهة الثّنايا. انظر: ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ٣/ ٥١، ١/ ٦١. وانظر كذلك: ابن السّرّاج، الأصول في النّحو، ٣/ ٤٠١. والزّمخشري، المفصّل في علم العربيّة، ٣٩٤. وابن وثيق الأندلسي (٦٥٤هـ)، تجويد

مخرج هذه الأصوات؛ لأنّه (أي الخليل) وصفها بأنّها (لثويّة)[1]. وذهب العلماء بعد سيبويه ثلاثة مذاهب في تحديد الثّنايا الثّلاث، هي: الأوّل: تابَعَ سيبويه في عدم تحديد جهة الثّنايا، ومنهم: المبرّد، وابن جنّيّ، والزّمخشريّ، وابن عُصْفور (٦٦٩هـ)[2]. الثّاني: حدّد جهة الثّنايا بالسّفلى، وذهب هذا المذهب من علماء القرن الرّابع ابن السّرّاج (٣١٦هـ) ، وتابعه الزّجّاجي (٣٤٠هـ)، وطائفة من علماء التّجويد[3].

وهناك من يرى أنّ الزجّاجيّ أوّل من حدّد جهة الثّنايا بالسّفلى[4]، والأرجح أنّ ابن السّرّاج هو أوّل من قام بهذا التّحديد. ونرجّح رأي من ذهب إلى أنّ قول الخليل غير دقيق، فلا عمل للثّة فيها، بل وصْفُها بِـ(بين أسنانيّة) أدقّ، وهو المصطلح الأشيع بين **المحدثين** من علماء الأصوات[5]. ولم يختلف وصفهم لهذا المخرج عن وصف القدماء في القرن الرّابع والمتقدّمين عليهم إلا أنّ بعضهم يقول: "من طرف اللسان وبين الأسنان"[6]. ولذلك وصفوها بمصطلح (ما بين الأسنان)[7].

المجموعة الرّابعة عشرة: مخرجها: باطن الشّفة السّفلى، وأطراف الثّنايا العليا (المخرج الأسناني

القراءة ومخارج الحروف، ٣٥٢. ونشير في هذا المقام إلى أنّ هناك ممّن تبع ابن جنّيّ -كابن الجزريّ- يحدّدها بأطراف الثّنايا العليا. ابن الجزري، النّشر، ١/ ٢٠١، وبذلك قال مكيّ بن أبي طالب أيضًا. الرّعاية، ٢٢٠.

(١) الخليل، العين، ٦٥.

(٢) انظر: المُبرّد، المقتضب، ١/ ٣٢٩. وابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٦١. و الزّمخشري، المفصّل في علم العربيّة، ٣٩٥. وابن عصفور (٦٦٩هـ)، الممتع في التّصريف، ٤٢٥.

(٣) انظر: مكّي بن أبي طالب، الرّعاية، ١٨٣. وعبدالوهّاب القرطبي (٤١٦هـ) الموضّح في التّجويد، ٧٩. وفخر الدّين الموصلّيّ (٦٢١هـ)، الدّرّ المرصوف في وصف مخارج الحروف، ٢٣٨. وابن وثيق، تجويد القراءة ومخارج الحروف، ٣٥٢.

(٤) انظر: غانم قدّوري الحمد، الدّراسات الصّوتيّة عند علماء التّجويد، طبعة: دار عمّار، ط٢، ٢٠٠٧، ١٨١.

(٥) انظر في ذلك: كمال بشر، علم اللغة العامّ (الأصوات)، ٨٩. وريمون طحّان، الألسنيّة العربيّة، ٤٧. وعبد الصّبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربيّ، أبو عمرو بن العلاء، ١٩٦.

(٦) جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربيّة، ترجمة: صالح القرمادي، ٣٠. ومحمود السّعران، علم اللغة، مقدّمة للقارئ العربي، ١٩٠، ١٩١.

(٧) ريمون طحّان، الألسنيّة العربيّة، ٤٦.

الشّفويّ). وأصواتها: الفاء. يقول سيبويه في هذا المخرج: "من باطن الشّفة السّفلى وأطراف الثّنايا العليا"(١)، وبهذا الرّأي قال القدماء بما فيهم علماء القرن الرّابع، وتبعه بذلك علماء الأصوات المحدثون(٢).

المجموعة الخامسة عشرة: مخرجها: ما بين الشّفتين، (المخرج الشّفويّ). وأصواتها: الواو/ الباء/ الميم. **القدماء:** يقول سيبويه: "ممّا بين الشّفتين مخرج الباء والميم والواو"، ولم نجد من يخالف رأي سيبويه هذا من القدماء فيما وقفنا عليه. وهناك من ذهب من **المحدثين** إلى أنّه (صوت شفويّ) يشترك في إخراجه (أقصى الحنك)، ولذلك قالوا عنه (شفويّ حنكيّ قصيّ) إلا أنّهم مجمعون على أنّه شفويّ(٣).

ووصفها بِـ(الشّفويّة) أو (الشّفهيّة) أدقّ؛ وذلك لأنّ الحنك واللسان لهما دور كبير في إخراج معظم الحروف إن لم يكن كلّهان. والمقصود بذلك: وضع اللسان والحنك وهيئتهما حال نطق الحرف، وإنّما التّسمية (بالمصطلح) أو الوصف للمخرج، إنّما نأخذه بما هو ظاهر منظور من احتكاك أو اقتراب أي عضوي نطق(٤).

المجموعة السّادسة عشرة: مخرجها: الخياشم، (المخرج الخيشوميّ). وأصواتها: النّون الخفيفة

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٣.

(٢) انظر: كمال بشر، علم الأصوات، ١٨٣. وحسام النّعيمي، الدّراسات اللهجيّة والصّوتيّة، ٣١٠. ونلحظ أنّ القدماء عمومًا اتّفقوا في المخرج، واختلفوا في المصطلح، وأخصّ بالذّكر هنا الخليل؛ إذ يرى أنّه (شفويّ). انظر: الخليل، العين، ٦٥، ولذلك أدخله في (الحروف الشّفويّة). ولا شكّ أنّ الشفة لها دور في نطقه بيد أن الأسنان لها دور آخر، ولذلك أخرجه سيبويه من جملة (الأصوات الشّفويّة) الخالصة، وسار علماء الأصوات المحدثون على طريقته. انظر: مهدي المخزوميّ، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ١٠٦. وهي عند فريق آخر منهم "أسنان شفويّة".

(٣) محمود السّعران، علم اللغة، مقدّمة للقارئ العربي ١٦٧. وجان كانتينو، دروس في علم أصوات العربيّة، ٣٠.

(٤) انظر: العرابيد، مخرج الحرف بين السّلف والخلف، ٤٨٥. كما لم تذكر الخياشيم مع النّون الأصليّة التي ذكرها سيبويه، وقد تابعه فيه بعض العلماء. انظر في ذلك: ابن السّرّاج، الأصول في النّحو، ٣/ ٤٠٠. وابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٦١. والزّمخشري، المفصّل في علم العربيّة، ٣٩٣.

السّاكنة[١]. **القدماء (القرن الرّابع):** يذكر ابن جنّيّ[٢]، وغيره من القدماء[٣]، أنّ هذا المخرج لصوت (النّون الخفيفة)، ويقال لها (الخفيّة)، وهي (النّون السّاكنة). وتجدر الإشارة إلى أنّ صوت النّون أو الميم هنا صوت صوت أنفيّ لا عمل للسان فيه، وأطلق عليه قديمًا مصطلح (الغنّة) أو (النّون الخفيفة)[٤]، بينما استعاض بعض علماء الأصوات المحدثين عن هذا المخرج بمخرج (النّون المتحرّكة)[٥].

المبحث الثّالث: المصطلح اللّغويّ في القرن الرّابع باعتبار:

صفات الأصوات في ضوء اللسانيّات الحديثة:

كيفيّة اعتراض النَّفَس وتأثيرها في تنوّع الصّوت: يتنوّع شكل أعضاء آلة النّطق في مواضع الاعتراض التي توسّعت الدّراسة في بحثها في المبحث الأوّل وهي (المخارج)، ويؤدّي ذلك بالتّالي إلى تنوّعإلى تنوّع الأصوات وتمايز جروسها في السّمع، وأهمُّ عامل مؤثّر في تكوّن الأصوات في مخارجها، وتحديد صفاتها هو مقدار الاعتراض، أو درجة انفتاح المخرج[٦]. ونرجّح التّصوّر الذي يذهب إلى أنّ الأصوات تقسّم إلى ما يطلق عليه مصطلح صامتة (أو جامدة)، ومصوّتة (أو ذائبة) بناء على درجة انفتاح المخرج، فإذا كانت المخارج واسعة، ومجرى النَّفَس مفتوحًا، ولا يصاحبه إلا أدنى تضييق كان الصّوت ذائبًا (أو مصوّتًا)، مثل حروف المدّ الثّلاثة، وإذا حصل قفل لمجرى النَّفَس أو تضييق من شأنه أن يحدث احتكاكًا

---

(١) انظر: المجموعة رقم (١٦) من الخطّاطة، محمّد بلقاسم، الدّرس الصّوتيّ ومصطلحاته، ٢٨٤.

(٢) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٥٣.

(٣) ومنهم: سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٣. وابن الجزري، النّشر، ١/ ٢٠١. ومكّي بن أبي طالب، الرّعاية، ٢٤٠.

(٤) مكّي بن أبي طالب، الرّعاية، ٢٤٠.

(٥) كمال بشر، علم الأصوات، ١٨٨. وريمون طحّان، الألسنيّة العربيّة، ٤٦.

(٦) انظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللغويّ، ٩٧ - ١٠٢. وغانم قدّوري الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربية، ٦٥ - ٦٧.

مسموعًا كان الصّوت جامدًا أو صامتًا، وهي بقيّة أصوات العربيّة، ومنها الواو والياء إذا تحرّكتا، أو كانتا ساكنَتَيْن وقبلهما حركة ليست من جنسهما، لكن المسافة بين اللسان والحنك الأعلى فيهما أوسع من بقيّة (الصّوامت)[١].

وعليه؛ يأتي تقسيم الأصوات الجامدة (الصّامتة) إلى ثلاثة أقسام بحسب مقدار انفتاح المخرج، وهي:

أوّلًا: شديدة (أو انفجاريّة): وذلك إذا التقى عضوان من أعضاء آلة النّطق وحَبَسا الصّوت حبسًا كاملًا ثمّ انفرجا، وذلك عند نطق: الباء، والتّاء، والدّال، والطّاء، والجيم، والكاف، والقاف، والهمزة. ويمكن إضافة (الضّاد الحديثة) إليها.

ثانيًا: رخوة (أو احتكاكيّة): وذلك إذا كان اعتراض المخرج على النَّفَس لا يؤدّي إلى قَفْل مجرى النَّفَس، بل يبقى منفذ ضيّق يتسرّب منه الهواء، ويحدث عند نطق: الفاء، والثّاء، والذّال، والظّاء، والسّين، والصّاد، والزّاي، والشّين، والغين، والخاء، والعين، والحاء، والهاء.

ثالثًا: متوسّطة بين الشّديدة والرّخوة (أو مائعة): وذلك إذا أدّى الاعتراض إلى قفل مجرى الصّوت، ولكنّه يتسرّب من موضع آخر، ذلك عند نطق: الميم، والنّون، واللام، والرّاء. ويُلحِق بعض الدّارسين (العين) بها[٢]. وهناك كيفيّات أخرى تتعلّق بكيفيّة اعتراض آلة النّطق للنَّفَس، تؤثّر في تنوّع الصّوت، أهمّها:

أوّلًا: قد يحدث عند نطق أصوات طرف اللّسان أن يتصعّد أقصى اللّسان، فتكتسب أصوات طرف اللّسان صفة (الإطباق)، وذلك في مقابل الأصوات (المنفتحة) التي لا يتصعّد أقصى اللّسان عند نطقها، والأصوات (المطبقة) أربعة (ظ، ط، ص، ض). ثانيًا: يتسرّب النَّفَس من الفم عند نطق أكثر أصوات العربيّة، إلا في

---

(١) انظر: غانم قدّوري الحمد، فكرة الصّوت السّاذج، ٢٠٠.

(٢) نفسه، والصّفحة نفسها. ونأتي على التّفصيل في هذه الأنواع الثّلاثة الآنفة عند الوقوف على (المجهور والمهموس) من صفات أصوات العربيّة.

نطق (النّون والميم)، فينخفض الحنك الليّن واللّهاة عند النّطق بهما، فيتّخذ الصّوت مجراه من تجويف الأنف (أو الخياشيم) فيكون أنفيًّا، أو صوتًا أغنَّ. ثالثًا: تتشكّل بعض الأصوات على نحو يجعل جرسها متميّزًا، فيكتسي صفاتٍ صوتيّةً تختصُّ بها، مثل: أصوات الصّفير (س، ص، ز)، وأصوات الاستعلاء (ظ، ط، ض، ق، غ، خ)، والصّوت المكرّر (الرّاء)، والصّوت المنحرف (اللّام)، والصّوت المتفشّي (الشّين)، وأصوات اللّين (و، ي)[١].

هواء الزّفير وإنتاج الصّوت: هواء الزّفير هو مادّة الصّوت الإنسانيّ ، والإنسان لا يتوقّف عن التّنفس في جميع أحواله ما دام يتّصف بالحياة، وحين يكون الإنسان في حالة صمت فإنّ مجرى الهواء يكون مفتوحًا خلال الحنجرة والتّجاويف التي فوقها، فيمرّ الهواء في عمليتي الشّهيق والزّفير من غير إحداث صوت مسموع، فإن أراد الإنسان إنتاج الصّوت احتاج إلى تحريك أعضاء آلة النّطق؛ لاعتراض هواء الزّفير، ممّا يؤدّي إلى حدوث الصّوت[٢]. ويتوقّف إنتاج الأصوات اللّغويّة على وجود عاملين: الأوّل: النَّفَس[٣]، وهو هواء الزّفير. والثّاني: العارض، ويتأتّى من تحريك أعضاء النّطق؛ لاعتراض طريق النَّفَس بقفل أو تضييق مجراه[٤].

وعلى ضَوْءٍ ممّا تقدّم نفصّل الكلام في تحديد أهمّ صفات الأصوات عند علماء القرن الرّابع الهجريّ، ومقارنتها بمقولات الدّرس اللّسانيّ الصّوتيّ الحديث، ونوزّعها في مجموعات على النّحو الآتي:

الأولى: المجهور والمهموس من أصوات العربيّة: يطلق ابن جنّيّ مصطلح (انقسامات) ويريد به (صفات

---

(١) غانم قدّوري الحمد، فكرة الصّوت السّاذج، ٢٠١.

(٢) نفسه، ١٩٥.

(٣) النَّفسُ: هو الهواء الخارج من الأنف أو الفم، والتَّنفسُ: استمداد النَّفسِ، وكلّ ذي رئة يتنفَّسُ. انظر: لسان العرب، ٨/ ١٢٢، مادّة (نفس). وانظر حول فكرة إنتاج الأصوات اللغويّة: غانم قدّوري الحمد، فكرة الصّوت السّاذج ، ١٩٥، ١٩٦.

(٤) انظر: جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربيّة، ١٩.

الحروف)، فيقول في تقسيمه لأصوات الحروف العربيّة: "اعلم أنّ للحرف في اختلاف أجناسها انقسامات، فمن انقسامها في الجهر والهمس، وهي على ضربين مجهور ومهموس، فالمهموس عشرة أحرف، وهي: الهاء، والحاء، والخاء، والكاف، والشّين، والصّاد، والتّاء، والسّين، والثّاء، والفاء. ويجمعها في اللّفظ قولك: "ستشحثك خصفة"، وباقي الحروف هي تسعة عشر حرفًا مجهورًا. فالمهموس عنده: "حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتّى جرى معه النَّفَس"[1]، وهو القول نفسه عند سيبويه، وعند المبرّد مع اختلاف بعض ألفاظ المبرّد[2]. والمجهور: "أُشبع الاعتماد في موضعه ومنع النَّفَس أن يجري معه حتّى ينقضي الاعتماد ويجري الصّوت[3]، وهذا التّعريف نفسه عند سيبويه وبعباراته[4]. وتنقسم الأصوات (المجهورة والمهموسة) إلى:

١- شديدة: تمنع الصّوت أن يخرج معها، وذلك بحبس النَّفَس.

٢- رخوة: وهي التي لا تمنع الصّوت من الجريان في المخرج.

٣- متوسّطة: بين الشّديدة والرّخوة، وهي التي تشبه الشّديدة في حبس النَّفَس في المخرج، لكنّ هواء الصّوت يجد منفذًا من مكان آخر فيجري فيه، وذلك في مثل الصّوت (المنحرف) و(المكرّر الأنفيّ).

ونأتي على تفصيل الكلام في هذه الأنواع الثّلاثة في السّياقات القادمة. ونلحظ أنّ فكرة سيبويه عن صوت الصّدر وصوت الفم لم تجد صدًى في حديث علماء العربيّة القدماء عن (المجهور والمهموس)، ومن علماء القرن الرّابع الذين نَحَوا هذا المنحى **ابن السّرّاج، وابن جنّيّ**؛ إذ أخذا بتعريف سيبويه للمجهور الذي

---

(١) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٦٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢/ ٤٠٥. والمُبرِّد، المقتضب، ١/ ٣٣١.

(٣) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٦٠.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢/ ٤٠٥.

تحدّث فيه عن منع النَّفَس أن يجري معه[١]. ويذكر ابن جنّيّ عَرَضًا في (سرّ صناعة الإعراب) من أنّ شَمِرُ بن حَمْدَوَيْه الهَرَوِيّ (٢٥٥هـ) يكاد ينفرد بأخذه بفكرة سيبويه عن صوت الصّدر في تعريفه لمصطلحي (المجهور والمهموس)، فيقول: "الهمس والهميس حِسُّ الصّوت في الفم ممّا لا إشراب له من صوت الصّدر ولا جهارة في المنطق، لكنّه كلام مهموس في الفم كالسّرّ"[٢].

من علماء الأصوات المحدثين: يرى **إبراهيم أنيس** أنّ هذا هو الانحباس المؤقّت الذي نحسّ به في مخرج الحرف لحظة قصيرةً جدًّا بسبب التقاء العضوين التقاءً محكمًا، فإذا انفرجا فجأة سمعنا ما أُطلق عليه مصطلح (الصّوت الشّديد)، وما يطلق عليه علماء الأصوات الأوربيّون (الصّوت الانفجاريّ). ألا ترى أنّ سيبويه عبّر عن هذا بقوله: "منع الصّوت"، ولم يقل منع النَّفَس؟ فهناك فرق بين (المجهور) الذي نحُسّ فيه بمنع النَّفَس وعدم انطلاقه حرًّا طليقًا، ولكنّ الصّوت معه لا يُمنع بل نظلُّ نسمعه. أمّا في حالة (الصّوت الشّديد) فعند المخرج يُمنع الصّوت فلا نسمع شيئًا ما دام الانحباس في المخرج قائمًا[٣].

ويكون سيبويه بهذا قد أحسَّ مع (المجهور والمهموس)، ومع (الشّديد والرّخو)، بما يحسُّ به دارسو

---

(١) انظر: ابن السّرّاج، الأصول، ٣/ ٤٠١. وابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٦٩. ونشير من باب تقليب الفكرة وتوضيحها إلى أنّ بعض العلماء تصرّفوا بتعريف سيبويه لِـ(المجهور والمهموس والشّديد) على نحو ما فعل المبرّد في المقتضب، فاستعمل (الصّوت) في تعريف (المجهور)، واستعمل (النَّفس) في تعريف (الشّديد)، عكس ما فعل سيبويه، ولتأكيد ذلك فلْننظُر فيما ذهب إليه (أي المُبرِّد) من أنّ بعض الحروف حروف تجري على (النَّفس)، وهي التي يُطلق عليها مصطلح (الرّخوة). ومنها حروف تمنع (النَّفس)، وهي التي يُطلق عليها مصطلح (الشّديدة). ومنها حروف إذا ردّدتها ارْتدَعَ الصّوت فيها، وهي (المجهورة)". انظر: المُبرّد، المقتضب، ١/ ١٩٤.

(٢) انظر: لسان العرب، ٨/ ١٣٧، مادّة (همس). وورد في كتاب (العين) من قوله: "حسن الصّوت في الفم"، ٤/ ١٠.
وشاع بين علماء العربيّة والتّجويد الذين جاؤوا بعد سيبويه الجزء الغامض من تعريفه لمصطلحي (المجهور والمهموس)، وهو الذي يصاحبه منع النَّفس أو جريه، وتلاشي الجزء الواضح منه وهو الذي يصاحبه صوت الصّدر أو صوت الفم، ممّا مهّد لبروز مصطلح (الصّوت السّاذج)، واضطراب العلماء في تعريف المصطلحَيْن بعد ذلك . انظر: غانم قدّوري الحمد، الصّوت السّاذج، ٢٠٩.

(٣) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغويّة، ١٢٥- ١٢٦.

الأصوات من المحدثين دون أن يكون على علم بالنّاحية التّشريحيّة من مثل وجود وترين صوتيّين بالحنجرة يقومان بوظيفة معيّنة مع بعض الأصوات(١). وربّما أنّ القدماء وبخاصّة سيبويه وابن جنّيّ –الذي اعتمد على ما جاء به سيبويه وأقرّه– لم يكونوا على علم دقيق بالإخفاء الذي معناه: "إسكات الذّبذبات التي تحدث مع كلّ مجهور في الوترين الصّوتيّين بالحنجرة، ومتى سكنت أو انقطعت تلك الذّبذبات انقلب المجهور إلى نظيره المهموس"(٢). ويؤكّد ابن جنّيّ ما ذهب إليه سيبويه في التّفريق بين (المجهور) الذي يعلو فيه الصّوت، ويرجع تفسير ذلك إلى أنّ الحبال الصّوتيّة تتردّد تردّدًا سريعًا يسري مع النَّفَس حتّى يخرج من الفم أو الأنف أو منهما معًا(٣).

رأي كمال بشر: يرى كمال بشر أنّ اللغويّين العرب القدماء قد تكلّموا عن ظاهرتي أو مصطلحي (الجهر والهمس) كما تكلّموا عن (المجهور والمهموس) من الأصوات، ولكنّهم لم يشيروا في مناقشتهم إلى الأوتار الصّوتيّة، ولم يعتمدوا على أوضاعها في تحديد (الجهر والهمس)، في حين أنّهم عندما انتقلوا إلى حصر (المجهور والمهموس) من الأصوات، اتّفقوا مع ما قرّرناه سابقًا –والكلام لكمال بشر– إلا في الطّاء، والقاف، والهمزة؛ إذ حكموا على هذه الثّلاثة بأنّها (مجهورة)، في حين أنّ الصّوتين الأوّليّن مهموسان بحسب نطقنا الحاليّ، والهمزة لا مهموسة ولا مجهورة(٤).

الثّانية: الأصوات الشّديدة والرّخوة وما بينها (المتوسّطة): يعرّف ابن جنّيّ مصطلح **الصّوت الشّديد** بأنّه ذلك: "الحرف الذي يمنع الصّوت من أن يجري فيه، ألا ترى أنّك لو قلت: الحقّ، والشّطّ، ثمّ رُمْتَ مدَّ

(١) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغويّة، ١٢٦.

(٢) نفسه، ١٢١.

(٣) محمّد محمود غالي، أئمة النّحاة في التّاريخ، ٥١.

(٤) كمال بشر، علم اللغة العامّ (الأصوات)، ٨٨.

صوتك في القاف، والطّاء، لكان ذلك ممتنعًا"[١]. وهي تقابل مصطلح (الأصوات الانفجاريّة) أو (الوقفات) في الدّرس اللّسانيّ/ الصّوتيّ الحديث. ونشير إلى أنّ عدد (الأصوات الشّديدة) أو (الانفجاريّة) –كما يروق لبعض المحدثين تسميتها– عند ابن جنّيّ ثمانية، وهي: "الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطّاء، والدّال، والتّاء، والباء، ويجمعها في اللّفظ "أجدت طبقك" و"أجدك طبّقت".

أمّا المحدثون؛ فيجعلونها ثمانية كذلك وهي: الباء، والتّاء، والدّال، والضّاد، والطّاء، والكاف، والقاف، والهمزة، إلا أنّهم يخرجون الجيم، ويعوضّونه بالضّاد. يقول كمال بشر: "فإذا قارنّا أصواتنا الانفجاريّة أو "الوقفات" بأصواتهم الشّديدة، لاحظنا فرقين اثنين، أوّلًا: ذكرهم للجيم ضمن الأصوات الشّديدة، على حين لم نعدّها نحن صوتًا انفجاريًّا" أي (شديدًا). ثانيًا: ذكرهم للضّاد ضمن الأصوات الشّديدة، أمّا نحن فقد حكمنا عليها بأنّها انفجاريّة، وذلك بحسب نطقنا الحاليّ لها، ومواطن الاتّفاق أكثر من مواطن الخلاف؛ إذ ينحصر في نقطتين"[٢].

و**الصّوت الرّخوّ** عند ابن جنّيّ: "هو الذي يجري فيه الصّوت، ألا ترى أنّك تقول: "المسّ والرّسّ والشّحّ، ونحو ذلك، فتمدّ الصّوت جاريًا مع السّين والشّين والحاء"[٣]. وهي ما تقابل الأصوات (الاحتكاكيّة) في اللّسانيّات الصّوتيّة الحديثة؛ إلا أنّ ابن جنّيّ –والقدماء جميعًا– عدَّ الضّاد من الأصوات (الرّخوة)، وعدّها المحدثون (شديدة) أي (انفجاريّة) كما عدّوا العين (احتكاكيّة). وعلى ذلك؛ يمكننا فرز الأصوات (الاحتكاكيّة) عند المحدثين بالمقارنة مع ما أورده ابن جنّيّ كالآتي: الفاء، والثّاء، والذّال، والظّاء، والزّاي، والسّين، والصّاد، والشّين، والخاء، والغين، والحاء، والعين، والهاء. أمّا الأصوات (الرّخوة) عند ابن جنّيّ فهي: الفاء، والثّاء،

(١) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٦١.

(٢) انظر: كمال بشر، علم اللغة العامّ (الأصوات)، ٩٨، ٩٩، ١١٤.

(٣) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٦١.

والذّال، والظّاء، والزّاي، والسّين، والشّين، والصّاد، والضّاد، والخاء، والغين، والحاء، والهاء.

الأصوات المتوسّطة: وهي الأصوات التي بين الشّديدة والرّخوة، وتضمّ أنواعًا مختلفة في الصّفات، وهي بحسب ابن جنّيّ ثمانية: "الألف، والعين، والباء، واللام، والنّون، والرّاء، والميم، والواو، يجمعها في اللفظ: "لم يروِ عنّا"، وإن شئت قلت: "لم يرعونا"[١]. ويعيب كمال بشر من على القدماء عدم تفسيرهم للتّوسّط بما ليس شِدَّةً ولا رخاوةً[٢]. ونلحظ بعد العرض الآنف أنّ هناك تمايزًا واضحًا بين صفتي (الجهر والهمس)، وصفات (الشّدّة والرّخاوة والتّوسّط)، وليس في تصوّر علماء الأصوات المحدثين أيّ تداخل أو غموض، وما كان لذلك أن يكون إلا بعد أن تحدّدت طبيعة الصّوت (المجهور والمهموس) من خلال اكتشاف الوترين الصّوتيّين في إنتاجها، وكذلك تحديد طبيعة الصّوت (الشّديد والرّخو).

الثّالثة: الأصوات المطبقة والمنفتحة: ويعود هذا التّقسيم إلى طبيعة الأصوات العربيّة، ولتوضيح ذلك نقف مع تعريف ابن جنّيّ لمصطلح الإطباق، فيقول: "أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقًا له، ولولا الإطباق لصارت الطّاء دالًا، والصّاد سينًا، والظّاء ذالًا، ولخرجت الضّاد من الكلام؛ لأنّه ليس من موضعها شيء غيرها تزول الضّاد إذا عدمت الإطباق إليه. و"الأصوات المطبقة" أربعة هي: "الضّاد، والطّاء، والصّاد، والظّاء، وما سوى ذلك فمفتوح غير مطبق"[٣]. وفي حال النّطق بها يحدث عن (الإطباق) قيمة صوتيّة معيّنة تلوّن الصّوت المنطوق برنينٍ خاصٍّ، والمنفتحة يبعد اللسان عن الحنك الأعلى؛ ليخرج الصّوت من بينهما[٤].

---

(١) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٦١.

(٢) انظر: كمال بشر، علم اللغة العامّ (الأصوات)، ٩٩.

(٣) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ٦١/١.

(٤) وللتّفصيل في ذلك انظر: كمال بشر، علم اللغة العامّ (الأصوات)، ١١٥.

الرّابعة: الأصوات المستعلية والمنخفضة: فالأصوات المستعلية: هي ارتفاع اللسان عند النّطق بالحرف إلى أعلى الحنك الأعلى، ويعبّر ابن جنّيّ عن ذلك بقوله: "أن تتصعّد في الحنك الأعلى"، والأصوات المستعلية لسبعة: "الخاء والغين، والقاف (المجهورة)، والضّاد والطّاء، والصّاد، والظّاء، وما عدا هذه الحروف فمنخفض. فاللسان عند النّطق بالأصوات (المنخفضة)، ينخفض من الحنك إلى قاع الفم، والأصوات (المستعلية) تجعلها على قسمين: الأولى: فيها (إطباق) مع (الاستعلاء)، وهي: الضّاد، والطّاء، والصّاد، والضّاد. والثّانية: لا (إطباق) فيها مع (استعلائها)، وهي: الخاء، والغين، والقاف"[1]. كما أنّ الحروف تتميّز عن بعضها بعضًا في الصّفات. فالطّاء مثلًا كما يقول ابن يالوشة (١٣١٤هـ): "لولا الاستعلاء والإطباق والجهر التي كانت فيه لكانت "تاء"؛ لاتّفاقهما في المخرج"[2]. ولكانت الظّاء ذالًا، والصّاد سينًا، لاتّفاقها في المخرج نفسه أيضًا.

الخامسة: أصوات القلقلة: ويرجع سبب إطلاق العلماء مصطلح **أصوات القلقلة** إلى أنّها أصوات تحتاج إلى تحريك؛ فكأنّ (القلقلة) جاءت من الفعل "قلقل" الشّيء، أي بمعنى: حرّكه، ونحتاج لتتبّعها بِ"صويت" أو بِ"صوت خفيف" قصير عند النّطق بها ساكنة[3]. ونجد في هذا السّياق أنّ ابن جنّيّ يؤكّد على المعنى الآنف، بقوله: "لأنّك لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت، وذلك لشدّة الحفز والضّغط، وذلك نحو: الحق، واذهب، واجلط، واخرج"[4]. وهذه الأصوات مشربة تحفز في الوقف، وتضغط عن مواضعها، وهي: القاف، والجيم، والطّاء، والدّال، والباء. وأصوات أخرى مشربة يخرج معها عند الوقف عليها نحو النّفخ إلا

(١) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٦١. ويقصد بالقاف؛ القاف القديمة المجهورة، وهي مرقّقة فيها قيمة تفخيميّة.

(٢) ابن يالوشة (١٣١٤هـ)، الفوائد المفهمة، ١٤.

(٣) انظر: كمال بشر، علم اللغة العامّ (الأصوات)، ١١٦.

(٤) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٦٤.

أنّها لم تضغط ضغط الأوّل، وهي: الزّاي، والظّاء، والدّال، والصّاد[١]. أمّا **المحدثون** فلهم بعض الملحوظات حول هذه الأصوات، وبخاصّة حول كونها جميعًا أصوات شديدة "انفجاريّة"[٢].

السّادسة: أصوات الذّلاقة والإصمات: و**أصوات الذّلاقة** ستّة: اللام، والرّاء، والنّون، والفاء، والباء، والميم. ويعتمد عليها بذلق اللسان، وهو صدره وطرفه، على حدّ قول ابن جنّيّ[٣]. أمّا باقي الحروف، فيعدّها (مصمتّة)، وذلك لامتناع انفرادها أصولًا في الكلمات الرّباعيّة أو الخماسيّة المجرّدة؛ وسمّيت الحروف –غير هذه السّتّة– (مصمتة)، لأنّه صُمِتَ عنها أن تُبنى منها كلمة رباعيّة أو خماسيّة معرّاة من حروف الذّلاقة، وإذا خلت كلمة رباعيّة أو خماسيّة من بعض هذه الأحرف السّتّة تكون دخيلة على كلام العرب[٤]. ويرى ابن جنّيّ أنّه كلّما تباعدت حروف (الذّلاقة) في التّأليف كانت أحسن، وإذا تقارب الحرفان في مخرجيهما قَبُح اجتماعهما، ولا سيّما حروف الحلق[٥].

ونلحظ من خلال البحث في صفة (الذّلاقة)، والمقارنة بين كلام الخليل وابن جنّيّ أمرين:

الأوّل: متابعة ابن جنّيّ الخليل في استخدام مصطلح (الذّلقيّة) أو (الذّلاقة) [٦]. والثّاني: واضح أنّ ابن جنّيّ أطلق وصف أو مصطلح (الذّلاقة) على الأصوات السّتّة، والصّواب أنّ الفاء، والباء، والميم، أصوات شفويّة

---

(١) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٦٤.

(٢) كمال بشر، علم اللغة العامّ (الأصوات)، ١١٦.

(٣) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٦٤.

(٤) نفسه، ١/ ٦٥.

(٥) نفسه، والصّفحة نفسها.

(٦) الذّلقيّة من مصطلحات الخليل؛ إذ يقول: "اعلم أنّ الحروف الذُلق والشّفويّة ستّة، وهي: ر، ل، ن، ف، ب، م وإنّما سمّيت هذه الحروف ذُلقًا؛ لأنّ الذّلاقة في المنطق إنّما هي بطرف أسلة اللسان والشّفتين، وهما مدرجتا هذه الأحرف السّتّة، منها ثلاثة ذَلقيّة: ر، ل، ن، تخرج من ذَلْق اللسان من طرف غار الفم، وثلاثة شفويّة: ف، ب، م، مخرجها من بين الشّفتين". الخليل، العين، ١/ ٥١، المقدّمة.

لا شأن لطرف اللسان على الإطلاق في إخراجها[1].

ويفسّر ذلك بأنّ ابن جنّيّ لم يغفل عن هذا، ولكنّه أراد التّغليب، والدّليل قوله: "فكأنّهم حين وجدوا اللام، والرّاء، والنّون من طرف اللسان جعلوا الاسم لها وضمّوا إليها الفاء، والميم، والياء"[2]. والسّؤال الملحّ هنا: لِمَ لم يعكس ابن جنّيّ المسألة، فيطلق عليها وصف أو مصطلح (الشّفويّة) بالتّغليب، لا سيّما أنّ نصف هذه الأصوات أصوات شفويّة؟ يجيب حسام النّعيمي على ذلك بأنّ الذي دعا إلى غلبة ذَلْق اللسان على الشّفة في المصطلح معنى الذّلاقة في الأصل[3]، فقد جاء في لسان العرب: "إنّما سمّيت هذه الحروف ذُلْقًا؛ لأنّ الذّلاقة في المنطق إنّما هي بطرف أسَلة اللسان والشّفتين، وهما مدرجتا هذه الحروف السّتّة"[4]. وهنالك من يستبعد من المحدثين هذا السّبب، ويرى أنّ سبب شيوع مصطلح (الذّلاقة) يرجع إلى سهولة نطق أصوات (ل، ر، ن) وخفّتها؛ لأنّ الذّلاقة من معانيها سهولة النّطق[5]. ونرجّح مذهب قَبول السّببين معًا قبولًا حسنًا في بيان وجه المصطلح، وعدم اقتصاره على أصوات (ل، ر، ن)، وإن كان قَبول السّبب الأوّل أكثر إقناعًا؛ لأنّ نهاية (التّصويت) باللام، والرّاء، والنّون لابدَّ له من المرور بالشّفتين[6].

المبحث الرّابع: ثنائيّة الحرف والحركة عند علماء القرن الرّابع في ضَوْء اللسانيّات الحديثة:

يعدّ ابن جنّيّ أوّل من فصّل القول في الحديث عن مصطلح الحركات أو (الصّوائت القصيرة)

(١) انظر: رشيد العبيدي، الأحرف المُذْلَقة وتفاعلها مع الأصوات اللغويّة، ٢٩٢.

(٢) حسام النّعيمي، الدّراسات اللهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّيّ، ٣٢٣.

(٣) انظر: نفسه، والصّفحة نفسها.

(٤) لسان العرب، ١٧/ ١٥١٢، مادّة (ذلق). وانظر: حسام النّعيمي، الدّراسات اللهجية والصّوتيّة عند ابن جنّيّ، ٣٢٣.

(٥) انظر: علاء جبر محمّد، المدارس الصّوتيّة عند العرب، النّشأة والتّطوّر، ٣٩.

(٦) أمّا العلماء الذين جاؤوا بعد ابن جنّيّ -الذي تبنّى رأي الخليل-، فقد اقتصروا على الأصوات الثّلاثة، ومنهم: مكّيّ القيسيّ(٤٣٧هـ)، والزّمخشري (٥٣٨هـ)، وابن يعيش(٦٤٣هـ)، وابن الجزري(٨٣٣هـ). انظر: الرّعاية، ١١٥. والمفصّل، ١٠/ ١٢٥. وابن يعيش، شرح المفصّل، ٣٩٦. والنّشر، ١/ ٢٠١. وتابعهم على ذلك قسم من المحدثين. وانظر كذلك: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغويّة، ١٠٥. وصبحي الصّالح، دراسات في فقه اللغة، ١٧.

وحروف المدّ (الصّوائت الطّويلة) بشكل واضح. فقد وصفها وصفًا دقيقًا إلى حدّ كبير، وقارن بينها، وذكر أنواعًا متعدّدة من الصّوائت القصيرة والطّويلة. وممّا يجدر التّنبيه عليه؛ أنّ ابن جنّيّ قد أشار إلى حقيقة مهمّة، تتعلّق بالفرق فيما عُرِف بمصطلح (الكميّة) بين الحركات القصيرة، والحركات الطّويلة، والتي كان هو وغيره من النّحاة العرب يطلقون عليها مصطلح "حروف المدّ"(١).

يقول ابن جنّيّ: "فقد ثبت بما وصفناه من حال هذه الأحرف أنّهنّ توابع للحركات ومتنشّئة عنها، وأجزاء منها، وأنّ الألف فتحة مشبعة، والياء كسرة مشبعة، والواو ضمّة مشبعة. يؤكّد ذلك عندك أيضًا أنّ العرب ربّما احتاجت في إقامة الوزن إلى حرف مجتلب ليس من لفظ الحرف، فتشبع الفتحة، فيتولّد بعدها ألف، وتشبع الكسرة، فتتولّد بعدها ياء، وتشبع الضّمّة فتتولّد بعدها واو"(٢).

كما يُلحظُ إدراكه نوعًا من العلاقة التي تقوم بين مصطلحي (الحركة) و(حروف المدّ)، ويتجلّى ذلك في نصّ يستحقّ الوقوف عنده، وترديد النّظر فيه؛ إذ يشير إلى بعض المواطن التي يمكن أن تطول فيها الحركة الطّويلة (حروف المدّ)، فيقول: "اعلم أنّ الحركات أبعاض حروف المدّ واللين، وهي: الألف، والياء، والواو، فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي: الفتحة، والكسرة، والضّمّة. فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضّمّة بعض الواو، وقد كان متقدّمو النّحويّين يسمّون الفتحة الألف الصّغيرة، والضّمّة الواو الصّغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة. ويدلّك على أنّ الحركات أبعاض لهذه الحروف، أنّك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه، وذلك نحو فتحة عين عَمر، فإنّك إن أشبعتها

---

(١) انظر: سمير شريف استيتيّة، التّنوّع الكميّ للحركات، ١٧١.

(٢) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٢٣. ويورد استيتيّة هذا الكلام لابن جنّيّ في معرض تفريقه في الكميّة بين الحركات القصيرة، والحركات الطّويلة كما تقدّم. انظر: سمير شريف استيتيّة، التّنوّع الكميّ للحركات، ١٧١.

حدثت بعدها ألف، فقلت: عامر..."[1]. ويقول في مخارج الحركات القصيرة: "الفتحة أوّل الحركات وأدخلها في الحلق والكسرة بعدها والضّمَّة بعد الكسرة، فإذا بدأت بالفتحة وتصعدت تطلب صدر الفم والشّفتين في مرورها بمخرج الباء والواو"[2].

ويؤكّد ابن جنّيّ ما ذهب إليه في النصّ الآنف من أنّ الحركات (حروف صغيرة)، ويدعمه برأي مَنْ قبله مِنْ متقدّمي النّحاة، فيقول في باب: (مضارعة الحروف للحركات، والحركات للحروف): "وسبب ذلك أنّ الحركة حرف صغير، ألا ترى أنّ من متقدمي القوم مَنْ كان يسمّي الضّمّة الواو الصّغيرة، والكسرة الياء الصّغيرة، والفتحة الألف الصّغيرة، ويؤكّد ذلك عندك أنّك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفًا من جنسها، وذلك قولك في إشباع حركات ضُرِبَ ونحوها (ضوريبا)، ولهذا إذا احتاج الشّاعر إلى إقامة الوزن مطل الحركة، وأنشأ عنها حرفًا من جنسها"[3].

نستنتج بعد هذا أنّ ابن جنّيّ قد استخدم مجموعة من المصطلحات للدّلالة على مفهوم واحد في حديثه عن الحركة ودلالتها وعلاقتها بالحرف، من مثل: حركات قصيرة، وأبعاض الحروف، وحروف صغيرة.

---

(١) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ١٧. وانظر: ابن جنّي، الخصائص، ٢/ ٣١٥. ومن الجدير ذكره في معرض كلام ابن جنّيّ الآنف في إشارته إلى متقدّمي النّحويّين أنّ المعنيّ بذلك على ما يظهر، الخليل بن أحمد في قوله الذي نقله عنه سيبويه؛ إذ يقول: "فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضّمّة من الواو، فكلّ واحدة شيء ممّا ذكرت لك". الكتاب، ٤/ ٢٤٢. ويقول سيبويه أيضًا: "وإنّما الحركات من الألف والياء والواو". الكتاب، ٤/ ١٠١. وهذا يدلّ على ثنائيّة النّظرة إلى أصوات المدّ والحركات التي هي أبعاضها، على الرّغم من ملاحظتهم أنّ حروف المدّ تشبه الحركات في الصّفات والمخارج، وفي بعض الظّواهر الصّرفيّة. وكان هذا غريبًا منهم، فلا هم عدّوا حروف المدّ صراحة حركات طويلة، ولا هم عدّوا الحركات حروفًا، بل ظلّ هذا التّمييز بين النّوعين قائمًا، فأصوات المدّ حروف، والحركات حركات، وأقصى ما يمكن أن توصف به الحركات أنّها حروف ناقصة وصغيرة بإزاء حروف المدّ التّوامّ الكوامل. انظر: في أسس المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة، ١٩، هامش (٢٥). وممّا يؤكّد هذا الفصل التّامّ بينهما أنّهم لم يعدّوا الحركات سواكن كحروف المدّ. انظر: ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ١٧ ـ ١٨، ٢٢ ٢٣.

(٢) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٥٣.

(٣) ابن جنّي، الخصائص، ٢/ ٣١٥، ٣١٦.

ونجده أيضا يضيف إليها مصطلح "الأصوات النّاقصة"؛ إذ يذهب إلى أنّ الحركات "أصوات ناقصة"، وأنّها سمّيت (أي اصطلح عليها) بالحركات؛ لأنّها تقلق الحرف الذي تقترن به، وتجتذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها، فالفتحة تجذب الحرف نحو الألف، والكسرة تجذبه نحو الياء، والضمّة تجذبه نحو الواو(١).

ومن هذا المنطلق؛ يرى عبدالقادر الخليل أنّ الحركات عند ابن جنّيّ أصوات تدخل على (الأصوات الصّامتة)، فتحرّكها عن سكونها، وتصل الصّوت بالصّوت الذي يليه؛ إذ لا يستطيع المتكلّم أن ينطق بأصوات اللّغة ساكنة إذا أراد وصل هذه الأصوات بعضها ببعض إلا إذا أتبعها بالحركات التي تستخدم لوصل الكلام(٢).

المحدثون: واتّكاءً على ما تقدّم؛ يتبيّن لنا أنّ ما جاءت به الدّراسات الصّوتيّة الحديثة متّسق مع نظر علماء العربيّة القدماء، وابن جنّيّ على وجه الخصوص، حول الطّبيعة الصّوتيّة للحركات، فهي عبارة عن (أصوات صائتة) ينطق بها المتكلّم دون أن يعترض مجراها أيّ عائق(٣). يقول رمضان عبد التّوّاب: "والأصوات المتحرّكات في العربيّة الفصحى ما سمّاه نحاة العرب بالحركات، وهي الفتحة، والضّمّة، والكسرة، وكذلك حروف المدّ واللّين كالألف في (قال)، والواو في (يدعو)، والياء في (القاضي)"(٤).

"الضَّمَّة والفتحة والكسرة" وآليّة إنتاجها بين علماء القرن الرّابع واللسانيّات الحديثة:

رأي الزّجّاجي (٣٣٧هـ): يصف الزّجّاجيّ آليّة حدوث صوت الحركات (الضّمة، والفتحة، والكسرة)، ويبيّن دلالتها الصّوتيّة، وكيفيّة أداء أعضاء جهاز النّطق في أثناء نطقها، فيقول: "فنسبوا الرّفع كلَّه إلى حركة

---

(١) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ٢٦ - ٢٧.

(٢) انظر: عبد القادر مرعي الخليل، الحركة الإعرابيّة بين الدّلالة الصّوتيّة والدّلالة النّحويّة، ١٩٧.

(٣) عبد القادر مرعي الخليل، الحركة الإعرابيّة بين الدّلالة الصّوتيّة والدّلالة النّحويّة، واستشهاده بآراء كبار علماء الدّرس اللسانيّ الحديث، ١٩٨.

(٤) رمضان عبد التّوّاب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ، ٤٢.

الرّفع؛ لأنّ المتكلّم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفتيه، وجعل ما كان منه بغير حركة موسومًا أيضًا بِسِمَةِ الحركة؛ لأنّها هي الأصل. والمتكلّم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيبين حنكه الأسفل إلى الأعلى، فيبين للنّاظر إليه كأنّه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه، وأمّا الجرّ فإنّما سمّي بذلك؛ لأنّ معنى الجرِّ الإضافة، وذلك أنّ الحروف الجارّة تجرّ ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها كقولك: مررْتُ بزيد، فالباء أوصلت مرورك إلى زيد، وكذلك: المال لعبدالله، وهذا غلام زيد"[١].

ويرى الزّجّاجيّ أنّ الضّمّة مأخوذة من الضّمّ أو الرّفع، ولذلك استخدم سيبويه مصطلح (الرّفعة)؛ للدّلالة على الضّمّة، فيقول:"وإنّما حملهم على هذا أنّهم أنزلوا الرّفعة التي في قولك: زيدٌ بمنزلة الرّفعة في راء (امرُؤٌ)، وأمّا إذا كانت علامة بناء فلا تسمّى إلا الضّمّة"[٢]. فالضّمّة: مصطلح صوتيّ يعني ضمَّ الشّفتين أو أحدهما في أثناء نطق صوت الضّمّة، والرّفع كذلك يعني رفع الحنك الأسفل إلى أعلى عند نطق الضّمّة. وأمّا الفتحة: فهي مصطلح صوتيّ أطلقه علماء العربيّة القدماء في حالة كون الفتحة حركة بناء، أمّا في حالة كونها علامة إعراب، فقد سمّاها سيبويه (النّصبة)[٣]. ويقول **ابن السّرّاج:** "فإذا كانت الضّمّة إعرابًا تدخل في أواخر الأسماء والأفعال، وتزول عنها سمّيت رفعًا"[٤].

رأي أبي علي الفارسيّ (٣٧٧هـ): الحركات الإعرابيّة الثّلاث (الضّمّة، والفتحة، والكسرة) مصطلحات صوتيّة تصف حركة الشّفتين والحنك الأسفل عند نطقها. ويؤكّد هذا المفهوم ما ذهب إليه أبو علي الفارسيّ من أنّ السّكون: حركة إعرابيّة تستعمل علامة للجزم، فيقول: "والحركات الظّاهرة التي تكون

---

(١) الزّجّاجيّ (٣٣٧هـ)، الإيضاح في علل النّحو، ٩٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢، ٢٠٤.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢/ ٢٠٤. وانظر: المُبرّد، المقتضب، ٤/ ٨٠.

(٤) ابن السّرّاج، الأصول في النّحو، ١/ ٤٦.

للإعراب، والرّفع، والنّصب، والجرّ، والسّكون –هو الجزم– نحو: لم يذهبْ"[١]. والأرجح أنّ السّكون ليست حركة، وإنّما هي علامة على عدم وجود الحركة، أو على سلب الحركة[٢].

رأي من المحدثين: يتّفق كمال بشر مع ما ذهب إليه أبو علي الفارسيّ، فيقول: "وأمّا السّكون أو ظاهرة الوقف في اللّغة العربيّة، فهي في حقيقة الأمر ليست حركة على المستوى الصّوتيّ لها؛ لأنّ الحركة أو الصّوت شيء ينطق ويسمع، لذلك فإنّ السّكون من النّاحية المنطقيّة الصّرفيّة خال من خواصّ الأصوات وصفاتها، فنقول: إنّ السّكون لا يلفظ به ولا وجود له من النّاحية الفعليّة أو هو من وجهة نظر معيّنة عدم الصّوت، أي عدم الحركة"[٣].

أمّا عن آليّة حدوث أصوات (الضّمَّة، والفتحة، والكسرة) عند المحدثين، فنمثّل برأي كمال بشر؛ إذ يصفها بقوله: "هو الصّوت المجهور الذي يحدث في أثناء النّطق به أن يمرَّ الهواء حرًّا طليقًا خلال الحلق والفم دون أن يقف في طريقه أيّ عائق أو حائل ودون أن يضيق مجرى الهواء ضيّقًا من شأنه أن يُحْدِث احتكاكًا مسموعًا"[٤]. ويرى عبدالقادر الخليل أنّ الحركات أصوات مجهورة يهتزّ معها الوتران الصّوتيّان، ولا يضيق مجرى الهواء أثناء النّطق بها، بحيث لا يحدث أثناء نطقها أي احتكاك مسموع. كما أنّ الفرق بين الحركات (الفتحة، والكسرة، والضّمّة) وبين حروف المدّ واللّين (الألف، والياء، والواو) ليس إلا فرقًا في كميّة الصّوت، أو طول الصّوت، أو في الزّمن الذي يُسْتَغْرَقُ في نطق هذه الأصوات[٥]. وعلى ذلك؛ فالفرق بين

---

(١) أبو عليّ الفارسيّ (٣٣٧هـ)، المسائل العسكريّات في النّحو، ١٤٥.

(٢) انظر: خالد الأزهريّ (٩٠٥هـ)، شرح التّصريح على التّوضيح، ٢/ ٣٧٦. وابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصّل، ٩/ ٦٧.

(٣) كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ١٧٩.

(٤) كمال بشر، علم اللغة العامّ (الأصوات)، ٧٤.

(٥) انظر: عبدالقادر مرعي الخليل، الحركة الإعرابيّة، ١٩٨. ويُستشهد في ذلك بقول ذكرناه سابقًا لابن جنّيّ، يقول فيه: "إنّك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفًا من جنسها، وذلك قولك في إشباع حركات ضُرِبَ ونحوها ضوريبا"، ويعلّل

الحركات وبين أصوات المدّ ليس إلا فرقًا يتمثّل في إشباع الحركات ومطلها مع أصوات المدّ، وتقصير الصّوت واختلاسه في الحركات[1].

عِدّة الحركات: يرى ابن جنّيّ –كغيره من المتقدّمين– أنّ عِدّة هذه الحركات ستٌّ وليس ثلاثًا، ووافقه في ذلك عدد من المتأخّرين كالسّيوطيّ (٩١١هـ)، فيقول: "ذهب ابن جنّيّ إلى أنّ الحركات في ظاهر الأمر ثلاث، ومحصولها على الحقيقة ستٌّ، وذلك أنّ بين كلّ حركتين حركة، فالتي بين الفتحة والكسرة، هي الفتحة قبل الألف الممالة، نحو فتحة عين (عَالم)، وكاف (كَاتب)، كما أنّ الألف بعدها بين الألف والياء، والتي بين الفتحة والضّمّة، هي التي قبل ألف التّفخيم، نحو فتحة لام (الصّلاة) و(الزّكاة)، وكذلك (قام) و(قعد)، والتي بين الكسرة والضّمّة ككسرة قاف (قيل)، وسين (سير)، فهذه الكسرة المشمّة ضمًّا، ومثلها الضّمّة المشمّة كسرة، كنحو قاف (النّقير)، وضمّة عين (مذعور)، وابن (بور)، فهذه ضمّة أُشربت كسرة، كما أنّها في قِيل وسِير كسرة أُشربت ضمّة"[2].

رأي من المحدثين: تؤيّد بعض مقولات الدّرس اللسانيّ الصّوتيّ الحديث هذا التّصنيف للحركات، فهذا "مالمبرج" يشير إلى أنّ بعض اللغات تكتفي بثلاث حركات، وأكثر اللغات وسّعت هذا النّظام بأنْ أضافت إليه درجات متوسّطة[3]. وقياسًا على هذا الكلام؛ نجد اللغة العربيّة هي إحدى هذه اللّغات التي وسّعت هذا النّظام[4]. وننبّه في هذه المسألة (الحركات القصيرة) أو(الحروف الصّغيرة) إلى أنّ علماء التّجويد

ذلك بقوله: "ولهذا إذا احتاج الشّاعر إلى إقامة الوزن مطل الحركة ، وأنشأ عنها حرفًا من جنسها". ابن جنّي، الخصائص، ٣١٥، ٣١٦.

(١) عبدالقادر مرعي الخليل، الحركة الإعرابيّة، ١٩٨.

(٢) جلال الدّين السّيوطيّ (٩١١هـ)، الأشباه والنّظائر، ١/ ١٨٩ - ١٩٠.

(٣) مالمبرج، علم الأصوات، طبعة ١٩٨٨، ٢٦.

(٤) انظر: عبدالقادر مرعي خليل، الفكر الصّوتيّ عند السّيوطيّ، ١٣٩.

يعدونّ الصّائت القصير (الحركة) هو الأساس في قياس الصّوائت. فكما فعلوا ذلك في المدّ الطّبيعيّ كذلك قاموا بقياس المدّ الأطول في الألف والواو والياء(١).

يقول ابن جنّيّ في ذلك: "ألا ترى أنّ الألف والياء والواو اللّواتي هنّ حروف توامٌّ كوامل. قد تجدهن في بعض الأحوال أطول وأتمّ منهن في بعض، وذلك قولك: يخاف وينام، ويسير ويطير ويقوم ويسوم، فتجد فيهنّ امتدادًا واستطالة ما، فإذا أوقعت بعدهن الهمزة أو الحرف المدعم ازددن طولًا وامتدادًا، وذلك نحو: يشاء ويداء، ويسوء ويهوء، ويجيء ويفيء، وتقول مع الإدغام: شابّة ودابّة، ويطيب بّكر، ويسير رّاشد، وتمودّ الثّوب، وقد قوّصّ زيد بما عليه... أفلا ترى إلى زيادة الامتداد فيهنّ بوقوع الهمزة والمدغم بعدهن، وهنّ في كلا موضعهن يسمّين حروفًا كوامل"(٢).

ونقف هنا على ملمح مهمّ يمكن أن يؤخذ من النّصّ السّابق، وهو: أنّ الحركات تشترك مع حروف المدّ من ناحية النّطق والوضوح السّمعيّ، لكنّها أقصر من تلك الحروف، فهي أبعاض لها، ودليل ابن جنّيّ –كما نرى– على هذا أنّك متى مطلت الحركة صارت حرف مدّ، وفي ذلك يقول: "ويدلّك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنّك متى أشبعت واحدة منهنّ حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه..."(٣). ومن ثَمَّ يأتي ابن جنّيّ بأمثلة من ذكره، منها: أنّك إذا أشبعت فتحة عين (عَمر) حصلت على (عامر)، وإذا أشبعت ضمّة (عُمَر) حصلت على (عومر). ويعلّل ابن جنّيّ ذلك، فيقول: "فلولا أنّ الحركات أبعاض لهذه الحروف

---

(١) انظر: محمّد حسن باكلا، إسهامات اللغويّين الأوائل في الدّراسات الصّوتيّة، ١٠٤.

(٢) وفي كلام ابن جنّيّ هنا ما يدلّ على أنّ المدَّيْن الطّبيعيّ والأطول كلاهما يعد شكلين من أشكال "الفونيم الواحد". ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ١٧. وانظر: محمد حسن باكلا، إسهام اللغويّين الأوائل في الدّراسات الصّوتيّة، ١٠٥.

(٣) سرّ صناعة الإعراب، ١/ ١٨ – ١٩.

وأوائل لها لما نشأت عنها، ولا كانت تابعة لها"(١).

ونجد ابن جنّيّ في حديثه الآنف عن (الصّوائت) يقدّم رأيًا يتوافق مع رأي سيبويه في عدد من (الصّوائت الفرعيّة) كألف الإمالة وألف التّفخيم وغيرهما، وقد عرّف علماء التّجويد –في هذا الباب– أنواعًا متعدّدة من هذه (الصّوائت) التي مردّها إلى اختلاف القراءات أو اختلاف اللهجات، وهذه الصّوائت أقلّ شيوعًا من (الصّوائت الأصليّة)(٢)، ومن هذه الصّوائت ما تطرّق إليه ابن جنّي وزيادة، وهي: الفتحة المشوبة بالكسرة (٣)، الكسرة المشوبة بالضّمّة، الضّمّة المشوبة بالكسرة، الفتحة الممالة نحو الكسرة، ألف الإمالة المتوسّطة، ألف الإمالة الشّديدة أو الكبرى(٤).

وبناءً على ذلك؛ نخلص إلى ما يأتي:

أوّلًا: يمكن أن نعدّ أصوات المدّ عند ابن جنّيّ حركات طويلة –وهذا نظر حداثيّ– وإن لم ينصَّ صراحةً على أنّها حركات، فهذا مفهوم من كلامه؛ إذ إنّ الحركات والحروف تتّفق في كلّ شيء مع فارق رئيس هو الطّول والقصر. ثانيًا: لا خلاف بين القدماء وما جاء به علماء الأصوات المحدثون في أنّ عدد (المصوّتات) ثلاثة من حيث النّوع، وستّة من حيث الكمّ. ثالثًا: إشارة ابن جنّيّ إلى المتقدّمين عليه تدلّ على رؤيتهم لمفهوم مصطلح (المصوّتات)، وأنّهم أدركوا ما وضّحه من طبيعتها وعلاقاتها بعضها ببعض بصورة تامّة، ولكنّهم عاملوها من النّاحية العمليّة على أنّها (صوامت) فرسموا قبلها حركات من جنسها. وهذا ما يمكن ملاحظته إذا نظرنا في صنيع الخليل حين اخترع علاقات الضّبط التي ما نزال نستعملها إلى اليوم؛ إذ أخذ من حروف

(٤) انظر: ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ١/ ٢٧، ٢٨، ٣٠. وانظر: ابن جنّي، الخصائص، ٢/ ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٧، ٣/ ١٢٣، ١٢٩.

(٢) انظر: محمّد حسن باكلا، إسهامات اللغويّين الأوائل في الدّراسات الصّوتيّة، ١٠٦.

(٣) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ٥٢.

(٤) غانم قدّوري الحمد، الدّراسات الصّوتيّة عند علماء التّجويد، ٣٧٤.

المدّ صورها مصغّرة للدّلالة عليها، فالضّمّة واو صغيرة، والكسرة ياء متّصلة تحت الحرف، والفتحة ألف مبطوحة فوقه[(١)].

وبعد؛ نتساءل: ما السّابق على الآخر الحرف أم الحركة؟ ويشفّ هذا السّؤال عن قضيّة خلافيّة قديمة/ جديدة، فقد رأى بعض القدماء أنّ السّابق هو الحركة، في حين وقف آخرون موقفًا وسطًا، فقالوا بأنّهما يحدثان معًا. أمّا ابن جنّيّ –ومن قَبْلِهِ سيبويه– فيذهب في هذه المسألة إلى أنّ موضع الحركة من الحرف بعده لا قبله، وهو رأي لم ينقضه عدد من المحدثين؛ لأنّ الأدلّة والشواهد التي جاء بها ابن جنّيّ قويّة[(٢)]، فالكلام في العربيّة لا يُبتدأ بحركة، وإنّما بصوت صامت، والحركة تأتي بعده، كما أنّه لا يلتقي صامتان في الكلام إلا أنْ يفصل بينهما مصوّت (قصير أو طويل)، إلا في حالة الوقف، كالوقف على كلمة (بَكْرْ)[(٣)].

ثنائيّة الصّوامت والصّوائت بين القدماء والمحدثين: يعدّ تقسيم الأصوات إلى صوامت (Consonants) وصوائت (Vowels) من أبرز التّقسيمات في الدّرس الصّوتيّ العربيّ وأقدمها[(٤)]، وعلى هذا التّقسيم تتفرّع تقسيمات الصّفات الأخرى؛ لذلك نجد هذين المصطلحين من أكثر المصطلحات شيوعًا في موضوعهما، كونهما مصطلحين مألوفين لدى الدّارسين[(٥)].

---

(١) علاء السّنجري، وأصيل كاظم، في أسس المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة، ٤.

(٢) انظر: ابن جنّي، الخصائص، ٢/ ٣٢٧. وغالب المطلبيّ، في الأصوات اللغويّة (دراسة في أصوات المدّ)، ٩٦.

(٣) انظر: عبدالصّبور شاهين، المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة، ٣٨ - ٤٠. وحسام النّعيمي، الدّراسات اللهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّيّ، ٣٣٣.

(٤) انظر في ذلك: الخليل، العين، ١/ ٥٢. وسيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٥ - ٤٣٦. والأزهريّ (٣٧٠)، تهذيب اللغة، ١/ ٤٤. وابن جنّي، الخصائص، ٢/ ١٢٤ - ١٢٥. وابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٦ - ٨. أيضًا يقسّم الفارابيّ (٣٣٩هـ) الأصوات إلى قسمين: الأصوات المصوّتة، والأصوات غير المصوّتة، على أساس مجرى الهواء من المخرج. كما يقسّم المصوّتات إلى قصيرة وطويلة. انظر: الفارابي (٣٣٩هـ)، الموسيقى الكبير، ١٠٧٢ - ١٠٧٩.

(٥) انظر: كمال بشر، علم اللغة العامّ (الأصوات)، ٩١.

الصّوامت والصّوائت عند ابن جنّيّ: يُلحظ أنّ ابن جنّيّ اعتمد الأساس الذي اعتمده الخليل من قبله في هذا الباب، فأدرك أهمّ ما يميّز بين مصطلحي (الحروف الصّامتة) و(الصّائتة)؛ إذ يرى أنّ (الصّامتة) يقف هواؤها وقوفًا تامًّا، فلا تجد للصّوت منفذًا هناك، أمّا (الصّائتة) فيمتدّ فيها الهواء في مجراه، ويستمرّ في الامتداد لا يمنعه شيء حتّى ينتهي بانتهاء نطق الصّوت نفسه(١)، ويتّضح ذلك عند ابن جنّيّ في فصل أطلق عليه وصف أو مصطلح (ذوق أصوات الحروف).

ويضع ابن جنّيّ قاعدة ثابتة لآليّة نقل الصّوت من مخرجه المتعارف عليه والكشف عن صداه، وهي: أن تأتي به ساكنًا لا متحرّكًا، وفي ذلك يقول: "سبيلك إذا أردت اعتبار صدى الحرف أن تأتي به ساكنًا لا متحرّكًا؛ لأنّ الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقرّه، ثمّ تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قبله؛ لأنّ السّاكن لا يمكن الابتداء به، فتقول: اك، اق، اح، وكذلك سائر الحروف، إلا أنّ الحروف أشدّ حصرًا للصّوت، من بعضها ألا تراك تقول في الدّال والطّاء واللام: اد، اط، ال، ولا تجد للصّوت منفذًا هناك... فإن اتّسع مخرج الحرف حتّى لا يقتطع الصّوت عن امتداده واستطالته استمرّ الصّوت ممتدًّا حتّى ينفذ... فيفضي حسيرًا إلى مخرج الهمزة، فينقطع بالضّرورة عندها؛ إذ لم يجد منقطعًا فيما فوقها، والحروف التي اتّسعت مخارجها ثلاثة: الألف، ثمّ الياء، ثمّ الواو"(٢).

---

(١) انظر: كمال بشر، علم اللغة العامّ (الأصوات)، ٩١.

(٢) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٦، ٧، ٨.

أيضًا يذكر ابن جنّيّ مصطلح (الأصوات المصمتة)، ويعرّفها بأنّها: هي التي يصمت عنها أن تبنى منها كلمة رباعيّة أو خماسيّة معرّاة من حروف الذّلاقة. وربّما جاء بعض ذوات الأربعة معرّى من بعض هذه السّتّة ، وهو قليل جدًّا، ومنه: العسجد، والقسطوس، والدّهدقة، والزّهزقة. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٦٥.

الفصل الثّاني

المصطلح الصّرفيُّ في القرن الرابع الهجريّ

في ضَوْءِ اللسانيّات الحديثة

توطئة: نرصد في هذا الفصل طائفة من المصطلحات الصرفية في كتب اللغة القديمة، وخاصة في القرن الرابع –مدار بحثنا– وعرضها على ما جاء في نظريات الدرس اللساني الصرفي الحديث؛ لبيان مفاهيم هذه المصطلحات بداية. ثم الكشف عن التداخل بين بعضها وتذبذبها كما الحال بين مصطلحي (الصرف والتصريف)، ومصطلحي (التصريف والاشتقاق)، والمفاهيم المجاورة لها. وبيان أوجه الاتفاق والافتراق بين ما قدّمه كلٌّ من علماء القرن الرابع والعلماء المحدثين في هذا المجال(١).

المبحث الأول: ثنائية الصرف والتصريف بين علماء القرن الرابع واللسانيات الحديثة:

ظهر (الصرف) مصطلحًا للعلم الذي يشمل المسائل والقواعد التي وصفها العلماء، ولعل ظهوره يواكب استقلال هذا العلم عن النحو؛ ولهذا فإن بعضهم يعدُّ (التصريف) هو المعنى العملي، و(الصرف) هو المعنى العلمي، أي أن (التصريف) يرتبط بكثرة دوران الأبنية واشتقاقها والعمل فيها، وكذا يوحي (التّصريف) بالعمل والتّدريب وكثرة التّمارين. والصرف يرتبط بالأصول الكلية التي ينبني عليها معرفة أحوال المفردات. ونلحظ أيضا أن هنالك تداخلا عند علماء القرن الرابع والقدماء عموما بين مصطلحي (التصريف والاشتقاق)، فقد اتفقا من جهةٍ، واختلفا من جهة أخرى، ولا غرو في ذلك؛ لأن منطق مفهوميهما واحد، ويكمن التداخل بين المصطلحين بإطلاق مصطلح (التصريف) على الاشتقاق، و(الاشتقاق) على التصريف(٢).

في معنى الصّرف والتّصريف: أصلهما مصدران لصَرَف وصرَّفَ، ويكاد يتّفق المعجم اللغويّ في

---

(١) نشير في بداية هذا المبحث إلى أنّ أهمية الدراسات الصّرفيّة الحديثة تنبع من أنها تقدم مقاربة لإبراز اتجاهات الباحثين العرب لدراسة الصرف العربي ومصطلحاته. وليس معنى هذا أن المحدثين قد نجحوا في تفسير كل المصطلحات والقضايا الصرفية؛ إذ إنهم أرهقوا النظام الصرفي العربي بإدخال مصطلحات ومفاهيم كـ(المقطع) و(البنية المقطعية) وغيرهما، وجرّتهم إلى إيراد تفسيرات حديثة للنظام الصرفي العربي، وهي -للأسف- أعسر على المتعلم من تفسيرات القدماء؛ إذ ليس الهدف من علم اللغة بمفهومه الحديث تيسير مسائل اللغة ومصطلحاتها، وهو ليس دراسة للنحو والصرف والبيان، كما يُدرَّس في المدارس والجامعات. انظر: علاء السنجري وأصيل كاظم، في أسس المنهج الصوتي للبنية العربية، عرض وتقديم، ٢.

(٢) انظر: خالد بن عبدالكريم بسندي، الصرف والتصريف وتداخل المصطلح، ٣٢٠.

بيان معنى **التصريف**، بأنه: التغيير والتحويل من وجه إلى وجه أو من حال إلى حال. فهو **في اللغة:** من (صَرَّفَ) بمعنى غيَّر، فتقول: "صرَّفْتُ الشيء بمعنى غيَّرْتُه". و"صرّف الشيء": أعمله في غير وجه كأنه يصرِّفه عن وجه إلى وجه". فالتصريف إذن؛ تحويل الأصل الواحد أي تغيره. ويشترك معه في هذا المعنى مصطلح **الصرف** الذي هو: رد الشيء عن وجهه. يقال: "صرَفَه يصرفه صرفًا، وصَرَفَ الشيء: أعمله في غير وجهه، كأنه يصرفه من وجه إلى وجه و"الصَّرفُ" ردُّ الشيء عن وجهه"، و"الصرف": التقلب والحيلة"(١). وعلى ذلك أُمَّات المعاجم؛ إذ تبين أن دالَّهما اللغوي (مصطلحهما) هو التغيير، وهو ما أخذ به علماؤنا، وتداولوه في مؤلفاتهم، فدار المعنى الاصطلاحي في فلك تغيير الأصل وتقلباته أو تحولاته(٢).

و**في الاصطلاح:** ظهر مصطلح (التصريف) في كتب النحو، ولم يتخلَّف عنه من بداية ظهوره حتى قال فيه ابن جنّي (٣٩٢هـ): "لا تكاد تجد كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره"(٣). ويعرّف ابن السراج (٣١٦هـ) (التصريف) بأنه: "ما عرض في أصول الكلام وذواتها في التغيير"(٤). ونرى أن هذا التعريف لا

---

(١) ابن منظور (٧١١هـ)، لسان العرب، (مادة: صرف)،٩:١٩٨. الفيروز أبادي (٨١٦ أو ٨١٧هـ)، القاموس المحيط، (مادة: صرف)،٣:٥١٣. الجوهري (٣٩٣هـ)، الصحاح، ٤ :١٣٨٥. الزّبيدي (١٢٠٥هـ)، تاج العروس، ٢: ٣١٨.

(٢) أما لفظة (التصريف) في القرآن الكريم فقد وردت في قوله تعالى: "وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض" [سورة البقرة:١٦٤]، وقوله تعالى: "وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون" [سورة الجاثية:٥]. يقول الإمام القرطبي (٦٧١هـ): "تصريفها: إرسالها عقيما وملقحة وصرّاً...، وقيل تصريفها: إرسالها جنوبا وشمالا..."، القرطبي (٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، ٢: ١٩٧. وهي بهذا المعنى تفيد التدبير والتوجيه. وورد في القاموس المحيط (وتصريف الآيات: تبيينها)، وتفيد (في الدراهم والبيعات إنفاقها) الفيروز آبادي (٨١٧هـ)، القاموس المحيط، (مادة صرف)، ٣: ٥١٣. ويرى الفاخري أن المعاني التي استعملت فيها لفظة صرف تدور حول (التغيير والتحويل)، وهو يتفق مع (التدبير والتوجيه) في كثير من جوانبه؛ إذ لا يخالفه إلا فيما يقتضيه التضعيف من كثرة ومبالغة. فإذا قلت (صَرَف) كان المعنى محدودا. أما إذا قلت (صَرَّف) فإن الصيغة تقتضي أن يكون كثيرا ومبالغا فيه. صالح الفاخري، علم التصريف العربي، ٢٠.

(٣) ابن جنّي (٣٩٢هـ)، المنصف في شرح كتاب التصريف، طبعة مطبعة البابي الحلبيّ، وزارة المعارف العموميّة، مصر، ط١، ١٩٥٤م، ١: ٤.

(٤) ابن السراج (٣١٦هـ)، الأصول في النحو، الفتلي، ط٣، ١٩٨٨، ٣: ٢٣١.

يختلف كثيرا عما فهم من سيبويه (١٨٠هـ) والمبرد (٢٨٩هـ) من قبل، غير أنّ ابن السراج يجعل (التصريف) خمسة أقسام: زيادة، وإبدال، وحذف، وتغيير بالحركة والسكون، وإدغام"(١). وما يلفت الانتباه أنّه لم يذكر مسائل التمرين ضمن هذا التقسيم الذي ذكره، مع أن كتبه قد ضمّنتها، ولعله لم يجعل (التصريف) قسما برأسه، وإنما هو تطبيقات على هذه الأقسام الخمسة، ويمكن إدراج هذه الأقسام في ثلاثة، هي: الزيادة، والإعلال والإبدال، والإدغام. وهو بهذا لا يختلف عن سابقيه أيضا(٢).

وهذه الأقسام الخمسة لم تكن من أقسام (التصريف) عند سيبويه والمبرد، وإنما هي مكملات للتصريف ومن دواعيه، ولعلها أول محاولة لتوسيع دائرة مفهوم مصطلح (التصريف). وبناء على ذلك؛ فالتصريف عندهم جزء من النحو، فمدلول أو مفهوم (النحو) عندهم يشمل جميع القواعد والمسائل التي تتعلق بالكلمة، إفرادا وتركيبا. كانت تلك مرحلة أولى مهدت لمرحلة أخرى من مراحل تعاطي العلماء والنحاة لمسائل الصرف العربي ومصطلحاته، ومنها نظمهم لمصطلحي (الصرف والتصريف) ومفهوميهما، فكانت بوادر لظهور هذا العلم، واستقلاله بالتأليف عن النحو بعد ذلك، مع أنه لا يبدو أن الصرف أصبح قسيماً للنحو في هذه المرحلة. ويمثل هذه المرحلة عدد من النحاة، من أبرزهم المازني (٢٤٨هـ) الذي ألف كتاب (التصريف)، ومن علماء القرن الرابع؛ أبي علي الفارسي (٣٧٧هـ) الذي ألف كتاب (التكملة)، وهو كتاب مستقل بالصرف مع أن أبا علي يَعُدُّ هذا الكتاب الجزء الثاني من (الإيضاح)، كما أنه يَعُدُّ (الصرف) هنا قسما من النحو، ولهذا يقول في تعريفه لمصطلح النحو: "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"(٣)، وهو ينقسم قسمين: أحدهما: تغيير يلحق أواخر الكلمة، والآخر تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها. وفي هذه المرحلة

(١) ابن السّرّاج، الأصول في النّحو، والصفحة نفسها.

(٢) مهدي القرني، الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية والصرفية إلى أواخر القرن العاشر الهجري، ٦.

(٣) أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ)، التكملة، تح: كاظم المرجان، طبعة مديريّة دار الكتاب، جامعة الموصل، ١٩٨١، ١٨١، ١٨٢.

ألف ابن جنّي (التصريف الملوكي) أيضا.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم (التصريف) عند هؤلاء العلماء لا يبتعد كثيرا عن المفهوم السابق في المرحلة السابقة عليهم، ولهذا فابن جنّي يشرح في تعريفه لمصطلح (التصريف) كلام المازني ، فيقول: "التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة، فتصرفها على وجوه شتى؛ مثال ذلك: أن تأتي إلى (ضَرَبَ) فتبني منه جَعْفَرَ، فتقول: ضَرْبَبَ[١]. ولا نرى في تعريف ابن جنّي اختلافا عن تعريف سيبويه وابن السراج وما أراده المبرّد بِ (التصريف) أيضا، وإنما هو المراد نفسه، ويمكن أن يكون المقصود بالتصريف في هذه المرحلة ليس قواعد الاشتقاق "أبنية كلام العرب"، وإنما هو العمل على تصريف الأبنية واشتقاق بعضها من بعض، ووضع أمثله لم تُسْمَع عن العرب على وزن أمثلة (سمعت). وأهم ما يميز هذه المرحلة استقلال هذا العلم، وإفراده بالتأليف[٢].

ويذكر أبو علي الفارسي في كتابه (التكملة) -الذي خصَّصه لمبحث علم الصرف- أن النحو: "علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب؛ إذ يقسم هذا العلم قسمين، فيقول: "أحدهما تغيير يلحق أواخر الكلم. والآخر: تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها. وأما التغيير الذي يلحق أواخر الكلم فهو على ضربين: أحدهما: تغيير بالحركات والسكون أو الحروف يحدث باختلاف العوامل، وهذا الضرب هو الذي يسمى الإعراب...، وقد ذكرنا ذلك بأصنافه وأبوابه في الجزء الأول من كتابنا الموسوم بكتاب (الإيضاح). والآخر تغيير يلحق أواخر الكلم من غير أن يختلف العامل، وهذا التغيير يكون بتحريك ساكن أو إسكان متحرك، أو إبدال حرف من حرف، أو زيادة حرف أو نقصان حرف...، والضرب الآخر من القسم الأول، وهو التغيير

(١) ابن جنّي، المنصف، ١: ٣، ٤.

(٢) انظر: مهدي القرني، الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية والصرفية إلى أواخر القرن العاشر الهجري، ٤.

الذي يلحق أنفس الكلم وذواتها، فذلك نحو التثنية والجمع الذي حدَّه" [١].

ويتضح لنا أنه يعُدُّ هذا المبحث جزءًا من النحو، غير أنها مقابلة للإعراب، مع أنه لم يسمِّ هذه المباحث، ويمكن التّجّوز في ذلك وإطلاق مصطلح (التصريف) للدلالة عليها، مع أنه ذكر التصريف مبحثا من هذه المباحث التي تتعلق بالتغيير الذي يلحق أنفس الكلم وذواتها، ولم يبوب له بابا. ومع ذلك فالفارسي هو أول من جمع هذه المباحث في نظام واحد، وجعلها مقابلة للإعراب، وهذه المباحث التي ذكرها هي: التقاء الساكنين، الوقف، الابتداء، تخفيف الهمزة، التثنية والجمع، النسب، العدد، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث، جمع التكسير، التصغير، المصادر والأفعال المشتقة منها والمشتقات، أبنية الأفعال، الإمالة، حروف الزيادة، الإبدال، الإدغام[٢]. وإذا جعلنا هذه المباحث تحت مصطلح (التصريف) نستطيع القول إن تعريفه عند أبي علي إنما هو: معرفة تغيير أنواخر الكلم من غير أن يختلف العامل، والتغيير الذي يصيب ذوات الكلم. وعلى هذا؛ نجد أن مفهوم مصطلح (التصريف) عند أبي علي فيه توسع، غير أنه لم يبوب للقسم الخامس، وهو الإدغام في كتابه التصريف الملوكي. ونجد عددا من الدراسات الحديثة تميل إلى استخدام مصطلح (التصريف) في مقابل مصطلح (morphology)، ولذلك يعرف هذا المصطلح بأنه: فرع على علم القواعد يبحث في تركيب الكلمات من حيث السوابق واللواحق والدواخل والجذور[٣].

المبحث الثاني: الاشتقاق بين علماء القرن الرابع واللسانيات الحديثة:

الاشتقاق في اللغة: مشتق من مادة (شَقَّ)، وشقَّ: صدَّه، وفَرَقَه، يقول ابن منظور: "الشَقُّ مصدر

(١) أبو علي الفارسيّ، التكملة، ١٨١-١٨٥.

(٢) انظر: نفسه، ١٨٥.

(٣) محمد الخولي، معجم علم اللغة النظري، ٥٥. ويطلق على ما يهتم به علم التصريف "مورفيم" (morpheme)، ويجمع على مورفيمات (morphemes).

قولك: شققت العود شقًا. والشق: الصدع البائن، وهو الشيء المشقوق. وشققت الشيء فانشق، أي: انفتحت فيه فرجة فانصدع، وكذلك: شق فلان العصا، أي: فارق الجماعة. واشتقاق الشيء: بنيانه من المرتجل. واشتقاق الكلام: الأخذ فيه يمينًا وشمالًا. واشتقاق الحرف من الحرف: أخذه منه، ويقال: شقق الكلام، إذا أخرجه أحسن مخرج"[1]. ويقول الفيروز آبادي: "والاشتقاق: أخذ شق الشيء، والأخذ بالكلام، وفي الخصومة يمينًا وشمالًا، وأخذ الكلمة من الكلمة"[2]. وقد يكون أقدم استخدام مأثور لهذه اللفظة (المصطلح) في معناها المعروف ما ورد في الحديث الصحيح عن ربِّ العزة؛ إذ يقول: "أنا الرحمن، خلقت الرحم، وشققت لها اسمي اسمًا، فمن وصلها وصلته، ومن قطعها قطعته"[3].

الاشتقاق في الاصطلاح: ومن تعريفات القدماء التي يوردها سعيد الأفغاني للاشتقاق أنه: "أخذ لفظ من آخر مع تناسب بينهما في المعنى، وتغيير في اللفظ يضيف زيادةً على المعنى الأصليّ، وهذه الزّيادة هي سبب الاشتقاق"[4]. وهو: أخذ كلمةٍ من كلمة، مع تناسب بينهما في اللفظ والمعنى"[5] وهو أيضًا: أخذ صيغةٍ من أخرى مع اتفاقهما مادة أصلية ومعنى، وهيئة تركيب لها؛ ليدلَّ بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة؛ لأجلها اختلفا حروفًا، أو هيئةً[6]. والاشتقاق عند رمضان عبدالتّوّاب أحد فروع علم اللغة التي تدرس المفردات، وهو عندهم علم نظري علمي، يُعنى بتاريخ الكلمة[7].

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة: (شقق) ٤: ٢٠٣٠-٢٠٣٢ .

(٢) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة (شقق) ، ٣: ٢٥٩.

(٣) الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، مسند أحمد، ١: ١٩٤،١٩٠، التّرمذيّ (٢٩٧ هـ)، سنن الترمذي (كتاب البر والصلة/ باب ما جاء في قطيعة الرحم)، ٤: ٣١٥.

(٤) سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ١٣٠.

(٥) نفسه، والصّفحة نفسها.

(٦) توفيق محمد شاهين، عوامل تنمية اللغة العربية، ٨٧.

(٧) رمضان عبدالتواب، فصول في فقه العربية، طبعة مكتبة الخانجي، ط٦، ١٩٨٧ م، ٢٩٠.

والاشتقاق: "استخراج لفظٍ من آخر متفق معه في المعنى، والحروف الأصلية"(١). ويورد محمود جفّال تعريفين لِـ(الاشتقاق) على النحو الآتي: الأول: الاشتقاق بالمعنى العلمي: وهو أن تجد بين اللفظين تناسبًا في المعنى، وترتيب الحروف، فتردّ أحدهما إلى الآخر. والثاني: الاشتقاق بالمعنى العملي: وهو أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه في تركيب الحروف، فتجعله دالًّا (مصطلحًا) على مدلول (مفهوم)، أو معنى يناسب معناه(٢).

الاشتقاق عند أبي علي الفارسي (٣٧٧هـ): بحث أبو علي في الاشتقاق، وكان له معرفة فيه، ولكن دون أن يطلق مصطلحا دالا عليه بالمفهوم الذي استقر عليه لاحقا عند ابن جنّي ومن جاء بعده من علماء العربية. ويرجع الفضل لابن جنّي بإطلاق تسمية مصطلح "الاشتقاق" على هذا الباب الواسع أو العلم الشريف من العلوم العربية، فيقول: "هذا موضع لم يسمِّه أحد من أصحابنا، غير أن أبا علي -رحمه الله- كان يستعين به، ويخلد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر، لكنه مع هذا لم يسمِّه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه، ويتعلل به، وإنما هذا التقليب لنا نحن، وستراه، فتعلم أنه لقب مستحسن"(٣).

الاشتقاق عند ابن جنّي (٣٩٢هـ): الاشتقاق نوعان عند ابن جنّي، هما: الاشتقاق الصغير أو الأصغر، والاشتقاق الكبير أو الأكبر، وهو الاشتقاق التّقليبيّ، وصاحب هذا المصطلح ابن جنّي على ما

(١) توفيق محمّد شاهين، عوامل تنمية اللغة العربية، ٨٧.

(٢) نشير هنا إلى أنّ الخليل لم يكن أول من تنبه للاشتقاق وعرّفه من اللغويين العرب القدماء، فلعله يكون (الأصمعي)؛ إذ ألف كتيبا سماه (الاشتقاق). وأراد العلماء الأوائل من الاشتقاق ما عُرِف لاحقًا بمصطلح (الاشتقاق الصغير) أو(الاشتقاق الأصغر) أو(الاشتقاق العام)، وهو ما يمكن أن يطلق عليه بـ(الاشتقاق التصريفي)، وقد عني به البصريون الذين كانوا يرون أن الكلام يشتق بعضه من بعض، وأن المصدر أصل (المشتقات). وهذا موقف البصريّين، وكان ابن جنّي تلميذهم الوفي. انظر: محمود جفال، المصطلح اللغوي عند ابن جنّي في كتاب الخصائص: مصدره ودلالته، ٧٠.

(٣) ابن جنّي، الخصائص، ٢: ١٣٣.

صرح به نفسه في باب ما سمّاه (الاشتقاق الأكبر). يقول: "... وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين، كبير، وصغير. فالصغير: ما في أيدي الناس، وكتبهم، كأن تأخذ أصلًا من الأصول فتتقراه، فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه. وأما الاشتقاق الأكبر، فهو: أن تأخذ أصلًا من الأصول الثلاثية، فتعقِد عليه، وعلى تقاليبه الستة معنى واحدًا يجمع التراكيب الستة، وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإنْ تَباعَدَ شيء من ذلك عنه رُدَّ بلفظ الصنعة، والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد"(١).

ونجد أن اللغويين درجوا على ما قدَّمه الخليل من قبل من مفهوم علمي لمصطلح (الاشتقاق الأكبر)، وإن لم يسمِّه صراحة، وهو: أن تأخذ أصلا من الأصول التي تجري قلبًا لمواطن الحروف، فيكون لنا من كل أصل عدد من الصور هي: الصور السِّت للحروف الثلاثة المختلفة من حيث النظم، والأربع والعشرون للأربعة، والمائة والعشرون للخمسة التي تحدث عنها الخليل في معجمه "العين" ، بينما نجد بعض اللغويّين، ويبدو لنا أن الذي دعا ابن جنّي إلى إطلاق مصطلح (الاشتقاق الأكبر)، وجعله من باب الاشتقاق تلك التقليبات للصور المختلفة للأصل الواحد؛ أي الحروف التي ينظمها معنى واحد، وقد طبق ذلك على عدد من ألفاظ العربية، نحو اشتقاق المواد الآتية: ك ل م، ق و ل، ل م س، و ج د، ج ب ر. وحري بنا في هذا السياق سوق اعتراف ابن جنّي بعدم اطراد (الاشتقاق الأكبر) في كل ألفاظ اللغة. ويرى حسين نصّار أن الذي فتح الباب لابن جنّي في (الاشتقاق الأكبر) كان عمل الخليل ابن أحمد في معجم "العين"؛ إذ جعل

---

(١) ابن جنّي، الخصائص، ٢: ١٣٣-١٣٩، وذكر إبراهيم أنيس أن الاشتقاق عند علماء اللغة الأوائل هو: استخراج لفظ آخر متفق معه في المعنى والحروف الأصلية، فإذا اتّحد المشتق والمشتق منه في ترتيب الحروف أطلق عليه مصطلح "الاشتقاق العام"، وإلا فهو "الاشتقاق الكبير" أو "الاشتقاق الأكبر". انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ٦٢، ويرجع الفضل في مثل هذا التقسيم إلى ابن جنّي في الخصائص، وإن لم يطلق على هذه الأنواع تلك المصطلحات المتعارف عليها الآن، ونفصل الحديث فيها في الصفحات التالية.

المقلوبات جزءًا من منهجه في "العين"[(١)].

ويطلق مصطلح (الاشتقاق الأكبر) على مصطلح (الإبدال اللغوي)، وشرطه أن تتفق كلمتان في أغلب حروفهما، على أن يكون المعنى واحدًا أو متوافقًا لكلا الكلمتين. وهنا يستوقفنا كلام عبدالله أمين؛ إذ يقول: "وهذا الضرب من الاشتقاق يمكن أن ينتفع به في اشتقاق اسمين لمسمّيين متشابهين في الشكل والعمل، أو في أحدهما إن كان بين الاسمين والمسمّيين ملاءمة. مثال ذلك: الغُمْزَة و الغُمْرَة، ولبن تطلي به المرأة وجهها ويديها، حتى ترقَّ بشرتها"[(٢)].

ونشير هنا إلى أنّ أحمد بن فارس (٣٩٥هـ) قد بنى معجمه المشهور (مقاييس اللغة) على فكرة هذا الاشتقاق، وقد عكس بعض اللغويين مفهوم مصطلح (الاشتقاق الكبير) بالمعنى الذي تقدم ذكره، فجعلوه للمقلوبات، وجعلوا (الاشتقاق الأكبر) للإبدال اللغوي[(٣)]. وقد تأكد نظر علماء القرن الرابع ومن سبقهم من القدماء كالخليل فيما بعد؛ إذ أكد المستشرقون الباحثون في اللغات السامية أن الألفاظ السامية، تعتمد على صدور، أو مواد تُعدّ الأصل في كل اشتقاق، وأكثر هذه الجذور شيوعًا في اللغات السامية هو الجذر ثلاثي الأصوات، مثل: ضَرَبَ، وفَرِحَ، وكَتَبَ،...[(٤)].

ثنائية الاشتقاق والتصريف: العلاقة بين مصطلحي (الاشتقاق) و(التصريف) بمفهوميهما الكبيرين علاقة ترابط وتشابك، والتصريف بالمعنى الذي فُصِّل فيه الحديث فيما تقدم أعمُّ من (الاشتقاق)، ويتحدث ابن جنّي عن تلك العلاقة بين الاشتقاق والتصريف، فيقول: "ينبغي أن يُعلَم أن بين التصريف والاشتقاق نسبًا

(١) حسين نصار، المعجم العربي، ١-٢٩٦. وانظر كذلك: محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية، ٤٩٣.

(٢) عبدالله أمين، الاشتقاق، ٣٧٠ وما بعدها.

(٣) إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، طبعة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ط ٦، ١٩٧٨ م، ٦٦، وانظر: علي وافي، فقه اللغة، طبعة لجنة البيان العربيّ، القاهرة، ط ٤، ١٩٥٦ م، ١٨٠، وسعيد الأفغاني، في أصول النحو، ١٣٠.

(٤) رباح اليمني مفتاح، ظاهرة الاشتقاق في التراث العربي، ١٧٥.

قريبًا، واتصالًا شديدًا"[١]. أما التصريف فنؤكد أنه الطريق لمعرفة الاشتقاق، وهو ميزان العربية؛ إذ يمكنك من خلاله معرفة الأصل من كلام العرب، ومعرفة الزوائد الداخلة عليه، والاشتقاق يحدد الكلمة، أو مادتها الأساسية، ومعناها الأصلي"[٢].

أنواع الاشتقاق عند المحدثين: يرى علي عبدالواحد أن أنواع (الاشتقاق) ثلاثة: **الأول:** العام، والثاني: الكبير، وهو النوع الثاني عند ابن جنّي؛ إذ ساوى بينهما، فقال: "الكبير، أو الأكبر، والأكبر" وهو الإبدال[٣]. أما عبدالله أمين فيجعلها أربعة: صغير، وكبير، وأكبر، وكبَّار[٤]. ويعدُّها صبحي الصالح أربعة أنواع كذلك، وهي: الأصغر؛ وهو الصرفي. والكبير: وهو التقليب. والأكبر: وهو الإبدال. والكبّار: وهو النحت[٥]. ويضيف ممدوح خسارة نوعًا آخر من أنواع الاشتقاق، وأطلق عليه مصطلح (الاشتقاق الإلحاقي) اعتمادًا على تعريف ابن جنّي لمصطلح (الإلحاق)، وهو: أن تزيد على الحروف الأصلية في الاسم أو الفعل حرفًا أو حرفين زيادة مطردةً في إفادة معنى[٦]. ومن الإضافات التي يمكن أن تحسب للمحدثين في باب

---

(١) ابن جنّي، المنصف، طبعة دار إحياء التّراث القديم، القاهرة، ط ١، ١٩٥٤ م، ١: ٣.

(٢) وفي سياق الحديث عن العلاقة بين (الاشتقاق) و(التصريف)، وبيان الفرق بينهما، نخرج من دائرة القرن الرابع للنظر في قول أبي حيان (٧٤٥هـ) في (التصريف)، لما فيه من الفائدة المرجوة، فيقول: "والتصريف هو تغيير صيغة إلى صيغة، فيسقط من الفرع، ويثبت في الأصل، وهو شبيه بالاشتقاق، والفرق بينهما أن في الاشتقاق يستدل على الزيادة بسقوطه في الأصل، وثبوته في الفرع، والتصريف بعكسه، نحو: قذالٍ، وقذْل، وعَجُوز، وعَجْز، وكِتاب، وكتبٍ، وتسمية هذا فرعاً وأصلاً فيه تجوّز، وإنما تحقيق الفرعية، والأصلية في المشتق منه والمشتق". أبو حيان (٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١: ١٥. وانظر كذلك: أبو الطيب القنوجي (١٠٣٧هـ)، العَلَمُ الخفاق في علم الاشتقاق، ٩٥. ورباح اليمني مفتاح، ظاهرة الاشتقاق في التراث العربي، ١٧٦.

(٣) علي عبدالواحد، فقه اللغة، ١٧٢، ١٧٨. ورمضان عبدالتّواب، فصول في فقه اللغة، ٢٩١. وعبدالقادر بن مصطفى المغربي، الاشتقاق والتعريب، ١٠-١٢

(٤) عبدالله أمين، الاشتقاق، ١٧٤-١٤٨.

(٥) صبحي الصّالح، دراسات في فقه اللغة، ١٧٣-١٧٤.

(٦) انظر: ابن جنّي، الخصائص، ١: ٣٨. وأحمد بن فارس (٣٩٥ هـ)، الصاحبي في فقه اللغة ١٩٣، وممدوح خسارة التعريب والتنمية اللغوية، ١٤٧-١٥٠.

(الاشتقاق) ما انفرد به رمضان عبدالتواب، بإضافته نوعًا جديدًا مختلفًا تمامًا عن الأصل، أطلق عليه مصطلح "الاشتقاق الشعبي"(١).

وهذه الأنواع، بشيء من التّفصيل، هي: **أولًا: الاشتقاق الصغير أو(العام):** ويقصد به: الاشتقاق الصرفي، ويطلق عليه بعض المؤلفين مصطلح "الاشتقاق العام"(٢). وتحدث عنه ابن جنّي، وعرفه بقوله: "والاشتقاق عندي على ضربين: صغير، وكبير. فالصغير: ما في أيدي الناس. وكتبهم، كأن تأخذ أصلًا من الأصول فتتقرّاه، فيجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغهُ ومبانية. وذلك: كتركيب "سليم"؛ فإنك تأخذ منه معنى "السلامة" فمي تصرفه، نحو: سَلِمَ، ويَسْلمُ، وسَالِمٌ، وسَلمانُ، وسَلمَى، والسّلامة. والسّليم، وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته، وبقية الأصول غيرُهُ"(٣).

ويشترط في هذا النوع الاتفاق في الحروف الأصلية، وترتيبها بين المشتق والمشتق منه، ويعود على اللغة العربية بجليل الفائدة في الزيادة، والتنمية، مثل: ضَرَبَ، وما يشتق منها، حقيقة ومجازًا، وقد عُنيت به كتب النحو والصرف عناية فائقة"(٤). ويمكن القول إنه: "اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل"(٥). وبتوضيح أكبر، هو: "أخذ صيغة من أخرى، مع اتفاقها معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها؛

---

(١) ويقصد بمصطلح "الاشتقاق الشعبي": المفهوم الشعبي عند العامة لكلمة من الكلمات، يربطها بكلمة أخرى شائعة، والظن بأنها مشتقة من هذه الكلمة، أو كما يقول ماريوباي: "الخُطَّةُ" التي عن طريقها يخلق عقل الجماعة علاقة مزيفة، وإن كانت مستحسنة من كلمتين"، ومن أمثلة ذلك: ربط المتحدثين بالعربية بين "الحانوتي"، و "الحانوت"، ولا علاقة بين من يجهز الموتى للغسل والدفن، وكلمة "الحانوت"؛ أي: المنسوب إلى "الحنوط"، وهو نوع من الطيب يخلط للميت خاصة، فالنسب إليه: "حنوطي" غير أن اشتباه الكلمة صوتيًّا بكلمة "حانوت" هو الذي أدى إلى هذا الاشتقاق الشعبي. رمضان عبدالتواب، التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه، ١٨٢-١٨٣.

(٢) رمضان عبدالتّواب، فصول في فقه العربية، ٢٩١.

(٣) ابن جنّي، الخصائص، ٢: ١٣٤. والشّوكاني، نزهة الأحداق في علم الاشتقاق، ٤٦.

(٤) توفيق شاهين، عوامل تنمية اللغة العربية، ٩٧.

(٥) الرُّماني (٣٨٤ هـ)، الحدود في النّحو، ٣٩.

ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفًا، أو هيئة، لـ: ضارب، من "ضَرَبَ"، وحَذِر، من "حَذَرَ"، وهذا النوع من الاشتقاق قياسي[1]. فهو بذلك انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في الصيغة مع تشابه بينهما في المعنى، واتفاق في الأحرف الأصلية، وفي ترتيبها[2] كأن تشتق من الفعل "فهم مثلًا، صيغًا أخرى، مثل: فاهم، ومفهوم، وتفاهم... إلخ[3].

ومن الجدير بالذكر هنا؛ ارتباط كلّ أصل ثلاثي في اللغة العربية بمعنى عام وضع له، فيتحقق هذا المعنى في كلّ كلمة وجدت فيها الأصوات الثلاثة مرتبة حسب ترتيبها في الأصل الذي أخذت منه[4]. وهذا الاشتقاق أكثر الأنواع شيوعًا في اللغة العربية، وأهمّ ما في (الاشتقاق الأصغر) التصاريف المختلفة المتشعبة عن المادة الأصلية إلى جامع مشترك بينهما يغلب أن يكون معنى واحدًا، لا أكثر[5]. وأفراد هذا الاشتقاق عشرة: الفعل الماضي، والفعل المضارع، وفعل الأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة. وأمرها جميعًا من حيث قواعد الاشتقاق معروف للجميع[6].

ثانيا: الاشتقاق الكبير: ويعني هذا المصطلح: الإبدال، وهو انتزاع كلمة من أخرى بتغيير في بعض أحرفهما، مع تشابه بينهما في المعنى، واتفاق في الأحرف الثابتة، وفي مخارج الأحرف المغيرة، وذلك نحو: (جثا، وجذا)، و(بعثر، بحثر)[7]. ونشير إلى أن هناك تداخلًا عند القدماء بين الاشتقاق الكبير والاشتقاق

---

(١) رمضان عبدالتّواب، فصول في فقه العربية. ٢٩١-٢٩٢.

(٢) عبدالله أمين، الاشتقاق، ٢٧.

(٣) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ٦٣.

(٤) الثّعالبي (٤٢٩هـ)، فقه اللغة وسرّ العربيّة، ١٧٢. وأبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، انظر: أسرار العربية، ٦٣. وتوفيق شاهين، عوامل تنمية اللغة العربية، ٨٧.

(٥) صبحي الصّالح، دراسات في فقه اللغة، ١٧٦.

(٦) سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ١٣٠-١٣١.

(٧) انظر: عبدالله أمين، الاشتقاق، ٢٧.

الأكبر، ويبحثان عادة في باب القلب والإبدال.

ثالثا: الاشتقاق الأكبر: ويطلق عليه مصطلح "القلب" أيضًا، وهو: ارتباط بعض المجموعات الثّلاثة من الأصوات ببعض المعاني ارتباطًا مطلقًا غير مقيد بترتيب، مع التناسب في المعنى، مثل: جَبَرَ، وتقاليبها الستة التي تدل على معنى "القوة والشدة"(١). ونلحظ أن ابن جنّي قد أولع بهذا النوع، واعتز بأن التقليب له، ويرجع الفضل إليه في إطلاق مصطلح "الاشتقاق الأكبر" عليه، ويعني عنده: "أن تأخذ أصلًا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه، وعلى تقاليبه الستة معنًى واحدًا تجتمع فيه التراكيب الستة، وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة، والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد(٢). ويعقد ابن جنّي له أمثلة، منها: سَمَلَ، فهو يرى أن: سَمَلَ، ومَسَلَ، ومَلَسَ، وسَلَمَ، ولَسَمَ، ولَمَسَ، مهما تقلبت، واختلف ترتيبها الصوتي، فإن المعنى الجامع لها المشتمل عليها: (الاصطحاب، والملاينة)(٣)، وغيره كثير من الأمثلة في كتابه الخصائص.

ونحسب أن هذا النوع من الاشتقاق كان معروفًا لدى علماء العربية، ولكن دون أن يضعوا له دالًّا عليه أو مصطلحًا معروفًا. فهذا الخليل قد فطن إلى مثل هذه الروابط المعنوية في "الاشتقاق الأكبر"؛ إذ كان يُسيّرُ معجمه "العين" وَفْقَ طريقة (التقاليب) ونظامها، وإن لم تكن بالنّضج الذي قدّمه لنا ابن جنّي، الذي أطلق عليه مصطلح "الاشتقاق الكبير" أو "الاشتقاق الأكبر". وقد حذّر رمضان عبدالتواب من الخلط بين مصطلحي "الاشتقاق الأكبر" و"نظام التقليبات" الذي اتبعه الخليل في معجمه "العين"؛ إذ يَعُدُّ هذه (التقليبات) التي اتبعها الخليل طريقة للإحصاء، فيقول: "ولم يحاول الخليل، ولا غيره من أصحاب المعاجم أن يرجعوا

---

(١) توفيق شاهين، عوامل تنمية اللغة العربية، ٩٧-٩٨.

(٢) ابن جنّي، الخصائص، ٢: ١٣٤. والشّوكاني، نزهة الأحداق في علم الاشتقاق، ٤٧.

(٣) صبحي الصّالح، دراسات في فقه اللغة، ١٨٦.

تقاليب هذه المادة المختلفة إلى معنى واحد"[1]. إلا أن عبدالتواب ينسب الفضل في ذلك إلى الخليل، فنجده يقلّب الألفاظ من غير أن يشير إلى أنّ لفظًا اشتُقّ من آخر؛ إذ إنّ فكرته (التقليبات) هي التي أوحت إلى ابن جنّي بمفهوم مصطلح "الاشتقاق الأكبر". ومع هذا فإن ابن جنّي يتجاهل في كتابه (الخصائص) الخليل في هذا الباب، ويعترف أن أبا علي الفارسي قد سبقه إلى ذلك ولكن دون أن يسميه. وكانت هذه التسمية (أو المصطلح) من صنع ابن جنّي، ويعود الفضل إليه كذلك بأن توسّع في توضيح الروابط في هذا النوع، وفي ضرب الأمثلة عليه[2].

ونجد هناك من يخطِّئُ نظرية ابن جنّي هذه، فها هو السيوطي (٩١١هـ) بعد أن يتحدث عن مصطلح "الاشتقاق الأكبر" عند ابن جنّي، ويوضحه، يقول: "وهذا مما ابتدعه الإمام أبو الفتح بن جنّي، وكان شيخه أبو علي الفارسي يأنس به يسيرًا، وليس معتمَدًا في اللغة، ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب، وإنما جعله أبو الفتح بيانًا لقوة ساعده، ورده المختلفات إلى قدر مشترك، مع اعترافه، وعلمه بأنه ليس هو موضوع تلك الصيغ، وأن تراكيبها تفيد أجناسًا من المعاني مغايرة للقدر المشتَرَكِ"[3]. ويبسط السيوطي مثالًا للاشتقاق الأكبر بمفهومه المغاير لمفهوم ابن جنّي، مستشهدًا بما نقله عن عَلَمٍ آخر من أعلام القرن الرابع الهجري، وهو الزجّاجيّ (٣٤٠هـ)؛ إذ يقول: "قولهم: للحلقوم، وما يتصل به شجر؛ لأنه مع ما يتصل به كأغصان الشجرة، وكلّ ما تفرع من هذا الباب أصله الشجرة"[4].

رابعًا: الاشتقاق الكُبّار (النحت): يحتل مصطلح "النحت" مكانة مرموقة في العصر الحديث، ولاسيما في المجامع والمؤسّسات العربية الوطنية، أو الإقليمية، وعالجتها دراسات عديدة من بداية النهضة العربيّة

(١) رمضان عبدالتوّاب، فصول في فقه العربية، ٢٩٦.
(٢) ابن جنّي، الخصائص، ٢: ١٣٣.
(٣) السّيوطي (٩١١هـ)، المزهر في علوم اللغة، ١: ٣٤٧.
(٤) نفسه، ١: ٣٥١.

المعاصرة إلى الوقت الحاضر[١]. تنحت العرب من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار، وذلك نحو: رجل عبشميٌّ، منسوب إلى عبد شمس، وكـ(الدّمْعزة)، من قولهم "أدام الله عزّك"[٢].

ومن أشهر علماء القرن الرابع الذين استوقفونا واهتموا بهذا النوع من الاشتقاق وألّفوا فيه أحمد بن فارس (٣٩٥هـ) صاحب كتاب "الصاحبي؛ إذ يقول فيه: "وهذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت، مثل قول العرب للرجل الشديد: ضِبَطْرٌ، من: ضَبَطَ، وضَبَرَ"[٣]، ويطلق اللغويون عليه اسم أو مصطلح (النحت الوصفي). وللنحت، أنواع أربعة، هي: أولاً: النحت العقليّ[٤]. ثانيا: النحت الوصفيّ[٥]. ثالثا: النحت الاسميّ[٦]. رابعا: النحت النسبيّ[٧]. يقول الخليل في تعريف مصطلح "النحت": "فأخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمة واشتقوا فعلا، قال: [الطويل]

وتَضْحَكُ منِّي شيخةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لم تَرَى قبلي أسيرًا يمانِيا[٨]

(١) انظر: عددًا من هذه الدراسات، مثل:

- محمد رشاد الحمزاوي، أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مناهج ترقية اللغة تنظيرًا ومصطلحًا ومعجمًا، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٨ م.
- محمد رشاد الحمزاوي، نظرية النحت العربية، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، ١٩٩٨ م.
- الشيخ عبدالقادر المغربي (١٣٧٦ هـ)، الاشتقاق والتعريب، القاهرة، ١٩٠٨ م.
- وجيه السمان، النحت، مجلة مجمع اللغة بدمشق، م٧٥، (١-٢).
- رمسيس جرجس، النحت في العربية، مجلة اللغة العربية بالقاهرة، م ١٣، ٦١.

(٢) عبدالله أمين، الاشتقاق، ٢٨. والثّعالب (٤٢٩هـ)، فقه اللغة وسر العربية، ٣٥٦.

(٣) أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، الصاحبي، ٤٦١.

(٤) انظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ١٣٤- ١٣٥.

(٥) انظر: رمضان عبدالتّواب، فصول في فقه العربية، ٣٠٢.

(٦) انظر: توفيق شاهين، عوامل تنمية اللغة العربية، ١١٤-١١٥.

(٧) انظر: عبدالقادر المغربي، الاشتقاق والتعريب، ١٣-١٤. وسعيد الأفغاني، في أصول النحو، ١٣٥.

(٨) التَّخريج: البيت لعبد يغوث بن وقّاص الحارثيّ في رثائه لنفسه قبل موته، انظره في:أبو الفرج الأصفهاني (٣٥٦هـ)، الأغاني، ٢٥٨\١٦. والبغدادي (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب، ١٩٦\٢، ٢٠٢. وابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ٧٦\١.

نسبها إلى عبد شمس، فأخذ العين والباء من "عبد" وأخذ الشين والميم من "شمس"، وأسقط الدال والسين، فبنى من الكلمتين كلمة، فهذا من النحت [(1)]. ويذكر ابن فارس أن الخليل قد سبقه في هذا المنحى، ويصرّح أنه يسير على منهجه في ذلك، فيقول: "والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم: حَيْعَلَ الرجل؛ إذا قال: حيَّ

والتّبريزي (٥٠٢هـ)، شرح اختيارات المفضّل، ٧٦٨. وعبدالله بن برّي (٥٨٢هـ)، شرح شواهد الإيضاح، ٤١٤. والسّيوطي (٩١١هـ)، شرح شواهد المغني، ٦٧٥\٢. وابن منظور (٧١١هـ)، لسان العرب، ٥١٧\٣، "هذذ"، ٧٥\٥ "قدر"، ١١٥\٦ "شمس". وابن عبد ربّه (٣٢٨هـ) العقد الفريد، ٦/ ٧١-٧٥. وانظر القصة والأبيات كذلك: أبو علي القالي (٣٦٥هـ)، في ذيل كتابه (الأمالي)، ١١٥ مع بعض الاختلاف. وبلا نسبة عند السّيوطي (٩١١هـ)، في الأشباه والنّظائر، ١٥\٢. وابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصّل، ٩٧\٥، ١٠٧\١٠. وابن جنّي (٣٩٢هـ)، المحتسب، ٦٩\١.

اللغة: شيخة: امرأة عجوز. عبشميَّة: نحت مشتقّ من آل عبد شمس. يمانيًا: نسبة إلى اليمن.

المعنى: تضحك ساخرة منّي امرأة عجوز من بني عبد شمس، وكأنّني الأسير الأوّل من اليمن في قومها. والنّسعة: سير عريض تُشدّ به الحقائب والرّحال.

الإعراب: وتضحك: "الواو": حسب ما قبلها، و "تضحك" فعل مضارع مرفوع بالضّمة الظّاهرة. منّي: جار ومجرور متعلّقان بالفعل تضحك. و"النّون": للوقاية. شيخة: فاعل مرفوع بالضّمة الظّاهرة. عبشميّة: صفة مرفوعة بالضّمة الظّاهرة. كأنْ: حرف مشبّه بالفعل مخفّف، واسمه محذوف. لم: حرف نفي وقلب وجزم. "ترَ": فعل مضارع مجزوم بحذف الألف، و"الفاعل": ضمير مستتر جوازًا تقديره هي. قبلي: ظرف زمان منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل الياء؛ لانشغال المحلّ بحركة مناسبة، وهو مضاف، متعلق بالفعل "ترَ"، و"الياء": ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. أسيرًا: مفعول به منصوب بالفتحة الظّاهرة. "يمانيًا": صفة منصوبة بالفتحة الظّاهرة. وجملة "تضحك شيخة": ابتدائية لا محل لها. وجملة "كأن لم ترَ...": حالية محلها النّصب. وجملة "لم ترَ أسيرًا": في محلّ رفع خبر كأن.

والشّاهد في قوله: "لم يرى"، فمنهم من رأى أنّ إثبات الألف هو ضرورة شعريّة، بينما رأى آخرون أنّ أصل الفعل "ترأى" فحذفت الهمزة، وأبقيت الألف بعد الجزم. الأشموني (٩٠٠هـ)، شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك، (المكتبة الشّاملة)، ٨٢\١.

لما أسرَتْ بنو تميم عبد يغوث، وذلك في يوم الكُلاب عندما وقعت الحرب بين بني تميم وقوم يغوث في أيام الجاهلية، وكان عبد يغوث فارسًا وشاعرًا، فشدّوا على لسانه نسعة؛ خوفًا من أن يهجوهم قبل موته، فقال لهم: إنكم قاتلي ولا بُدّ، فدعوني أذم أصحابي، وأنوح على نفسي، فقالوا: إنك شاعر ونخاف أن تهجونا، فعقد لهم أن لا يفعل. فأطلقوا لسانه، وأمهلوه حتى قال قصيدته المشهورة الرّائعة:

ألا لا تلوماني كفى اللومَ ما بيا ... وما لكُما في اللَّوم خيرٌ ولا ليا

إلى آخر قصيدته التي تضمنت بيته:

وتضحكُ مِنّي شيخةٌ عبشميَّةٌ ... كأنْ لم ترى قبلي أسيرًا يمانِيا

(١) الخليل (١٧٠هـ)، العين، ١:٦٩.

على"[١]. ويُعَدُّ احمد بن فارس إمام القائلين بالنحت من بين اللغويين القدماء، ويرى أنّ معظم ما يبنى عليه الرّباعيّ والخماسيّ إنّما هو منحوت، يقول في كتابه "مقاييس اللغة": "اعلم أنّ للرّباعيّ والخماسيّ مذهبًا في القياس يستنبطه النّظرُ الدّقيق، وذلك أنّ أكثر ما تراه منه منحوت، ومعنى النّحت أن تُؤْخَذ كلمتان، وتُنْحَت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعًا بخط، والأصل في ذلك ما ذكره (الخليل) من قولهم: (حَيْعَل) إذا قال: حيَّ على "[٢].

ثم يورد مقاييس (أي أبنية) الرباعي، فيقول: "إن ذلك على ضربين: أحدهما المنحوت الذي ذكرناه، والضرب الآخر الموضوع وضعا لا مجال له في طرق القياس"[٣]. وبعدها يذكر ابن فارس أمثلة لما جاء منحوتًا من كلام العرب في الرباعي، ومن ذلك قولهم: (بَلْطَحَ) الرجل، إذا ضرب بنفسه الأرض. فهي منحوته من (بُطِحَ) و(أُبْلِطَ)، إذا لصق ببلاط الأرض"[٤]. ويطبّق هذه النّظريّة على كلمات كثيرة، مثل: البُحْتُرُ –وهو القصير المجتمع الخَلْق– منحوت عنده، من: البَتْر والحَتْر، وجعفر منحوت من الجعف –وهو الصّرع– والجفر، وهكذا[٥].

مقاييس اللغة: المصطلح والمعجم: يقوم منهج ابن فارس في مُؤَلَّفه (معجم مقاييس اللغة) على فكرة (الأصول والنحت)؛ إذ يعالج مفردات المادة الواحدة في أصل أو أكثر، كما يجمع ما زاد على الثلاثة من كل مادة في أبواب معينة، ويحاول تفسير بعضها في إطار ما أُطْلِق عليه مصطلح: (النحت)[٦]. وانطلاقًا من

---

(١) أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، ١:٣٢٩. والصاحبي،٣٧١.

(٢) أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ١/ ٣٢٨- ٣٢٩. وانظر كذلك: إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ١٣٣،١٣٤

(٣) أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ١: ٣٢٩.

(٤) نفسه، ١: ٣٣٠-٣٣١.

(٥) محمّد خير حلواني، المغني الجديد في علم الصّرف،٨٥.

(٦) انظر: رمضان عبدالتّواب، فصول في فقه العربية، ٢٨٠.

هذا المفهوم يرجع سبب تسميته لمعجمه بِـ(مقاييس اللغة)، فقد بيّن عبدالسلام هارون أنّ ابن فارس عنى بمصطلح (المقاييس) ما يطلق عليه بعض اللغويين مصطلح (الاشتقاق الكبير)؛ إذ يُرْجِعُ مفردات كلّ مادة إلى معنى أو معانٍ تشترك فيها هذه المفردات(١)، وهذا يقابل مصطلح (الاشتقاق الصغير) عند ابن جنّي.

يبدأ ابن فارس معجمه بكتاب الهمزة، وفيه: (باب الهمزة في الذي يقال له المضاعف). ومن المواد التي وردت في هذا الباب: (أبّ)، (أتّ)، (أثّ)، (أجّ)، (أحّ)، (أخّ)، (أدّ). ففي (أتّ) يذكر ابن فارس: "قال ابن دريد: أنه يؤته: إذا غلبه بالكلام، أو بَكَتَهُ بالحُجَّة. ولم يأتِ في الباب غير هذا، ونحسب الهمزة منقلبة عن عين"(٢). وفي كتاب الباء يبدأ ابن فارس باب: (الباء وما بعدها في الذي يقال له المضاعف)، ومما تضمنه هذا الباب ما يأتي: (بتّ)، (بثّ)، (بجّ)، (بحّ)، (بخّ)، (بدّ)، (بذّ)، (برّ)، (بزّ)، (بسّ)، (بشّ)، (بصّ). ففي (بَشَّ) مثلًا يقول ابن فارس: "الباء والشّين أصله واحد وهو اللقاء الجميل، والضحك إلى الإنسان سرورًا به"(٣).

المبحث الثالث: الأبنية الصرفية: عند علماء القرن الرابع:

ثنائية الفعل والاسم: يتميز الفعل بهيئات ثابتة دالة بمجرد الصيغة، سمّى ابن جنّي دلالتها: "الدلالة الصناعية"(٤)، فلمَّا أراد الصّرفيون حصر ما تعاهدوا على تسميته بمصطلح (أبنية الفعل) وما يتفرع عليه من أوزان في ضَوْء ما استقر من التصور (الفونيمي) لم يواجهوا صعوبة تذكر في التوصل إلى ثلاثة أوزان للفعل

---

(١) انظر: عبدالسلام هارون، مقدمة تحقيق: معجم مقاييس اللغة، ١: ٣٩.

(٢) أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ١: ٧.

(٣) نفسه، ١: ١٨٢.

(٤) يفرّق ابن جنّي بين ثلاثة أنواع من دلالات الفعل، فأطلق مفهومه بمصطلحه "الدلالة الصناعية"، وبحروفه الدالة على الحدث، كالضرب من ضرب مثلًا "الدلالة اللفظية"، وبدلالته على فاعله "الدلالة المعنوية". انظر: ابن جنّي، الخصائص، ٣: ١٠٠.

الماضي لم ترد في اللغة غيرها أصلًا، ولا يمكن للفعل الماضي أن يتجاوزها بموجب الهيئة الدالة له، هي: (فَعَلَ)، و(فَعِلَ)، و(فُعِلَ). ولم يرد للرباعي غير وزن واحد لا غير هو (فَعْلَلَ). وكذا عُلِمَ ما يدخل على الثلاثي والرباعي من حروف، فيفيد معاني واضحة غير تلك التي يفيدها ما لم تلحق به هذه الحروف التي أدَّت إلى ظهور مصطلح صرفي من أساسات هذا العلم، وهو (معاني الزيادات) وعلمت مواضع دخول هذه الحروف فنتج مصطلح (مواضع الزيادة). كما علمت الصيغ الممكنة التي تعد تنوعات مختلفة على أحرف الفعل الثلاثي أو الرباعي أو ما مزيدهما، وهو ما يطلق عليه بمصطلح الصرفيين (أبنية المجرد والمزيد). وقد أفضت دلالة الفعل بصيغته بما أطلق عليه مصطلح (الدلالة الصناعية) بحسب تسمية ابن جنّي إلى حصر أبنية الأفعال المجردة والمزيدة في عدد معلوم، ومن ثَمَّ إلى اطِّراد التعقيد في تصريف الأفعال، وعُدَّت هذه الأفعال الأصل في علم التصريف دون الأسماء؛ لحصر أبنية الأفعال في حين كانت أبنية الأسماء كثيرة ويصعب حصرها في العربية. في حين أفضت دلالة حروف الفعل على المعنى (وهي الدلالة اللفظية بحسب مصطلح ابن جنّي أيضا) إلى وضوح ارتباط الصيغ ببعضها اشتقاقيًّا[1].

ثنائية الأصالة والزيادة: يُعَدُّ مصطلح "الزيادة" دالًّا على باب هو عصب المباحث الصرفية، وقد اتفق الصرفيّون عامة على إطار عام موحد لهذا الباب، وعلى القانون العام الذي يحكمه. لكن يبدو أن هذا الإطار أحكمت صناعته ابتداءً في تصريف الفعل، ثم مِيل إلى تعميمه؛ ليشمل مع الفعل الاسم، وهما النوعان اللذان تصدى علم الصرف للعناية بضبط تعبيراتهما، ونصوا في هذا الباب ضرورة على أغراض الزيادة، ومواضع الزيادة في الكلمات؛ تمهيدًا لضبط ما أطلقوا عليه مصطلح "أدلة الزيادة"، وهو القانون الذي يعيّن أصول الكلمات وما زيد فيها، ومن ثم يعيّن وزنها الصرفي[2].

(١) انظر: محمد سعيد الغامدي، الدرس الصرفي العربي (طبيعته وإشكالاته)، ٣٤٢.

(٢) نفسه، ٣٤٦.

مصطلح الزيادة بين علماء القرن الرابع واللغويين المحدثين: (الزّيادة) مصطلح صرفي مقابل لمصطلح (التجرّد) الصرفي وتكون بحرف أو أكثر على أصل حروف الكلمة العربية سواء أكان أسمًا أم فعلًا نحو أفعل: أكرم، انفعل: انكسر، وفوعل: كوثر(١). يقول سيبويه: "وكل حرف من حروف الزوائد كان في حرف فذهب في اشتقاق في ذلك المعنى من ذاك اللفظ فاجعلها زائدة. وكذلك ما هو بمنزلة الاشتقاق فإن لم تفعل هذا لم تجعل نون(سرحان) وهمزة (جُرائض) وميم (سُتْهَمّ) زائدة، فعلى هذا النحو ما تزيده يثبت، فإن لم تفعل ذلك صرت لا تزيد شيئا منهن. ومثل ذلك: شمأل وشَأَمَل. تقول شَمَلَت وشَمَالُ"(٢). وعليه؛ يمكن القول إن الاشتقاق من وسائل معرفة الزائد من الأصل في حروف الكلم العربي؛ لأن (السرحان) فيه النون زائدة؛ لأنك تقول السّراح، وجرائض فيه الهمزة زائدة؛ لأنك تقول جرواضّ في مفردها، وكلمة سُتْهَمّ الميم زائدة؛ لأنهم يريدون الأسْتة. وكلمة (زُرْقُمّ) يريدون الأزرق(٣).

والزيادة: هي أن يُضاف إلى حروف الكلمة الأصلية حرف أو أكثر، وتنقسم إلى قسمين:

أولًا: زيادة في موضع الحروف الأصلية، وذلك بتكرير حرف أو أكثر من أصول الكلمة، وكل حروف الهجاء تقبل التكرير إلا (الألف)(٤). ثانيًا: زيادتبحروف معيّنة تلزم الزيادة منها، ولا تتجاوزها، وهي عشرة حروف: (الألف، والياء، والواو، والهمزة، والميم، والتاء، والنون، والهاء، والسين، واللام، ويجمعها قولك: "اليوم تنساه". ويُقال أيضًا: "سألتمونيها"، ويُحكى أن أبا العبّاس (المبرّد) سأل أبا عثمان (المازني) عن حروف الزّيادة فأنشده عثمان: [المتقارب]

---

(١) انظر: رحيم جمعة علي الخزرجيّ، أبو علي الفارسي في مصنفات ابن جنّي، ١٥٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٢٥-٣٢٦.

(٣) نفسه، ٤: ٣٢٥.

(٤) خديجة الحديثي، انظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ٩٤.

هَوْيتُ السّمان فشيّبْنَني وما كنت قِدمًا هَويتُ السّمان[1]

وحروف الزيادة العشرة هذه ذكرها كل من: سيبويه[2]، والمبّرد[3]، وتبعهم من أعلام القرن الرابع أبو علي الفارسي[4]. يقول أبو علي (٣٧٧هـ): "حروف الأسماء والأفعال على ضربين: أصل وزيادة، فالذي يعرف به الزيادة من الأصل، هو أن تشتق من الكلمة ما يسقط فيه بعض حروفها، فما سقط في الاشتقاق ما كان زائدًا. وما لزمها فلم يسقط منها كان أصلًا. مثال قولنا: اسْتَخْرَجَ الهمزة والسين والتاء زوائد؛ لأنك تقول: الخُرْج، فتشتق من الكلمة ما يَسْقُطْنَ فيه معه. وكذلك النون في انفطر، والتاء في ارتمى؛ لأنك تقول رمي

---

(١) انظر: التصريف الملوكي، ٨-٩. والمنصف، ١: ٩٨-٩٩. وابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ١: ٦٢، ٢: ٨١. وفي ضوابط حروف الزيادة: "قلت وعلى ذكر حروف الزّيادة فقد أكثر النّاس في انتقاء الكلمات الضّابطة لها وقد كنت جمعت فيها نحو مئة ضابط، ولنذكر الآن بعضها، فتقول منها أهوى تلمسانا" ونظمتها فقلت:

(قالت حروف زيادات لسائلها هل هويتِ بلدة أهوى تلمسانا)

وجمعها ابن مالك في بيت واحد بأربعة أمثلة من غير حشو، وهو:

(هناء وتسليم تلا يوم أنسه نهاية مسؤول أمان وتسهيل)

ومنها" هويتِ السّمان".

وحكي أنّ أبا عثمان المازنيّ – وهنا شاهدنا في البيت الذي أوردناه- سئل عنه فأنشد:

(هويت السّمان فشَيَّبْنَني وقد كنت قدما هوْيتُ السّمانا)

فقيل له: أجبنا، فقال: أجبتكم مرّتين، ويروى أنّه قال: سألتمونيها، فأعطيتكم ثلاثة أجوبة هكذا حكاه بعض المحقّقين، وهو أرقّ مما حكاه غير واحد على غير هذا الوجه، ومنها "سألتمونيها" ومنها: اليوم تنساه، الموت ينساه، أسلمني وتاه، هم يتساءلون، التّناهي سمو، تنمي وسائله، أسلمي تهون، تهاوني أسلم، التمس هواني، ما سألت يهون، مؤنس التياه، يا أويس هل نمت، نويت مسائلة، سألتهم هواني، تأملها يونس، أتاني وسهيل، هوني مسألتها، سألت ما يهون، وسليمان أتاه، تسأل من يهوى، استملاني هو، أسلمت وهناي، هو استمالني، سايل وأنت هم، يا هول استنم، أتاه وسليمان.

قلت وليس هذا تكرار مع السّابق الذي هو "وسليمان أتاه"؛ لأن التقديم والتأخير يصيرهما شيئين. ومنها: "الوسمي هتان، أوليتم سناه، وأليتم أنسه، أمسيت وناله أنله". المقرّي التلمساني (١٠٤١هـ)، نفح الطيّب من غصن الأندلس الرّطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م، ٣/٤٥٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٢٥.

(٣) المُبرّد، المقتضب، ١: ١٩٤.

(٤) أبو علي الفارسي، التكملة، ٢٣١.

وفطر، فتسقط التاء والنون"[١]. ومعلوم أن الزيادة في الأبنية الثلاثية أكثر مما في الأبنية الرباعية؛ لأن الثلاثية أكثر تصرّفًا لكثرتها في الكلام. ويقول أيضًا: "الزيادة بذات الثلاثة أحق منها بذوات الأربعة؛ لتصَرُّف بنات الثلاثة وكثرتها في الكلام. فهذا من طرق القياس"[٢].

ثنائية أبنية الأسماء والأفعال: عالج علماء الصرف أبنية (الأسماء) و(الأفعال) في كتب مفردة لهذا الجانب من البحث الصّرفيّ ومصطلحاته، أو أدرجت في مباحث كتبهم التي ألّفوها. وأول كتاب وصل إلينا يعالج الأبنية الصرفية وما تنطوي عليه من مصطلحات ومفاهيم وأحكام، ويُحْكِمُ البحث فيها هو الكتاب لسيبويه[٣]. ومن ثَمَّ جاء بعده كثيرون درسوا الأبنية الصرفية ومصطلحاتها وتوسّعوا في مفهومها ووضعوا المباحث والمؤلفات، ولكنهم لم يضيفوا إلى ما ذكره سيبويه إلا القليل، وتمثيل هذا فيما أطلقوا عليه (الاستدراك) على ما فات سيبويه من الأبنية. وهذه الاستدراكات في أغلبها إذا بُحِثَتْ لا تخرج عن أمرين: إما أن تكون تجنّيا على سيبويه وتحاملًا عليه، وإما أن تكون سهوًا من المؤلفين ظنًّا منهم أن سيبويه لم يشر إلى بعض هذه الأبنية في حين أنه قد أشار إليها ولكن في مكان آخر من الكتاب[٤]. وممن عالج المصطلح الصرفيّ باعتبار الأسماء والأفعال قبل علماء القرن الرابع غير سيبويه أيضًا، ووصلت إلينا كتبهم: أبو

---

(١) أبو علي الفارسي، التكملة، ٢٣١. ونشير إلى أن أبا القاسم الزجاجي (ت٣٣٧) كان واحدًا من أعلام القرن الرابع الهجري الذين عالجوا مصطلحات الصرف كالزيادة وغيرها أيضًا. وانظر في ذلك كتابه: الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، فهرس الأبواب الصرفية ، ص ٤٤٩.

(٢) ابن جنّي، المنصف، ١: ١٦٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٤٢ باب ما بينته العرب من الأسماء والصفات والأفعال... وانظر كذلك: أبنية الصرف في كتاب سيبويه. وممن عالج الأبنية في كتاب سيبويه قبل علماء القرن الرابع كابن جنّي وغيره أبو عمر الجرمي (ت٢٢٥هـ)، ولكن كتبه ضاعت فلم تصل إلينا وقام أحد اللغوين المحدثين بجمع ما شرحه الجرمي من أبنية الكتاب في الكتب المتوافرة والتي حفظت قسطًا كبيرًا من أبنية الجرميّ وتوثيقه وترتيبه، ونشره صاحبه في دورية بحوث كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، بمكة، السنة الثالثة، العدد الثالث، ١٤٠٥-١٤٠٦هـ، ص٤٤٧-٥٥٤. انظر: جهود ابن جنّي في الصرف وتقويمها، ١٧١.

(٤) انظر: غنيم الينبعاوي، جهود ابن جنّي في الصرف وتقويمها، ١٧١.

عثمان المازنيّ[1]، وأبو العباس المُبرِّد[2]، أمّا من علماء القرن الرابع فكان ابن السراج[3]، وأبو علي الفارسي[4]، وابن جنّي[5]، وغيرهم.

أبنية الأسماء المجردة: بين الثّنائيّ والثّلاثيّ من الأسماء المجرّدة: الاسم المجرد في العربية هو ما كانت حروفه أصلية أي لا زيادة فيها. فبناء الكلمة في العربية يتكون من ثلاثة أحرف، وهذا ما يطلق عليه في علم الصرف مصطلح (الجذر اللغويّ) للكلمة في العربية، ولو استقرأنا أبنية الأسماء المجردة لوجدناها، ثلاثية نحو: فَعَلٌ: جَبَلٌ، ورباعية نحو فَعْلَلٌ: جَعْفَرٌ، وخماسية نحو فَعَلَّلٌ: فَرَزْدَقٌ. أما الكلمات الثنائية؛ أي التي تتكون من حرفين مثل: دَمٌ، وفَمٌ، فإنها جاءت محذوفة اللام من الأصل الثلاثي، فعندما تُصَغَّر أو تُثنَّى هذه الأسماء يرجع الحرف الثالث، فنقول: دُمَيٌّ، وفَمَوَان[6].

رأي أبي علي الفارسي: يرى أبو علي أن الأسماء المتمكنة من حيث عدد أحرفها وبناؤها ثلاثية في أقل أصولها، وأما ما جاء على حرفين فهو في الأصل على ثلاثة أحرف لكن في حروفه لين فحذفت عينه ولامه، نحو (فَمٌ)؛ لأنه في الأصل (فَوْهَ) على وزن (فَعْلٌ) فعينه واو، ولامه هاء، فحذفت هذه الهاء؛ لأنها تشبه الياء والواو في الإخفاء عند النطق، فهما يحذفان إذا كانتا لامين، كذلك تحذف الهاء لتلك المشابهة في موضع حذفتا فيه[7]. ويذهب أبو علي إلى أنه لا توجد أسماء متمكنة على حرف وعلى حرفين أحدهما حرف لين، فيقول: "لا يوجد في الكلام اسم متمكن على حرف ولا اسم متمكن على حرفين أحدهما حرف لين؛ لأنه

---

(١) المازنيّ (٢٤٩هـ)، التصريف بشرح ابن جنّي، ١: ٧ وما بعدها.

(٢) المُبرِّد، المقتضب، ١: ١٩١ وما بعدها.

(٣) ابن السَّراج، الأصول في النحو، ٣: ١٧٩ وما بعدها.

(٤) أبو علي الفارسيّ، التكملة، ١٥٥ وما بعدها.

(٥) ابن جنّي، المنصف شرح التصريف للمازني، ١: ١٨ وما بعدها، والخصائص، ٣: ١٨٥ وما بعدها.

(٦) انظر: رحيم جمعة الخزرجي، أبو علي الفارسي في مصنفات ابن جنّي، ١٣٨.

(٧) انظر: أبو عليّ الفارسيّ، البغداديات، تح: عبدالله السّنكباوي، طبعة إحياء التّراث الإسلاميّ، بغداد، ١٩٨٣ م، ١٤٩-١٥٠.

يلزم متى كان على حرفين أحدهما حرف لين أن يصير على حرف واحد على ما رسمناه في (فَمٍ)، فإذا زيد على الاسم الذي على حرفين لم يمتنع أن يوجد اسمٌ أحد حرفيه الأصليين حرف لين وذلك قولهم: شاة، فوك، في الإضافة، وفو زيد. ولذلك قال النحويون في ترخيم (شِيَةٍ) اسم رجل أو غيره على قول من قال: يا حارُ: يا وشيُ أو يا وَشِي، فردُّوا ما حذف من الكلمة؛ لأنهم لم يجدوا في العربية اسما على حرفين أحدهما حرف لين، فيقولون بغير رد للأصل إليه، فلما كان (فَمٌ) بعد حذف اللام منه تجري على ما ذكرناه، ويلزم فيه ذلك أُبْدِل من الواو التي هي عين الميم؛ لأنها توافقها في المخرج"(١). ويذكر أبو علي أبنية الأسماء الثلاثية المجردة مع تكسيرها، ويضرب لنا الأمثلة من مسميات العربية التي ذكرها سيبويه(٢). وقد اعتمد في تصديقها على حركة عين الكلمة في الفتح والضم والسكون وفاء الكلمة أيضًا.

أبنية الأفعال المجردة والمزيدة: ثبت أن بناء الكلمة العربية لا يقل عن ثلاثة حروف وهو الأصل، ويعرِّف ابن جنّي هذا الأصل بأنه: "الفاء والعين واللام"(٣). أما الزائد، فهو: "ما لم يكن فاء ولا عينا ولا لامًا"(٤). ومن أمثلة ابن جنّي للفعل قوله: "(ضَرَبَ) فالضاد من ضرب فاء الفعل، والراء عينه، والباء لامه، فصار مثال ضَرَبَ: (فَعَلَ) فالفاء الأصل الأول، والعين الأصل الثاني، واللام الأصل الثالث، فإذا ثبت ذلك، فكل ما زاد على الضاد والراء والباء من أول الكلمة أو وسطها أو آخرها فهو زائد، ومعنى زائد أنه ليس بفاء ولا عين ولا لام"(٥). ومن أمثلة ما زيد في أوله قولهم: (اسَتضْرَبَ) فالهمزة والسين والتاء زوائد؛ لأنه ليس في

---

(١) أبو علي الفارسي، المسائل المشكلة، ٤٣ ـ٤٤.

(٢) انظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٤٢ـ٢٤٤.

(٣) ابن جنّي، المنصف، ١: ١١.

(٤) نفسه، والصفحة نفسها.

(٥) نفسه، والصفحة نفسها.

(ضَرَبَ) شيء من ذلك، ومثاله: (اسْتَفْعَلَ)، وكذلك (يَضْرِبُ) الياء زائدة، ومثاله (يَفْعِلُ)"[١]. أما ما زيد في وسطه، فقوله: (ضَرُوب) الواو زائدة، ومثاله (فَعُول)[٢]، والزيادة في آخره كقولك: (ضَرَبان) فالألف والنون زائدتان، ومثاله: (فَعَلان)[٣].

أبنية الأفعال المجردة: ينقسم الفعل من حيث بنيتة إلى (مجرد ومزيد)، **فالفعل المجرد:** ما كانت حروفه كلها أصول، ولم يزد عليها من حروف الزيادة. فالفعل الثلاثي، مثل: (ضَرَبَ)، و(قتل)، و(جَلَسَ)، أما الفعل الرباعي الأصول، فهو ما كانت حروفه الأصلية أربعة، مثل: (دحْرَجَ) و(خَنْدَقَ). وأما **الفعل المزيد:** فهو كل فعل "زيد على حروفه الأصلية حرف يسقط في بعض تصاريف الفعل لغير علة صرفية أو حرفان أو ثلاثة أحرف"[٤]. وتكون أبنية الأفعال المجردة ثلاثية ورباعية فقط، ولا تكون خماسية إلا مزيدة؛ لأن الفعل ينقص مزيدا أو غير مزيد عن بناء الاسم حرفا، ولأن الاسم أقوى من الفعل؛ لاستغناء الاسم عن الفعل، واحتاج الفعل إليه، هذا عند البصريين. أما الكوفيون فإنهم يرون أن المجرد في الأفعال الثلاثية فقط، والأبنية الباقية هي زائدة عنه، فالرباعي مزيد والخماسي أيضًا[٥].

من علماء القرن الرابع: يذهب أبو علي إلى ما ذهب إليه المازني من قَبْلُ، فيقول: "فأما الأفعال فأبنيتها بغير زيادة على حرفين، ثلاثية ورباعية، وليس في الأفعال ما يكون على خمسة أحرف أصول، إنما يكون ذلك في الأسماء خاصة"[٦]. ثم يضيف ابن جنّي إلى ما أورده المازني قولًا لسيبويه في علة امتناع

(١) ابن جنّي، المنصف ١: ١٢.

(٢) نفسه، والصّفحة نفسها.

(٣) نفسه، والصّفحة نفسها.

(٤) انظر: عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ٢٧.

(٥) انظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ٣٧٧-٣٧٨.

(٦) أبو علي الفارسي، التكملة،٥٤١. وسيبويه: الكتاب، ١: ٢٣٠. والمازني، التصريف، ١:٢٨.

الفعل من ذوات الخمسة، فيقول:" وقد قال سيبويه في هذا المعنى قولًا أنا أذكره، ليضاف إلى هذا القول. وذلك أن الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول؛ لأن الزوائد تلزمها للمعاني، نحو حروف المضارعة، وتاء المطاوعة في (تدحرج)، وألف الوصول والنون في (آحْرنْجَمَ)، فكرهوا أن يلزمها ذلك على طولها"(١). ويؤكد ابن جنّي في موضع آخر من (المنصف) ما ذهب إليه أسلافه من قبله بنفي مجيء الأفعال خماسية مجردة في العربيّة، فيقول:" الأفعال التي لا زيادة فيها تكون على أصلين، أصل ثلاثي، وأصل رباعي، ولا يكون فعل على خمسة أحرف لا زيادة فيه"(٢). أما رأي الكوفيين وحكمهم في هذه المسألة، فينقله السيوطي (٩١١هـ)، فيقول:" وحكم الكوفية بزيادة غير الثلاثي"(٣).

وقولهم: (يَزْمخَ) الرَّجُلُ إذا تكبّر، وهي منحوته من قولهم: (زَمَخ) إذا شمخ بأنفه، وهو زامخ، ومن قولهم: (بَزِخَ) الرجل إذا تقاعسَ، ومشى متبازخًا إذا تكلف إقامة صُلْبه(٤). وهذا المنحوت الرباعي أحد أقسام النحت، ويطلق عليه رمضان عبدالتواب مصطلح: (النحت الفعلي)، ويقول في تعريفه: "أنْ تنحت من الجملة فعلًا، يدل على النطق بها أو على حدوث مضمونها، مثل: (جَعْفَل)، إذا قال لآخر: جعلت فداءك، و(بسمل) إذا قال: بسم الله الرحمن الرحيم"(٥). فهذا من الحجة في قولهم: "حيعل حَيْعَلَه، فإنها مأخوذة من كلمتين: (حَيّ على)(٦)، وينتهي ابن فارس إلى الضرب الآخر من الرباعي الذي وضع وضعًا. ومن ذلك قوله: "بَرْذَنَ" الرجّل: ثقل"، وقوله: "بَرْشَمَ الرَّجلُ، إذا وَجَم وأظهر الحزن. و(بَرْهَمَ)، إذا أدام النظر"(٧).

---

(١) ابن جنّي، المنصف، ١: ٢٨-٢٩.

(٢) نفسه، ١: ١٨.

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ١: ٢١٣. وليس هذا الموضع مكانًا للتّوسّع في بيان رأي الكوفيّين في هذا الموضوع.

(٤) نفسه، ١: ٣٢١.

(٥) رمضان عبدالتّواب، فصول في اللغة العربية، ٣٠٢.

(٦) الخليل، العين، ١: ٦١.

(٧) أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ١: ٣٣٦.

(المماثلة) "Assimilation" في القرن الرابع: نظر لسانيّ حديث: (المماثلة) "Assimilation" قانون "صوت صرفيّ" من أهم قوانين المتغيرات التركيبية للأصوات، يقوم إلى "التماثل أو التقارب" في صوتين مختلفين[١]. ويشير رمضان عبد التواب إلى أن هناك مصطلحات لعلماء الأصوات في أنواع التأثير الناتجة عن (قانون المماثلة)، فيقول: فإن أَثَّر الصوت الأول في الثاني، فالتأثير (مُقْبل)، وإن حدث العكس فالتأثير (مُدبر)، وإن حدثت مماثلة تامة بين الصوتين فالتأثير (كلي)، وإن كانت المماثلة في بعض خصائص الصوت فالتأثير (جزئي)"[٢]. ثم يبين عبد التواب ما ينطبق على هذه الحالات الأربع، فيقول: في كل حالة من هذه الحالات الأربع، يكون الصوتان منفصلين بعضهما عن بعض بفاصل من الأصوات الصّامتة أو الحركات"[٣]. والصوت لا ينقلب إلى صوت آخر إلا إذا حصل تقارب بينهما في المخرج، وقد أشار ابن جنّي إلى ذلك في تفسيره لقول تأبَّط شرًّا: [البسيط]

كأنما حَثْحَثُوا حُصًّا قَوادِمُهُ   أو أمَّ خِشْفٍ بذي شَثٍّ وطُبَاقِ[٤]

---

(١) انظر: رمضان عبد التواب، التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه، ٢٢.

(٢) نفسه، واالصّفحة نفسها.

(٣) نفسه، ٢٣.

(٤) "... فأرسلا وعدًا بينهما فسبقهما، فأخذهما". أبو الفرج الأصفهاني (٣٥٦هـ)، الأغاني ٧٥/٢١.
ويذكر الرواة أنّ خطوات الشّنفري ذرع ليلة قُتل، "فوجد أول نزوة نزاها إحدى وعشرين خطوة، والثانية سبع عشر خطوة، والثالثة خمس عشر خطوة"، البغداديّ، خزانة الأدب، ١٨/٢. ومن الطريف أن يصف تأبّط شرًّا رفيقه في الصّعلكة الشّنفرى حين يعدو بأنّه "قد طار"، ابن الأنباريّ، شرح المفضليّات/٦. أو يصف عَدْوَ عمرو بن براقة بأنّه "مثل الريح"، الأغاني، ٢١٠/١٨. أو نسمعه يقسم بقوله: "والذي أعدو بطيره"، الأغاني ٢١١/١٨. وهو قسم يستمد طرافته من ذكر الطيّر فيه. وعقد صلة بينها وبين عدوه، كأنهما أصبح الصعلوك يعدو بأجنحتها. وفي كلّ مناسبة يردّد هؤلاء الصّعاليك شعرهم في أحاديث عدوهم وسرعتهم. وهم يتحدثون عنها دائما في اعتداد وفخر كبيرين؛ إذ يرون فيهما ميزة تفرّدوا بها من بين سائر البشر، ووسيلة تعينهم على الحياة، وتيسّر لهم سبل النّجاة. يقول تأبطّ شرًّا مفتخرًّا بسرعته التي أنجته من أعدائه، وما أرسلوه خلفه من خيل سريعة:

ليلة صاحوا وأعزوا لي سراعهم   بالعيكتين لدى معدى ابن براق

"كأنّما حثحثوا حصــا قوادمـــه   أو أم خشف بذي شث وطباق"

قال: إنه أراد: حَثثوا، فأبدل من التاء الوسطى الحاء فمردوده عندنا –والكلام لابن جنّي– إنما ذهب إلى هذا البغداديون وابن السراج أيضا. وسألت أبا علي عن فساده، فقال: العلة في فساده أن أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها، ومن ذلك الدال، والطاء، والتاء، والذال، والظاء، والثاء، والهاء، والهمزة، والميم، والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه. فأما الحاء بعيدة من الثاء، وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى اختيها. قال: وإنما (حثحثت) أصل رباعي، و(حثث) أصل ثلاثي، وليس واحد منها من لفظ صاحبه إلا أن (حثحث) من مضاعف الأربعة و(حثث) من مضاعف الثلاثة"[1].

الزيادة في الكلم العربي ثلاثة أنواع بحسب فائدتها: يصرح ابن السرّاج (٣١٦هـ) بهذه الأنواع الثلاثة، فيقول: "والزيادة تكون على ثلاثة أضرب: زيادة لمعنى، وزيادة لإلحاق بناء ببناء، وزيادة فقط لا يراد بها شيء مما تقدم، فأما ما زيد لمعنى، فألف (فاعل) إذا قلت: ضاربٌ، وعالم، ونحو حروف المضارعة في الفعل، نحو الألف في أذهب، والياء في يذهب، والتاء في تذهب، والنون في نذهب، وأما زيادة الإلحاق فنحو: الواو في (كوثر) ألحقته ببناء جعفر، وأما زيادة البناء، فنحو: ألف حمار، وواو عجوز، وياء صحيفة"[2].

لا شيء منّي، ليس ذا عذر   وذا جناح بجنب الريد خفاق
حتى نجوت ولم ينزعوا سلبي   بواله من قبيض الشد غيداق

المفضّل الضَّبّي (١٧٨هـ)، المفضليّات/٧-١١. والعيكتان: اسم موضع. حثيثا: حرّكوا، من الحثّ. القوادم: ما يلي الرّأس من ريش الجناحين، والحصّ: التي تناثر ريشها وتكسّر، هذه دلالة على السرعة والخفّة، قوله: "حصا قوادمه" يعني الظليم. الخِشْف: ولد الظبية. الشّثّ والطُّبّاق: بنتان من بنت السّراة. العذر: ما أقبل من شعر النّاصية على الوجه، ويعني بذي عذر: فرسًا. الرّيد: حرف الجبل الذي يشرف على الهواء. الواله: الذّاهب العقل فليس يستبقي من جهده في عدوّه شيئًا القبيض: السّريع. الشّد: العدو. الغيداق: الكثير الواسع. انظر: يوسف خليف الشّعراء الصّعاليك في العصر الجاهليّ، دار المعارف، ط٤، ١/٤٤.

(١) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ١: ١٨٠. وحثحثوا: حركوا. القوادم: ريش في مقدم جناح الطائر. والحصّ: ما تناثر ريشه وتكسر. والخشف: ولد الظبية. والشَّثّ والطُّبّاق: بنتان.

(٢) ابن السَّرّاج، الأصول في النحو، ٣: ٢٣١.

ونفصّل فيها على النّحو الآتي:

النّوع الأوّل: الزيادة لمعنى: للكلمة المجردة من الزيادة معنى خاص بها، في حين عند زيادة حرف أو أكثر على تلك الكلمة المجردة تفيد هذه الزيادة بناءً جديدًا يفيد معنى جديدًا، نحو: زيادة الألف في (ضارب) فالزيادة تفيد الوصف في اسم الفاعل، وزيادة الميم في كلمة (مشكور) تفيد الوصف في اسم المفعول، وزيادة أحرف المضارعة (أنيت) على الفعل تفيد معنى المخاطب والمتكلم والغائب في (تفعل، ونفعل، وأفعل، ويفعل)، ونحو: زيادة الألف والنون في (انفعل) التي تفيد المطاوعة، نحو (انكسر) أي مطاوعته للكسر، ونحو: زيادة الألف والتاء في (تشارك) (تفاعل) التي تفيد المشاركة، وزيادة الألف والسين والتاء في (استغفر) التي تفيد طلب الغفران، والتاء والتضعيف التي تفيد التكلف، نحو: (تجلدَّت وتصبَّرت) وغيرها من الزيادات. وأن كل زيادة من هذه الزيادات تدل على معنًى خاصٍّ بها أو معنى عام. فلو حذف هذه الزيادة لذهب ذلك المعنى الدالة عليه(1).

النّوع الثّاني: زيادة الإلحاق واعتباراتها:

أولاً: باعتبار الاطراد وعدمه:

أ- الإلحاق المطرّد: ويكون بتكرير لام الكلمة، وذلك نحو: (فَعْلَلْتُ): ألحقوا الزيادة من وضع اللام، وأجروها مجرى (دَحْرَجْتُ) (2). يقول ابن جنّي: "ألا ترى أن جلببتُ بوزن دحرجت، والجيم من الأصل، فكرروا الباء في جلببتُ؛ لأنها وإن كانت زيادة فإنها تكرر أصلي، والأصل أشبه بالأصل، وإن كان مكررا، والياء في سلقيت: مع أنها زائدة ليست من أصل القاف في شيء"(3).

---

(1) انظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ١٠٨.
(2) سيبويه، الكتاب، ٢٨٦.
(3) ابن جنّي، المنصف، ١: ٤٣.

فزيادة (الإلحاق المطرّد) هي: التي تلحق ببناء معين؛ فنلحقه ببناء آخر، نحو: زيادة تكرار الحرف الأخير في (ضرب) الثلاثي، فيكون،(ضَرْبَبَ)؛ لكي تلحقه بالرباعي، نحو: (دَحْرَجَ)، وهذه الزيادة تكون في اللفظ دون المعنى، فزيادة الواو في (كوثر) الذي جذره (ك ث ر)، والذي يدل على الكثرة لا تأتي بشيء جديد من حيث المعنى فَـ(كَوْثَر) يدل على الكثرة كما دلت كلمة (كَثُر) على الكثرة أيضا، وإنما زيد في البناء (الواو) فقط، فألحق في بناء الرباعي، نحو: (بَعْثَر) فضلا عن هذا أن مصادر هذه الأفعال الملحقة تأتي في أبنية مصادر الأفعال الملحق بها، فتقول في (جَلْبَبَ) (جَلْبَبَة)، كما نقول في (دحرج) (دَحْرَجة)، ونقول (تجلببًا) و(تشيطنًا)، كما نقول (تدحرجًا)، ونقول (اقعنساسًا)، كما نقول (احرنجامًا). ومضارعها أيضا كمضارع الملحق به نحو يجلبب، مثل: يدحرج [1].

وما ذكره ابن جنّي في الأبنية المزيدة بالإلحاق، ومن قبله أبو علي في القرن الرابع سبقهما إليه سيبويه، فقد تحدث عن الإلحاق وعالجه في باب عنونه بِـ(هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثّلاثة، وألحق ببنات الأربعة حتى صار يجري مجرى ما لا زيادة فيه، وصارت الزيادة بمنزلة ما هو نفس الحرف). ومثال ذلك: (فَعْلَلْتُ) ألحقوا الزيادة من موضع اللام وأجروها مجرى دحرجت"[2].

ب- الإلحاق غير المطرّد: يقول ابن جنّي: "اعلم أنّ الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسع في اللغة، فذوات الثلاثة يبلغ بها الأربعة والخمسة، وذوات الأربعة تبلغ بها الخمسة، ولا يبقى بعد ذلك غرض مطلوب؛ لأن ذوات الخمسة غاية الأصول، فليس وراءها شيء يلحق به شيء"[3]، وهذا يطلق عليه مصطلح (الإلحاق غير المطرّد). ويعرّف حاتم الضّامن **الإلحاق**، فيقول: "هو أن

(١) انظر: رحيم الخزرجي، أبو علي الفارسي في مصنفات ابن جنّي، ١٧٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٨٦.

(٣) ابن جنّي، المنصف، ١: ٣٤-٣٥.

يُزاد في الاسم أو في الفعل حرف أو حرفان، حتى يصير بناؤه اللفظي مطابقاً لبناء آخر في عدد الأحرف. وحركاتها، وسكناتها...، والزيادة لا تطردُ في إفادة المعنى، والمُلْحَق يجب أن يجاري الملحق به في تصاريفه جميعًا، فإن كان فعلًا يتبعه في الماضي والمضارع والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول، وإن كان اسمًا يتبعه في التصغير وفي جمع التكسير"(١).

ويوضح أبو علي ذلك فيقول: "فما أُلْحِقَ منها، ما كان مصدره كمصدر بنات الأربعة، وذلك نحو: شَمْلَلْتُ، وجَلْبَبْتُ، والمصدر شَمْلَلَةٌ وجَلْبَبَةٌ. ومثل ذلك مما لحقته الواو أو الياء ثانية، فَيْعَلْتُ، نحو: بيطرت بيطرة، وشيطنْت شيطنة، والواو نحو: حوقل حوقلة، وصومع صومعة، وهرول هرولة، وجوْهر كلامه جوهرة وشَلْقَيْتَه شَلْقَاة، وقَلْسَيْتَهُ قَلْسَاة. فهذه ملحقة ببنات الأربعة. ومصادرها كمصادرها. وكذلك مضارعها، تقول: جَلْبَبَ يجلبب جلببة، وحوقل يحوقل حوقلة، كما تقول: دحرج يدحرج دحرجة، وتقول: جلببته فتجلبب، كما تقول: دحْرَجْتهُ فتَدَحْرَجَ"(٢).

ثانيًا: الإلحاق باعتبار القياس والسماع، ضربان أيضًا: الإلحاق القياسيّ: ويكون بتكرار الحرف، نحو: ضرب، ضَرْبَبَ وجلبَبَ. والإلحاق السماعيّ: ويكون بزيادة حروف الزيادة، نحو: حوقل وشيطن وكوثر(٣).

ثالثًا: الإلحاق باعتبار الفعل والاسم:

أ- **الإلحاق بالفعل:** ويكون بجعل مثال على مثال أُزْيَد فيه، ليعامل معاملته في التصريف، فيلحق الفعل

(١) انظر: حاتم الضّامن، الصرف، ٦٦.

(٢) انظر: أبو علي الفارسي، التكملة، ٥١٤-٥١٥. وابن عصفور (٦٦٩هـ)، الممتع في التصريف، ١: ١٦٨-١٦٩.

(٣) يقول ابن يعيش (٦٤٣هـ) في ذلك: "الملحق، وهو قسمان: أحدهما إلحاق بتكرير حرف من الفعل، نحو (جَلْبب وشَمْلل)...، وهذا القبيل من الإلحاق (مطرود مقيس)، حتى لو اضطر شاعر أو ساجع إلى مثل: (ضَرْبَب) و(خَرْجَج) لجاز له الاستعمال. وإن لم يسمعه من العرب. لكثرة ما جاء عنهم من ذلك. والقسم الثاني من الإلحاق: ما كان بزيادة الواو في (حوقل)، والياء في (شيطن)...، وهذا القبيل مقصور على السماع لقلته." ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح الملوكي في التصريف، ٦٤.

بالفعل؛ ليجري مجراه في تصاريفه في الماضي والمضارع. والأمر والمصدر وبقية المشتقات وذلك نحو: سيطر يسيطر فهو مسيطر، عومل معاملة الملحق به، وهو دحرج يدحرج فهو مدحرج.

ب- **الإلحاق بالاسم:** ويكون بإلحاق الاسم بالاسم؛ ليعامل معاملته في التصغير والتكبير إن كان الملحق به رباعيًّا، فضيغم ملحق بجعفر، يصغر كتصغيره ضُيَيْغَم، ويكسر كتكسيره ضياغم[١].

النّوع الثّاني: زيادة البناء: ويعني: "الزيادة للمدّ؛ لأنها لم تزد إلا امتدادًا للصوت، والتّكثير به للين في الصوت، نحو: ألف (حمار)، وواو (عجوز)؛ ليكون المد عوضًا عن شيء قد حذف، وذلك كما في الضرب الثالث من البحر الطويل[٢]. يقول ابن جنّي: "ألا ترى أن الضرب الثالث من الطويل قد ألزم حرف المدِّ، نحو قول الشاعر: [من الطويل]:

أَقيمُوا بني النعمانِ عنَّا صُدُورَكُم   وإلّا تُقيمُوا صاغِرينَ الرُّؤوسَا[٣]

ونحو قول الآخر أنشدنا أبو علي لِقُطْرِيَ بن الفُجاءة: [من الطويل]

---

(١) انظر: تعريف محمد عبد الخالق عضيمة للإلحاق، المغني في تصريف الأفعال، ٣٢.

(٢) انظر: ابن جنّي، المنصف، ١: ١٤.

(٣) عدّى اقيموا بعن؛ لأنّ فيه معنى نحوا أو أزيلوا، وأمّا قوله: وإلّا تقيموا صاغرين الرّؤوسا، فقد يجوز أن يعني به ما عُني بأقيموا، أي: وإلا تقيموا رؤوسكم عنّا صاغرين، فالرؤوس على هذا مفعول بتقيموا، وإن شئت جعلت أقيموا هنا غير متعدٍّ بعن، فلم يكن هنالك حرف ولا حذف، والرّؤوسا حينئذ منصوب على التّشبيه بالمفعول، لسان العرب، حرف القاف، مادّة (قوم)، ج١٢. "واعلم أنّ كلّ جزء من أجزاء العروض يكون مخالفًا لأجزاء حشوه بزحاف أو سلامة فهو المعتل. وما كان معتلًّا فإنما هو أربعة أشياء: ابتداء وفصل، وغاية. هذا قول الخليل. وأنا أقول: إنّ المعتلّ كلّه ثلاثة أشياء: ابتداء، وفصل، وغاية: وإنّ الاعتماد ليس علة؛ لأنّه غير مخالف لأجزاء الحشو كلّها، وإنما خالقها في الحسن والقبح، وليس اختلاف الحسن والقبح علّة، ونحن نجد الاعتماد [في] الشعر كثيرًا، من ذلك البيت الذي جاء به الخليل:

أقيموا بني النّعمان عنّا صدورَكم   وإلا تقيموا صاغرين الرّؤوسا

ابن عبد ربّه (٣٢٨هـ)، العقد الفريد، ج٥، ٣٧، ٣٨.

لَعَمْرُكَ إني في الحياةِ لزاهدٌ وفي العَيْشِ ما لَم أَلْقَ أُمَّ حكيمِ[1]

ونحو قول الآخر –قرأته على أبي علي في نوادر أبي زيد– : [من الطويل]

جَزَوْني بما ربَّيْتُهم وحَمَلْتُهُم كذلك ما إنَّ الخُطوبَ دَوالٌ[2]

فهذه الألف في (دوال)، والياء في (حكيم)، والواو في (الرؤوس) تسمى (الرّدف). وإنما لزمت هذا الضرب؛ لتكون عوضا من لام (مفاعيلن)...، فلهذا أو نحوه ما زيدت هذه المدّات، وللحاجة إلى الاتساع في كلامهم؛ لأنهم قد يعبّرون عن المعنى الواحد بالألفاظ الكثيرة، وهذا يضطر إلى الاتساع، فمن هنا احتيج إلى الزوائد المكثرة للكلام"[3].

مصطلح الزيادة في مقولات المحدثين: نأتي في هذه الوِقفة على بعض مقولات اللغويين المحدثين في باب (الزيادة)، وذلك لتكتمل الصورة وتتضح وَفْقًا لمنطلقات الدراسة. وذلك بعرض مجموعة من آراء أولئك الذين اهتموا بقضية/ أو مصطلح (الزيادة) ومقولاتهم كباب من أهم أبواب علم الصرف العربي، ومن

---

(١) كانت أم حكيم الخارجّية المحاربة تفعم قلب زوجها "قطري بن الفجاءة" بالحبّ والحرب فراح يقول فيها ويدوي بشعره الزّمان:

لعمرك إنيّ في الحياة لزاهدٌ وفي العيش ما لم الق أمّ حكيم
من الخفرات البيض لم يرّ مثلها شفاء لذي بث ولا لسقيم

وهذا التّمنّي من قطري بن الجفاءة في أن تشهده أم حكيم وهو يصارع الأعداء؛ لترى بأسه وتعجب بفروسيّته، شعور بالعظمة تنبعث مواضعه عند المحاربين العشّاق... انظر: دعوة الحقّ، مجلّة شهرية تعنى بالدراسات الإسلامية وبشؤون الثقافة والفكر أسّست سنة ١٩٥٧م، العددان ٧٨،٧٩، الرّباط، المغرب.

(٢) روى اللسان البيت في مادّة (دول) بلا ضبط للام. ورواه أبو زيد سعد بن ثابت الأنصاريّ في كتابه (النّوادر) من أبيات ثلاثة كلّها بضمّ اللّام، ولم يشرح كلمة دوال ولا شيئًا من الأبيات الثلاثة. وجاء في (خزانة الأدب الكبرى ١١-٢٧١-١٩) في خلال الكلام على الشاهد الرّابع والتّسعين ما يأتي: والدّوال بالكسر مصدر داولت الشيء مداولة ودوالاً، وبالفتح: اسم مصدر. وروى بالوجهين ما أنشده أبو زيد في نوادره لضباب بن سبيع بن عوف الحنظلي:

جزوني بما ربّيْتُهم وحملتهم كذلك ما إنّ الخطوب دوال

والتداول: حصول الشيء وفي يد هذا تارةً وفي يد ذلك أخرى. ابن جنّي، المنصف، ٣٦١/١.

(٣) ابن جنّي، المنصف، ١: ١٤-١٥.

هؤلاء: **أنستاس ماري الكرملي:** يقول: "زيادة الأحرف على أصول الكلمة الواحدة نشأت بعد أن تشعّبت حاجات الإنسان؛ لأن تلك الحاجات لم تأتِ سراعًا ولا عفوًا ولا فورًا، بل جاءت شيئًا بعد شيء، فزاد (أي الإنسان) الأحرف للدِّلالة على حاجاته الجديدة، هذا إذا كانت الزّيادة على الأصل بلغت ستة أحرف أو سبعة في الأكثر. أما إذا طغت على هذا القدر أو إذا كانت تلك الأحرف ليست مما زيد على الأصل، فلا جَرَمَ أنّها من المعرَّب الدَّخيل على كلام أهل الضَّاد"[١]. ويرى الكرملي: أنّ زيادة حروف الكلمة دلالة على عُجْمَتِها، فيقول: "في كثرة أحرف الكلمة وتعدَّيها السّبعة ما يدلُّ دلالةً صريحة على عُجْمتها"[٢].

إبراهيم أنيس: يرى أن الاشتقاق أحد دعائم اللغة، فيقول بعد أن مَثَّل لكثير من الكلمات المشتقة في كتابه (من أسرار اللّغة): "أمكن أن نشتق صيغًا جديدة لم ترد في المروي من أساليب العرب، وكان لاشتقاقنا أساس أو سند قوي يبرّر (والأصل يسوّغ) تلك العمليّة الاشتقاقيّة، وهذا هو الاشتاقاق الذي يُعَدُّ محل إجماع العلماء قديمهم وحديثهم، وقد سُمِعَ عن العرب (تمَنْطَقَ، وتَمَكْحَلَ، وتَمَنْدَلَ، وتَمَسْكَنَ، وتَمَذْهَبَ) من (المنطقة، و المكْحَلة، والمنديل، والمسكين، والمذهب) على أساس توهم الأصالة في الميم. وبدا لبعض المحدثين أن يجعل مثل هذا الاشتقاق قياسًا، وأن يجيز بناء عملية قول النجّار: "مَعْجَنْتُ الخَشبَ "أي: وضَعَ عليه المعجون"[٣].

ويتطرّق **توفيق شاهين:** لمصطلح الزيادة في باب خصّصه له، ويذكر حروفها، وما أورده القدماء فيها، ويرى أن الزيادة عامل من عوامل نمو اللغة العربية؛ إذ تدخل على أصول الكلمة وتُحْدِثُ توليدًا لكلمات من بعضها، ولذا عُنِيَ القدماء من علماء اللغة ببحث موضوع أحرف الكلمة والزّائد والأصليّ فيها [٤]. ويشيد

---

(١) انستاس الكرملي، نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، ١٥.

(٢) نفسه، والصّفحة نفسها.

(٣) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ٦٥.

(٤) انظر: توفيق شاهين، عوامل تنمية اللغة العربية، ٩٧.

شاهين بالخطوات الكبيرة التي خطاها مَجْمَع اللغة العربيّة في القاهرة، في مجال الدرس والبحث في الزيادة وحروفها وأنواعها؛ لتوسيع آفاق العربية وتنميتها[١].

ويعالج **تمَّام حسَّان:** قضيّة/ مصطلح (الزّيادة)، ويتناولها في مؤلَّفاته بالبحث والاستقصاء[٢]، وتعدُّ دراستهُ رائدةً جديدة في بابها؛ إذ تطرَّق إلى حروف الزّيادة في اللغة العربيّة الفصحى، وناقش القدماء في قَصْر حروف الزّيادة على حروف معيّنة، وهي حروف (سألتمونيها)، ثم ضرب أمثلة يمكن من خلالها معرفة حروف زائدة أخرى، ومن هذه الأمثلة: (قَلَبَ: شَقْلَبَ)، (دَرَجَ: دَحْرَجَ)، (غَرَّدَ: زَغْرَدَ)، (عَرَدَ: عَرْبَدَ)، (فَقَعَ: فَرْقَعَ)، (زَلَّ: زَلْزَلَ)[٣].

وعلى ذلك يمكن القول: إنَّ كلَّ "حرف في العربيّة صالح من النّاحية العمليّة لِأَنْ يكون زائدًا لمعنى"[٤]. ويناقش حسّان ذلك؛ ليخرج بنتيجة مؤدّاها أنّ: "دحرج: ذات صلة بالثُّلاثي (دَرَجَ)، والمزيد الحاء، وزَغْرَدَ: ذات صلة بالثّلاثي (غَرَدَ)، والمزيد: الزّاي، وشَقْلَبَ: ذات صلة بالثلاثي (قَلَبَ)، والمزيد الشّين، وعَرْبَدَ، ذات صلة بالثّلاثي (عَرَدَ)، والمزيد: الباء"[٥].

وإذا نظرنا في الحروف التي جاءت مزيدة نجد أنّها جاءت من خارج حروف الزيادة المعروفة عند القدماء، وهذا يشجع على المضي في هذه الطَّريقة؛ لأنَّ فيها إغناء للغة، ويساعد على إيجاد صيغ جديدة للثلاثي المزيد تصلح كلّ صيغة منها باعتبارها (معنًى صرفيًّا)؛ لأَنْ تَضُمَّ تحتها العدد الكبير من العلامات، أي

(١) انظر: توفيق شاهين، عوامل تنمية اللغة العربية، ١٠٠.

(٢) انظر في ذلك: تمّام حسّان، منهاج البحث في اللغة،١٨٣ وما بعدها. واللغة العربية معناها ومبناها ١٦٠وما بعدها.

(٣) تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ١٦٢.

(٤) نفسه، ١٥٣.

(٥) نفسه، والصفحة نفسها.

(المفردات المصطلحيَّة العلمية) أسماء وصيغًا وأفعالًا على السَّواء[١].

ونرى أنَّ هذا الحكم الذي خرج به تمّام حسّان غير مسبوق إليه، ولم يأتِ به أحد من المحدثين قبله، في حين أنّ مقولات القدماء في القرن الرابع ومن سبقهم في مصطلح الزيادة معروفة، وقد تناولنا أهمّها بالمعالجة والتّمثيل. وهذا دافع لترديد النظر في باب/ أو مصطلح (الزيادة)، ودراسته دراسة تجديدية؛ لأنَّ في ذلك إغناء للغة، فضلًا عن إسهامه في إيجاد صيغ جديدة تواكب المعرفة والتّقنية الحديثة بألفاظ وتراكيبَ لغويّة تسايرها. ولعلَّ الصَّرفيين القدماء كانت تشغل بالهم هذه الفكرة عندما لم يقتصروا دراساتهم للزيادة على حروفها المعروفة، بل عالجوا (الزيادة) في موضع الحروف الأصليّة، وذلك بتكرير حرف أو أكثر من أصول الكلمة، وطبّقوا ذلك على جميع حروف الهجاء، ما عدا الألف، وقد رأينا هذا عند ابن جنّي وعلماء القرن الرابع من قبل[٢].

الميزان الصرفيُّ: المصطلح، والوظيفة: يعلل أحد علماء العربية الغاية من (الميزان الصرفي)، فيقول: "اعلم أنّ علماء صناعة التّصريف شبهوها بالصّياغة، فكما أنّ الصَّوَّاغ يصوغ من أصل واحد أشياء مختلفة، فكذلك التّصريفيّ (عالم التّصريف) يصوغ منه أشياء مختلفة كالماضي والمضارع وغيرهما من الأحوال التصريفية، فمن أجل تلك المشابهة احتاج التصريفي إلى ميزان يعرف به الأصول من الزوائد، كما يحتاج إلى ذلك الصّوّاغ؛ ليعلم مقدار ما يصوغه من ذلك الأصل"[٣].

ونشير إلى أنّه لم يذكر أحد من علماء القرن الرابع –فيما وقفنا عليه من مصنّفاتهم– مصطلح (الميزان الصرفي)، إلا أنّنا نجد ابن جنّي قد قابله بمصطلح (التمثيل)، فيقول: وقد احتاط التصّريفيوّن في

---

(١) تمّام حسّان، اللغة العربيّة، معناها ومبناها، ١٦٢.

(٢) انظر: هذه الإشارة اللطيفة : غنيم الينبعاوي، جهود ابن جنّي في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، ٣٥١.

(٣) أحمد بن الحسن الجاربردي (٧٤٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، ١: ١٥.

سِمة ذلك بأن قابلوا به في (التمثيل) من الفعل والموازنة له فاء الفعل، وعينه، ولامه، وقابلوا بالزائد لفظة بعينه في نفس المثال المصوغ للاعتبار، ولم يقابلوا به فاء الفعل، ولا عينه، ولا لامه، بل لفظوا به ألبتة، من ذلك قولنا (قَعَدَ) مثاله (فَعَلَ)، فالقاف فاء الفعل، والعين لامه، والدال لامه"(١). ويشير إليه ابن جنّي في موضع آخر من (الخصائص)؛ إذ يعقد له بابًا بعنوان: "باب في احتمال اللفظ الثقيل لضرورة (التمثيل)"، فيقول فيه: وذلك كقولهم في التمثيل من الفعل في (حَنَبْطَى): فَعَنْلَى..."(٢).

مصطلح التّحويل في الصّيغ الصّرفية بين علماء القرن الرّابع واللسّانيات الحديثة: التّحويل في الصّيغ الصّرفيّة؛ مصطلح صرفيّ قديم أشار إليه ابن جنّي وغيره من علماء القرن الرابع والمتقدمون عليهم، وقد ورد في مؤلفاتهم بعبارات –أو لنقل– بمصطلحات مختلفة من مثل الإشارة إلى دراسة بعض الظواهر والمصطلحات الصرفية، مثل: صيغ المبالغة وغيرها من المعاني الصرفية التي لا تأتى إلا بـ(الزيادة) و(الاشتقاق)(٣). ونشير إلى أنّ ازدياد الاهتمام بمصطلح (التّحويل في الصّيغ) كان أظهر ما يكون مع بزوغ منهج لساني جديد في النحو، عُرِف بالنحو "التّوليديّ التحويليّ" على يد اللغوي الأمريكيّ المعروف تشومسكي حين أصدر كتابه الأول (التراكيب النحوية) (٤) "Syntactic Structures".

---

(١) ابن جنّي، التصريف الملوكي، ١: ١١.

(٢) ابن جنّي، الخصائص، ٣: ٩٦.

(٣) انظر: محمود سليمان ياقوت، ظاهرة التحويل في الصّيغ الصّرفيّة، ٧-٩.

(٤) وللاستزادة في معرفة هذا اللغوي ومنهجة ونظريته، انظر: عبده الرّاجحي، النحو العربي والدّرس الحديث، ١٠٩ وما بعدها. و(جون ليونز) نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق: حلمي خليل. وسمير استيتيّة، اللسانيات: المجال، والوظيفة، والمنهج، ١٧٣ وما بعدها. وغيرها كثير من الدراسات والأبحاث اللسانية الحديثة التي ألقت اهتمامًا كبيرًا للنظرية التّوليديّة التحويلية لم نجده في غيرها من النظريات الحديثة الأخرى، وذلك في ظنّنا لشهرتها النابعة من شهرة صاحبها (تشومسكي) الذي ما زال على قيد الحياة، ويعمل بين الفينة والأخرى على تطوير نماذج نظريّته والإضافة عليها بما يتلاءم وطبيعة اللغة وتطوراتها المتساوقه مع تطور العلوم الأخرى المتداخلة معها، وهذا مكمن قوتها.

من أمثلة التّحويل في التّراث النّحوي العربيّ: نجد من علماء القرن الرّابع أنَّ أبا علي الفارسي قد استخدم بعض العبارات الدالة على مصطلح (التّحويل) ومعناه، ومن أمثلة ذلك، قوله: "وقد أجروا (الذي والتي) مجرى المبهمة لمساواتها لها في الإبهام وأنّها لا تخصُّ واحدًا بعينه كما أن المُبْهَمة كذلك، وذلك قولهم في تحقير الذي: (اللذيّا)، وفي تحقير التي: (اللتيّا)، قال ولم يُحقّروا اللاتي استغنوا بتحقير جمع الواحدة عن تحقيرها، وذلك قولهم: اللتيّات[1]. كما لم يصرّح ابن جنّي بلفظ أو مصطلح (التّحويل) إلا أنّه أورد بعض كما لم يصرّح ابن جنّي بمصطلح (التحويل) إلا أنّه أورد بعض العبارات الدَّالة على معناه، ومن أمثلة ذلك:

١- (افْتَعَلْتَ)، فقد تأتي بمعنى (انْفَعَلْتَ)، وذلك كقولهم: "شويْتُه، فانْشَوى"، وقالوا في معناه: (اشْتَوى) وتأتي بمعنى (تَفَاعَلَ)، نحو: (اجْتَوَرَ) القوم، أي: تجاوروا[2].

٢- (الفَعَلَى)، في المصادر والصّفات تأتي للسّرعة، نحو: (البَشَكَى، والجَمَزَى)[3].

٣- المصادر التي جاءت على (الفَعَلان) تأتي للاضطراب والحركة، نحو: الغَلَيَان، والغَثَيَان[4] .

ويعتمد علماء القرن الرابع كابن جنّي مثلا كما غيره من القدماء على بعض الأسس عند (التّحويل) في الصّيغ الصّرفيّة، منها: أولا: النّظر في الأصل والفرع، فصيغ المبالغة مثلًا فرع على اسم الفاعل؛ لأنها محولة عنه. ثانياً: ربط التّحويل في الصيغ بالجانب الدّلالي، ومن ذلك ما ذكره ابن جنّي في صيغة المبالغة (فعَّالة)، نحو: نسّابة وعلاّمة، فقد ألحق "التاء" لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغايـة

---

(١) أبو علي الفارسي، التّكملة، ٢١٠.

(٢) انظر:ابن جنّي، المنصف،١:٧٥.

(٣) ابن جنّي، الخصائص، ٢:١٥٢.

(٤) نفسه، ٢:١٥٢. وجدير بالذّكر أنّ سيبويه سبق ابن جنّي في إشارته إلى معنى هذا المصطلح؛ إذ يقول: "وقد جعل بعضهم (فُعّالًا) بمنزلة (فواعل)، فقالوا: قُطَّان مكّة، وسُكَّان البلد الحرام؛ لأنه جمع كفواعل. سيبويه، الكتاب، ١:١١٠. وانظر كذلك: ظاهرة التحويل في الصّيغ الصّرفيّة، ٧.

والنهاية[١]. يقول ابن جنّي أيضا: "(فَعُل) تأتي للمبالغة كقولهم: (قَضُوا الرجل)، وإذا جاء قضاؤه، و(فَقُهَ): إذا قوي في فقهه"[٢]. فصيغة المبالغة (فَعُلَ) دِلالة صرفيّة. كما أن (التّحويل) في الصّيغ الصّرفيّة وما تؤدّيه من معانٍ جديدة تتجلّى أكثر ما يكون في صيغ المبالغة المتحولة عن اسم الفاعل في الأصل.

أما عن (التّحويل) ومنهجه في الدرس اللّسانيّ الحديث، فقد زاد الاهتمام بهذا المصطلح بظهور (المنهج التوّليديّ التّحويلي) وأصول نظرية (تشومسكي)[٣]. وقد اتكأ علم اللغة الحديث على (المنهج الصّوتيّ) في بداياته التجديديّة في دراسة اللغة، واتخذ منه سبيلًا لذلك، وكان يمثّله ثلاثة من اللسانيين الرواد، وهم: الأول: العالم السويسري (فرديناندي سوسير) (١٨٥٧-١٩١٣): وأهم أعماله اللغوية التي قدمها: (محاضرات في علم اللغة). وقد تُرجِمَ إلى العربّية، وطُبِعَ في الإسكندريّة وتونس وبغداد في ثلاث طبعات، وما زال يُطبع إلى الآن.

الثاني: اللغوي الأمريكي (إدوارد سابير): (١٨٨٤-١٩٣٩م): ومن أعماله أنّه: "وضع تصنيفًا للنّظم اللغويّة على أساس البنية اللغويّة، ومن آرائه: نظرته إلى النّظم اللغويّة من زاويتين: من حيث درجة تركيب الكلمات، أو درجة استكمالها لهيئتها، ومن حيث الارتباط الآلي الذي تتحد فيه عناصر الكلمات"[٤]. وممّا أبرزه هذا اللغويّ أيضًا: الصّفة الاجتماعيّة للغة دون أن يقلل من أهمية العامل الفرديّ. الثالث: اللغوي الأمريكي (ليوناردو بلومفيلد): (١٨٨٧-١٩٤٩م): وهو أشهر اللغوييّن الأمريكييّن في القرن العشرين، وأشهر

---

(١) انظر: ابن جنّي، الخصائص، ٢:٢٠١. ويشير محمود ياقوت إلى بعض الأسس اللغوية التي اعتمدها القدماء في (التحويل) في الصّيغ الصّرفيّة. انظر ظاهرة التحويل في الصّيغ الصّرفيّة، ١٠-١٢.

(٢) ابن جنّي، المحتسب، ١:١٣٤.

(٣) انظر: عبده الرّاجحي، النحّو العربي والدّرس الحديث: بحث في المنهج، ٢٤ وما بعدها. وانظر كذلك: مقدّمة محمّد حسن باكلا في كتابه (النظّام الصوتيّ والصّرفيّ في اللغة العربيّة: دراسة للفعل في اللغة المحكيّة)، ٣ وما بعدها.

(٤) انظر: محمود السعران، علم اللغة، مقدّمة للقارئ العربي، ٣٧٨.

أعماله اللغوية كتابه (اللغة). وهو من أصحاب نظريّة السلوك والسلوكيّين[١].

بعد ذلك أخذ علم اللغة الحديث يتجه من (المنهج الوصفيّ) إلى (المنهج التّوليديّ التّحويلي) الذي أسسه (تشومسكي) ونادى به في نظريتّه. ومن آراء هذا اللغويّ التي راجت في الدرس اللسانيّ الحديث: "أنَّ كلَّ لغة تتكوّن من مجموعة محدودة من الأصوات، ومن مجموعة محدودة من الرّموز الكتابية"[٢]. وترتكز النظرية (التّوليديّة التّحويليّة) على مصطلحين أساسيّين، هما: (الأداء)، و(الكفاءة)، وعني كثير من اللغويين المحدثين بهذين المصطلحين، منهم عبده الراجحي، إذ يشرحهما، فيقول: "وهذان المصطلحان الأداء والكفاءة يمثّلان حَجر الزاوية في النّظريّة اللغوية عند (تشومسكي)، إنّ الأداء أو السطح يعكس الكفاءة، أي يعكس ما يجري في العمق من عمليّات، ومعنى ذلك أن اللغة التي ننطقها فعلًا إنّما تكمن تحتها عمليّات عقليّة عميقة تختفي وراء الوعي، بل وراء الوعي الباطن أحيانًا، ودراسة "الأداء" أي دراسة "البنية السّطحيّة" تقدّم التّفسير الصّوتيَّ للغة، أمّا دراسة (الكفاءة) أي بنية (العمق) فتَقَدّم التفسير الدّلالي لها"[٣].

ودراسة الأداء والكفاءة من منظور (تشومسكي) تهدف إلى: "معرفة القواعد التي على أساسها تكون الجملة مقبولة لدى صاحب اللغة، ومعنى ذلك أن هدف النّحو هو أن يمّيز كل ما هو "نحويّ" مّما ليس "نحويًّا" في اللغة، أي أنّ النّحو ينبغي أن ينتظم كلَّ الجمل التي تكون مقبولة نحوياً"[٤]. وهذا يشير إلى وجود بذور ما يمكن أن ما نطلق عليه (الصرف العربيّ التحويليّ) على غرار ما اجتهد اللغويّون أو اللسانيّون

---

(١) محمود السعران، علم اللغة، مقدّمة للقارئ العربي، ٣٧٧. وانظر عن الدّراسة الوصفية ومنهجها في القرن العشرين كذلك: عبد العزيز برهام، محاضرات في علم اللغة، ١٠٨ وما بعدها.

(٢) انظر: عبده الرّاجحي، النّحو العربي والدرس الحديث، ١٤.

(٣) نفسه، ١١٥.

(٤) نفسه، ١١٦.

العرب المحدثون في التأطير له بما يطلق عليه –تجوّزًا– بالنّحو العربيّ التّوليديّ التحويليّ[1].

المبحث الرّابع: مصطلحات صرفية عامة:

من مصطلحات أصول الفقه وعلم الكلام: يذكر ابن جنّي –في مقدّمة (الخصائص)– تأثّره بمناهج أهل صناعة هذَيْن العِلْمين، وأنّ أحدًا من النّحويين لم يقم بهذا العمل الجليل قبله، فيقول: "وذلك أنّا لم نَرَ أحدًا من علماء البلدين (البصرة والكوفة) تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[2]. ويصحح ابن جنيّ –في موضع آخر من الخصائص– أنّ اللغويين قد احتذوا حذو الفقهاء في استخراج العلل والأقيسة، ويذكر على وجه الخصوص محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة (١٨٩هـ)[3]؛ إذ كانت كتبه نبراسًا اهتدى بهديه أهل النحو، فيقول: "وكذلك كتب محمدّ بن الحسن – رحمه الله– ينتزع أصحابنا منها العلل؛ لأنهّم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاحظة والرّفق"[4].

---

(١) ونرى أنّ هناك جوانب أخرى يمكن تناولها في باب مصطلح (التّحويل)؛ إذ يمثّل ظاهرة في اللغة العربية، ومن ذلك على سبيل المثال: ثنائية مصطلحي (الأصل والفرع)؛ إذ نجد في كتب العربية قولهم: النكرة أصل والمعرفة فرع، وقولهم أيضًا: المفرد أصل للجمع، والمذكر أصل للمؤنث، وقولهم أيضًا: "التّصغير والتّكسير يردّان الأشياءَ إلى أصولها". عبده الرّجحي، النّحو العربي والدرس الحديث، ١٤٣.

(٢) ابن جنّي، الخصائص، طبعة: دار الهدى، بيروت، د. ت، ١/ ٢.

(٣) وضع في الفقه الحنفيّ كتبًا عدة منها: الجامع الكبير، والجامع الصغير، والمبسوط ويذكر أحمد أمين أنّ كتبه كانت عماد من جاء بعده في فقه أبي حنيفة، انظر: أحمد أمين، ضحى الإسلام، ٢/ ٢٠٤. ويذكر محقق كتاب (الخصائص) أن ابن جني كان معنيًّا بكتب محمد بن الحسن، وكذلك شيخه أبو عليّ الفارسيّ من قبله، انظر: ابن جنّي، مقدمة، الخصائص، ١/ ٤١.

(٤) ابن جنّي، الخصائص، ١/ ١٦٣، وانظر: فاضل صالح السامرائي، ابن جنيّ؛ إذ يقول: "فتتبع العناوين وحدها يدلل على أثر الفقه وعلم الكلام والمنطق في بحثه"، ١٤٢-١٤٣.

ولو استقرأنا أبواب الخصائص لرأينا عددًا وافرًا من الأبواب مستعارًا من أبواب الفقه ومصطلحاته، ويعدُّ ابن جني من النحاة الأوائل الذين استخدموا المصطلحات الفقهية في الدرس اللغوي، ووُصِف عملهم هذا بأنهم برعوا في موضوع (العلة النحوية)[1]، حتى فاقوا في عللهم المتفقّهين على الرغم من أنهم انتهجوا مناهجهم[2]. ويبدو أنّ ابن جنّيّ بما عرضه وذهب إليه من تعليل للظواهر اللغوية (الصوتية والصرفية والنحوية)، قد بزَّ علماء عصره، بل وفاق من قَبْله في ذلك. يُضاف إلى هذا اعتراف من جاء بعده ممّن احتذوا حذوه كأبي البركات الأنباريّ (٥٧٧هـ)، والسّيوطي (٩١١هـ) بفضل ابن جنيّ وتقدّمه في (أصول النّحو) موضوعًا ومصطلحاتٍ[3].

من مصطلحات العلل الصرفية: أولًا: مصطلح الاستحسان: وهو مصطلح فقهيّ أصوليّ، وهو أحد الأدلة الفقهيةعند الحنفيَّة و(الاستحسان) في اللغة: هو عدُّ الشيء واعتقاده حسنًا[4]. وفي الاصطلاح: العدول بالمسألة عن حكم نظائرها إلى حكم آخر لوجه أقوى يقتضي هذا العدول"، ويرى الخوارزميّ أنّه: "قياس لكنه خفيّ غير جليّ"[5]. ويُعرِّف الجرجانيّ (الاستحسان)، فيقول هو: "اسم لدليل من الأدلّة الأربعة، يعارض القياس الجليّ، ويعمل به إذا كان أقوى منه"، ويخلص الجرجاني إلى أنّ (الاستحسان)، هو: "ترك القياس، والأخذ بما هو أرفق للنّاس"[6]. ويورد أبو البقاء الكفويّ التعريف نفسه للاستحسان[7]. ويرى أنّه: "إذا

---

(١) على اعتبار أنّ النحو يشمل مستويات اللغة جميعها بما فيها المستوى الصّرفيّ.

(٢) ابن جنّي، الخصائص، ١/ ٤٥.

(٣) انظر: محمود جفّال، المصطلح اللغوي عند ابن جني، ص١٠٢.

(٤) الشّريف الجرجاني (٨١٦ هـ)، التعريفات، طبعة: دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٩٨٥ م، ٨٢.

(٥) الخوارزميّ (٣٨٧ هـ)، مفاتيح العلوم، تح: الإبياري، طبعة: دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٩٨٤ م، ٢٣.

(٦) الشّريف الجرجاني، التعريفات، ص٨٢- ٨٣.

(٧) الكفويّ (١٠٩٤هـ)، الكليّات، ١/ ١٦١.

كان الدليل ظاهرًا جليًّا وأثره ضعيفًا يسمى قياسًا، وإذا كان باطنًا خفيًّا، وأثره قويًّا يسمى استحسانًا"[١]. أمّا ابن جنّيّ، فنقل مصطلح (الاستحسان) من الفقه إلى النّحو، وعلّل به كثيرًا من الأصول والفروع، ولم يكن هذا المصطلح وحيدًا في هذا الباب، بل له أشباه ونظائر، نجدها في الخصائص ومؤلفاته الأخرى، منثورة هنا وهناك عناوين لأبحاثه ومسائله ومصطلحاته[٢].

وتجدر الإشارة إلى أنّ ابن جنّيّ لم يُعرِّف (الاستحسان) في اللغة والنحو تعريفًا صريحًا ومباشرًا، بل بدأ باب مصطلح (الاستحسان) بأن ذكر: "أنّ عِلَّته ضعيفة غير مستحكمة" مبيّنًا فائدته العلميّة، وهي: "أنّ فيه ضربًا من الاتساع والتصرف"[٣]. ويستثمر ابن جنّي مصطلح (الاستحسان)؛ لتعليل ظواهر لغويّة يتعلّق أكثرها بقضيتي/ مصطلحي (الإعلال والإبدال)، وذلك عن طريق تطبيق فكرتين تتعلقان بأصول اللغة مثلما تتعلقان بأصول الفقه، وهما: الأولى: ذكر العلة، وإثبات أنّها أمر لم يغفل عنه النحويّون، وإن لم يكن أكثرهم قد أحاط بكل مراميها. والثانية: هي القياس الذي برع فيه ابن جنيّ وشيخه أبو عليّ اللّذان تأثّرا بمناهج المدرسة البصرية في اللغة[٤].

والاستحسان عند ابن جنّيّ، أنواع، منها: أوّلًا: ترك الأخفّ إلى الأثقل، نحو: ألفاظ منها: الفتوى، والتقوى، والشّروى، ذلك أن هذه الألفاظ بوزن: "فَعْلَى"، ويأتي هذا الوزن في العربيّة في الأسماء والصّفات. وأصل صيغة هذا الوزن أن يكون بالياء لا بالواو، ولكن العرب قلبوا الياء واوًا من غير استحكام علّة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصّفة. ثانيًا: قلب الواو ياءً إذا وقع ساكن بين الكسرة والواو، نحو صِبْيَة

---

(١) نفسه، ١٠٧.

(٢) انظر: على سبيل المثال لا الحصر: ابن جنّي، الخصائص، ١/ ١٤٤، ١٦٤، ١٦٦، ٢٠٨، ٢٦٦، ٣٠٠.

(٣) ابن جنّي، الخصائص، ١/ ١٣٣.

(٤) انظر: محمود جفّال، المصطلح اللغوي عند ابن جنّيّ، ص١٠٦.

وفِتْيَة، والأصل فيهما: صبوت، وقنوت[1]. ثالثًا: ومن الاستحسان، قول الرّاجز: [الرّجز]

أريت إن جئت به أُمْلُـودا   مرجـلاً ويلبس البــــــرُودا

ولا ترى له مالًا مـعــدودا   "(أقائلن) أحضروا الشهودا"[2]

والشاهد فيه إلحاق نون التوكيد اسم الفاعل (أقائلن)، تشبيهًا له بالفعل المضارع، فهذا إذن (استحسان) لا عن قوة علة، ولا عن استمرار عادة، ألا تراك لا تقول: أقائمن يا زيدون، ولا: أمنطلقن يا رجالُ، إنّما تقوله بحيث

---

(١) ابن جنّي، الخصائص، ١/ ١٣٤- ١٣٧، وانظر: الأنباريّ (٥٧٧ هـ)، لمع الأدلة، تح: الأفغانيّ، طبعة: دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٧١ م، ١٣٣- ١٣٤، والسيوطي (٩١١ هـ)، الاقتراح، تح: طه سعد، طبعة: مكتبة الصّفا، القاهرة، ١٩٩٩ م، ١٥٢- ١٥٤، ومحمود جفال، الاستحسان عند ابن جني، ٣٣٢٣- ٣٣٤٣.

(٢) القائل هو: رؤبة بن العجّاج (١٤٥هـ).

تخريج الشاهد: وقبله قوله:

أريْت إنْ جئت به أُمْـــــلودا   مرجلاً ويلبس البـــــــرُودا

ولا ترى له مالًا مـــعــــــدودا   (أقائلن) أحضـروا الشّـهودا

وهو من شواهد: الأزهري (٩٠٥هـ) التصريح، ٤٢/١. والأشموني (نحو ٩٠٠هـ) ١٦/١/١٣. وابن جنّي، المحتسب، ١٩٣/١. وابن جنّي، الخصائص، ١٣٦/١. والبغدادي (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب، ٥٧٤/٤ عرضًا. والعيني (٨٥٥هـ)، شرح الشّواهد الكبرى، ٦٤٨/٣. والأزهري، حاشية يس، ٤٢/١. والسّكري (٢٧٥هـ)، شرح أشعار الهذليّين، ٦٥١/١، ونسبه لرجل من الهذليّين. وابن هشام (٧٦١هـ)، مغني اللبيب، ٤٤٣/٦٣٣. والسّيوطي، شرح شواهد المغني، ٢٥٧. ورؤبة (قيل ١٤٥هـ) ملحقات ديوانه، ١٧٣. المفردات الغريبة: أُمْلودا "بضم الهمزة وسكون الميم": هو الغصن النّاعم. مرجلا: أصل الكلام، مرجلا شعره، فحذف المضاف (وهو الشّعر) وأقام المضاف إليه – وهو الضمير المجرور محلًّا بالإضافة- مقامه، فارتفع واستتر. البرود: جمع بُرْد –بضم الباء وسكون الرّاء- وهو ضرب معروف من الثّياب. المعنى: أرأيت إن جاءت المرأة بشاب مرجل الشّعر، حسن الملمس كأنه الغصن النّاعم؛ ليتزوّجها، أفأنت موافق على ذلك آمر بإحضار الشهود؛ ليحضروا عقد زواجها؟ والاستفهام –هنا- إنكاريّ كما ترى. موطن الشّاهد: "أقائلن". وجه الاستشهاد: دخول نون التّوكيد على اسم الفاعل ضرورة؛ لأن نون التوكيد لا تدخل إلا على الفعل المضارع، وفعل الأمر، وأمّا سبب دخول نون التّوكيد على اسم الفاعل "قائلن" ضرورة؛ لمشابهة اسم الفاعل المقرون بهمزة الاستفهام للفعل المضارع. غير أنّ بعضهم يروي البيت "أقائلون" بالواو والنّون، ولا شذوذ ولا ضرورة حينئذٍ، وفي التصّريح تأويلات أخرى يمكن الرّجوع إليها. الأزهري، التصّريح: ٤٢/١. انظر: ابن هشام، أوضح المسالك على ألفيّة ابن مالك، ٤٩/١.

سمعته، وتعتذر له وتنسبه إلى أنّه (استحسان) منهم على ضعف منه واحتمال بالشبهة له"[١].

ثانيًا: مصطلح عدم النظّير: هذا المصطلح عنوان باب في (الخصائص)، يتابع فيه ابن جنيّ رأي سيبويه في أنّه: "إذا دلَّ الدَّليل، فإنّه لا يجب إيجاد النّظير"، وهو مذهب سيبويه الذي يمثّل على وزن (فِعِل) بكسر الفاء والعين بلفظة واحده، هي (إِبِل). ويخلص ابن جنيّ إلى أنّه: "لم يمنع الحكم بها عنده إن لم يكن لها نظير؛ لأنّ إيجاد النّظير بعد قيام الدّليل إنما هو للأنس به، ولا حاجة إليه[٢]. ويشير النّواجي أن مصطلح (النّظير) من المصطلحات التي وجدت عند علماء أصول النّحو بعد سيبويه، فقد استخدمه ابن السّرّاج، وأَكْثَرَ من استخدامه ابن جنيّ مفردًا (النّظير)، وجمعًا(النّظائر)[٣].

ثالثًا: مصطلح الدَّوْر: وهو من مصطلحات الفقهاء والمتكلمين ويستخدم ابن جنّيّ مصطلح (الدَّوْر) بمفهومين يتفق أحدهما مع مفهوم المتكلمين والصوفيين؛ إذ إن هذا المفهوم يعني "وجود حكم في كلّ طرف من الطرفين لعلّة واحدة في كلٍّ منهما، أي أنّ الشيء يأخذ حكمًا بعلة في الشيء الثاني، ثمّ يأتي الطّرف الثّاني، فيأخذ حكمًا بعلة موصوفة في الطّرف الأوّل"[٤].

ومن الأمثلة التي يسوقها ابن جنّيّ على هذا المفهوم لمصطلح الدّور ما يذكره في (باب دور الاعتلال) ويعزوه إلى محمد بن يزيد المبرّد (٢٨٥هـ) من وجوب (إسكان اللام)، فيقول: "وجوب إسكان اللام في نحو: ضربن، وضربت إلى أنّه لحركة ما بعده من الضمير"، ثمّ يذهب كذلك إلى سكون اللاّم؛ لسكون ما قبله، ويذهب المبرّد إلى أن تحريك ما قبل اللازم وما بعدها، إنما يجيء لسكون اللام.

---

(١) ابن جنّي، الخصائص، ١٣٦/١.

(٢) ابن جنّي، الخصائص، ١٩٧/١.

(٣) ولمزيد من التفضيل والاستزادة، انظر: أشرف النّواجي، مصطلحات علم أصول النّحو: دراسة وكشّاف معجمي، ٢٠-٢٤.

(٤) نفسه، ٩٦- ٩٧.

ويخلص ابن جنّيّ في توضيحه لهذا المثال إلى القول: "فتارة اعتل لهذا بهذا، ثم دار تارة أخرى فاعتل لهذا بهذا، وفي ظاهر ذلك اعتراف بأنّ كلّ واحد منهما ليست له حال مستحقة تخصه في نفسه، وإنما استقر على ما استقرّ عليه لأمر راجع إلى صاحبه". وبعد ذلك يصف ابن جنّيّ ما ذهب إليه المبرّد بقوله: إنّه: "شنيع الظّاهر"[1].

ثم يستخدم ابن جنّيّ مصطلح (الدّور) بمفهوم يتّفق مع مفهوم الفقهاء في باب آخر يسميّة (باب الدّور والوقوف منه على أوّل رتبة)، ويمثّل عليه فيقول: "هذا موضع كان أبو حنيفة – رحمه الله– يراه ويأخذ به، وذلك أن تؤدّي الصّنعة إلى حكم ما، مثله ممّا يقتضي التّغيير، فإن أنت غيرّت صرت أيضًا إلى مراجعة مثل ما منه هربت، فإذا حصلت على هذا وجب أن تقيم على أوّل رتبة، ولا تتكلّف عناء ولا مشقّة، كأن تبني من (قويت) مثل (رسالة)، فتقول على التذكير: قواءة، وعلى التّأنيث: قواوة، وأمّا في جمعها فيلزمك أن تقول حينئذ: قواو، فتجمع بين واوين مكتنفتي ألف التّكسير، ولا حاجز بين الأخيرة وبين الطّرف، وأمّا وزن (قواوة)، فهو (فعالة) من القوّة، فإنّ الأصل فيها بالهمزة: قواء، ثم يلزمك ثانيًا أن تبدل من هذه الهمزة الواو"[2].

رابعًا: مصطلح تخصيص العلل: يفرد ابن جنّيّ بابًا خاصًّا لهذا المصطلح سمّاه (باب في تخصيص

---

(١) ويرى محقق الخصائص أن ابن جنّي "يريد بدور الاعتلال أن يعلل الشيء، بعلّة مُعلَّلة بذلك الشّيء، و(الدّور) بين شيئين توقف كلّ منهما على الآخر، وهذا من مصطلحات المتكلمين، ولهم فيها تقاسيم وبحوث"، ابن جنّي، الخصائص، دار الهدى، بيروت، د. ت، ١/ ١٨٣- ١٨٤.

(٢) ويفسّر محققّ الخصائص كلام ابن جنّيّ بأنّ القياس على النظائر في بعض الأمور يقضي بحكم، فتكف العرب عنه؛ لأنّه يفضي إلى (الدّور)، ومن أمثلة (الدّور) أنّك لو نسبت إلى العصا تقلب الألف واوًا، فتقول: عصويّ، فإذا قلت هذا، فإنّ الواو تدخل في باب الواو المتحركة، المفتوح ما قبلها، وهذا يقضي بقلبها ألفًا، ولكن تجنب هذا فرارًا من (الدّور) ولو قلبت الواو ألفًا لعدت فقلبت الألف واوًا؛ لوقوعها قبل ياء الإضافة، فترجع إلى الواو". ابن جنّي، الخصائص، ١/ ٢٠٨- ٢١١، وانظر: السّيوطي، الاقتراح، ١٤٣.

العلل)، وهو آخر باب استعاره في العربيّة من أصول الفقه، ويذهب فيه إلى أنّ محصول ما يذهب إليه اللّغويّن، ومتصرّف أقوالهم مبنيّ على "جواز تخصيص العلل". ويقصد بِ (تخصيص العلل) في الفقه: "أن يختلف الحكم مع وجود العلّة، ومن أمثلة هذا في الفقة أن يعلّل الرّبا بالطعم، نحو: بيع الرطب بالتمر، والعنب بالزبيب، ففيهما الطعم. ويرى الفقهاء أنّ: التّعارض فيها مع جهل التماثل ليس بحرام في مقدار معين مبين في الفروع، فقد وجدت العلّة، وتخلف الحكم. ويختلف الفقهاء في هذا، فمنهم من يراه قدحًا في العّلة، ويسمّيه نقضًا، ومنهم من لا يراه نقضًا، ويعود به على العلّة بالتخصيص"[(١)].

ويربط ابن جنّيّ بين علل اللّغة –نحوها وصرفها– وعلل الفقه، فيرى أنّها أو أكثرها إنما يجري مجرى التخفيف، ويرى أنّه لو تكلّف متكلّف نقضها لكان ذلك ممكنًا –وإن كان على غير قياس– ومستثقلًا، ثمّ يخاطب قارئه وهو يضرب له الأمثلة، ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء (ميزان)، و(ميعاد) لقدرت على ذلك، فقلت: موزان، وموعاد. وهذا ينطبق على جُلِّ الأمثلة، التي ذكرها، وهي أمثلة تحوي ألفاظًا تتبادل فيها من حروف العلة الواو والياء، ويعترف ابن جنّيّ أنّ بعض أمثلته تخالف القياس، وعلى الرّغم من ذلك فإن القارئ يكون مقتدرًا على النّطق بذلك، وإن نفى القياسُ تلك الحال، ولكن هذا الذي يجري في اللّغة لا يجري في غيره خاصّة علل المتكلمين؛ لأنّها لا قدرة لها على غيرها، ألا ترى أنّ اجتماع السواد والبياض في محل واحد فاسد لا طريق إلى ظهوره، ولا إلى تصوّره، ويخلص ابن جني إلى إقرار حقيقة مؤداها كما يقول: "فقد ثبت تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين، وإن تقدّمت علل المتفقّهين"[(٢)].

---

(١) انظر: ابن جنّي، الخصائص، كلام المحقق: محمّد علي النّجّار، ١/ ١٤٤.

(٢) انظر: كلام محقق الخصائص، ١/ ١٤٥، وانظر: السّيوطي، الاقتراح، مكتبة الصّفا، ١٩٩٩ م، باب القوادح في العلة، ١٣١، وما بعدها.

الفصل الثّالث:

المصطلحُ النَّحْوِيُّ في القرن الرَّابع الهجريِّ

في ضَوْء اللسانيَّاتِ الحديثةِ

توطئة: نشير في تقدمة هذا الفصل إلى أنّ دراستنا للمصطلح النّحويّ، تتناول (المصطلحات المفتاحيّة) التي تغطي العنوانات المصطلحية الكبرى –بالدرجة الأولى– في علم النّحو، وَفْقَ ما تقتضيه حاجة البحث والدّراسة، متجنّبة البحث في فروعها وجزئياتها؛ لأن الغرض من هذه الدراسة –والخيط الرابط بين فصولها– هو البحث عن الرؤية التي تثوي خلفها المصطلحات اللغوية عمومًا، والنحوية خصوصًا، والوقوف على منهج التفكير النحوي المصطلحي عند علماء القرن الرابع.

المبحث الأوّل: المصطلح النّحويّ وحدّه عند ابن السرّاج (٣١٦هـ):

يحتاج الوقوف على هذه الثنائية، عند ابن السرّاج إلى ترديد النظر في نحوه؛ إذ إننا نرى تأثّره بالمنطق في عرض مادّته النحوية أولًا، وفي وضع المصطلح النحوي وحدّه الحدود ثانيًا، وَفْقَ منهج فكريّ متكامل تتجلى فيه نظرته التنظيمية للغة، وانظر إليه إذ يقول في خطبة كتابة الأصول: "فتفهّم هذه الأصول والفصول، فقد أعلنتُ في هذا الكتاب أسرار النحو وجمعته جمعًا يحصره، وفصّلته تفصيلًا يُظهره ورتّبت أنواعه وصنوفه على مراتبها بأخصر ما يمكن من القول وأبينه؛ ليسبق إلى القلوب فهمه، ويسهل على متعلّميه حفظه"[(١)].

وهو –فيما يقول– يجمع في أصوله علم النحو، ثم يقسّمه إلى أصول وفصول وأنواع وصنوف. ويُفْهَمُ من كلامه السابق حول فكرة التقسيم والتبويب عكوفُه على تنظيم علم النحو الذي ورثه عن سابقيه، فعمد إلى جمع شتاته ومصطلحاته، وتنسيق أفكاره في أبوابها مراعيًا فكرة الأصول والفروع عند الفلاسفة. ومن ثم إخراج المادة النحوية، على نحو يسهل فيه التعامل معها من الأعلى إلى الأدنى، أو بعبارة أخرى:

---

(١) ابن السّراج، الأصول في النحو، ٥٧/١.

من العام إلى الخاص، ومن ذلك ما نلحظه في طريقة ابن السراج في عرضه لباب مصطلح **(المنصوبات)**، فيقول: "الأسماء المنصوبات تنقسم قسمة أولى على ضربين: فالضّرب الأول هو العام الكثير: كلّ اسم تذكره بعد أن يستغني الرافع بالمرفوع، وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع، وفي الكلام دليل عليه فهو نصبٌ. والضرب الآخر: كلّ اسم تذكره لفائدة بعد اسم مضاف، أو فيه نون ظاهرة أو مضمرة وقد تمّا بالإضافة والنون، وحالت النون والإضافة بينهما ولولاهما لصلح أن يضاف إليه، فهو نصب. والضّرب الأول، ينقسم على قسمين: مفعول ومشبّه بمفعول، والمفعول ينقسم على خمسة أقسام: مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول له، ومفعول معه"(١).

ونجد في معالجة ابن السّراج لمصطلح (المنصوب) تقسمته لها إلى قسم عامّ كثير أوّلًا، وقسم أخصّ منه وأقلّ ثانيًا، ثمّ إن القسم العامّ مقسوم إلى قسمين: الأوّل منها وقع في خمسة أقسام، يشرع في الحديث عن كلّ واحد منها قبل أن يتابع الحديث في قسمته، وهذه القسمة باقية ضمن الضّرب الأوّل العامّ من المنصوب، فبعد أن يشرح أقسام المفعول يعود إلى قسمة المشبّه بالمفعول؛ لئلّا ينشغل القارئ بالتقسيم عن المادة النّحويّة، فيقول: "القسم الثّاني من الضّرب الأوّل من المنصوبات، وهو المشبّه بالمفعول: المشبّه بالمفعول ينقسم على قسمين: فالقسم الأوّل قد يكون فيه، المنصوب في اللفظ هو المرفوع في المعنى، والقسم الثاني: ما يكون المنصوب في اللّفظ غير المرفوع، والمنصوب بعض المرفوع"(٢). وهذه القسمة ليست قسمة نهائيّة، وذلك أنّ القسم الأول على ثلاثة أضرب، والضّرب الأول صنفان(٣).

وعلى هذا النّهج يرتّب ابن السّرّاج مادّته النحويّة وينظمّها مراعيًا الترتيب المنطقيّ على نحو يحاكي

---

(١) ابن السّرّاج، الأصول، ١٥٩/١-١٦٠.

(٢) نفسه، ٢١٣/١.

(٣) نفسه، ٢١٣/١.

ترتيب الفلاسفة وتنظيمهم للأجناس والأنواع، وذلك أنه عندما يقول: إنّ المنصوبات واقعة في قسمين، فإنّ المنصوبات جنس عال يندرج تحته نوعان، ومن ثمّ كان النّوع الأوّل جنسًا يندرج تحته نوعان أيضًا، وهو نوع بالنّسبة إلى الأوّل، وجنس بالنسّبة إلى ما يقع تحته، والنوع الأوّل فيه جنس أيضًا يندرج تحته خمسة أنواع، وعلى هذا الترتيب يكون مصطلح (الأسماء المنصوبات) محاكيًا المصطلح الفلسفيّ (جنس الأجناس)، الذي تندرج تحته كل الأنواع، والاجناس أعمّ منه(١)، ويكون القسم الخامس من المفعول، مقابلًا للمصطلح الفلسفيّ (نوع الأنواع)، وهو ما لا نوع أخصّ منه(٢)، وذلك على اعتبار أنّ المفعول جنسٌ إليه، ونوع بالنّسبة إلى الضرب الأول الذي هو نوع كذلك بالنسبة إلى (المنصوبات) التي هي (جنس الأجناس).

ويكمل ابن السّرّاج نهجه هذا بشرح تفصيلي يتيح له وَفْقَ هذا الترتيب والتبويب ضبط المادة النحوية، وصياغتها بطريقة تضمّ الأنواع المتشابهة تحت جنس واحد؛ لتخرج بعد ذلك القاعدة النحوية كلية، ومنظمّة، ينضوي تحت لوائها ما كان قد تفرق في أبواب كثيرة في كتب السابقين. هذا النهج كان ضمن منهج حاول فيه ابن السراج إيجاد قانون عام سار عليه بخُطًا ثابتةٍ. فيبدأ أولًا بذكر الجنس العالي – وهو مصطلح كلّي أو عامّ– الذي يريد الحديث عن فروعه وصنوفه وحدوده، فاصلًا بين شيئين: حدّ الشيء (المصطلح) وحدّ علمه(٣). ومن ذلك قوله في **النحو**: "النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلّمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون، فيه من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه

(١) انظر: الخوارزمي (٣٨٧هـ)، مفاتيح العلوم، ٢١٥.

(٢) نفسه، ٢١٥.

(٣) انظر: عبدالأمير الأعسم، المصطلح الفلسفي عند العرب، وإحالته على: جابر بن حيّان: رسالة الحدود، في الفصل بين حدّ الشّيء وحدّ علمه، ١٧٠.

اللغة"[١]. وعليه؛ **فالنحو:** مجموعة من القوانين التي إذا تعلّمها المتعلّم استطاع اقتضاء طريقة العرب في الكلام. أمّا **علم النحو:** فهو العلم الذي يتم في إطاره استخراج تلك القوانين التي تسمى نحوًا، وذلك عن طريق استقراء كلام العرب، ليتعلّمها المبتدئون، وعلى هذا فإن حدّ مصطلح (علم النحو) خاص بالعلماء، وحدّ (النحو) خاص بالمتعلمين، فالعالم يستنبط القاعدة؛ ليتعلمها المتعلم ويبني كلامه عليها[٢].

وفي ذلك يقول ابن السرّاج إنه: "باستقراء كلام العرب فاعلم أن الفاعل رفع والمفعول به نصب..."[٣]، فهو في ذلك يبغي الدقة في صياغة المصطلح النحوي وحدّه متحاشيًا أن يخلط بين مصطلحين: (النحو) و(علم النحو). ولو كان علم النحو هو النحو نفسه، لما ذكر لهما حدّين، فإن قيل: إن ابن السرّاج لم يقصد إلى التحديد بين المصطلحين، وإنما رام الشرح والتفسير، فيُرَدّ على هذا بأنْ ليس ذلك بموجِبٍ لجعلهما شيئًا واحدًا؛ إذ لا تجوز إضافة الشيء إلى نفسه على ما قرره علماء النحو[٤].

مصطلح الكلم أو الكلام: مصطلح (الكلام) يرى أنه: جنس يضم تحته ثلاثة أنواع: اسم، وفعل، وحرف، ولكلِّ نوع (مصطلح) منها فصل يميّزه من الآخر، مراعيًا المنهج العام في التحديد دون ذكر مصطلح الحدّ أولًا، ودون ذكر الجنس القريب ثانيًا، وبذلك يكون ما يذكره خارجًا عن المعنى المنطقي للمصطلح، أي الدلالة على كمال الماهية وما يلازمها من شروط، فيقول: "الاسم ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصًا وغير شخص، فالشخص، نحو: رجل، وفرس... وأما ما كان غير شخص، فنحو: الضرب، والأكل، والظن، والعلم، واليوم، والليلة، والساعة، وإنما قلت (ما دلّ على معنى مفرد)؛ لأفرق

(١) ابن السرّاج، الأصول، ٣٥/١.

(٢) انظر: عبدالحميد وقّاف، الحدود في الدرس النحوي الحديث، ٩٨.

(٣) ابن السرّاج، الأصول، ٣٥/١.

(٤) انظر في ذلك: ابن جنّي، الخصائص، ٢٤/٣.

بينه وبين الفعل إذا كان الفعل يدل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ، وإما حاضر، وإما مستقبل، فإن قلت: إن في الأسماء مثل: اليوم، والليلة، والساعة، وهذه أزمنة، فما الفرق بينها وبين الفعل؟ قلنا: الفرق أن الفعل ليس هو زمانًا فقط كما أنّ اليوم زمانٌ فقط، فاليوم مفرد للزمان، ولم يوضع مع ذلك لمعنى آخر، ومع ذلك أن الفعل قد قسّم بأقسام الزمان الثلاثة: الماضي، والحاضر، والمستقبل، فإذا كانت اللفظة تدلّ على زمان فقط، فهي: اسم، وإذا دلت على معنى وزمان محصّل فهي فعل، وأعني بالمحصّل الماضي والحاضر والمستقبل. فالاسم؛ تخصّه أشياء يعتبر بها منها أن يقال إنّ الاسم ما جاز أن يخبر عنه. والفعل؛ ما كان خبرًا، ولا يجوز أن يخبر عنه. والحرف؛ ما لا يجوز أن يخبر عنه، ولا يجوز أن تكون خبرًا. والفعل؛ ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ، وإما حاضر، وإما مستقبل، وقلنا (وزمان)، لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدلّ على معنى فقط. والحرف؛ ما لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم، فقد بان أن الحرف من الكلم الثلاثة، هو الذي لا يجوز أن يخبر عنه، ولا يكون خبرًا"[1].

وفي مناقشة لما أورده ابن السرّاج نجد أنّه يُقدّر رَسْمًا لمصطلح (الاسم) وليس حدًّا له إلا مجازًا؛ إذ لم يذكر جنسه القريب، وهو الكلمة، و(ما) التي ذكرها لا تعبّر عن ذلك. ولكن إذا نظرنا في هذا المصطلح، وما ورد في حدّه مجازًا فإننا نلحظ فيه تطورًا عن حدود من سبقه. فالمبرّد حد مصطلح (الاسم) بأنه: ما كان واقعًا على معنى[2].

أما ابن السرّاج، فيضيف إلى هذا الحدّ قوله (مفرد)، وهو في إضافته لهذه اللفظة على وعي بطبيعة الفصول المميزة والخواص، فهو يعلل هذه الإضافة، فقوله: (معنى مفرد) فصل مميّز بين الاسم، والفعل الذي

---

(١) ابن السّرّاج، الأصول، ١/٣٦- ٤٠.

(٢) انظر:المبرّد (٢٨٦ هـ)، المقتضب، تحقيق: محمّد عبدالخالق عضيمة، طبعة: القاهرة، ط٣، ١٩٩٤ م، ١/١٤١.

يدلّ على معنى وزمان على حدّ تعبيره[1]. وأما قوله: "وذلك المعنى يكون شخصًا، وغير شخص"، فهو ليس فصلًا مميزًا، وإنما هو شرح للمعنى الذي يدلّ عليه الاسم، ومن ثم كان بابًا لاعتراضات النحويين، ومنهم في القرن الرابع على سبيل المثال الزجّاجي (٣٣٧هـ)؛ إذ يرى أن ابن السرّاج قد ضمَّن حدَّ (الاسم) ما ليس فيه، وذلك في رأيه: "لأنه إن جعل أحد قسمي المعنى الذي دلّ على الاسم واقعاً على غير شخص، فحروف المعاني داخلة معه، وهذا لازم له"[2].

ونستطيع أن نتلمس أثر الثقافة الفلسفية في منهج ابن السّرّاج في وضعه لمصطلحاته النّحويّة، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية نراه يعمد إلى التفصيل في أركان الحدّ، ذاكرًا الجنس أحيانًا، ومركزًا على الفصول والأعراض دائمًا، ومن ذلك ما يقوله في **مصطلح (الفاعل):** "الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل ويجعل الفعل حديثًا عنه مقدمًا قبله كان فاعلًا في الحقيقة أو لم يكن، كقولك: جاء زيد، ومات عمرو، وما أشبه ذلك، ومعنى قولي بنيته على الفعل الذي يبني للفاعل، أي: ذكرت الفعل قبل الاسم؛ لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء، وإنما قلت على الفعل الذي يبني للفاعل؛ لأفرق بينه وبين الفعل الذي بُني للمفعول، وإنما قلت كان فاعلًا في الحقيقة أو لم يكن؛ لأن الفعل ينقسم قسمين، فمنه حقيقي ومنه غير حقيقي"[3].

ثم يشرع بعدها في بيان أقسام الحقيقي وغير الحقيقي، فمن غير الحقيقي قولنا: مات زيدٌ وسقط الحائط، فهذه كما يقول ابن السّراج: "أفعال مستعارة للاختصار، وفيها بيان أنّ فاعليها في الحقيقة

(١) انظر: عبدالحميد وقّاف، الحدود في الدرس النحوي الحديث، ١٠٠.

(٢) الزجّاجي (٣٤٠ هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، طبعة: دار النّفائس، بيروت، ط٢، ١٩٧٣ م، ٥٠.

(٣) ابن السّرّاج، الأصول، ٧٢/١- ٧٣.

مفعولون"[1]، ويتابع بعد ذلك في شرح أحوال الفاعل، إلا أن ما يقتضي عنايتنا هنا هذا المصطلح الذي ذكره، فإنه عندما يقول: الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل، فقد ذكر الجنس الأقرب للفاعل، وهو أنه اسم، وقوله: بنيته على الفعل، فصل مميز بين الاسم الذي بني على الفعل، أي الذي يأتي بعده وهو الفاعل، وبين الاسم الذي يذكر قبل الفعل، والذي يرتفع على أنه مبتدأ، وقوله: الذي بني للفاعل، فصل آخر مميز بين الفاعل، ونائب الفاعل الذي بني فيه الفعل للمفعول، وقوله: كان فاعلًا في الحقيقة أو لم يكن، فصل مميز آخر. وذلك أن الفاعل ليس حدّه أن يكون هو الذي قام بالحدث، ومثّل لذلك بقوله: مات زيد، فإن زيدًا قد وقع عليه فعل الموت، وليس هو من قام به، فهو مفعول في المعنى، فاعل في اللفظ[2].

المبحث الثّاني: المصطلح النَّحْوِيُّ وحده عند أبي علي الفارسي (٣٧٧هـ):

يمكن تجلية مذهب أبي علي ومنهجه في استخدام المصطلحات أو وضعها، قبل التمثيل لمجموعة منها، على النحو الآتي: يجمع أبو علي بين مصطلحات استخدمها البصريّون، وأخرى استخدمها الكوفيّون، ولها المعنى نفسه، والاستخدام نفسه، ومن ذلك جمعه بين (الصّلة)، وهو مصطلح كوفي، وبين (الحرف الزائد)، وهو مصطلح بصريّ؛ إذ يقول في إعراب (ما) من قوله تعالى: "إن الله لا يستحي أن يضرب مثلًا ما بعوضة فما فوقها" [٢٦/البقرة]، وقد جمع بين اللفظين: "ما: صلة زائدة"[3].

وقد يستعمل أبو علي مصطلحات خاصّة، مثل: (بحيث توضع اليد عليه)، ويقصد به مصطلح

(١) ابن السّرّاج، الأصول، ٧٤/١.

(٢) انظر : عبدالحميد وقّاف، الحدود في الدرس النحوي الحديث، ١٠٢.

(٣) أبو علي الفارسي (٣٧٧ هـ)، الحجة في علل القراءات السبع : ٣٤٣/٦، وانظر : ابن الشجري (٥٤٢ هـ)، الأمالي، ١٤٢/٢-١٤٣.

(العهدية) فيقول: "تقول: زيد الأفضل"، ولا يجوز: "زيد الأفضل من عمرو"؛ لأنّ (مِنْ) إنما تدخل؛ لتحدث ضربًا من (التخصيص)، فإذا دخلت (لام التعريف) جعلت الاسم بحيث توضع اليد عليه[1]. كما يستخدم أبو عليّ الشاهد القرآني في موضع المصطلح ويجعله علمًا عليه دون أن يأتي بلفظ أو تركيب يوضح ما يريد. ومنه إذا أراد الدلالة على الحرف الذي يتضمن معنى الفعل، فيذكر قول الشاعر:[البسيط]

كأنّه خارجًا من جنْبِ صَفْحته   سَفّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عندَ مُفْتَأَدِ[2]

فيدلّل بالشاهد الشعري على نصب الحال بما تحمله (كأنّ) من معنى الفعل، فيقول: "العامل في الحال ما في (كأنّ) من معنى الفعل"[3].

وإذا أراد إضافة الظرف المتّسع فيه (اسم الفاعل) جعله من باب: "يا سارق اللّيلةَ أهلِ الدّارِ"[4]. وربما يكون وَضْعُ أبي علي للشاهد موضع المصطلح دالًّا على تفضيله للشاهد؛ لما فيه من دلالة على المعنى النحوي المراد أكثر من المصطلح[5]. أيضًا؛ يتوقف أبو علي عند بعض المصطلحات، ويحدّها حدًّا دقيقًا، ومن خلال قوله في (التّحريف): "ومن الضرورة التي لا تستقيم، ولا تستجاز في الكلام ما يفعله الشاعر؛ لإقامة الوزن من تحريف الاسم، ووضعه موضعه لفظًا على معناه، وإن لم يكن العَلَمَ المتعارف"[6].

---

(١) أبو عليّ الفارسيّ ، التكملة، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، طبعة: جامعة الرّياض، ط١، ١٩٨١ م، ٣٠٧.

(٢) البيت للنابغة، ديوانه، ١٩. يقول شارحه: والشرب: القوم يشربون، واحدهم شارب. والمفتأد: موضع اشتوائهم اللحم. وانظر كذلك: ابن جنّي، الخصائص، ٢/ ٣٧٥.

(٣) أبو علي الفارسي، كتاب الشعر، ٦٢/١.

(٤) نفسه، ١٧٩/١

(٥) انظر : هند سليم خير بك، النحو بين أبي علي الفارسيّ، وابن يعيش، ١٠١.

(٦) أبو علي الفارسيّ، المسائل العسكريات، تح: إسماعيل محمّد عمايرة، مراجعة: نهاد الموسى، طبعة: منشورات الجامعة الأردنيّة، عمّان، ١٩٨١ م، ١١٣.

ومنه كذلك حدّه **جمع المذكر السالم:** "الجمع الذي يُجمع على حدِّ التثنية، يكون في الرفع بالواو، وفي النصب والجرّ بالياء، والنون بعد الواو والياء مفتوحة، تسقط في الاضافة"[١]. ومنه، حدّه **للإعراب:** "الإعراب تغيّر أواخر الكلم، واختلافها باختلاف العوامل"[٢].

واستمرارًا لمنحى تأثر نحاة هذا العصر، نجد عناية أبي عليّ بالحدود التي ظهر فيها أثر المنطق والفلسفة، كما هو حال سابقيه، فيقول مثلًا في مصطلح (الإنذار)، و(اليقين): "الإنذار: إعلام معه تخويف، فكل مُنْذَر مُعْلَم، وليس كلّ مُعْلَم منذرًا، واليقين: علم يحصل بعد استدلال ونظر لغموض المعلوم المنظور فيه، أو الإشكال ذلك على الناظر"[٣].

ويستعمل أبو عليّ –أحيانًا– حدودًا طويلة أطلق النّحاة عليها بعدئذٍ أسماء أخرى، فهو يستخدم في موضع المصطلح تعبيرًا مطوّلًا عنه، أو شرحًا له كاستعماله عبارة: "الاسمان اللذان يجعل أحدهما مع الآخر بمنزلة اسم واحد، نحو: معدي كرب، وخمسة عشر"[٤]، وهو يريد (الأسماء المركبة). ومنه أيضًا قوله: "الأفعال التي يصحّ أن يتّحد فيها ضمير الفاعل والمفعول"[٥]؛ للدلالة على (أفعال القلوب). ويسمّي (فعل الأمر): "الفعل الآتي الذي يُراد به الأمر"[٦]. ويفتخر أبو عليّ بما اتسم به أسلوبه من غموض وعسر،

---

(١) أبو علي الفارسيّ، المسائل العضديات، تح: شيخ الرّاشد، طبعة: وزارة الثّقافة، دمشق، ط١، ١٩٨٦ م، ١٢٣.

(٢) أبو عليّ الفارسيّ، المسائل العسكريات، ١٢٣. ويقول أبو عليّ (٣٧٧هـ) في: (الإيضاح العضدي)، تحقيق: حسن فرهود، طبعة: مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة، الرّياض، ط١، ١٩٦٩ م : الإعراب : أن يختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل" ١/١١.

(٣) أبو عليّ الفارسيّ، الحجة في علل القراءات السّبع، ٢٥٣/١.

(٤) أبو عليّ الفارسيّ، التكملة، ٢٥٣.

(٥) أبو عليّ الفارسيّ، المسائل العضدّيات، ١١٨.

(٦) أبو علي الفارسيّ، الحجة، ٣٩٤/٥.

فيقول: "وهذا من العويص الذي لا يفهمه أحد، ولا يعرفه، ولا ينقضه، ولا يبرمُه"[١]. ونجده أيضًا يكرر مصطلحات مرات عدّة كما الحال مع مصطلح (الأمر العام)[٢]، وفي بعض الأحيان قد يتوسع أبو علي في تسمية المصطلح، فيطلق عليه اسمًا، وهو معروف بين النحّاة باسم غيره، ومن ذلك إطلاقه مصطلح (الإلغاء) على (التعليق)[٣].

من المصطلحات الكليّة عند أبي عليّ في ضَوْء اللسانيّات الحديثة: نحاول في هذا المحور تتبّع أهمَّ المصطلحات (الكليّة) عند أبي علي، ومعالجتها ونقدها في ضَوْء اللسانيّات الحديثة، وخاصة في المدرستين: التوّليديّة التحويلية، والوظيفيّة، ومنها: المقولات (الأصناف)، والعامل، والبنية.

أولًا: مصطلح المقولات (الأصناف): تشكّل (الكلمة) أو (المقولة) في الفكر النحوي العربيّ مدخلًا أساسيًّا في دراسة اللغة؛ لأنّها أبرز ما يتلقّاه المستمع والقارئ معًا، وأبسط وحدْةٍ دالة في الكلام العربي، وأوّل حالات التركيب والتّواصل الإنساني[٤]. فما دام الغرض –كما يقول الإمام الرّازي– من وضع الألفاظ لمسميّاتها، تمكين الإنسان من تفهّم ما يتركّب من تلك المسمّيات بواسطة تركيب تلك الألفاظ المفردة[٥].

فإن كلّ حديث عن التّراكيب ومقتضياتها، وعن الجمل وصورها يلزمه الابتداء بِ(المقولات) و(أصنافها) وأدوارها الوظيفية. أي أنّ الحديث (المقوليّ) هو المدخل الأساسيّ للحديث التّركيبيّ –الجُمْليّ–

(١) أبو علي الفارسي، المسائل، الحلبيات، تحقيق: حسن هنداوي، طبعة: دار القلم، دمشق، ١٩٨٧ م، ١١٧٥. وجاء ذلك في معرض ردّه على ابن خالويه الذي اتهمه بالغموض.

(٢) انظر: أبو علي الفارسيّ، التكملة، ١٨٢، ٣٣٣، ٥٠٩.

(٣) انظر: أبو علي الفارسيّ، الحجّة في علل القراءات السّبع، ٢٦/١.

(٤) انظر: فؤاد بو علي، الأسس المعرفية، والمنهجية، للخطاب النحويّ العربيّ، ٣٨٥.

(٥) انظر: الإمام فخر الدّين الرّازي (٦٠٦هـ)، المحصول في علم الأصول، ٦٧/١.

وهذا ما نجده عند قراءة الكتابات النحوية على اختلاف مراحلها التأريخية التي تُفتتح بالكلام عن (المقولات النحوية) وأقسامها[١].

لذلك؛ فليس من الغريب أن يبدأ إمام النّحاة (سيبويه) كتابه بِ(باب علم ما الكلم من العربية)[٢]، وسار على نهجه جلّ علماء العربية، فنجد –على سبيل المثال– المبرّد يفتتح كتابه (المقتضب) بِ (هذا تفسير وجوه العربيّة وإعراب الأسماء والأفعال)[٣]. وكذا الحال عند أبي عليّ الفارسيّ؛ إذ بدأ كتابه (الإيضاح) بقوله: "الكلام يتألف من ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرف"[٤].

ملامح من اللسانيّات الوظيفيّة: ومن الملامح الوظيفية التي نجدها عند أبي علي في معالجته لعلامات كلٍّ من (الاسم)، و(الفعل) أنّه يجمع بين الشكل والوظيفة في تمييز الأسماء والأفعال، فيجعل الأخبار، وهو معنًى (وظيفيّ) من علامات تمييز الاسم، ثمّ يضيف إليه جانبًا شكليًّا، وهو قبول (أل) المعرفة ولحاق التنّوين به. ويرى فاضل السّاقي أنّ لأبي علي مزيّة على غيره من أئمة النحو في أنّه حصر تعريف (الاسم) بمحددات وظيفية وشكليّة، بما جاز الإخبار عنه، كما يرى أنّ علاماته الشكلية، تنحصر في قبوله (أل) المعرّفة، ولحاق التّنوين له[٥].

(فالاسم) عند علماء القرن الرابع والمتقدمين عليهم: ما جاز أن يكون مسندًا ومسندًا إليه، وائتلف

(١) انظر: أحمد عبد الله ظاهر، مجالات التحليل النحوي عند أبي علي الفارسيّ، ٢.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ١٢/١.

(٣) انظر: المُبرِّد، المقتضب، (عضيمة)، طبعة: القاهرة، ط٣، ١٩٩٤ م، ٣/١.

(٤) أبو عليّ الفارسيّ، الإيضاح العضدي، ٧١.

(٥) انظر٢: فاضل مصطفى السّاقي، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشّكل والوظيفة، ٣٥.

من نوعه كلام دون حاجة إلى قسم آخر. و (الفعل) ما كان مسندًا مقدمًا على ما أُسند إليه في الحكم والتّقدير، والحرف ما لم يكن مسندًا ولا مسندًا إليه، وخير مصداقٍ على ذلك ما ذكره أبو عليّ في حدّ (الاسم)، و (الفعل)، و(الحرف). فالاسم كما يقول : "ما جاز الإخبار عنه"[١]، والفعل : ما "كان مسندًا إلى شيء، ولم يسند إليه شيء آخر"[٢]، و(الحرف) : "ما جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل"[٣].

ردّ ابن فارس: فإن قال قائل: ما بال سيبويه سبق (باب المسند والمسند إليه) بِ(باب علم والكلم من العربية) ذكر فيه، والفعل، والحرف مقتصرًا على التمثيل، ولم يتطرّق إلى مسألة التّركيب والإسناد؟ فالقول: إنّ الجواب على ذلك ما ذكره ابن فارس في قوله: "أجمع أهل العلم أنّ الكلام ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف، فأمّا الاسم، فقال سيبويه: "الاسم نحو: رجل وفرس"، وهذا عندنا تمثيل، وما أراد سيبويه به التحديد إلاّ أنّ أُناسًا حكوا عنه أنّ الاسم هو المحدّث عنه ...، وسمعت أبا عبد الله أحمد بن داود الفقيه يقول: سمعت أبا العبّاس محمد بن يزيد المبرّد يقول: مذهب سيبويه أنّ الاسم ما صلح أن يكون فاعلًا، قال: ألا ترى أنّك لو قلت: "إن يضرب يأتينا..."، قال: فدلّ هذا على أنّ الاسم عنده ما صَلُح له الفاعل"[٤].

رأي ابن السّرّاج: ويقول ابن السّرّاج: "فالاسم ما تخصّه أشياء يُعتبر بها، منها أن يقال: إنّ الاسم ما جاز أن يخبر عنه، نحو قولك: "عمرو منطلق" و"قام بكر"، والفعل ما كان خبرًا، ولا يجوز أن يُخبر عنه، نحو قولك: "أخوك يقوم"، و"قام أخوك"، فيكون حديثًا عن الأخ، ولا يجوز أن يقول: "ذهب يقوم"، ولا "يقوم

---

(١) أبو علي الفارسيّ، الإيضاح العضديّ، ٧١.

(٢) نفسه، والصفحة نفسها.

(٣) نفسه، ٧٢.

(٤) أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، الصّاحبيّ، ٨٣.

يجلس"، والحرف ما لا يجوز أن يخبر عنها، ولا يجوز أن تكون خبرًا، نحو: (مِنْ)، و(إلى)(١).

الفعل: علامته: يعدّ أبو عليّ مسألة مصطلح (الإسناد) محورًا لتحديد الفعل، فيذكر أنّ الفعل ما كان مسندًا إليه شيء، ويبيّن أنّه لو أسند إلى الفعل شيء فقيل: "ضحك وخرج"، أو (اكتب ينطلقُ)، وما أشبه لم يكن كلامًا(٢). وفي هذا الصّدد، يرى عبد القاهر الجرجانيّ (٤٧١هـ) أنّ أبا عليّ يخصّ الأفعال بالإسناد؛ لأنّ الإسناد مجراه مجرى الإخبار(٣). فيقول: وأنّ الفعل فما كان خبرًا عن شيء، ولم يكن مخبرًا عنه، غير أنّ في الإسناد فائدة ليست في الأخبار، وهي أنّ من الأفعال ما لا يصحّ إطلاق الإخبار عليه، كفعل الأمر، نحو: ليضربْ زيدٌ؛ إذ الأمر لا يكون من حيث أنّ الخبر ما دخله الصّدق والكذب، ويصحّ أن يطلق عليه الإسناد؛ لأن حقيقة الإسناد إضافة الشيء إلى الشيء وإمالته إليه، وجعله متّصلًا ملامسًا، ثمّ يحدّ الفعل حدًّا وظيفيًّا معتمدًا على الجانب الصّرفيّ فيه، فيذكر أنّه: كلّ لفظة دلّت على معنًى مقترن بزمان محصّل(٤).

وفي ذلك إشارة إلى الوظائف الصّرفية من حدث وزمان. ثم يقسّم الفعل إلى ماضٍ، وحاضرٍ، ومستقبلٍ. ثم يشير إلى أنّ الفعل المشتمل على أحرف المضارعة يشمل الحاضر، والمستقبل، فإذا دخلت عليه السّين أو سوف اختصّ به المستقبل(٥). وهذه وظائف شكليّة تدلّ على وظائف صرفية امتاز بها الفعل من غيره من أقسام الكلم(٦)، وممّا يؤخذ على أبي عليّ أنّه ربط بين دلالة الفعل على الزّمن بصيغته؛ إذ

---

(١) ابن السّرّاج، الأصول، ٣٧/١.

(٢) انظر: أبو عليّ الفارسيّ، الإيضاح العضديّ، ٧١- ٧٢. وفاضل مصطفى السّاقي، أقسام الكلام العربيّ، ٥٤.

(٣) انظر: عبد القاهر الجرجانيّ (٤٧١ هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، ٧٦.

(٤) انظر: أبو عليّ الفارسيّ، الإيضاح العضديّ، ٧١- ٧٢.

(٥) انظر: نفسه ٧٢.

(٦) انظر: فاضل مصطفى السّاقي، أقسام الكلام العربي، الشّكل والوظيفة، ٥٤.

يقول: "فليس كلّ مضارع الصّيغة يدلّ على الحاضر والمستقبل، وليس كلّ ماضي الصّيغة يدلّ على الزّمن الماضي"[١]. وما تجدر الإشارة إليه هنا أن بعض النحاة المتأخرّين، وقسمًا من الباحثين المشتغلين في الدّرس اللسانيّ الحديث قد أخذوا على النّحاة القدماء تقسيمهم الكلام على ثلاثة أقسام، وعدم إقرارهم بحدود تلك الأقسام التي أطلقوها عليها، فمنهم من رأى أنّ هناك قسمًا رابعًا، وأطلق عليه مصطلح (الخالفة)، ويعني بذلك (أسماء الأفعال)[٢].

المقولات النحويّة (الأصناف) في الدّرس اللساني الحديث: أمّا الباحثون والدّارسون المحدثون فقد انتقدوا التّقسيم الثّلاثيّ للكلام بجملة من الانتقادات، نجملها بالآتي:

١- لم يذكر النّحاة القدماء – حين قسّموا الكلام في العربيّة على ثلاثة أقسام– الأسس التي اعتمدوها في هذا التقّسيم[٣].

٢- اعتمد النّحاة في تقسيمهم على أسس غير ثابتة، فكانوا أحيانًا يعتمدون على المبني، وأحيانًا أخرى يتكئون على المعنى[٤].

٣- أخضع النّحاة اللغة ومصطلحاتها لمقاييس فلسفية، وأحكام منطقية لا توافق طبيعة اللغة، وتوغل في تأويلات وتعليلات بعيدة عن وصف الظّواهر اللّغوية[٥].

---

(١) فاضل السّاقي، أقسام الكلام العربي، ٥٥.

(٢) ومنهم: ابن صابر النّحويّ، انظر: السّيوطي (٩١١هـ)،همع الهوامع، ٨٢/٣. والسّيوطيّ، بغية الوعاة، ٣١١/١.

(٣) انظر : تمام حسّان، مناهج البحث في اللغة، طبعة: ١٩٧٩ م، ٢٣٠، وأقسام الكلام العربيّ، ٣٥.

(٤) انظر : تمام حسّان، العربيّة معناها ومبناها، طبعة: الهيئة العامّة المصريّة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣ م، ٨٧.

(٥) انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ط٨، ٢٠٠٣م، ١١٩.

٤- درس النّحاة هذه الأقسام الثّلاثة على أساس نظرية العامل، مما جعلهم لا يلتفتون إلى الأبنية إلاّ بما يخدم هذه النظرية[١].

٥- الدّليل على اضطراب تقسيم النّحاة للكلام محاولتهم الدّائمة الاستعانة بالعلامات؛ لتوضيح قسمتهم، وإحكام حدودهم[٢].

وانطلاقًا من هذه الانتقادات، وجد هؤلاء الباحثون في الدّرس اللغويّ الحديث أنّ الكلام العربيّ يمكن أن يقسّم على أقسام جديدة غير تلك الأقسام التي أشار إليها النّحاة القدماء كأبي علي وغيره، فمثلًا قسّمه مهدي المخزومي على أربعة أقسام، هي: الفعل، والاسم، والأداة، والكنايات، وتشمل: (الضمائر، الإشارة، الموصول بجملة، المستفهم به، كلمات الشّرط). ثم يضيف: "ومهما يكن من أمر فقد كان القوم متشبّثين بهذا التّقسيم الثّلاثيّ حتى بدا وكأنّه تقسيم أملاه العقل عليهم، ولكنَّ الأمر يبدو على غير ما توهّموا، فهناك كلمات لا ينطبق عليها تعريف الأسماء، ولا تعريف الأدوات، ولم يعرض لها سيبويه أو يشير إليها في تقسيمه، أو ينصّ عليها في تمثيله لأقسام الكلام كلمات ليس لها معنًى خاص، ولا مدلول بعينه، كلمات مبهمة تطلق على الموجودات كلّها، ولا تدلّ على معنى دلالة الاسم على مسمّاه كما يدل (رجل) على إنسان ذكر لا بعينه"[٣]، ويقصد بالكلمات الكنايات التي سبق الإشارة إليها.

وبعد أن انتقد المخزومي النحاة القدماء -عمومًا- بهذا الانتقاد الشّديد، وزعم أنّهم لم يعرضوا ويلتفتوا

---

(١) انظر: مهدي المخزومي، في النحو العربيّ قواعد وتطبيق على المنهج العلميّ الحديث، طبعة: دار الرّائد العربيّ، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٩٦م، ٤٥- ٤٦.

(٢) انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ٢٣٩.

(٣) انظر: مهدي المخزوميّ، النحو العربيّ قواعد وتطبيق، ٤٥.

إلى ما أطلقوا عليه مصطلح (الكنايات)، وإنّها لا ينطبق عليها تعريف (الأسماء)، أو(الأدوات) يستدرك قائلًا: "ولا ريب أنّ النّحاة قد التفتوا إليها، ولكنّهم لم يمنحوا ما يجب أن تمنح من عناية واهتمام، ولم يهمهم من جوانبها المتنوعة ووظائفها في الكلام إلاّ ما كانوا يتوهمّون لها من عمل وتأثير فيما بعدها من أسماء وأفعال"[١]. ويبدو أنّ هذا التّناقض في الأقوال، والارتباك في الآراء خير دليل على أنّ المخزوميّ، ومن شايعه من اللغويّين المحدثين، لم يستوعبوا الفكرة الأساس التي قسّم النّحاة القدماء على ضَوْئها الكلام قسمتهم الثلاثية المعروفة[٢].

وفي تقسيم (المقولات النحوية) وتصنيفها، نرى فاضل السّاقي متّفقًا مع أستاذه تمام حسّان في أنّ تقسيم الكلام يمكن أن يُبنى على مجموعة من الأسس، وهي: الشكل الإملائي، والتوزيع الصّرفي، والأسس السّياقيّة، ومعنى الوظيفة، والوظيفة الاجتماعية. وبناءً على هذه الأسس قسّما –تمّام حسّان والسّاقي– (الكلام العربيّ) من حيث الشكل والوظيفة على سبعة أقسام، هي: الاسم، والفعل، والصّفة، والضّمير، والخالفة، والظّرف، والأداة[٣].

وفي السياق نفسه نجد تمّام حسّان يحكم على التقسيم الثلاثي عند النحّاة القدماء بحكمين متناقضين، فيذكر في الأول أنهم قسّموا الكلام على أسس لم يذكروها لنا، فيقول: "ولقد قسّم النّحاة القدماء الكلمات على

(١) انظر: مهدي المخزومي، النّحو العربيّ قواعد وتطبيق، ٤٦- ٤٧.

(٢) انظر: أحمد عبدالله ظاهر، مجالات التحليل النحوي عند أبي علي الفارسيّ، ٥.

(٣) انظر: تمّام حسّان، مناهج البحث في اللغة، ٢٢٩- ٢٣٦. واللغة العربية معناها ومبناها، ٨٦- ٩٠، وفاضل السّاقي، أقسام الكلام العربيّ، ١٦٥- ١٦٦.

أسس لم يذكروها لنا، وإنّما جابهونا بنتيجة هذا التقسيم إلى: اسم، وفعل، وحرف"[١]، ثم يشير في الثاني إلى أنّ القدماء اعتمدوا في تقسيمهم على الشّكل والوظيفة، وهذا التقسيم هو المعتمد عند أبي علي وجمهور النحّاة القدماء ومن تبعهم. يقول تمّام حسّان: "ثمّ حاولوا –أي النّحاة– راشدين عند إنشاء هذا التقسيم أن يبنوه على مراعاة اعتباري: الشّكل، والوظيفة، أو بعبارة أخرى (المبنى)، و(المعنى)؛ إذ ينشئون على هذين الأساسين قيمًا خلافية يفرّقون بها بين كل قسم، وقسم آخر من الكلم"[٢].

وخلاصة القول؛ إنّ الانتقادات التي وجهت إلى التقسيم الثّلاثي للكلام لم تصل إلى حقيقة الأساس التركيبي الذي اعتمده النحّاة القدماء في تقسيمهم للكلام، ويؤيّدون ذلك ابتداءً كما في كتاب سيبويه؛ إذ نراه في باب (المسند والمسند إليه)، يقول: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منهُ بُدًّا فمن ذلك الاسم المبتدأ، والمبني عليه، وهو قولك: "عبد اللّه أخوك". "وهذا أخوك"، ومثل ذلك يذهب عبد الله فلا بُدّ للفعل من الاسم، كما لا يمكن للاسم الأوّل بُدّ من الآخر في الابتداء"[٣]. ويلحظُ من ذلك، أنّ الإسناد – في نظر سيبويه– يقع في نوعين هما: (إسناد الاسم، أي الاسم ن٢المبتدأ أو المبني عليه) و(إسناد الفعل) أي الفعل والاسم المبنيّ عليه، فبدأ أبواب الكتاب بـ(باب الفاعل) ....، ثمّ عالج المبنيّ عليه إذا كان هو (باب الابتداء)[٤].

البعد الوظيفيّ لأقسام الكلام: يتضح –ممّا سبق– أنّ أبا عليّ وغيره من النّحاة القدماء كانوا يركّزون

(١) تمّام حسّان، مناهج البحث في اللغة، ٢٣٠.

(٢) تمّام حسّان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ٨٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، (هارون)، الخانجي، ط٣، ١٩٨٨ م، ٢٣/١.

(٤) انظر: محمّد كاظم البكّاء، منهج كتاب سيبويه في التقويم النّحويّ، ٣٢.

على البعد الوظيفيّ لأقسام الكلام، ولهذا أطلقوا على ما أسماه بعض النّحاة المتأخرين مصطلح (الخالفة)، ويقصدون به (اسم الفعل) انطلاقًا من الوظائف التركيبية التي يشتمل عليها هذا النوع من الكلام، وفي ذلك يقول أبو عليّ: "فمن قال: "بَلْهَ زيدًا" جعله بمنزلة: "دع زيدًا"، وسمّي به الفعل، ومن قال: "بَلْهَ زيد"، فأضاف جعله مصدراً، ولا يجوز أن تضيف، ويكون مع الإضافة اسم الفعل؛ لأن هذه الأسماء التي تسمى الأفعال لا تضاف، ألا ترى أنّه قال (ويقصد سيبويه): جعلوها بمنزلة النجاءك، أي لم يضيفوها إلى المفعول به، كما أضافوا أسماء الفاعلين والمصادر إليه"[١]. ويقول أيضًا: "وهذه الكلم التي سميت بها الأفعال أسماء، وليس بأفعال ولا حروف، يدل على أنها أسماء أنها لا تخلو أسماء، أو أفعالًا، أو حروفًا، فالدلالة على أنها ليست بحروف أن الحروف لا تتضمن ضمير الفاعلين، ولا ينتصب المفعول بها وقد قال الشاعر: [الطويل]

رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدَّ ما ثَدْيُ أُمِّهِمْ إلينا، ولكنْ وُدُّهم مُتَمايِنُ[٢]

وقالوا : "رُوَيْدَكُم أجمعون"[٣]، فأكّد ما فيه من الذّكر، كما قالوا : "مررت بقومٍ عربٍ أجمعون"[٤]، فالحروف لا تتضمن ضمير الفاعلين، وإنّما تتضمنه الأفعال، وما أشبهها من الصّفات والظّروف"[٥]، ففي احتمال هذه الكلم الضمير، ونصبها ما نصبت ما يدل على أنها ليست بحروف. والدلالة على أنها ليست بأفعال أنها لم تؤخذ من لفظ أحداث الأسماء، ولا هي على أمثلتها، فإذا لم تكن أفعالًا، ولا حروفًا، ثبت أنها أسماء[٦].

---

(١) أبو عليّ الفارسيّ، كتاب الشعر، ٢٦.

(٢) البيت لمالك بن خالد الهذليّ، انظر: السُّكَّريّ (٢٧٥هـ)، أشعار الهذليّين، ٤٤٧، السّيرافيّ (٣٨٥هـ)، شرح أبيات سيبويه، ١/١٠٠-١٠١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١، ٢٤٧.

(٤) نفسه، ٣١/٢. وانظر: السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ٣٦٠/٢.

(٥) أبو عليّ الفارسيّ، المسائل الحلبيّات، ٢١١.

(٦) انظر: نفسه، والصفحة نفسها.

ثم يضيف استدلالًا آخر معتمدًا على الجانب الشّكلي فيها؛ إذ يقول: "ودلَّ أيضًا على أنّها أسماء أنّه قد ثبت في هذا الباب أسماء لا إشكال فيها نحو: (فَرَطك)، و(رويدَكَ)، و(عليك)، و(إليك). ووجد فيه أيضًا ما يختصّ بالأسماء، وهو لحاق التّنوين للتّنكير لها منكرة، وسقوطه عنها في حال التّعريف مسندة إلى الفاعل. وهذا معنى يختص الاسم، ألا ترى أنّ الفعل لا يلحقه التنوين للتنكير". فإن اعترض معترضٌ على هذا الاستدلال (بأنّ الصّوت يلحقه التنوين للتنكير، نحو: "غاقٍ" و"ماءٍ" لصوت الشّاء)، فالجواب على ذلك أنّ الصّوت ليس مسندًا إلى شيء، وهذه الأسماء أسندت إلى المخاطبين المأمورين[١].

وختام القول في مصطلحات (المقولات النحويّة) وتصنيفها عند أبي عليّ: إنّ أبا عليّ وغيره من المتقدمين عليه لم يكونوا غافلين عن تلك التقسيمات التي جاء بها الدّارسون في الدّرس اللساني الحديث للكلام العربيّ، إلاّ أنّها جاءت في مرحلة تالية لتقسيمهم –النحّاة القدماء– فالمرحلة الأولى، تتمثّل في تقسيم الكلام على أساس من المعنى في أصل الوضع، والمرحلة الثانية، تتمثّل في تصنيف أقسام الكلام على أساس (الاختصاص) في معنى الكلمات ووجودها في التّراكيب. ثمَّ أوضحوا الفروق بين أصناف كلّ قسم من تلك الأقسام، فمثلًا فرّقوا بين (الصفة)، (والاسم)، وبين (المضمر)، و(الظّاهر)، وذكروا لِـ(الموصولات)، و(أسماء الإشارة)، و(أسماء الأفعال) ميّزات تميّزت بها عن غيرها. إلاّ أنّ هذه الفروق عند القدماء بين أصناف تنتمي لقسم واحد بينما كانت عند المحدثين بين أقسام مختلفة[٢].

ثانيًا: مصطلح العامل النّحوي: أثر العامل في التّحليل النّحويّ عند أبي عليّ: يمثّل مصطلح العامل النّحوي واحدًا من المصطلحات الكليّة الجوهريّة في مكوّنات الدّرس النحويّ العربيّ وتحليله؛ لأنّ

(١) أبو عليّ الفارسيّ، المسائل الحلبيّات، ٢١١ – ٢١٣.

(٢) انظر: أحمد عبدالله ظاهر، مجالات التحليل النحويّ عند أبي عليّ الفارسيّ، ٨.

النحّاة القدماء نظروا إلى (الإعراب) على أنّه أثر ونتيجة، ولا بُدّ في عُرف المناطقة والفلاسفة –الذين تأثّر نحاة العرب بمقولاتهم– من مؤثّر، وللنتيجة من سبب، وقد تتبعوا أمواج ذلك التأثّر ومنطلقاته ومصادره فتبيّن لهم أنّ التركيب النحويّ في لغة القرآن الكريم مثلًا ليس جمعًا آليًّا للمفردات يحتفظ فيه كلٌّ منها بشخصيته المتميّزة كما كانت من قبل للدّلالة على المقاصد الرّبانية، بل هو تشكيل تعبير متفاعل يؤثّر بعضه في بعض قبل أن يؤثّر في المتلقي، وتتسرّب بين عناصره التركيبية ومضات من التجاوب والتّعاطف، حتى يكوّن وحدة حيوية متكاملة للدّلالة على المرامي المقصودة[١]. ثم أخذ مصطلح (العمل) المركزّي في النّحو العربيّ توجّهًا أكثر فأكثر كلّما تقدّم الزّمن حتى أصبح العامل النحويّ كأنه علّة حقيقية تؤثر، وتوجد وتمنع. والنّاظر في كتاب سيبويه يجد بوضوح أثر العامل في النحو العربيّ منذ بداياته الأولى[٢].

ثم ألّف علماء اللغة والنحو فيه المؤلفات، ومنها: كتاب (العوامل) لأبي عليّ الفارسيّ الذي لم يصل إلينا منه سوى الاسم، وكتاب (العوامل المئة) للشيّخ عبد القاهر الجرجانيّ، الذي لم يصل إلينا سوى الاسم، وهو باقٍ بأيدينا، محيط بقواعد النحو، وقد جُعِل منها منهاجًا للتعليم زمنًا، وتوفّر الناس على درسه، وشرحه كما جعلت ألفيّة ابن مالك إلى هذا الحدّ[٣]. وبعد هذين الكتابين توالت المؤلفات في (العمل النحوي).

مفهوم العامل: حدَّ النّحاة العامل بأنه: ما عمل في غيره شيئًا من رفع أو نصب، أو جر، أو جزم[٤]،

(١) انظر: فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحويّ ونظرية الاقتضاء، ٢٧. وخالد الحجيلان، اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين، ٢٣٩. وأحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ٧٠. وعبد القادر المهيري، نظرات في التّراث اللغوي العربيّ، ٦٩.

(٢) انظر: فاضل صالح السّامرائيّ، الدّراسات النحوية واللغوية عند الزمخشريّ، ٦٣.

(٣) انظر: إبراهيم مصطفى، القاهرة، الطّبعة الثّانية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، إحياء النحو، ٢٣.

(٤) انظر: طاهر أحمد بن بابشاذ (٤٦٩هـ)، شرح المقدّمة المحسبة ٣٤٤/٢. والفاكهيّ (٩٧٢ هـ)، شرح الحدود في النّحو، ٨٤.

ووضعوا له شروطًا، حاكمة فيما بينهم، وكان البصريّون أحرص على هذه الشروط، وأمهر فيها، غير أنّ الكوفيّين لم يفضلوها، ولا يأبون الاحتجاج بها في دستور النحاة جميعًا(١).

العامل في الدّراسات اللّسانية الحديثة: يرى حسن الملخ أنّ المدرسة التّوليدية التحويلية المعاصرة تنطلق من فكرة العامل النّحويّ، وأن مؤسسها ورائدها تشومسكي اعتمد في التحليل اللّغويّ "الرّبط العامليّ" (GB)، وهو "من أهمّ مرتكزات التفسير في نظرية النّحو الكليّ، وهي تنطلق من منطلقين: الأول: ضرورة وجود (أثر) (Trace) للعامل في الجملة. والثّاني : ضرورة فصل المعاني الملبسة بتحديد مجال تحكّم كلّ عامل"(٢). ويؤمن تشومسكي بأنّ أي لغة بشريّة طبيعية تخضع لنظام دقيق يختفي وراء قواعدها في النحو والصّرف، فتفسير اللغة سعي للبحث عن السرّ الذي يجعل القاعدة العربية عمومًا منتجة لعدد لا نهائي من التّطبيقات. وهذا ما يؤمن به نحاة العربية عمومًا عندما يطلبون الحكمة في القواعد التي وضعوها للنحو العربي، ويؤمن تشومسكي بأن تناول المادة اللغوية بالوصف والتصنيف لا يمكن أن يكون موازيًا لحقيقتها في العقل(٣).

نظرية العامل عند أبي عليّ: يذكر حمزة المزيني أنّ "أوين" عندما يقارن (العامل) عند النحاة العرب بإحدى المدارس اللسانية الحديثة لتحليل الجمل، وهي مدرسة (نحو التعليق) يجد أن النظريتين تقولان الشيء نفسه(٤)، وقد وقع خلاف بين النحاة في مسألة (العمل النّحويّ)، فمنهم من أرجعه إلى (عوامل لفظية)،

---

(١) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ٢٨.

(٢) حسن الملخ، نظرية التعليل في النحوّ العربيّ بين القدماء والمحدثين، ٢٣٨.

(٣) حسن الملخ، نظريّة التعّليل في النحو العربيّ، ٣٢٧.

(٤) انظر : حمزة المزيني، مكانة اللغة العربية في الدّراسات اللسانية المعاصرة، ٤٣.

و(معنوية) ومنهم من أرجعه إلى المتكلم نفسه وفي ذلك يقول ابن جنيّ : "وإنّما قال النّحويّون: عامل لظفيّ، وعامل معنويّ؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلّق به، فأمّا في الحقيقة، ومحصول الحديث، فالعمل من الرّفع، والنّصب، والجرّ، والجزم إنما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره". ومنهم من أرجعه إلى الله تعالى(١).

ويعتمد أبو عليّ في تبيين الأحكام النحويّة وتوجيهها على ذلك المصطلح الكلّي (العامل النّحويّ)، وما ينطوي عليه من قوانين حاكمة لبناء الكلام العربيّ وتراكيبه، ويَبْرُزُ لنا خصيصتين واضحتين من خلال قراءتنا النّقديّة لنحو أبي عليّ ومصطلحاته، وترديد النّظر فيه، وهما: الأولى: تمكّن المنطق والفلسفة في طبعه وأسلوبه كما غيره من علماء عصره. والثانية: اعتماده (الأسلوب التّعليميّ) في العديد من مؤلّفاتَه.

وعلى الرّغم مما حققه أبو عليّ من ايضاح للأحكام النّحوية، واستقرار في المصطلحات النّحوية وحدودها، إلاّ أنّه أسهم –في المقابل– كأسلافه النحويين الأوائل في إدخال الثّقافة الفلسفية، وما كان لها من ارتدادات أدّت لوجود كثير من المسائل والمصطلحات البعيدة عن النّحو، وجنوح نحاة عصره ومن قبلهم إلى اتّباع التأويلات والتّوجيهات والفرضيّات التي أرهقت الدّرس النّحويّ العربيّ وأتخمته بما لا طائل منه، وصبغته بصبغة طغى عليها التّعقيد في كثير من الأحيان بدل أن تكون السّهولة مبتغًى والتّيسير مسلكًا لدراسة النحو وتحليله، ممّا كان له كبيرُ الأثر في تنفير الأجيال اللّاحقة إلى التبرّم من دراسته بدعوى التّعقيد

(١) يرى ابن مضاء القرطبيّ، أنّ قول النّحويّين بـ(العوامل اللفظية)، أو (المعنوية) هو إدعاء لا صحة له؛ لأن العوامل عنده تعمل إمّا بإرادة أو طبع، وهذه العوامل التي أشار النحاة إليها لا تعمل بإرادة أو طبع، ووصف قول ابن جنيّ : إنّ العامل هو المتكلّم نفسه بأنّه قول المعتزلة. وانتهى من ذلك كلّه إلى أنّ مذهبه – الذي وصفه بأنّه مذهب أهل الحقّ– يرى أنّ الفاعل في ذلك كله هو الله تعالى، وإنّما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية. انظر : ابن مضاء القرطبيّ (٥٩٢هـ)، الردّ على النّحاة، ١٤.

وعدم الواقعية اللغويّة المنشودة أساسًا في وظيفة اللّغة وتداوليّتها بين أبناء الجماعة اللغويّة.

ثالثاً: مصطلح البنية الصرفيّة:

أثر البنية الصّرفيّة في التّحليل النّحويّ في ضوْء اللسانيّات الوظيفيّة: نعالج في المحور الثالث من دراستنا للمصطلحات النّحويّة الكلية عند أبي عليّ مصطلح (البنية الصّرفية)؛ لتبيان ذلك الخيط الرّابط بين النظامين الصرفيّ والنحوّي وتداخلهما وتناغمهما في اللغة العربيّة في مقولات أبي عليّ، وفي ضوْءَ اللسانيّات الوظيفيّة وتطبيقاتها من خلال تناولنا للمصطلحات الثلاثة الآتية: الوظيفة النّحويّة، والحركة الإعرابية، والإعراب بالنّيابة.

لم يقتصر دور البنية عند أبي عليّ على تحديد الحكم النّحويّ للكلمة نفسها، بل قد يتجاوز إلى تحديد إعراب كلمة سابقة لها أو لاحقة ترتبط معها بعلاقة نحويّة ما، ومن هذا المنطلق يمكن توضيح أثر البنية في تحليل أبي عليّ كما يأتي :

أوّلًا: أثر البنية الصّرفيّة في تحديد الوظيفة النّحويّة: يَعُدُّ أبو عليّ (البنيّة الصَّرفيّة) للكلمة معيارًا مهمًّا يمكن من خلاله تحديد (الوظيفة النّحويّة) للكلمة نفسها أو ما يسبقها، ويلحقها من كلمات في التّركيب النّحويّ[1]، ويمكن إيضاح ذلك على النحو الآتي:

١- تحديد الوظيفة النحويّة للكلمة نفسها: يرجع أبو عليّ (الرّفع) في بعض الصّفات التي ذكرها سيبويه[1] من مثل: (الحمدُ لك، والعجبُ لك) إلى بنية تلك المصادر، فيقول: "المصادر إذا كانت نكرة في هذا الباب

---

(١) انظر: أحمد عبدالله ظاهر، مجالات التّحليل النّحويّ عند أبي عليّ الفارسيّ، ١٧.

قامت مقام الأفعال، نحو: (سقيًا لك) وما أشبهها، وإنّما قامت مقامها لمّا كانت نكرة مثل الأفعال، و(الحمد) وسائر المصادر المعرّفة لا يحسن أن تقوم مقام الأفعال؛ لأنّها معرفة، فلذلك كان الرّفع في هذا الباب أحسن". ويغلّط المبرّد في نقله عن المازنيّ أنّ (جَمْعًا) لا يكون في الحال، ولا يكون إلاّ مصدرًا(٢)، ويستدرك على غلطهم بقوله تعالى: (سَيُهزَمُ الجَمْعُ) [القمر/ ٤٥]؛ لأنّه يجب أن يكون اسمًا في الآية السّابقة بدليل دخول الألف واللام عليه، وإن نُزِعتْ منه الألف واللّام كان نكرة، ووقع حالًا(٣).

ويرى أبو عليّ أنّ (هنيئًا) في قولهم (هنيئًا مريئًا) منصوب على الحال، ويستدلّ على ذلك بنصب المصدر على تأويل الحال، وإذا نصب المصدر على تأويل الحال، كان النّصب في الصّفات أجوز(٤)، ثم تابعه في ذلك علي بن عيسى الرّماني (٣٨٤هـ)؛ إذ يرى أنّ الصّفة التي تُجري المصدر في الدّعاء هي التي لها معنى يصلح أن يدعى به كقولهم: "هنيئًا مريئًا" وهي مناسبة للمصدر المدعو به من ثلاثة وجوه: أوّلها: الاشتقاق؛ لأنّها مشتقة من المصدر، والمصدر مشتق منه. وثانيها: أنّ لها معنًى يصلح أن يدعى به كالمصدر. وثالثها: أنّ فيها عمل الفعل كما في المصدر فجرت مجراه(٥).

كما يجوز في إعراب الوصف الذي يعمل عمل الفعل إذا كان منكرًا أو معتمدًا على نفي أو استفهام وجهين إعرابيّن، هما: الأوّل: أن يكون الوصف مبتدأ، والاسم المرفوع بعده يعرب فاعلًا أو نائب فاعل سدّ

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣٢٨/٣. والسّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ٢١٨/٢.

(٢) انظر: الأعلم (٤٧٦هـ)، النّكت، ٤٠١- ٤٠٢.

(٣) انظر: أبو عليّ الفارسيّ، التّعليقة، ٢٠٥/١- ٢٠٦.

(٤) انظر: نفسه، ١٩٥/١.

(٥) انظر: الرّمّاني (٣٨٤هـ)، السّيرافيّ (٣٦٨هـ)، شرح الكتاب، ٩٥/١.

مسدّ الخبر مثل: (أقائم الزّيدان). الثاني: أن يكون الوصف خبرًا مقدّمًا، والاسم المرفوع بعده يعرب مبتدأً مؤخّرًا. ويستثني النّحاة حالتين يتحدّد فيهما إعراب الوصف ومرفوعهُ، وهاتان الحالتان هما: الأولى: وجوب إعراب الوصف مبتدأ، والاسم الذي بعده فاعل، أو نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر إذا لم يتطابق الوصف ومرفوعهُ في الإفراد والتّثنية والجمع. الثانية: وجوب إعراب الوصف خبرًا مقدّمًا، والاسم الذي بعده مبتدأ مؤخّر إذا تطابقا(١).

٢- **تحديد الوظيفة النّحويّة لبنية لاحقة:** يسجّل أبو عليّ – في مثل هذا النمط التّركيبيّ- اعتراضه على توجيه سيبويه بجواز رفع (الأوّل) في قولنا: "ادخلوا الأوّل فالأوّل"، معتمدًا على البنية الصّرفيّة السابقة للكلمة الموجَّهة؛ إذ يرى أنّ ذلك لا يجوز؛ لأن الأمر إذا كان للمخاطب لم يَجُزْ أن يرتفع به الاسم الظّاهر، في حين أجاز عيسى بن عمرو المبرّد كذلك؛ لأنّهم حملوه على معنى ليدخلوا الأول فالأول(٢). ويوجّه رفع (شركاء) في قراءة: (وكذلك زَيّنَ لِكثيرٍ مِنَ المُشْركينَ قتلَ أولادِهم شُركاؤُهم) [الأنعام/١٣٧](٣)، بقوله: "التّقدير والله أعلم أنه لمّا قال (زيّن) دلّ على أنّ لهم مزينًا، فقال: (شركاؤهم)، أي: زينةً شركاؤهم"(٤).

وينصّ على أنّ اسم الفاعل والمفعول يعملان عمل فعلهما، فيرفعان فاعلًا، أو نائب فاعل وينصبان

---

(١) انظر: أبو عليّ الفارسيّ، المسائل الحلبيّات، ١٤٩.

(٢) انظر: أبو عليّ الفارسيّ، التعليقة، ٢١٣/١.

(٣) هذه قراءة أبي عبد الرّحمن السّلمي وابن عامر. انظر: شهاب الدّين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدّمياطيّ، الشّهير بالبنّاء (١١١٧هـ)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ٢٧٥. وانظر كذلك: أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، ٣٢١/٢.

(٤) انظر: أبو عليّ الفارسيّ، التعليقة، ١٨٣/١.

مفعولًا به، وحكم معمولهما يختلف باختلاف بنيتهما، فإن كان (اسم الفاعل) مجرّدًا من (أل) جاز في معموله النّصب على المفعوليّة والجرّ بالإضافة، وإن كان مقترنًا بـ(أل) لم يجز في معموله إلاّ النّصب(١). كما يردّ على يونس الذي يرى أنّ (تذكر) في قولهم: "مَنْ أنْتَ تذكر زيدًا" منصوبة على الحال بأنّه لا يجوز أن يكون موضوع (تذكر) نصبًا على الحال من (مَنْ أنْتَ)؛ لأنّ (مَنْ أنْتَ) جملة لا معنى فعل فيها، والحال إنّما يقع متى كان في الجملة فعل أو معنى فعلٍ(٢).

ونجد أبا عليّ يشير إلى أنّ سيبويه إنّما ذكر الحال من النّكرة في قولهم: "هذا غلام لك ذاهبًا"؛ ليُعلمَ أنّه إذا سُمع (به نفسٌ عالٍ مخالطُهُ) منصوبًا، فقد ذهبت على أنّه حال من النّكرة، ولم ينصب من حيث حُذف التّنوين، وقد يجوز أن يكون (ذاهبًا حالًا ممّا في ذلك من الضمير، ولا حجّة فيه على هذا الوجه؛ لأنّ الحال فيه من المعرفة، وإنّما الحُجّة أن يكون الحال من (غلام)، النّكرة، وكذلك قولهم: "مررت برجل قائمًا".

فالحجّة أن يكون الحال من (رجل) دون التّاء من (مررت)(٣).

٣- **تحديد الوظيفة النّحويّة لبنية سابقة:** ويمثّل أبو عليّ على هذا النوع من التحديد، فيقول: "ما جاءت حاجَتَكَ في موضع رفع بالابتداء وهو استفهام، و(جاءت) بمعنى (صارت) في هذه الكلمة دون غيرها، وفيه ضمير (ما)، و(حَاجَتَكَ) منتصبة؛ لأنّها خبر (صار)، وأنّث (جاءت)، وإن كان فاعله (ما)؛ لأنّه في معنى الحاجة، فحمل على المعنى فأنّثَ، وإن كان اللّفظ مذكّرًا".

---

(١) انظر: أبو عليّ الفارسيّ، الإيضاح العضديّ، ١٣٣- ١٣٦.

(٢) انظر: أبو عليّ الفارسيّ، التعليقة، ١/١٨٦- ١٨٧.

(٣) انظر: نفسه، ١/٢٣١.

فيرى أبو عليّ أنّ تحديد (الوظيفة النّحويّة) لـ(ما) الاستفهاميّة يعتمد على البنية المرتبطة بها؛ إذ ارتفعت بالابتداء؛ لأنّ الفعل (جاء) قد استوفى خبره، ويجيز فيها النّصب عندما تقرأ (حاجَتُكَ) بالرَّفع؛ لأنّ الفعل (جاء) يكون حينئذٍ غير مستوفٍ لخبره، فَرَفْعُ الحاجة، صار (ما) في موضع نصب، كأنّه قال: أأكلًا كانت حاجَتُك، فصارت التّاء في جاءت للحاجة وقولك: من كانت أُمُّكَ بمعنى: أهندًا كانت أُمَّكَ[١].

ويشير أيضًا إلى أنّ (ما) إذا كانت اسمًا للشّرط، فإنّ حكمها حكم (ما) الاستفهاميّة نفسه أي أنّها تكون على حسب (العامل) فيه، فإن كان الشّرط فعلًا غير متعدٍّ كان الموضع رفعًا بالابتداء، نحو: ما تُقم أقم، وما تضرب أضربُ، كما أنّها في الاستفهام كذلك، فإن كان فعلًا متعديًّا كان منصوب الموضع به، وإن دخل عليه حرف جرّ أو أضيف إليه اسم كان مجرور الموضع به، كما أنّها في الاستفهام كذلك[٢].

ثانيًا: أثر البنية الصّرفيّة في تغيير الحركة الإعرابية: يبيّن أبو عليّ أنّ (الحركة الإعرابية) تتغيّر في الباب النحويّ (المصطلح الكلّي) الواحد تبعًا لتغيّر بنية الكلمة، وخير تمثيل لذلك في (المنادى)؛ إذ إنّه مبنيّ على ما يرفع به إذا كان مفردًا معرفةً أو نكرة مقصودة. أمّا إذا كان نكرة غير مقصودة، أو مضافًا أو شبيهًا بالمضاف، ففي هذه الأحوال يجب أن ينصب[٣]. ويعطي أبو عليّ – وغيره من النّحاة– حكمًا قريبًا من هذا

---

(١) انظر: أبو علي الفارسيّ، التّعليقة، ١/٨٥.

(٢) انظر: أبو عليّ الفارسيّ، المسائل المشكلة (البغداديّات)، ٢٧٠.

(٣) انظر: أبو عليّ الفارسيّ، الإيضاح العضديّ، ١٨٧– ١٨٨.

الحكم لاسم (لا) النّافية للجنس، فهو مبنيّ على ما ينصب به إذا كان مفردًا، ومنصوب إذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف[١].

ثالثًا: أثر البنية الصّرفيّة في الإعراب بالنّيابة: يرتبط مصطلح (الإعراب بالنّيابة) بثنائيّةٍ مصطلحيَّةٍ نحويِّةٍ، وهي ثنائيّة (الأصل والفرع)[٢]؛ إذا تعدّ من ركائز النّظريّة النحويّة العربيّة كمصطلح (العامل) الذي أفردنا له الحديث فيما تقدّم، ولن نتناولها بعرض خاص مفصّل –على أهميّتها– في هذه الدّراسة، وإنّما نقدّم إطلالة سريعة على جانب من جوانبها فيما يخصُّ نيابة بعض الحروف أو الحركات عن حركات الإعراب الأصليّة الثّلاث.

تأتي هذه النّيابة نتيجة تغيّر (البنية الصّرفيّة) لبعض الكلمات فمثلاً تنوب الألف عن الضمة في المثنى في حالة (الرّفع)، والياء عن الفتحة في حالة (النّصب)، والياء عن الكسرة في حالة الجرّ، حالة (الجرّ)، وتنوب الفتحة عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف في حالة (الجرّ)، وتنوب الكسرة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم في حالة (النصّب)، وتُرفع الأفعال الخمسة بثبوت النّون بدل الضمّة، وتُنصب وتُجزم

---

(١) انظر: أبو عليّ الفارسيّ، الإيضاح العضديّ، ١٩٣.

(٢) ومن ذلك على سبيل المثال مسألة (أصل الإعراب)؛ إذ يرى أبو عليّ أنّ الأصل في الأسماء الإعراب في حين أنّ الإعراب في الأفعال كان لعلّة مشابهتها الاسم. انظر في ذلك: أبو علي الفارسيّ، المسائل الحلبيّات، ١٠٧،٣١٤. وأصالة الإعراب في الأسماء أمر مجمع عليه من قبل النّحاة البصريين، يقول الزّجاجيّ: "فكلّ اسم رأيته معربًا، فهو على أصله لا سؤال فيه، وكل اسم رأيته مبنيًّا، فهو خارج عن أصله لعلّةٍ لحقته، فأزالته عن أصله، فسبيلك أن تسأل عن تلك العلّة حتى تعرفها، وكلّ فعل رأيته معربًا، فقد خرج عن أصله؛ لعلّة لحقته، فسبيلك أن تسأل عن تلك العلّة حتى تعرفها"، الزّجاجي (٣٣٧هـ)، الجمل في النّحو، ٢٦٠-٢٦٠.

هذه الأفعال بحذف النون. ويتّضح مما تقدم أثر (البنية الصّرفية) في تحديد (الوظائف النحويّة) داخل السّياق النّحويّ سواءً أكان على مستوى البنية نفسها أم على البنى السّابقة أو اللاحقة عليها فضلًا عن دورها الكبير في تحديد (الحركة الإعرابية).

المبحث الثّالث: المصطلح النّحويّ وحدّه عند ابن جنّيّ (٣٩٢هـ):

نقف هنا على طائفةٍ من مصطلحات ابن جنيّ النّحويّة الكليّة والفرعيّة، ونحاول أن نتسلسل بعرضنا لها، قراءةً ونقدًا وتحليلاً في ضَوْءِ مقولات اللسانيّات الحديثة، على نحو ممّا يأتي:

مصطلح الاسم: يحدُّ ابن جنيّ الاسم بأنه: ما حَسُنَ فيه حرف من حروف الجرّ، أو كان عبارة عن شخص"[١]. وحدُّه هذا مركّب من حدّ المبرّد وابن السرّاج، وهو ليس حدًّا تامًّا، وقد سبق الحديث عن المآخذ التي وجهت إلى هذه الحدود عند من سبقه من النّحاة، وهو يغاير حدّ أبي عليّ للاسم -كما عرضناه سابقًا- إذ يقول فيه: "فما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو الاسم"[٢]. وهو حدٌّ قريب من حدّ الأخفش[٣]. وهي كلّها حدود غايتها التّقريب على المبتدئ، وليس التّحديد على الدّقة.

مصطلحا الفعل والحرف: وما انتهينا به من ملحظ في حدّ الاسم، نلحظه كذلك في حدّ ابن جني للفعل والحرف؛ إذ يحدُّ (**الفعل**) بأنّه: "ما حَسُنَ فيه قد، أو كان أمرًا، و (**الحرف**): ما لم تحسن فيه علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال، وإنما جاء لمعنى في غيره"[٤]. وفي مقارنة مع حدّ أبي عليّ لمصطلح (الفعل)

(١) ابن جنّي، اللّمع في العربيّة، ٩٠.

(٢) أبو علي الفارسيّ، الإيضاح العضدي، ٦.

(٣) نفسه، ٤٩.

(٤) نفسه، ٦ – ٨.

بأنه: ما كان مسندًا إلى شيء، ولم يسند إليه شيء، نلحظ أنّه يتجنّب النّظر إلى (الفعل) من ناحية زمنيّة، وإنّما يذكر حدًّا متناسبًا مع ثقافة النّحاة الدّارجة، وهو ما فعله تلميذه ابن جنّيّ أيضًا، مع أنّهما يقسّمان الفعل زمنيًّا إلى: ماضٍ، وحاضرٍ ومستقبل، إلا أنّهما لم يوغلا في مسألة زمن الفعل شرحًا أو تحليلًا، أمّا (الحرف) عند أبي عليّ، فهو: ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل.

مصطلح الأداة: بعد تقسيم ابن جنّي (للكلم أو الكلام)، تلك القِسمة الثلاثيّة إلى (اسم، فعل، وحرف) التي اشتهرت كذلك عمَّن قبله من النّحاة الأوائل، نراه يأتي على ذكر مصطلح (الأداة) الذي لا يخفى على دارس النّحو أنه مصطلح كوفيّ، وهو ثالث أقسام (الكلم) عندهم، فهو قسيم (الاسم والفعل)، ويعنون به ما يعنيه البصريّون بمصطلح "حرف المعنى".

وهنا؛ نتساءل ما الإضافة التي قدمها ابن جنّيّ في تناوله لهذا المصطلح؟ نجد ذلك في قوله: "سميّ أهل العربيّة أدوات المعاني حروفًا، نحو: من، وفي، وقد، وهل، وبل، وذلك لأنّها تأتي في أوائل الكلام وأواخره، في غالب الأمر، فصارت كالحروف والحدود له"[١]. فنلحظ في هذا القول أنّ ابن جنّي يكشف عن سبب اصطلاح نحاة المدرستين بهذين المصطلحين المختلفين (الأداة، والحرف) للقسم الثّالث من أقسام الكلم، فكأنّه يقول: إنّ مصطلح (الأداة) مأخوذ (الوظيفة) التي يؤدّيها في السّياق اللغويّ، من ربط المعاني بعضها ببعض، فهي وسيلة (ربط معنويّ)، وهذا نظرٌ لغويّ متقدّم يحاكي ما جاءت به مقولات النّظريّة (الوظيفيّة) في اللسانيّات الحديثة. وكأنّه يرى أيضًا أنّ مصطلح (الحرف) مأخوذ من (الشكل) الذي يستخدم فيه عند

(١) ابن جنّي، سرّ صنّاعة الإعراب، ١/ ١٧، ونحسبُ أنّ قول ابن جنّيّ هذا أوّل دراسة توفيقيّة لمصطلحين كوفيّ وبصريّ، وليس المقام مناسبًا للبحث في هذه الجزئيّة.

الاستعمال اللغوي، وعلى هذا فالكوفيون أخذوا المصطلح من وظيفته في السّياق، أي (المعنى)، والبصريّون أخذوا المصطلح من شكلانيتّه البنائيّة، أي (المبنى)، وهذا ممّا تفرد به، ولم يأتِ به نحويّ قبله.

الفعل: ماضي اللفظ مستقبل المعنى:

تداوليّة الزّمان والإعراب: يتّضح التّوجيه التّداوليّ عند ابن جنّيّ في حديثه عن زمان الفعل وإعرابه في باب/ مصطلح (ماضي اللفظ مستقبل المعنى)؛ إذ يقول: "فمن المُحال أن تنقض أوّل كلامِك بآخره، وذلك كقولك: قمتُ غدًا، وسأقوم أمسِ، ونحو هذا، فإن قلت: فقد تقول؛ إن قمتُ غدًا قمْتُ معك، وتقول: لم أقمْ أمس، وتقول: أعزَّك الله، وأطال بقاءَك، فتأتي بلفظ الماضي ومعناه الاستقبال[(١)]، وقال: [الكامل]

ولقد أَمُرُّ على اللّئيم يَسُبُّني　　　فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يعنيني[(٢)]

أي: ولقد مَرَرْتُ، وقال: [الطّويل]

---

(١) ابن جنّي، الخصائص، ٣/ ٣٣٠.

(٢) وفي رواية: ولقد مَرَرْتُ على اللئيم يسبّني...

والبيت لشمر بن عمروا الحنفي من شعراء الجاهلّة. وهو من شواهد: الكتاب، ٤١٦/١، والخصائص، ٣٣٠/٣. ودلائل الإعجاز، ١٣٦. والتصريح، ١١١/٢، وابن عقيل ١٩٦/٣/٢٨٦. وأمالي ابن الشجّري، ٢٠٣/٢. والخزانة، ١٧٣/١، ٥٢٨، ١٦١/٢. والعيني، ٥٨/٤. والهمع، ٩/١، ١٤٠/٢. والدرّر، ٤/١، ١٩٢/٢.

المفردات الغريبة: اللئيم: الدّنيء النفس، والخبيث الطّباع. لا يعنيني: لا يقصدني، وهذا الرّجل يصف نفسه بالحلم والوقار، وقبله قوله:

غضبان ممتلئًا عليَّ إهابة　　　إنيّ وحقك سخطه يرضيني

المعنى: لقد أمرّ على اللئيم الذي ديدنه وطبعه الشّتم والسّبّ من غير [مسوغ]، فأمضي ولا أهتمّ به ولا أجيبه بالمثل، أو أردعه احتقارًا له؛ ولكن أقول في نفسي: إنّه لا يقصدني بسبّه وشتمه. انظر: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، المكتبة الشّاملة، الشّبكة العنكبوتيّة، ٢٧٦/٣.

وعلى أنّ التّعريف غير مقصود قصده، فإن تعريف "أل" الجنسيّة لفظيّ لا يفيد التعّيين، والموصوف، والمعّرف بأل أيضًا. وجملة: "يسبّني" وصف اللئيم في المعنى، وحال منه باعتبار اللفظ؛ والأوّل أظهر للمقصود، وهو التمدّح بالوقار والتّحمل؛ لأنّ

وإنّي لآتيكُمْ تشكُّرَ ما مضى   من الأمر واستيجاب ما كان في غد[1]

أي ما يكون، وقال:

أوديتُ إن لم تَحبُ حَبْوَ المُعْتَنِكْ[2]

المعنى: أمرٌ على اللئيم الذي عادته سبيّ. ولا شكّ أنّه لم يردّ كلّ لئيم، ولا لئيمًا معينًا. والواو للقسم، "ولقد أمرّ" جوابه، والمقسم به محذوف، وعبّر بالمضارع حكاية للحال الماضية -كما في الخصائص لابن جنيّ- أو للاستمرار التّجددي. و"مضيت" معطوف على أمر، بمعنى: أمضي؛ وعبّر به للدّلالة على تحقّق إعراضه عنه.وقوله: "لا يعنيني" أي: لا يهمّني، أو بمعنى لا يقصدني. وروى بدل هذا المصراع:

"وأعفّ ثمّ أقول ما يعنيني" يقال: عفّ عن الشّيء من باب ضرب عفة وعفافًا: امتنع. وهذا البيت أوّل بيتين لرجل من بني سلول. ثانيهما:

غضبان ممتلئًا عليّ إهابة   إنّي وحقّك سخطه يرضيني

البغدادي، خزانة الأدب، موقع الورّاق، الموسوعة الشّاملة (الشّبكة العنكبوتيّة)، ١٢٥/١.

(١) البيت للطّرماح بن حكيم الطّائي (١٢٥هـ)، ديوانه: ١٤٦، وسيأتي في :٩٧،٤ (بولاق)‚ وحماسة البحتري،١٠٩. واللسان (كون) وقد كان في هذا الموضع "بشكرى"، وهو خطأ، "فإني لآتيكم" فإنه قبله: من كان لا يأتيك إلا لحاجةٍ... يروح بها فيما يروح ويغتدي فإنيّ لآتيكم.... انظر: تفسير الطّبري (٣١٠هـ)، (جامع البيان)، تحقيق: محمّد محمود شاكر، المكتبة الشاملة، ٣٥١/٢.

(٢)   يا حَكمُ الوارث عن عبد المـــلك   أوديتُ إن لم تحبُ حَبوَ المُعتنِكْ

هذان بيتان من الرّجز المشطور، وهما من أرجوزةٍ لرُؤبة بن العجّاج يمدح فيها الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان، وأولهما: من شواهد ابن هشام في معني البيت "رقم١٥"، وفي شرح قطر النّدى "رقم ٨٧"، وثانيهما: وحده من شواهد ابن منظور "عنك – حبا"، وابن جنيّ في الخصائص "٣٨٩/٢ و٣٢١"، وبين البيتين في أرجوزة رؤبة عدّة أبيات، و"أوديت" أي: هلكت، وتحبو: له معنيان، أحدهما: أن يكون بمعنى تمنح وتعطي، تقول: حباه يحبوه حبوًا، وتريد أنة أعطاه، و"المُعْتنِكْ" -على زنة اسم الفاعل- أصله البعير يُكلّف أن يصعد في العائل من الرّمل، والعائل من الرّمل هو ما انعقد منه، ولا يتأتّى الصّعود فيه إلّا مع جهد ومشقّة عظيمين والبعير قد يحبو فيه ويبطئ في سير، ويشرف بصدره ويتلطّف حتى يتمكّن من صعوده، يقول: إني أهلك إن لم تمنحني من عنايتك وترفّقك بي وتلطفك في معالجة شؤوني، مثل ما يعطيه البعير من ذلك حين يريد أن يصعد في عانك الرّمل.

الشّاهد: ومحلّ الاستشهاد من هذا البيت ههنا قوله: "أوديت إن لم تّحْبُ" فإن قوله: "أوديْت" هو جواب الشّرط؛ لأن جواب الشرط معمول للشّرط، والشّرط عامل ضعيف من آثار ضعف العامل: ألا يعمل محذوفًا، ولا متأخّرًا عن المعمول، بل لا بُد أن

أي: أودِي – وأمثاله كثيرة– قيل: ما قدّمناه على ما أردناه فيه، فأمّا هذه المواضع المتجوزة، وما كان نحوها، فقد ذكرنا أكثرها فيما حكينا عن أبي عليّ"[١]. يشعر هذا الكلام أنّ الأفعال في الأصل كانت بلفظ واحد، ولمعنى واحد لكنّها مؤلف بين مُثلها للصّناعة الكلاميّة، كي تفيد في أزمنتها، فلا يضرُّ من أن يأتي المستقبل بمكان الماضي وبالعكس، نحو قولك: حفظك الله، وأدام بقاءكَ وأيّدك، ودَفعك لعمل الخير.

يقول سيبويه: "وقد تقع (نَفْعَلُ) في موضع (فَعَلْنا) في بعض المواضع..، وأعلم أنّ (أسيرُ) بمنزلة (سِرْتُ) إذا أردْت بِـ(أسيرُ) معنى (سرْتُ)" [٢]. ويشترط السّيرافيّ في الفعل أن يكون مجبولًا عليه الفاعل في جواز هذا الاستعمال المتداخل بين الأزمنة، فيقول: "إنّما يستعمل ذلك إذا كان الفاعل قد عُرف منه ذلك الفعل خَلْقًا وطبعًا، ولا ينكر منه في المضيّ والاستقبال، ولا يكون لفعل فعله مرَّةً من الدَّهر"[٣].

ويزخر الاستخدام القرآني بمثل هذا التّبادل في الاستعمال بين الماضي والمستقبل، ولا سيّما في (أسلوب المجازاة)؛ لأن حروفه تسوّغ الماضي إلى الاستقبال[٤]. وهذا ما حقّقهُ سيبويه في سؤاله للخليل؛ إذ يقول: "وسألته عن قوله عزّ وجلّ: "ولَئِنْ أرسلْنا ريحًا فرأَوْهُ مُصفرًّا لظلُّوا مِنْ بَعْدِه يكفرون" [الرّوم/٥١]. فقال: هي في معنى لَيَفْعَلُنَّ، كأَنَّه قال: ليَظلُّنَّ، كما تقول: والله لا فعلتُ ذاك أبدًا، تريد معنى لا أفعلُ، وكما جاءت: "سَواءٌ عليكم أدعوتهم أم أنتم صامتون" [الأعراف/١٩٣] على قوله: أم صَمَّمْتُم، فكذلك جاز هذا على ما هو فاعلٌ، قال عزّوجل: "ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكلِّ آيةٍ ما اتّبعوا قِبْلَتك" [البقرة/ ١٤٥]. أي: ما هم

يكون مذكورًا متقدّمًا على معموله، وقد يجوز حذفه إن قام مقامه شيء... انظر: الأنباريّ (٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، طبعة المكتبة العصريّة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، الشّاهد [٤٠٤]، ٥١٥/٢.

(١) ابن جنّي، الخصائص، ٣/ ٣٣٠ – ٣٣١، وانظر: سرّ صناعة الإعراب، ٣٩٨/١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٢٤.

(٣) نفسه، ١/ ٤١٦، ٣/ ٢٤.

(٤) انظر: نفسه، ١/ ٤٥٦، ٣/ ١٠٨.

تابعين. وقال: سبحانه: "ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده" [٤١/فاطر]. أي: ما يمسكهما من أحدٍ"(١).

ويبدو أنّ المخالفة في استخدام الأفعال من الأُمور المهمّة التي بحثها الشّيخ أبو عليّ مع شيخه أبي بكر بن السّرّاج، فقد سأله عنها، وأجابه بجواز ذلك، ولا سيّما في مبحث/ مصطلح (المجازاة)؛ لأنّه لا يقع معها إلا الفعل المستقبل(٢). يقول ابن جنّيّ: "وقد سأل (أبو عليّ) أبا بكر عنه في نحو هذا، فقال أبو بكر: كان حكمُ الأفعال أن تأتي كلّها بلفظ واحد؛ لأنّها لمعنى واحد غير أنّه لمّا كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها، خولف بين مُثُلِها؛ ليكون ذلك دليلًا على المراد فيها. قال: فإنْ أُمِنَ اللّبسُ فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعض، وذلك مع حرف الشرط، نحو: إن قمتَ جلستُ؛ لأنّ الشّرط معلوم أنّه لا يصحّ إلاّ مع الاستقبال، ولأنّ المضارع أسبق في الرّتبة من الماضي، فإذا نفي الأصل كان الفرع أشدّ انتفاء"(٣).

ونفهم ممّا قاله ابن جنيّ آنفًا، أنّ (المخالفة) جائزة بين الأفعال حسب تداوليّة الاستخدام اللّغويّ بين المتكلم والمخاطَب، فيفضي إلى تحديد زمان الفعل وإعرابه بالتّالي؛ إذ اللفظ يأتي في الماضي، ويكون المعنى حالًا أو استقبالًا، ولا سيّما في الشرط؛ لأنّ الشّرط لا يستعمل معه إلاّ المضارع – في الأصل– فضلًا عن أنّ الأفعال في حقيقتها بلفظ واحد، ولكن خُولف بينها للصّنعة الكلاميّة، التي يقتضيها التّداول في السّياقات اللغويّة المختلفة، وقياسًا إلى الفاعل ومدى علاقة الفعل فيه من حيث الطبّع والسّجية، ونحسب أنّ مثل هذه النّظرات التداوليّة ممّا يؤكّد ريادة ابن جنّي وأسبقيّته في تقديم فكر لغويّ متطوّر يقارب كثيرًا مقولات المدرسة (التّداوليّة) وغيرها من المدارس اللسّانيّة الحديثة.

---

(١) نفسه، ٣/ ١٠٨-١٠٩.

(٢) انظر: رحيم جمعة الخزرجي، أبو عليّ الفارسيّ في مصنّفات ابن جنّيّ، ٣٢١.

(٣) الخصائص، طبعة: دار الهدى، بيروت، د. ت، ٣/ ٣٣١. وانظر: ابن جنّي، التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ٥١٠.

مصطلح الصّفة/ النّعت:

التّوجيه التّداوليّ في: النّعت جملةً استفهاميةً: يقول ابن جنيّ: قول الرَّاجز أنشد فيه أبو عليّ:

[الرّجز]

ما زِلتُ أعدو معهم وألْتَبِطْ　　　حتّى إذا جَنَّ الظّلامُ المُخْتَلِطْ

جاؤوا بضيحٍ هل رأيت الذِّئْبَ قَطْ"[١].

وننبّه إلى امتناع وقوع الجملة الطّلبيّة (نعتًا)، فإن جاءت جملة استفهاميّة طلبيّة، فتخرج على إضمار لقول الذي يكون (صفةً)، والجملة الاستفهاميّة الطّلبيّة معمول لذلك القول المضمر[٢]. أي: أنّ جملة (هل رأيت الذّئب قط) في محلّ نصب مفعول به لقول محذوف يقع صفة لمذق ضيحٍ[٣]. ووصف بالجملة الاستفهاميّة على الحكاية، كأنّه قال: جاؤوا بمذق مقول فيه ذلك شُبِه لونه بلون الذّئب لورقته؛ لأنّ الورقة لون كلون الرّماد[٤]. أو يقال عنده: هل رأيت الذّئب قط؛ لما فيه من الغبرة والكدرة[٥].

وفي ضَوْء ما تقدّم نلمح بُعْدًا تداوليًّا في توجيه (النّعت جملة استفهاميّة) عند ابن جني؛ إذ يرى وشيخه أبو عليّ أنّ جملة الاستفهام في موضع وصف لاسم نكرة؛ لأنّ الاستفهام في أصل وضعه لا يكون

---

(١) ابن جنّي، الفسر (شرح ابن جنّي الكبير على ديوان المتنبّي)، ٦٣/١. ورواية الأصمعي:

حتّى إذا جنّ الظّلام واختلط　　　جاؤوا بمذقٍ هل رأيت الذِّئب قطْ

وانظر: ابن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصلّ، طبعة: عالم الكتب، بيروت، د. ت، ٣/ ٥٣. وشرح ابن عقيل (٧٦٩هـ)، ١٩٩/٣.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل، ٣/ ١٩٩.

(٣) رحيم الخزرجي، أبو علي الفارسي في مصنّفات ابن جنّيّ، ٣٠٣. ومعنى المَذْقُ لأول الضّيح: اللبن الممزوج بالماء، فيقال ضيحت اللبن، أي: مزجته، والمذق مثله.

(٤) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ٣/ ٥٣.

(٥) عبدالقاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، طبعة: دار الرّشيد، بغداد، ١٩٨٢ م، ٢/ ٩١٢.

صفة، فهو في موضع الوصف، ثمّ قدّر، كأنْ يظهر في تقديره إرادة المشابهة. والصحيح إرادة إثارة المتلقّي للبيت تصوّر اللّون عن طريق جملة الاستفهام، وهذا الاستخدام وارد في العربيّة. كأن تقول لصاحبك: "أكلت فاكهةً هل ذقت التّمر"، أي: حلاوتها كحلاوة التّمر، وتقول: "اشتريت مسبحة لعلَّ رأيت حَبَّ الرّمان" أي: لونها أحمر يشبه لون حَبِّ الرُّمان، أي: مثل، فالنّعت هنا محذوف هو (مثل)، واستغني بالجملة؛ لأنّ القصد معلوم عند المتلقيّ، وإجمالاً يجوز الوصف بالجملة الإنشائيّة، (الاستفهاميّة) التي يُراد بها (التشّبيه) قياسيًّا على هذا التأويل، واستنادًا إلى الاستخدام والتّداول[١]. ونرى في توجيهات ابن جنّي الآنفة-حسب هذا النّظر- تأويلًا تداوليًّا خالصًا وَفْقًا لمقولات المنهج اللسانيّ التّداولي الحديث.

(الكلام) عند ابن جنّي في ضَوْء اللّسانيّات التّداوليّة:

مبدأ: الوضع والاستلزام الخطابييّن: تُعَدُّ التّداوليّة (Pragmatics) استمرارًا طبيعيًّا للسانيّات الوظيفية (منهجًا وإمكاناتٍ)؛ إذ تُعنى – التّداوليّة– عناية قصوى بالشّروط غير اللغويّة في الخطاب، وذلك من مثل: الأغراض المتعلقة بالسّياق والمقام وأحوال المتكلّمين ومقاصدهم، وكفاءة المتلقّين في استيعاب الخطاب وتفسيره وتحليله، وكذلك حيثيّات الاستعمال وخصائصه بما يستلزم هذا الاستعمال من شروط (وظائفيّة)؛ لإنجاح (التّواصل)[٢].

وعليه؛ نتناول في هذا المحور (الكلام) عند ابن جنّي من منظور تداوليّ؛ إذ يمكننا أن نتوسّع في معناه ونسقطه على (الخطاب) بوصفه: فعلًا كلاميًّا سياقيًّا مؤدّيًا لفائدةٍ ومعنًى قصديًّا ما، وهنا نشير إلى أنّ

(١) انظر: فاضل السّامرائي، معاني النحو، ٣/ ١٨٦ – ١٨٧.

(٢) انظر: محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ١٠٢.

ابن جنيّ سعى إلى الالتفات إلى الملحظ التّداوليّ للخطاب كما سيظهر لنا، وهذا يؤكد حرص النحاة والعلماء في القرن الرّابع الهجريّ والقدماء عمومًا –وابن جني أنموذجًا– على أصول بناء الخطاب وقواعده إلى حدٍّ يلامس المقاربة التّداوليّة في اللسانيّات الحديثة، وهذا يرتبط مباشرةً بالطّابع الإدراكيّ المعرفيّ في الأوضاع المختلفة ضمن سياقاتها المختلفة التي يرسل ضمنها (الكلام)؛ إذ يستقبل استقبالًا متفاوتًا وَفْقَ حاجةِ المتلقّين، وهيئة الانتظار والتّوقّع، وكذا الحالة الشّعوريّة والذّهنيّة التي يقفون عندها تجاه النصّ أو الخطاب، أو اللحظة التي يعيشونها لحظة استقباله.

فمفهوم (التّداوليّة) قائم على السيّاق ومرتبط به، وهي تُعنى بالشّروط اللازمة؛ لكي تكون الأقوال اللّغوية مقبولة وناجحة ومؤثّرة، وأيضًا ملائمة في الموقف التّواصليّ الذي يتحدّث خلاله المتكلّم، وهي بالتّالي يجب أن تأخذ باعتبارها دراسة (المعنى) في صلته بظروف الكلام، والعناصر الدّاخلة في تركيب (الجملة) و(النّصّ)؛ ليتمّ التمكن من فهم ما يريد المتحدّث قوله وإنجازه[١].

والمعنى المركوزة عليه (التّداولية)، هو المعنى السّياقي الخاصّ بالمركّبات، وليس المعنى اللفظيّ الخاص بالكلمات والألفاظ، وهذا حقيقة مفهوم (الكلام) عند ابن جنيّ وغيره من النّحاة الأوائل، وهو المعنى الذي يعبّر عنه" لودفيج فتجنشتاين" (L. Wittgerstein) بـ(المحصّل) انطلاقًا من قاعدته التّداوليّة المعروفة في الاستخدام اللّغويّ التي سمّاها بِ(المعنى هو الاستعمال Meaning is use) [٢].

تنبّه ابن جنّي إلى هذه الزّاوية الوظيفيّة من الخطاب (ثنائيّة المعنى– الاستعمال)؛ إذ ليس من قبيل المصادفة أن نجد أفكاره اللغوّية تتصدّر لما له علاقة بِ(الأداء الكلاميّ)، و(نموذج الاستعمال) المتميّز في

(١) انظر: فيليب بلانشيه، التّداوليّة من أوستن إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، ٣٠.

(٢) انظر: محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، ٥٦.

السّياق المقاميّ الذي يرد فيه (الكلام)، الأمر الذي دعاه –ربّما– إلى الأخذ بمفهوم (كفاءة الفعل التّداوليّ اللّغويّ) التي تمثّل بدورها إطارًا للكفاءةِ العامّةِ للسّلوك الاجتماعيّ، وذلك فيما يخصّ المكوّنات التّخاطبيّة النابعة من تفاعل الموقفين (الأدائي والتّواصليّ) (١).

واتّكاءً على ما تقدّم نجد أن القاعدة التّداوليّة التي يمكن التماسها عند ابن جنّي في (الخصائص) على وجه التخصيص، هي فكرة أو قاعدة: التّخاطب التي توجه السّلوك الكلاميّ، وتجعله فعّالًا وناجحًا بين المتخاطبين، وهذه القاعدة من شأنها أن تتوفر فيها المعايير المطلوبة؛ لإنجاح عمليّة التّواصل، وهي تسير بهدى مبدأ شامل يطلق عليه "بول غرايس" (P. Grice) اسم مبدأ: "التعاون" (Operutire principle). بين المتكّلِم والمخاطَب، وهو مبدأ حواريّ تفاعليّ يحكمه أربعة مبادئ متفرّعة عليه، أو مقولات لسانيّة باتت معروفة لدى متابع النّظريّة التّداوليّة، والمهتميّن في البحث عن أسرار نجاح عمليّة التّخاطب بين أوساط المشاركين؛ ليتسنّى لأولئك المتخاطبين التّوصّل إلى معنًى اعتباريّ سليم طبعًا للقواعد المذكورة في الأحوال والأفعال الخطابيّة المعلومة، وهذه المبادئ هي:

١. مبدأ الكمّ (Quantity).

٢. ومبدأ "الكيف" (Quality).

٣. ومبدأ "المناسبة" (Relation).

(١) انظر: فيلي ساندريس، نحو نظريّة أسلوبيّة لسانيّة، ٢١٠.

٤. ومبدأ "الطّريقة" (Manner) [١].

وفي إطلالة سريعة على هذه المبادئ يتضح لنا أن مبدأ (الكمّ) يشير إلى مساهمة المتكلّم في كلامه بالقدر الكفائيّ المطلوب بلا زيادة ولا نقصان، في حين يتّصل مبدأ (الكيف) بالصدّق، أي لا يقول المتكلّم بما لا يعتقد عدم صدقه، ولا دليل عليه، أمّا مبدأ (المناسبة) فيشير إلى إيراد الكلام في مناسبته طبقًا للموقف الذي يرد فيه، وأخيرًا يتصل مبدأ (الطريقة) بالوضوح والإيجاز والتّرتيب في الكلام[٢].

وبعد عرضنا المقتضب لهذه المجموعة من مبادئ التّداول اللسانيّ، نجد لابن جنّي نصوصًا واجتهاداتٍ عدّة في (غرض المتكلّم)، وأثره في (الموقف التّخاطبيّ)، وما يرد فيه من الخطاب، وطرق توجهه وتصرّفه في الكلام تجاه المخاطب، إدراكًا منه لمبدأ (التّعاون العام) –الآنف ذكره– وتوجيهات قواعد التّخاطب؛ إذ ينطلق وفقًا لمبدأ (المناسبة) أو الملاءمة، الذي يسعى من خلاله إلى تحديد العناصر اللغويّة، والتّمييز بينها من حيثُ (الاختيارُ والاستعمالُ)، وصلتها الوثيقة المناسبة للمقام[٣].

ومن هذه النّصوص التي يتجلّى فيها ملمح من ملامح التّداول اللسانيّ أو الفكّرة التّداوليّة عند ابن جنيّ ، والتي يمكننا أخذها على سبيل التّمثيل لذلك، حديثه عن (حال المتكلّم)، و(غرضه) من (حذف أحد ألفاظ الجملة)، فيقول: "وقد حذف المميز، وذلك إذا علم من الحال حكم ما كان يعلم منها به، وذلك قولك: عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين"[٤]. فهذه التّراكيب لا تكون صحيحة إلاّ بالنّظر إلى

(١) انظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ٣٤ – ٣٥. وعادل فاخوري، الاقتضاء في التّداول اللّساني، ١٤٦ – ١٤٧.

(٢) انظر: جورج يول، التّداوليّة، ترجمة: قصي العتابي، ٦٨.

(٣) انظر: هيثم محمّد مصطفى، ملامح من النّظريّة الوظيفيّة (التّواصليّة) عند ابن جنّي في كتابه (الخصائص) ١٠٦.

(٤) ابن جنّي، الخصائص، ٢/ ٢٧٨.

(مقصد المتكلّم) وغرضه، ومن حيث الإبانة وعدمها، وصورة تناسبها مع الحالة التي يقال فيها، ومن ثمّ معرفة المتكلّم بالقصد من الكلام، ومدى صلته وملاءمته مع حال المخاطَب أيضًا، وإلا فلمن يوجّه الكلام أصلًا، ولمن تكون الرّسالة إذن؟![١].

وذلك في نوع من صوره (حوار تعاونيّ)، (تفاعل خطابيّ) بينهما، ويضيف ابن جنّي إلى ذلك مبيّنًا، فيقول: "فإن لم يعلم المراد لزم التّمييز إذا قصد المتكلم الإبانة، فإن لم يرد ذلك، وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التّمييز، وهذا إنما يصلحه ويفسده (غرض المتكلّم)، وعليه مدار الكلام، فاعرفه"[٢].

وفي تحليل للنصين الآنفين لابن جنّي نلحظ أنّه وسّع من دور المتكلمّ في النّص الأخير، وأسبغ عليه الأسبقيّة في تحديد بنية (الاستعمال اللغويّ) للتّراكيب، إلا أنّه لم يغفل جانب المخاطَب أبدًا كما في النّص الأوّل، وكلّ ما في الأمر أنّ ابن جنّي انطلق من الافتراض النّمطي المألوف في أحقية المتكلم ترتيب نصّه وتنظيم مفرداته. ولكن؛ وهنا الملحظ التّداوليّ الذي كان من الأجدى الالتفات إليه عند ابن جنّي، وهو أنّ إنتاجه للنّصّ والتّراكيب يكون حسب الأغراض والمواقف، ونحو مواجهة أدائيّة وتعاونيّة ملائمة بينه وبين المخاطب، ومن ثمّ فإنّ انتقاءه لأدواته التعبيريّة وتصرّفاته في ثنايا تلك المفردات لا تحيلانه عن تلك المسافة التّخاطبية الجامعة لغرض كلّ منهما وغايتهما وذوقهما[٣].

---

(١) انظر: هيثم مصطفى، ملامح من النّظريّة الوظيفيّة (التواصليّة) عند ابن جني، ١٠-١١.

(٢) ابن جنّي، الخصائص، ٢/ ٢٧٨.

(٣) انظر: هيثم مصطفى، ملامح من النّظريّة الوظيفيّة (التواصليّة) عند ابن جنّي، ١١.

ويتفاعل (الأداء الكلاميّ) في التّركيب بموازاة (الموقف التّواصليّ)، وذلك في ملمح تصوير ابن جنيّ خاصيّة (السّياق الكميّ) للغة؛ إذ يستغني (المستوى المقاميّ) عن بعض عناصر (المستوى اللفظي) من أجل تحقيق أغراض التّخاطب الحاليّة وكفاءتها على قدر ما هو مطلوب، فنجد مبدأ (الكمّ بالتّعاون) مع ما أطلق عليه ابن جنيّ وصف/ مصطلح (الحال المشاهدة) يبرزان لنا القيمة الوظيفية والتّداولية، المستقاة من التركيب، وفي هذا يقول: "فالعمل الآن إنّما هو لهذه الظّواهر والمقامات، مقام الفعل النّاصب، ومن ذلك ما أقيم من (الأحوال المشاهدة) مناب الفعل النّاصب"(١). فابن جنّي يقدم لنا في نصّه السّابق صورة خطابيّة توضّح لنا ضرورة ما يسعى إليه المتكلّم –أحيانًا– من أن ينشئ كلامًا تداوليًا يتراسل به مع (الآخر) في موقف تواصليّ محدّد؛ لتحقيق أغراض تخاطبيّة مقصودة، وَفْقَ بنية لسانية معيّنة.

مصطلح / فكرة "الاستلزام الخطابيّ أو الحواريّ" (L, Implicat Conersationelle) عند ابن جنيّ:

أمّا المبدأ التّداوليّ الآخر الذي يمكننا التقاطه من شواهد ابن جنّي العديدة في (الخصائص) فيكمن في مصطلح/ فكرة (الاستلزام الخطابيّ أو الحواريّ)، وأساس هذه الرّؤية التّداوليّة للخطاب بدأت مع "جون سيرل" (J. Searle)، ثمّ اكتملت مع "غرايس"؛ إذ تعدّ أصلًا تتناسل منها قواعد التّخاطب ومبادؤه الأربعة التي ذكرناها، وذلك بالتفرقة القائمة بين بنية (المعنى الأوّلي) للتّركيب، أو ما يسمّى بِ(المعنى الوضعيّ)، وبين (المعنى التّخاطبيّ) أو معنى المتكلم وقصده الفعليّ الذي ينطلق منه في سياق تواصليّ، وغرض استعماليّ مُتواطَأ عليه بين المتكلمّ والمخاطب، أو بعبارة أخرى التّفرقة بين المعنى المباشر المنطوق، والمعنى غير المباشر المقصود(٢). فقولك مثلًا: ما أجمل فلان! بعبارة في سياق تداولي معيّن وأنت تقصد قبحه

(١) انظر: هيثم مصطفى، ملامح من النّظريّة الوظيفيّة (التّواصليّة) عند ابن جنّي، ١١. وابن جنّي، الخصائص، ٢/ ٢٧١.

(٢) انظر: جون. ك. آدمز، التّداوليّة والسّرد، ترجمة: خالد سهر، ٧٠.

الشديد، أو قولك: فلان بالغ الوفاء، وأنت تدين خيانته، فيكون المتكلم بهذين، التعبيرين قد لفظ شيئًا وعنى شيئًا آخر، متجاوزًا بذلك الظّاهر الحرفيّ المنطوق ومبتعدًا كثيرًا عن معناه السّطحيّ إلى معنًى أكثر عمقًا قد يصل حدّ التضاد تمامًا مع ذلك المعنى.

وفي هذا المقام، يقول ابن جنّيّ في (الخصائص): (التّفسير على المعنى دون اللفظ)، مؤكّدًا معنى هذا (الاستلزام الخطابيّ التّداوليّ) خلال استشهاده وتحليله لآية كريمة من النّص القرآني، وذلك في معرض حديثه عن كلمة الاستفهام، وكيف تبقى محتفظة بدلالتها الاستفهاميّة على الرّغم من استعمالها المجازي غير المباشر(١).

فيقول ما نصه: "ومن ذلك قول الله عز وجل (يوم تقول لجهنم هل امتلأت وتقول هل من مزيد" [ق/ ٣٠] قالوا معناه: قد امتلأت وهذا أيضًا تفسير على المعنى دون اللّفظ، و(هل) مبقاة على استفهامها، وذلك كقولك للرجل: لا تشك في ضعفه عن الأمر: هل ضعفت عنه؟ وللإنسان يحبُّ الحياة: هل تحبُّ الحياة؟ أي: فكما تحبّها فليكن حفظ نفسك لها، وكما ضعفت عن الأمر فلا تتعرّض لمثله ممّا تضعف عنه، وكأنّ الاستفهام إنّما دخل هذا الموضع؛ ليتبع الجواب عنه بأن يقال نعم؛ كان كذلك فيحتج عليه باعترافه به لم يقوَ توقيفه عليه، وتحذيره من مثله، قوته إذًا اعتراف به؛ لأنّ الاحتجاج على المعترف أقوى منه على المنكر أو المتوقف. فكذلك قوله سبحانه: (هل امتلأتِ)؟ فكأنّها قالت: لا، فقيل لها: بالغي في إحراق المنكر (كان لك). فيكون هذا خطابًا في اللفظ لجهنّم، وفي المعنى للكفّار، وكذلك جواب هذا من قولها: (هل من مزيد)؟

(١) انظر: عبد الله الخليفة، نظريّة الفعل الكلاميّ بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغويّة في التراث العربيّ الإسلامي، ٥١٦.

أي: أتعلم يا ربنا أنّ عندي مزيدًا؟ فجواب هذا منه -عزّ اسمه- لا، أي: فكما تعلم أنْ لا مزيد فحسبي ما عندي. فعليه قالوا في تفسيره: قد امتلأت، فتقول: ما من مزيد، فاعرف هذا ونحوه"[١].

فكما نرى، يتّضح في هذا النّصّ البعد التّداوليّ فيما يقدّمه ابن جنّي فيه من معانٍ مختلفة حسب سياقاتها التّداوليّة، وهو ينبّه إلى الخطوات الضّروريّة التي ينتجها المتكلم في إبلاغ مقاصده، والسّبل التي يتذرّع بها بغية إيصال رسالته وإفهامها للمتلقي، ونلحظ أنه اختار هذا الاختيار التّداوليّ في النص القرآني المذكور الذي استعان في هذا المقام من خلال مفهوم (الاستلزام)؛ ليدلّل لنا على أثر اتّباع هذا الأسلوب في نفسيّة المتقبل (أو المتلقيّ) وتحقيق (الهدف التّواصليّ) المرجوّ منه.

مصطلح التّبيين بين ابن جنّيّ ونحاة القرن الرّابع:

التّبيينُ: حَمْلُ الإعراب على اللّفظ أم المعنى؟ من هذا التساؤل ننطلق في معالجتنا لمصطلح (التّبيين) ومفهومه عند ابن جنّيّ ونحاة القرن الرّابع الهجريّ. وأوّل ما نقف عليه تعريف ابن جنّيّ لـ(التّبيين)؛ إذ يقول: "هو تعليق ما قبل الصّلة بما يدلّ عليه معنى الكلام، ولا تقدره في الصلّة"[٢]. ثمّ يشرع بعد ذلك في التّمثيل لهذا المصطلح الجديد وتوضيحه، ومن ذلك قوله: "ومنه قول الرَّاجز: [الرجز]

كان جزائي بالعصا أن أجلدا[٣]

---

(١) ابن جنّي، الخصائص، ٣/ ٢٦٣ – ٢٦٤.

(٢) ابن جنّي، المنصف في شرح التصريف، طبعة: البابي الحلبيّ، ١٩٥٤ م، ١/ ١٣٠.

(٣) أجاز الفرّاء تقديم معمول معمولها -ويقصد أنّ النّاصبة- عليها، مستشهدًا بقوله:

رَبَّيتهُ حتى إذا تمَعْدَدا   كان جزائي بالعصا أنْ أُجْلَدا

قال في التّسهيل: ولا حجّة فيما استشهد به لندوره، أو إمكان تقدير عامل مضمر. المُرادي (٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، المكتبة الشاملة، ٣/١٢٣٦.

وذلك أن معناه: كان: جزائي أن أجلد بالعصا، فإن قدّمه على هذا التّقدير فخطأ؛ لأنّ الباء في صلة (أن)، ومحال تقديم شيء من الصلة على الموصول، ولكنّه جعل الباء (تبيينًا)، ونظيره قول الشّاعر، أنشده أبو العبّاس: [الطويل]

تقول وصَكَّت وجهها بيمينها   أَبَعْلِيَ هذا بالرَّحى المتقاعسِ(١)

قائله: مجهول القائل، وهو من الرّجز.

اللغة: "تمعدد": غلظ وشبّ.

المعنى: ربّيت ابني حتى إذا غلظ وشبّ، وكان جزائي أن أجلد بالعصا.

الإعراب: "ربّيته": فعل وفاعل ومفعول. "حتى": حرف ابتداء. "إذا": ظرفيّة شرطيّة. "تمعددا": فعل ماضٍ في موضع الشّرط، والفاعل ضمير مستتر، والألف للإطلاق. وإذا: منصوبة بشرطها أو جوابها. "كان": فعل ماض ناقص. "جزائي": في موضع الجواب، وجملة: "أنْ أجلد": في محل نصب خبر كان، والألف: للإطلاق.

الشّاهد: قوله: "بالعصا أنْ أُجلَدا" فإنّ قوله: "بالعصا": يتعلّق بأجلد، وأجلد: معمول أن وصلتها، قوله: "بالعصا": معمول معمول أنْ، وأجب بأنّه نادر لا يقاس عليه، أو تؤول بأن التقدير: كان جزائي أنْ أجلد بالعصا أنْ أجلد، فحذف من الأول؛ لدلالة الثّاني عليه.

مواضعه: ذكره الأشموني (٩٠٠هـ)، ٥٢٢/٢. والسّيوطي في الهمع، ٨٨/١، ١١٢. والشّاهد رقم (٦٤٣) في الخزانة.

(١) يقول أبو العبّاس: "وممّا يستحسن ويستجاد قول أعرابّي من بني سعد بن زيد مناة تميم، وكان مملكًا، فنزل به أضياف، فقام إلى الرّحى فطحن لهم، فمرّت به زوجته في نسوة، فقالت لهنّ: أهذا بعلي فأعلم بذلك؟! قال أبو الحسن: أخبرنا به عن أبي محلم له يعني السّعدي:

تقول وصَكَّتْ صدرها بمينها: أبعلي هذا بالرّحى المتقاعس

قوله "المتقاعس" إنمّا هو الذي يخرج صدره ويدخل ظهره، ويقال: عزة قعساء، وإنمّا هذا مثَلٌ، أي لا تضع ظهرها إلى الأرض..

إلى آخر أبياته المشهورة. وقوله: "بالرّحى" قبل أوّله، ولكنّه جعل "المتقاعس" اسمًا على وجهيه، وجعل قوله: "بالرَّحى" تبيينًا بمنزلة "لك" التي تقع بعد "سقيًا"، وبمنزلة "بك" التي تقع بعد قولك: "مرحبًا" فإن قدّمتها فذلك جيّد بالغ، تقول: بل مرحبًا وأهلًا، وتقول: لك حمرًا، ولزيد سقيًا... انظر: المبّرد، الكامل، موقع الورّاق، الموسوعة الشّاملة (الشّبكة العنكبوتيّة)، ١٠/١.

ومعناه: المتقاعس بالرَّحى، ولكن الباء إذا قّدمت، فهي (تبيين)، ولو كانت من الصّلة، لما جاز تقديمها على الألف، واللام[1].

وبعد استقرائنا لمصطلح (التّبيين) يمكننا القول إنّه يمثّل فلكًا جديدًا دار فيه نحاة القرن الرّابع الهجريّ، ولا سيّما ابن جنّي، فهو أمام ظاهرة لغويّة، تخالف القياس النّحويّ المجمع عليه، ومثل هذه الظّاهرة – وهو كثير – شغل بال النّحاة منذ فجر الدّرس النّحويّ، ولَكَمْ حاولوا إيجاد المخارج لها، فما خُصَّ بالشّعر من أمثال هذه الظّاهرة، أطلقوا عليه مصطلح (ضرورة)، وحاولوا تعليله، فنراهم يقولون تارةً: "واعلم أنّ الشّاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس، وإن لم يرد به سماع، ألا ترى إلى قول أبي الأسود:[الرَّمل]

لیت شِعْري عن خَلِيلِي ما الذي   غَالَهُ في الحبّ حتّى وَدَعَهْ[2]

(١) ابن جنّي، المنصف، ١/ ١٣٠.

(٢) انظر: ابن جنّي، الخصائص، ١/ ٣٩٦. وأنشد ابن منظور هذا البيت "وَدَعَ" ونسبه إلى أبي الأسود الدّؤلي (٦٩هـ)، ثم قال: "وهذا البيت روى الأزهريّ عن ابن أخي الأصمعّي أن عمّه أنشده لأنس بن زنيم:

ليت شعري عن أمري ما الذي   غـاله في الحبّ حتى وَدَعَـهْ
لا يكن بـــــك برقًا خلبًـــــا   إنّ خير الرقِ ما الغيث مَعَهْ

قال ابن بري: "وقد روي البيتان للمذكورين" ا.هـ كلام ابن منظور، واستشهد به الرّضـيّ (٦٨٦هـ) في شرح الشّافية "رقم ٢٠" وشرحه البغداديّ "ص٥٠"، وَوَدَعَ يَدَعُ: معناه ترك يترك، والاستشهاد بهذا البيت في قوله: "وَدَعَه" بتخفيف الدّال مفتوحه – حيث ورد فيه الفعل الماضي الثّلاثيّ من هذه المادّة، والمشهور أن العرب أهملت الماضي الثّلاثيّ من هذه المادّة، واستعملت المضارع والأمر منها، وقد ذكر المؤلّف المشهور أنّ العرب أهملت اسم الفاعل من هذه المادّة أيضًا، وأنّهم استغنوا عن الفعل الثّلاثي المجرد من هذه المادّة بفعل آخر من معناه، وهو ترك، واستغنوا كذلك عن "وذر" الماضي؛ لأن ترك يقوم مقامه، واستعملو مضارع "وذر" وأمره، فقالوا "يذر، ذر" قال الله تعالى: "وما كان الله ليذَرَ المؤمنينِ على ما أنتم عليه) [آل عمران/١٧٩] وقال سبحانه: "ذَرني ومَنْ خلَقْتُ وحيدًا" [المدثّر/١١]، وقد استعمل الشاعر في بيت الشاهد "وَدَعَ" الثّلاثيّ المجرّد حين اضطر؛ مراجعة لأصل مهجور... انظر: الأنباريّ (٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة الشّاملة (الشّبكة العنكبوتيّة)،٢/٣٩٧.

وتارةً يقولون: "إنّ العرب تلزم الضّرورة في الشّعر، في حال السّعة[١]. أُنسًا بها، واعتيادًا لها وإعدادًا لها لذلك عند وقت الحاجة إليها[٢]. ألا ترى إلى قوله:

قد أصبحت أُمُّ الخيارِ تدّعي عَليَّ ذنبًا كلُّه لم أصْنَعِ

فرفع للضّرورة، ولو نصب لا كُسِرَ الوزن"[٣]. وغيرها من أمثلة هذه التعليلات.

وما لم يكن خاصًّا بالشّعر من تلك الظّواهر التي خالف السّماع فيها القياس كان تعليله أشقّ عليهم وأعسر، كما هي الحال في تقديم شيء من الصّلة على الموصول، –مدار الحديث– فهذه الظّاهرة ليست وقفًا على الأسلوب الشّعري، بل وردت في أفصح النّصوص النّثريّة في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تبارك وتعالى: "وكانوا فيه من الزّاهدين" [٢٠/ يوسف]، و"إنّي لِعَمَلِكُمْ من القالين"[الشّعراء/١٦٨]، و "إني لكما لمن النّاصحين" [الأعراف/٢١]، وأمثال ذلك.

رأي أبي عليّ: يقف نحاة القرن الرَّابع الهجريّ أمَام هذه الظّاهرة اللغوّية (نقصد الضرورة)، ويحملونها على (التبيين) كأبي علي الفارسيّ، وأبي سعيد السّيرافي، أمّا أبو عليّ فقد أطال الحديث حولها، فيقول: "ممّا يعتبر به ما كان من هذه الحروف صلة ممّا كان (تبيينًا) أن ننظر إلى الفعل، فإن كان يتعدّى بحرف خفض بمصدره، فمصدره حرف خفض داخل على اسم لم يكن صلة، فقولك: لا مغيرًا على الأعداء، (على الأعداء)

(١) أي: في حال قدرة الشّاعر على تلافي الضّرورة من دون تغيير الكلام، انظر: سامي عوض وزميله، المصطلح النحويّ عند ابن جنيّ، ٨.

(٢) ويُرجح أن يكون النّص هكذا: "وإعدادً لها، وذلك عند وقت الحاجة إليها"، وعلى ما أثبته المحقّق يعلّق شبه الجملة "لذلك" بالفعل (تلزم)، أي: تلزم العرب الضّرورة لذلك، أي لذلك الأنس بها، وكذلك يعلّق الظَّرف (عند) بالفعل (تلزم) نفسه، انظر: سامي عوض وزميله، المصطلح النّحوي عندج ابن جنّي، ٨.

(٣) يقول ابن جنّيّ: "فرفع"، أي: رفع كلمة (كُلُّه) على الضّرورة، ولو نصب لم يكن ضرورة. ابن جنّي، الخصائص، ٣/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤.

صلة (مغير)؛ لانّ الفعل يصل بـ(عليّ)، وقولك: (لك) في: (سقيًا لك)، (تبيين)؛ لأنّ كلّ فعل متعدٍّ بحرف خفض فلك الاّ تعديه كما أنّ المتعدّي بغير حرف لك أن تُعدّيه، فإذا لم تعدّه لم يَصِرْ حرف الخفض صلة له، وإذا لم يصر صلة صار (تبيينًا). وعلى هذا أجاز الخليل: (لا آمر بمعروف): فجعل (بمعروف)، (تبيينًا)، فهذا على قول من قال: (أمرت)، ولم يُعَدِّ الفعل، ومن هنا جاز مثل قوله تعالى: "وكانوا فيه من الزاهدين"[يوسف/٢٠]. فقدّم (فيه) على الصّلة؛ لأنّ (فيه) (تبيين)، وليس في الصّلة، ولو كان فيها لم يجز تقديمه عليها، وهذا أيضًا على قول من قال: زهدت"، ولم يُعَدِّه، ولم يخبر فيم، زهده؟ وليس كلّ ما كان (تبيينًا) جائزًا أن يكون صلة، ألا ترى أنّ (لك) في معنى (تبيين) له، وليس بصلة[١].

والنتيجة التي يمكن أن نخرج بها من قول أبي عليّ الآنف، أنّ معرفة حروف الصّلة من حروف (التبيين) منحصر بالفعل، أو ما اشتقّ منه، فإذا كان لازمًا متعديًّا بالحرف، فالحرف حرف صلة داخل فيها، كما في قولك: لا مغيرًا على الأعداء؛ لأنّ الفعل (أغار) يتعدّى بالحرف (على)، وإذا كان الفعل متعدِّيًا بنفسه كان الحرف لـ(التّبيين)، كما في قولك سقيًا لك؛ لأن الفعل (سقى) متعدٍّ بنفسه. ويزيد أبو علي على ذلك أنّ: "كلّ ما كان صلة جاز فيه أن يكون (تبيينًا) "موضّحًا ذلك بأنّ الفعل المتعدّي بالحرف، لك أن تدخل عليه حرف الصّلة الجارّ، فلك أن تقول: "جلستُ" دون ذكر (على)، وعلى هذا حمل قوله تعالى: "وكانوا فيه من

(١) انظر: أبو علي الفارسيّ، التّعليقة على كتاب سيبويه، ٢/ ٣٣ – ٣٤. ويبدو أن في نصّ أبي علي خللًا، وهو قوله: "وإن كان لا يتعدّى بحرف خفض، فاتصل بمصدره، فمصدره حرف خفض داخل على اسم، لم يكن صلة"، فالنّص على هذه الحال فيه إحالة؛ إذ كيف يكون مصدر الفعل "حرف خفض داخلاً على اسم"؟! فعلى ذلك تكون كلمة (فمصدره) زيادة لا معنى لها، فإما أن تكون خطأ مطبعيًّا، وإمّا سهوًا من ناسخ الأصل، وعليه يصبح التّركيب بعد حذف تلك الكلمة: "وإن كان الفعل لا يتعدّى بحرف خفض فاتصل بمصدره حرف خفض داخل على اسم لم يكن صلة". انظر: سامي عوض وزميله، المصطلح النّحويّ عند ابن جنّي، ٩. وانظر كذلك: المُبرِّد (٢٨٥هـ)، المقتضب، ٤/ ٣٦٥. الهامش، ٢، وفيه تأكيد أنّ الجارّ والمجرور يكونان مستقرًّا للمصدر.

الزّاهدين" [٢٠/ يوسف]. أي: كأنه قال: "زهدت"، ولم يعدّه بحرف، أمّا الجار والمجرور فيه، فهو ما أطلق عليه (التّبيين).

ولكنَّ أبا عليّ لم يحدّد لنا المقصود بِ (الزّاهدين)؛ لأنّه لا يجوز تقديم شيء من حروف الصّلة عليها والصّلة هنا هي (ألـ) الدّاخلة على أسماء الفاعلين، وليس هذا حسب، بل أسقط تخريج المسألة عندما أباح أن تكون كل صلة تبيينًا، وعلى هذا لم نخرج -كما يرى سامي عوض- بطائل من قول أبي عليّ: ولِمَ لم يبح أن يكون كلّ (تبيين) صلة ما دام يجوز لنا أن ننزل المتعدّي منزلة اللازم كما يقول؟! هذا مع انّه أباح: (لا أمر بمعروف)، ولم يجعل الجارّ والمجرور صلة لِ(آمر)، بل (تبيينًا)، ومستقرًّا علمًّا بأنّ بالفعل (أمر) متعدٍّ بنفسه، وقد أنزله منزلة اللازم، وجعل الجارّ والمجرور (بمعروف) صلة في قولك: لا آمرًا بمعروف لك[1].

رأي أبي سعيد السّيرافيّ: أمّا السيّرافي فليست الحال عنده بأفضل منها عند أبي عليّ، ولا تختلف كثيرًا؛ إذ لم يعرّف مصطلح "التّبيين"، وإن كان يفهم من كلامه أنّ تعليق حرف الصّلة يكون بمحذوف يناسب السّياق، ويقول عند شرح قول سيبويه وتمثيله: "لا آمر بمعروف"[2]. فإنّ الباء ليست في صلة (آمر)، كأنّك قلت: لا آمر وسكت، وأضمرت خبره، ثمّ جئت بالباء لِ (التّبيين)، كأنّك قلت: أعني بمعروف، كما تقول: سقيًا، ثمّ تجيء بِ(لك)، على: أعني لك[3]. فنلحظُ فيما تقدّم أنّ أبا سعيد يذهب مذهب أبي عليّ في أنّ المتعدّي بالحرف لك ألا تعدّيه به كقولك: "جلست"، و "وقفت" دون ذكر الجار، ويضيف على أبي عليّ تقديره محذوفًا اقتضاه تمام المعنى في قولك: لا آمر بمعروف، وهو الفعل: (أعني)، فكأنّه يشير إلى انّ

---

(١) انظر: سامي عوض وزميله، المصطلح النّحويّ عند ابن جنّيّ، ١٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، هارون، طبعة: عالم الكتب، بيروت، ط٣، ٢/ ٢٨٧.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب ٢٢ / ٢٨٧، الهامش، ٣.

حرف (التّبيين) يعلّق بهذا المحذوف. ويبدو أنّ مصطلح (التّبيين) مأخوذ من قول المبّرد؛ إذ يقول: "فإن أردت أن تنفي آمرًا يوم الجمعة، قلت: لا آمرًا يوم الجمعة لك. جعلت يوم الجمعة من تمام الاسم، فصار بمنزلة قولك:

لا آمراً معروفًا لك، فهذا يبيّن ما يرد من مثل هذا"[1].

هذا البسط لمسألة مصطلح (التّبيين) عند اثنين من كبار نحاة القرن الرّابع الهجريّ (أبي عليّ الفارسيّ، وأبي سعيد السّيرافي)، وهما من جيل أساتذة ابن جنّي، يكشف لنا بوضوح أنّه غير واضح عندهما، ولا تخرج من أقوالهما بكبير فائدة، ممّا يشير بجلاء إلى أنّهما لم يوفّقا في التّعبير عمّا كان يجيش في ذهنيهما، وإن كان حديثهما يعدُّ خطوةً متقدّمة على حديث أبي العباس المبرّد[2]. أمّا عند ابن جنّي، فنجده يزيل اللبس عن مصطلح (التّبيين) -كما تقدّم- إذ يقول: "ومعنى (التّبيين) أن تعلّقه بما يدلّ عليه معنى الكلام، ولا تقدّره في الصّلة؛ لأن معنى: "كان جزائي بالعصا أن أجلدا" جلدي بالعصا. ومعنى: [الطويل]

أبَتْ للأعادي أنْ تَذِلَّ رِقابُها[3]

---

(١) المُبرّد (٢٨٥ هـ)، المقتضب، تحقيق: عضيمة، ٤/ ٣٦٥.

(٢) انظر: سامي عوض وزميله، المصطلح النحويّ عند ابن جنّي، ١٠.

(٣) يقول الشاعر: [الطويل]

وإنيّ امرُؤٌ مِنْ عُصْبةٍ، خِنْدِفِيَّةٍ   أبتْ للأعادي، أنْ تذِلَّ رِقابُها

والبيت مجهول القائل.

الشّاهد: في شبه الحملة (للأعادي)؛ إذ أوجبوا على أشباه الجمل منها "بالعصا" في الشاهد السّابق من قول العجّاج:

....   كان جزائي بالعصا، أنْ أُجلَدَا

و"قبل" من قول مالك بن القَيْن الخزرجي: [الطّويل]

لعلَّ الذي يرجو رداىَ، ويدّعي   به، قَبْل مَوتي أنْ يكون هو الرّدِي

أن تتعلّق بعوامل محذوفة؛ لبطلان جواز تقدّم الصّلة أو شيء منها، على الموصول. انظر: ابن جنّي، المنصف، ١، ١٢٩-١٣٠.

لا تذلّ رقابها. وكذلك الباقي، كلّه لا يمتنع أن تقدّر فيه مثل هذا، التَّقدير"[1]. وهذا التّعريف لمصطلح (التّبيين)، واضح لا لبس فيه، **فالتّبيين** عند ابن جنّي: أنْ يُحمل الإعراب على المعنى لا على اللفظ، **والتّعليق:** يكون بما يدلّ عليه معنى الكلام، ففي المثال الأوّل نعلّق بالمصدر (جلدي)، وفي المثال الثّاني نعلق بالفعل المنفي (لا تذلّ)، الذي يدلّ عليه المعنى العام.

وهنا؛ نشير إلى أنّ ابن جنّيّ كان يعلم قيمة ما وُفِّقَ إليه فيما قدّمه من مفهوم لمصطلح (التّبيين) وتخبّط من تقدّم عليه فيه، فيحتجّ مؤيّدًا وموضّحًا، فيقول: "وليس يمتنع أن يكون تفسير المعنى مخالفًا لتقدير الإعراب، ألا ترى أنّ معنى قولهم: "أهلك والليل" الحق بأهلك قبل اللّيل، وإنّما تقديره في الإعراب، الحق أهلك وسابق اللّيل، وكذلك أيضًا يكون معنى الكلام: كان جزائي أن أجلد بالعصا، وتقديره في الإعراب غير ذلك. وسيبويه كثيرًا ما يمثّل في كتابه على المعنى، فيتخيّل من لا خبرة له أنّه جاء بتقدير الإعراب، فيحمله في الإعراب عليه، وهو لا يدري فيكون مخطئًا، وعنده أنّه مصيب، فإذا نوزع في ذلك، قال: هكذا قال سيبويه وغيره. وإذا تفطّنت لهذا في (الكتاب) وجدته كثيرًا، وأكثر ما يستعمله في المنصوبات، في صدر الكتاب؛ لأنّه موضعٌ مشكلٌ، وقلّما يُهتدى له"[2].

فتصريح ابن جنيّ الآنف، يوجب ترديد النّظر في دراسة هذه الظّاهرة / المصطلح، ولا سيّما عند سيبويه ولعلّنا لا نخطيء – كما يقول أحدهم– إذا قلنا إنّ مصطلح (التّبيين) مأخوذ من أنّ وجه الإعراب لا

وديوان العجّاج (٩٧هـ)، ٧٦ والخزانة، ٣:٥١٢. والاختيارين، ١٦٢. والمغني، ٤٧٧. وشرح الكافية، ٢:٦٠.

(١) ابن جنّي، المنصف، ١/ ١٣١ – ١٣٢.

(٢) ابن جنّي، المنصف، ١/ ١٣١- ١٣٢.

يبين ولا يظهر إلا إذا حُمِل على المعنى؛ لئلا لا يتعارض السماع مع القياس، فإذا حملته على المعنى بان لك الأمر، وسلم لك القياس والسّماع على حدّ سواء[1].

(١) انظر: سامي عوض وزميله، المصطلح النّحويّ عند ابن جنّي، ١١.

الفصل الرَّابـع

المصطلحُ الدِّلاليُّ في القرن الرَّابـع الـهجريِّ

في ضَوْءِ اللّسانيّاتِ الحديثةِ _ ابن جنّيّ (٣٩٢ هـ) "أنموذجًا"

توطئةٌ: تعدّ العناية بالدّلالة في مختلف اللغات والحضارات، من ركائز اهتمامات الإنسان الفكريّة وأقدمها عبر التّاريخ؛ إذ شغلت على مرّ العصور المفكرّين واللغويّين من الهنود والصّينيين وفلاسفة اليونان والرّومان وغيرهم، وكان في مقابل ذلك من العرب والمسلمين من لغويّين وبلاغييّن، وغيرهم نصيب وفير في معالجة كثير من المسائل أو المصطلحات المتعلقة بدلالة الكلمات، والمتتبّع مراحل البحث اللّغويّ العربيّ وتطوّره منذ بداياته، يجد أنّه تركز على فكرة (تحديد المعنى)، وما يحتويه القرآن الكريم من مقاصد ودلالات، وكانت دراسة العلماء وتوجيهاتهم للمسائل وما تحتويه من مصطلحات، أو معالجتهم لمصطلحات مفردة برأسها تصبُّ في خانة المعنى و(الدلالة)، لكنّ التناول الدلالي في التراث العربيّ والإسلاميّ كان من ضمن اهتمامات لغويّة أخرى، امتزج البحث فيه بضروب معارف مختلفة من غير أن يجعل عنوانًا منفردًا أو مميّزًا، له استقلال في موضوعاته ومعاييره الخاصّة، وليس صحيحًا أنّ علم الدّلالة علم نمت أصوله وترعرعت في ظلّ الدّراسات اللسانيّة الحديثة حسبُ، وأنّه لم يكن للعرب والمسلمين معرفة فيه، ومن هذا المنطلق جاءت معالجتنا لقضيّة مركزيّة من قضايا علم الدّلالة بالاتّساق مع الموضوع العامّ لهذه الدّراسة تحت عنوان: المصطلح الدّلاليّ في القرن الرّابع الهجريّ في ضَوْء اللسانيّات الحديثة، ابن جنيّ "أنموذجًا"[(١)].

(١) نشير في مفتتح هذا الفصل إلى أنّنا اتّخذنا من ابن جنّيّ "أنموذجًا" لدراسة المصطلح الدّلاليّ في القرن الرّابع الهجريّ؛ لجهوده الرّاسخة في ميدان الدّرس اللغويّ عامّة، والدّرس الدّلاليّ خاصّةً، فضلًا عن الارتباط العضويّ مع مادّة الفصول السّابقة وموضوعاتها؛ إذ احتلّت مصطلحات ابن جنّيّ وآراؤه النّصيب الأكبر منها. ويمكن أن يكون هذا الفصل بما يتضمّنه من دراسة لطائفة من المصطلحات الدّلاليّة مدخلًا لتسليط الضَّوْء على ما جادت به قرائح علماء القرن الرّابع الهجريّ، وخاصّةً أحمد بن فارس -أشهر من كتب في الدّلالة ومصطلحاتها وألّف فيها- وقد عقدنا العزم على أن نستكمل البحث والدّرس عنده في دراسات قادمة بحول الله وقوّته، أو يبادر غيرنا من الزّملاء لذلك، وتتضافر الجهود في إيلاء هذا الموضوع ما يستحقّه من ترديد النّظر والدراسة النّقديّة التّحليليّة، لفكرهم اللغويّ/ الدّلاليّ، ومناهجهم في توليد المصطلحات الدّلاليّة.

المبحث الأوّل: مصطلحات دلاليّة تفرّد بها ابن جنّي:

قبل الحديث عن المصطلحات الدّلاليّة الي تفرّد ابن جنّي نقف في بداية هذا المبحث على تعريف مصطلح (الدّلالة) في اللغة وفي الاصطلاح، ثمّ نشرع بمعالجة مجموعة من تلك المصطلحات.

تعريف الدّلالة في اللّغة وفي الاصطلاح:

أ. **الدّلالة في اللّغة:** للفعل (دلّ) الثلاثي صور صرفيّة متعدّدة بفتح حرف (الدّال) وتدلّلت المرأة على زوجها، ودَلّت تَدِلُّ، وهي حسنة الدّلِّ والدَّلال، وذلك أن تريه جرأة عليه في تغنّج وتشكّل[1]. ودلَّلت بهذا الطريق عرفته، ودَلْتُ به أَوُلُّ دلالة. ويقول ابن دُريد الدَّلالة، بالفتح، حرفة الدّلال، وهو الذي يجمع بين البَيْعين[2]، والدَّلُّ: حالة السّكينة وحسن السّيرة، وهذا قريب المعنى من الهَدي، الدّلال: الوقار. والدّليل مفرد، الجمع منه أدلة وأدلّاء، والدّلالة جمعها دلائل: ما يقوم به الإرشاد أو البرهان أو المرشد[3]، ودلَّ دلًا الرّجل: تغنجّ وتلوّى، وأدلَّ إدلالاً عليه اجترأ عليه، والدَّالّة مؤنث الدَّالّ: ما تدُلُّ به على صديقك[4].

الدلالة جاءت من مصدر الفعل (دلّ)، وهو من مادّة (دَلَلَ) التي تدلُّ على الإرشاد إلى الشيء والتّعريف به، ومن ذلك: دلّه على الطّريق، أي سدده إليه، وفي التهّذيب "دللت بهذا الطريق دلالة" عرفته، ثمّ إنّ المراد بالتسديد: إراءة الطريق"[5]، ومن المجاز (الدّالّ على الخير كفاعله)، و(دلّة على الصّراط المستقيم)، الدّلالة بفتح الدَّال وكسرها وضمها مصدر سماعيّ من الفعل الثّلاثّي دلل أو يدلّ دلالة ودلالة ودلولة، والفتح

---

(١) الزمخشري (٥٣٨هـ)، أساس البلاغة، ١/ ٢٨٠.

(٢) ابن منظور (٧١١هـ)، لسان العرب، طبعة: دار إحياء التّراث، بيروت، ١٩٨٨ م، ١/ ٢٤٨، مادة (دلل).

(٣) الفيروز آبادي (٨١٧هـ)، القاموس المحيط، ٣/ ٣٧٧.

(٤) ابن جنّي، الخصائص، ٣/ ٣٨٨.

(٥) الزَّبيدي (١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، ٤٩٧- ٤٩٨.

أعلى، بمعنى أرشد وسدد وهدى، يقال دلّه على الطريق إذا سدده وأرشده إليه(١). ومنه قوله تعالى على لسان أخت موسى عليه السّلام: "هل أَدُلُّكُمْ على مَنْ يكْفُلُهُ" "[طه، ٤٠]، وقوله تعالى: "يا أيهّا الذين آمنوُا هَلْ أَدُلُّكُمْ على تجارةٍ تُنْجِيكُمْ مِّنْ عذابٍ أَلِيم" [الصف، ١٠] ودل فلان إذا هداه، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: (الدّال على الخير كفاعله)، فهي هداية وإرشاد وتسديد، وتأتي بمعنى إبانة الشيء بإمارة تتعلمها، يقولون: دلّ فلان فلانًا على السبيل، أي بينه له، ومن هذا المعنى جاء قولهم: لفظ بيِّنُ الدِّلالة، أو نصٌّ بيّن الدلالة، فأصل الدلالة في اللغة "ما يتوصل إلى معرفة الشيء كالدّلالة على المعنى، ودلالة الإشارات والرموز"(٢)، كما تجمع دلائل ودلالات. ودليل: المرشد والكاشف عن الشيء، وما يستدل به، وما يقوم به الإرشاد والبرهان. وبنظرة سريعة في المعجمات اللّغويّة العربية لمعاني مفردة (الدلالة) نجدها قد قصرت على الدلالة المادية، المتصلة بمفهوم الدليل.

ويتضح ممّا سبق أن المعنى المعجمي لمصطلح (الدلالة) يشير إلى كشف الحقيقة وماهية الشيء عندما يكون خفيًّا أو مستورًا غير بيّن وواضح، فهي تدلّ على معرفة الأشياء وتبيينه حتى يصبح معلومًا ومحدّدًا؛ وهذا المعنى أسهم في توجيه المفهوم الاصطلاحيّ للدلالة مع بعض الاختلاف بحسب مجالالت الاستخدام(٣).

ب. مفهوم الدلالة في الاصطلاح: يُقصد بها الكيفية التي يتم فيها استعمال المفردات ضمن سياق لغويّ معيّن، وبيان علاقاتها بالعملية الذهنية(٤)؛ لأنّ الألفاظ لا تدلّ على الأمور الخارجية، بل الأمور الذهنيّة، ويدل على وجوه: الأول: إن الشكل المرئيّ على بُعد تختلف أسماؤه لاختلاف تخيّله، أي تختلف

(١) الزّمخشري، أساس البلاغة، طبعة: دار المعرفة للطّباعة والنّشر، بيروت، بتحقيق: عبد الرّحيم محمود، ١٩٧٩ م، ١٣٤.

(٢) أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، ١٢٣.

(٣) انظر: طارق بومود، دلالة الألفاظ عند ابن جني من خلال كتاب الخصائص، ٢٤.

(٤) علي زوين، منهج البحث اللغويّ بين التراث وعلم اللغة الحديث، ٨٨.

الألفاظ باختلاف التخيل. الثّاني: إن الشكل المعيّن يثبته وينفية آخر، ولو كان اللّفظ كما في الخارج للزم اجتماع النقيضين. الثالث: إنّ اللّفظ دليل على المعنى. الرّابع: إنّ دلالة "خرج زيد" في الصّدق والكذب واحدة ولو أفادت الثّبوت الخارجيّ لاختلفت الدّلالة، وإنّما أفاد الحكم بالوجود، ولذلك اتّخذت دلالته فيهما(١).

والدّلالة إمّا أن تكون وضعيّة أو عقلية، فالوضعيّة كدلالات الألفاظ على المعاني التي هي موضوعة بإزائها، كدلالة السّماء والأرض والجبال على مسمّياتها، ولا شك في كونها وصفية، وإلاّ لامتنع اختلاف دلالتها باختلاف الأوضاع(٢). وأمّا العقليّة فإمّا على ما يكون داخلًا في مفهوم اللفظ كدلالة لفظ (البيت) على (السّقف) الذي هو جزء من مفهوم البيت، ولا شكّ في كونها عقليّة لامتناع وضع اللفظ بإزاء حقيقة مركّبة، ولا يكون متناولًا لأجزائها. وإمّا على ما يكون خارجًا عنه كدلالة لفظ (السّقف) على الحائط(٣)، وقد أدرك الجاحظ أنّ الألفاظ لا تبقى محتفظة بمعانيها الأولى، بل تنتقل إلى غيرها، وتكتسب صورًا جديدة لم تكن معروفة من قبل(٤)؛ إذ إنّ اللّغة تتطوّر دلاليًّا بتطور الحياة(٥).

ثمّ؛ من أكثر الأبواب التي يبرز فيها تفرّد ابن جنّي في تناوله للمصطلح الدّلالي، وَفْقَ نظريّته القائمة على (المحاكاة)، والقول بوجود العلاقة الطّبيعيّة بين (الدّالّ والمدلول) في البابين (أو المصطلحين) الآتيين:

أولًا: مصطلح إمساس الألفاظ أشباه المعاني: وينطوي هذا المصطلح على مسائل عدّة، منها:

أ. البنية الصرفيّة ودلالتها على المعنى: ومن ذلك بنية المضعّف؛ إذ إنها تدلّ –بنظر ابن جنيّ– على

(١) انظر: كمال الدين عبد الواحد زملكاني (٦٥١هـ)، البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، ٨٠.
(٢) فخر الدّين الرّازي (٦٠٦ هـ)، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص٣٩.
(٣) ابن جنّي، الخصائص، ص٣٩- ٤٠.
(٤) انظر: أحمد مطلوب، البلاغة عند الجاحظ، ص٤٥.
(٥) انظر: ابن جنّي، الخصائص، ص٤٦.

التّكرير، كما في "الزّعزعة"، و"القلقلة"، و"الجرجرة"[١]، ومنها بنية (استفعل) وتدلّ على الطّلب، من مثل: استطعم، واستسقى، واستوهب[٢]، ومنه أن جعلت العرب تكرير العين في المثال (معتلّ الأوّل) دليلًا على تكرير الفعل، كما في كسَّر، وقطَّع، وفتَّح[٣].

ب. **مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث:** ومن ذلك قول العرب (سَدَّ) و(صَدّ)، فالسّدّ دون الصَّدِّ؛ لأنّ السّدّ للباب يُسدّ، والصّدّ للجبل والوادي والشِّعب، فخصّصوا الصّدّ للأقوى دون السّين؛ لأنّ الصّاد أقوى بما فيها من الاستعلاء، ومن ذلك قولهم الوسيله والوصيلة، فالصاد أقوى صوتًا من السّين؛ لما فيها من الاستعلاء أيضًا، الوصيلة أقوى من الوسيلة، وذلك أنّ التوسّل ليس له عصمة الوصل والصّلة، بل الصّلة أصلها من اتّصال الشيء بالشيء وممارسته له، وكونه في أكثر الأحوال بعضًا له كاتّصال الأعضاء بالإنسان، وهي أبعاضه، والتوسل معنى يضعف ويصغر أن يكون المتوسّل جزءًا، أو كالجزء من المتوسّل إليه، فجعلوا الصّاد – لقوتها– للمعنى الأقوى، والسّين –لضعفها– للمعنى الأضعف[٤]. ومنه قولهم: خضم وقضم، فالخضم لأكل الرّطب، والقضم للصّلب اليابس من المأكولات[٥].

ج. **سوقُ الحرف على المعنى المقصود:** ومنه قول العرب: شدّ الحبل ونحوه، فالشّين بما فيها من التّفشّي، تشبه الصّوت أول انجذاب الحبل[٦]، ومنه: جرّ الشيء؛ إذ إنهم قدموا الجيم؛ لأنها حرف شديد، وأوّل الجرّ بمشقّة على الجارّ والمجرور جميعًا، ثمّ جاءت الرّاء، وهي صوت مكرّر؛ لتدلّ على تكرير الجرّ مرّة بعد أخرى[٧].

---

(١) ابن جنّي، الخصائص، ٢/ ١٥٢.

(٢) نفسه، ٢/ ١٥٥.

(٣) نفسه، والصّفحة نفسها.

(٤) ابن جنّي، الخصائص، ٢/ ١٦٢- ١٦٣.

(٥) نفسه ٢/ ١٥٩.

(٦) ابن جنّي، الخصائص ٢/ ١٦٥.

(٧) نفسه، والصّفحة نفسها.

د. تسمية الأشياء بأصواتها: ومنه قولنا: "أعاق" اسمًا للغراب، محاكاة منه للصوت الذي يصدره، ومنه "الخاز باز" للذّباب؛ إذ سمّي بذلك لصوته، وكذلك سميّ البطّ بذلك، لصوته، ومنه قولهم: حاحيت، وعاعيت، وهاهيت، إذا قلتُ: حاءٍ، وعاءٍ، وهاءٍ(١).

هـ. دلالة الحرف على معنى عام إذا اقترن بحروف معيّنة: ومنه أنّ الفاء إذا ما اقترنت بالدّال والتّاء والطّاء والرّاء واللام والنّون، دلّت على الوهن والضّعف(٢).

وعليه؛ فإنّ الدّالف للشّيخ الضّعيف، والشّيء التّالف، والدّنف للمريض، ومنه الطّرف، لأنّ طرف الشيء أضعفه، والطّنف لما أشرف خارجًا عن البناء، وهو إلى الضّعف؛ لأنّه ليست له قوّة الرّاكب الأساس والأصل، وكذلك فالطّنف العيب، وهو إلى الضّعف(٣). وخلاصة أفكار ابن جنّي في هذا الباب، أو هذا المصطلح ما يأتي:

١- كلّ زيادة في المبنى تلحقها زيادة في المعنى، وذلك كما في مبحث البنية الصّرفيّة ودلالتها على المعنى.

٢- ثمّة أصوات في اللغة تنطوي على معنى محدّد يلتصق بها وتؤثّر عليه، وذلك من مثل: دلالة الرّاء على التّكرار، ودلالة الفاء على الوهن عند اقترانها ببعض الأصوات.

٣- ثمّة ألفاظ في اللغة تحاكي في أصل وضعها أصواتن الطّبيعة، ومن ذلك ألفاظ من مثل: الغاق، والبطّ، والخازباز.

٤- تتوزّع أصوات اللغة على محورين: المحور الأوّل، ويتمثّل في الحرف الأقوى، وأمّا المحور الثّاني، فيمثّله

---

(١) ابن جنّي، الخصائص ٢/ ١٦٥.

(٢) نفسه، ٢/ ١٦٨.

(٣) نفسه، والصفحة نفسها.

الحرف الأضعف، وليس الحرف قويًّا إلاّ بما يناظره من أصوات، فالمفخم أقوى من المرقّق، والمجهور أقوى من المهموس، والوقفي أقوى من الاحتكاكيّ، وهكذا[١].

ثانيًا: مصطلح تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني: ويشتمل هذا الباب أو المصطلح على محاور متوالية، من أظهرها:

أ. اقتراب الأصول لاقتراب المعاني: كما في (أَزّ وهَزَّ)، وأزّ أقوى؛ لأنّ الهمزة أقوى من الهاء[٢]، ومنه: العلْب والعَلْم: الشّقُّ في الشّفة العليا، والعلب: الأثر، ومنه: الغرْب: الدّلو العظيمة، وذلك لأنّه يغرق من الماء بها، فذاك من (غ ر ب)، وهذا من (غ ر ف)، ومنه: جَبَلَ، وجَبَنَ، وجَبَرَ؛ لتقاربها في موضع واحد، وهو الالتئام والتّماسك، ومنه: الجبل؛ لشدّته وقوّته، وجَبُنَ إذا استمسك وتوقّف وتجّمع: ومنه: جَبَرتُ العظم، ونحوه، أي: قويتّه[٣]، وكذلك العَسْف والأسف، والعين أخت الهمزة، كما أنّ الأسف يعسف النفس وينال منها، والهمزة أقوى من العين، كما أنّ أسف النّفس أغلظ من التّردّد بالعسف[٤].

ب. تقليب الأصول: ومن ذلك: كلم وكمل وملك، فتقاربت الحروف؛ لتقارب المعاني، وقد أطلق ابن جنّيّ هذا الضّرب من التّقليب ووسمه بمصطلح (الاشتقاق الكبير)[٥].

ج. المضارعة بالأصول الثّلاثة: نحو: عصم الشّيء، وقالوا: أزله، إذا حَبَسه، والعصر ضرب من الحبس، وذاك من عصر وهذا من أزل، والعين أخت الهمزة، والصّاد أخت الزّاي، والرّاء أخت اللاّم[٦]. ومن ذلك: زأر،

---

(١) انظر: محمّد أحمد أبو عيد، الدَّالّ والمدلول، دراسة في الفكر اللغويّ عند ابن جنّيّ، ص٣٧٣.

(٢) ابن جنّي، الخصائص، ٢/ ١٤٦.

(٣) نفسه، ٢/ ١٤٨- ١٤٩.

(٤) نفسه، ٢/ ١٤٦.

(٥) نفسه، ١٤٦/٢.

(٦) ابن جنّي، الخصائص، ٢/ ١٥٠.

وسعل، وصهل[1]، وكذلك السّيف، والصّوب، ذلك أنّ السّيف يوصف بأنّه يرسب في الضّريبة؛ لحدّته ومضائه، ولذلك قالوا: سيف رسَوب، وهذا هو معنى: صاب، يصوب، إذا انحدر[2].

وخلاصة ما ذهب إليه ابن جنّيّ في هذا الباب/ المصطلح ينطلق من افتراض، يقوم على ما تؤشّر عليه بعض الأصوات من معانٍ، وبناء عليه فإنّ دلالة الصّوت على معنى محدّد يجعل تلك الدّلالة تدور مع الصّوت أينما حلّ، وبغض النّظر عن موقعه في اللفظ، بل إنّ تلك الدّلالة لا تقتصر على الصّوت وحده، وتمتدّ لتشمل الأصوات القريبة من الصّوت، سواء أكانت القرابة مخرجيّة، كما في الهمزة والهاء، والميم والباء، أم كانت قرابة النّظائر، كما في الصّاد والزّاي؛ إذ الصّاد وهي زاي مفخّمة مهموسة، وسواء في ذلك كلّ ما يمكن الوقوف عليه من قرابات بين الأصوات[3].

الدّلالة اللفظيّة وعلاقة الصّوت بالمعنى: أسهم ابن جنّيّ بشكل كبير في إبراز العلاقة بين (الصّوت والمعنى)؛ إذ يعدّ من أكثر اللغويين القدماء تمسّكًا بالعلاقة بين اللفظ (الصّيغة الصّوتيّة) ومدلوله، وأكثرهم أيضًا توسّعًا في بسط هذه العلاقة وتفصيلها، فقد لاحظ من خلال استقرائه لألفاظ اللّغة أنّ هناك اختيارًا لصوت ما؛ ليؤدي معنى مغايرًا لما يؤدّيه صوت آخر، وأنّ هذه الظّاهرة ليست محدودة في اللّغة العربيّة[4]. يقول ابن جنّيّ: "فإنّ كثيرًا من هذه اللّغة وجدته مضاهيًا بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عبرّ عنها"[5].

ويتناول علاقة الأصوات بمعانيها التي اصطلح عليها بِ (الدّلالة اللفظيّة)، في إطار نظرته إلى أنّ (نشأة اللّغة) قامت على فكرة (المحاكاة) بوصفها إحدى الآراء التي أقرّت بوجود ارتباط في الصّلة بين (الدّال

---

(١) ابن جنّي، الخصائص، ٢/ ١٥١.

(٢) نفسه، ٢/ ١٥٣.

(٣) محمّد أحمد أبو عيد، الدّالّ والمدلول، دراسة في الفكر اللغويّ عند ابن جنّيّ، ٣٧٤.

(٤) انظر: طارق بومود، دلالة الألفاظ عند ابن جنّيّ، ص٢٦.

(٥) أبو عبد الله التّنوخي (٦٩٢ هـ)، الأقصى القريب في علم البيان، ص٣٧.

والمدلول)؛ إذ نشأ عن طريق (المحاكاة الصّوتيّة) للطبيعة، وهي التي تستفاد من اللّفظ (أصوات أصول الكلمة)، وهي من أقوى الدّلالات، التي سيأتي حديثنا عنها في تناولنا الدّلالات التّعريفيّة الثلاّث للفعل.

وكما هو معلوم فإنّ مفهوم ابن جنّيّ لمصطلح (اللّغة) يقوم على (النّظام الصّوتيّ) حين وصفها بأنّها: أصوات يُعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم، فهذا المعنى كان موجهًا في طريقة تعامله مع جميع المسائل والمصطلحات اللغوية التي عالجها. فمثلًا؛ هو يعتقد بأنّ هناك ارتباطًا بين أصوات الألفاظ بمعانيها؛ إذ تسهم (أجراس أصوات) اللفظة بإغناء الدّلالة. إذن؛ فالصوت: هو الجزء الأساس الذي أنشأ (المعنى اللغويّ) للّفظة، وهذا يدلّ على أنّ (المعنى والصّوت) كلاهما مرتبط بالآخر ارتباطًا وثيقًا ولا يمكن التفّريق بينهما[1]. ومن أمثلة ما يسوقه لنا ابن جنّيّ في هذا السّياق، يقول: "واعلم أنّ هذا موضع شريف لطيف، وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه، وتلقّته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحّته، قال الخليل: كأنّهم توهّموا في صوت (الجندب) استطالة ومدًّا، فقالوا: صرّ، وتوهمّوا في صوت (البازي) تقطيعًا، فقالوا: صرصر"[2].

وعلى ذلك -وكما أسلفنا- يُقرّ ابن جنّيّ بالصّلة بين الأصوات ومعانيها، وأنّها ناشئة عن (محاكاة) أصوات الطبيّعة كما يؤكّد وجود مناسبة بين الألفاظ ومعانيها أو (محاكاة الأصوات) الطّبيعيّة، كتقليد الإنسان أصوات الحيوان، وأصوات مظاهر الطبيعة، أو تعبيره عن انفعالاته الخاصّة، أو عن الأفعال التي تُحْدِثُ عند وقوعها أصواتًا معيّنة، فيقول: "وذهب بعضهم إلى أنّ أصل اللّغات كلّها إنّما هو من (الأصوات المسموعات)، كدويّ الرّعد، وحنين الرّيح، وخرير الماء، ونعيق الحمار، وشحيج الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظّبيّ، ونحو ذلك، ثمّ ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد، وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبّل"[3].

---

(١) انظر: طارق بومود، دلالة الالفاظ عند ابن جنّيّ، ص٢٦.

(٢) ابن جنّي، الخصائص، ١٥٢/٢.

(٣) نفسه، ١/ ٤٧.

هذا المعنى يقودنا إلى القول: إنّ نشأة اللغة، نحو: خرير الماء، وصهيل الحصان، وحفيف الأوراق، وزئير الأسد، وغيرها، إنّما هي ألفاظ لها علاقة بأصواتها .

ومن القارّ لدينا، أنّ اللغّة عند ابن جنّيّ إنّما هي ظاهرة صوتيّة تختلف اختلافًا كليًّا عن سائر الرّموز الأخرى غير اللّغويّة، ومن ثمّ فإنّ دراستها دراسة علميّة، تستلزم البدء بالأصوات بوصفها وَحَداتٍ مميّزة تنتج عنها آلاف الكلمات ذات الدّلالات المختلفة، ولا شكّ أنّ عقد الصّلة بين (الصّيغة الصّرفيّة) للكلمة، وما ينشأ عنها من معان إضافيّة للمعنى الأساسيّ إنّما هو في حقيقة الأمر ترابط أو تعالق بين (الصّوت والمعنى)(١).

القيمة الدّلاليّة للصّوت: نوجّه العناية بعد الملحظ السّابق إلى الحديث عن (القيمة الدّلاليّة) للصّوت، ومعالجتها من منطلق أنّ (الفونيمات) تلعب دورًا أساسيًّا وفعّالًا في تحديد معاني الألفاظ. فالفونيم (Phoneme) هو: "أصغر وَحْدة صوتيّة عن طريقها يمكن التّفريق بين المعاني. و(الفونيم) نوعان: قطعيّ (Segmental)، وفوق قطعي (Suprasegmental)، ويشمل النّوع الأوّل: (الصّوامت والصّوائت)، وأمّا النّوع الثّاني، فيشمل النّبرات والأنغام والفواصل"(٢).

ويشير ابن جنّيّ إلى أثر (القيم الصّوتيّة) في إغناء الألفاظ بدلالات جديدة، أو في توسيع معانيها، أو في تغييرها دلالاتها، ونعرض بناء على ما تقدّم أهمّ الوسائل الصّوتيّة والصّرفيّة والبلاغيّة التي كان لها الدّور الأكبر في تفعيل (دلالة الألفاظ) داخل منظومة اللغة العربيّة البنائيّة. ويمكننا أن نذكر على سبيل المثال – لذلك– لا الحصر ما يأتي:

أ. **دلالة الأصوات (الصّوامت):** ننطلق من خلاصة ما وصل إليه ابن جنّي في مسألة/ مصطلح (تقليب

---

(١) طارق بومود، دلالة الألفاظ عند ابن جني، ص٢٧.

(٢) نعمان بو قرّة، المدارس اللسانيّة المعاصرة، ٩٣.

الأصول) –كما تقدّم– إلى فكرة محوريّة في البحث الدّلالي المصطلحيّ، وهي دلالة الأصوات، ومنها على وجه خاصّ (دلالة الصّوامت)؛ إذ ينفرد بقوله: "إنّ في الصّامت الذي هو جزء من اللفظ شبه بجزء من المدلول ذاته"[١]. ويظهر في هذا الرّأي ذروة ما بلغه ابن جنّيّ في إثبات الشّبه بين (الصّوامت) والأحداث ومن أمثلته:

- كلمة "بحث": فهو يرى أنّها تدلّ بكلّ جزء منها على جزء من الحدث، فالباء لغلظها تشبه بصوتها خفقة الكفّ على الأرض، والحاء لصحلها تشبه مخالب الأسد، وبراثن الذّئب إذا غارت في الأرض،
- ن والثاء للنّفث، والبثّ للتّراب[٢].
- شدّ الحبل: فالشّين بما فيها من التّفشّي تشبّه بالصّوت أوّل انجذاب الحبل قبل استحكام العقد، ثمّ يليه إحكام الشّدّ والجذب وتأريب العقد، فيعبّر عنه بالدّالّ التي هي أقوى من الشّين، لا سيّما وهي مدغمة، فهو أقوى لصنعتها، وأدلّ على المعنى الذي أريد بها[٣].

ب. التّبديل (Substitution): وننبّه في بداية تناولنا لهذا المصطلح، ومعالجتنا له من المدخل الدّلاليّ إلى أنّ (التّبديل) الذي نقصده هنا ليس مطصلح (الإبدال) بمفهوم القدماء الذي يعني: إقامة حرف مكان حرف آخر في كلمة واحدة، والمعنى واحد، ويكون – في الغالب الأعمّ– إمّا ضرورة، وإمّا صنعة واستحسانًا، ويقابله في اللسانيّات الحديثة مصطلح (Mutation). بل نعني بـ(التبديل): إحلال صوت مكان صوت آخر؛ إذ يؤدّي ذلك إلى حدوث تغيّر في دلالة الكلمة. وهذا النّوع نجده بكثرة في مؤلفات القدماء، على الرّغم من أنّهم لم يشيروا إلى ذلك بصريح العبارة.

---

(١) ابن جنّي، الخصائص، ٢/ ١٦٣.

(٢) نفسه، والصفحة نفسها.

(٣) نفسه، ٢/ ١٦٤.

ويعدّ ابن جنّيّ واحدًا من أبرز العلماء، إن لم يكن أبرزهم، الذين اشتهروا بالبحث في الأصوات ودورها في تحديد دلالات الكلمات، وذلك نتيجة تعامله المستمّر مع هذه الأصوات التي طبقت في ذهنه دلالات مختلفة. ومن الثّابت أنّ الصّلة بين الأصوات (حروف الكلمات) ومعانيها لها ارتباط وثيق فيما بينها، فإنّ تغيير حركة في حروف اللّفظة أو (تبديل) صوت بصوت آخر، ينتج معنى جديدًا للفظة[1].

وإن كان ابن جنّيّ لم يشر إلى ذلك صراحةً، إلاّ أنّ في كلامه ما يوحي بذلك، يقول في الخصائص: "فأمّا مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع، ونهج متلئب عند عارفيه مأموم، وذلك أنّهم كثيرًا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبرّ بها عنها، فيعدلونها بها ويحتذون عليها. وذلك أكثر ممّا نقّدره، وأضعاف ما نستشعره؛ من ذلك قولهم: خضم وقضم، فالخضم لأكل الرّطب، كالبطيخ والقثّاء، وما كان نحوهما من المأكول الرّطب، والقضم للصّلب اليابس؛ نحو: قضمَتْ الدّابة شعيرها، ونحو ذلك...، فاختاروا الخاء لرخاوتها للرّطْبِ، والقاف لصلابتها لليابس، حذوًا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث، ومن ذلك قولهم: النّضح ونحوه، والنّضخ أقوى من النّضح قال الله سبحانه: (فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ) [الرّحمن، ٦٦]، فجعلوا الحاء – لرقّتها– للماء الضّعيف، والخاء – لغلظها– لما هو أقوى منه"[2].

ونخلص بعد قول ابن جنّي إلى: أنّه أدرك بحسّه اللّغوي، وفكره المتوقّد أنّ "الفونيمات" تلعب دورًا مهمًّا في الدّلالة، وأنّ "الإبدال" الذي يحصل بينها يولّد دلالة جديدة، ويُلحظ ذلك في: خضم وقضم، ونضح ونضخَ، فالخاء في المثال الأوّل تدلّ على الرّخاوة، وبالتّالي جاء الفعل (خضم) للدّلالة على أكل الرّطب، والقاف تدلّ على الشّدّة، ومن ثمّ جاء الفعل (قضم) للدّلالة على أكل اليابس، والشيء نفسه ينسحب على المثال الثّاني، فالحاء لرقّتها جعلت من الفعل (نضح) دالاً على تسرّب السّائل في تأنٍّ وبطء، والخاء لغلظها

(١) انظر: طارق بومود، دلالة الألفاظ عند ابن جنّيّ، ص٢٨.

(٢) ابن جنّي، الخصائص، ٢/ ١٥٧- ١٥٨.

جعلت من الفعل (نضخ) دالًّا على فوران السّائل في قوّة وعنف.

ويعزّز ابن جنّيّ رأيه المتقدّم، فيقول: "ومن ذلك القدّ طولًا، والقط عرضًا، وذلك أنّ الطّاء أحصر للصّوت، وأسرع قطعًا له من الدّالّ، فجعلوا الطّاء المناجزة لقطع العرض لقربه وسرعته، والدّال المماطلة لما طال من الأثر، وهو قطعه طولًا. ومن ذلك أيضًا قوله في (المحتسب): "القبض بالضّاد معجمة باليد كلّها، وبالصّاد غير معجمة بأطراف الأصابع، وذلك أنّ الضّاد لتفشّيها واستطالة مخرجها جعلت عبارة عن الأكثر، والصّاد لصفائها وانحصار مخرجها، وضيق محلّها جعلت عبارة عن الأقلّ"(١).

المبحث الثّاني: ثنائيّة مصطلحَي "اللفظ والمعنى" أو "الدّال والمدلول"(٢) بين ابن جنّي والقدماء في ضَوْء اللسانيَّات الحديثة:

اهتمّ العلماء والدّارسون بالبحث في علاقة اللفظ بالمعنى، أو العكس، كمناقشتهم (دلالة) اللفظ على المعنى (المدلول)، وأهميّة اللفظ في بناء أيّ لغة، وأهميّة المعنى في كونه الأصل الذي تكوّنت من أجله الألفاظ، فكان موضوع علاقة اللفظ بالمعنى من المواضيع التي غمرتها أبحاث لغويّة وفلسفيّة بفائق عنايتها، ورصدت ما تعرضت له من تطوّر وتقلّب على مرّ العصور، فظلّ الموضوع الأولّ الذي اشترك في خوضه اللغويّون وغير اللغوييّن من فلاسفة ومؤرّخين ونقاد وأدباء.

وواضحٌ أنّ علماء المسلمين كانوا يفضلون الدّليل اللغويّ على باقي الأدلّة، بل كان حديثهم عن

---

(١) ابن جنّي، الخصائص ٢/ ١٥٨.

(٢) الدّالّ (Silgnifiant): هو صيغة صوتيّة معينّة يحدّده النّظام الصّرفيّ للّغة ما؛ لكي يشير إلى معنى محدّد، وعليه، فالدّالّ يعدّ مثيرًا لمدلول ما، أي صورة ذهنيّة، فالدّال مبني على أصوات ذات طابع فيزيائي؛ إذ تواضع عليه أعضاء الجماعة اللغويّة، لاستدعاء المعنى المقصود.

المدلول (Signific): هو الصّورة الذّهنيّة التي يستدعيها (الدّالّ) مشكلًا معنى معينًا في ذهن المتلقي، وترتبط دلالة اللفظ في الاصطلاح بدلالته في اللّغة؛ إذ انتقلت اللفظة من معنى الدّلالة على الطّريق، وهو معنى حسّي إلى معنى الدّلالة على معاني الألفاظ، وهو معنى عقليّ مجرّد.

العلامات السّيميائية غير اللغويّة على سبيل المقارنة والتّمثيل حسب. لكن هناك اعتقاد ثاوٍ وراء كلام القدماء فيما يتعلّق بالأسبقيّة الوجوديّة للإشارات والحركات على الأصوات اللّغويّة، أو على الأقلّ الإشارة التي تخصّص (المدلول) أثناء المواضعة اللسانيّة فالصّوت اللغويّ كان بديلًا طبيعيًّا عن الإشارة الحسيّة، ولذلك نظنّ أنّ الفكر اللغويّ القديم كان يرى في (اللّفظ) امتدادًا طبيعيًّا للمعنى؛ إذ لم تكن الأصوات إلاّ للتعّبير عن المعاني والأغراض المختلفة.

وإذا نحن نقّبنا في نصوص اللغويّين والمنظّرين القدماء عن مظاهر هذه العلاقة الامتداديّة، فإننّا نخلص إلى كونها الطّابع المؤسّس لعملهم الدّراسيّ. وأولّ مظاهر هذه العلاقة المظهر "الوسائليّ"؛ إذ تصبح الألفاظ وسيلة لأداء المعاني وأدلّة عليها، فليست الألفاظ في حقيقتها الفيزيائيّة إلّا (دوالّ) على المعاني الجزئيّة والتركيبيّة، ولن نجد صعوبة في الاستدلالات النّصّية على هذا المفهوم لهذا المصطلح(١).

التّأصيل المعنويّ عند ابن جنّي: والمتتبّع لحركة التّفكير اللغويّ عند القدماء، وما قدّموه من مؤلفّات شكّلت أنظارهم اللغويّة، يرى أنّه من القارّ لديهم أنّ اللّفظ ليس إلا وعاء يُملأ بالمعنى المقصود من طرف المتكلم العربيّ، وهذا يحيل على المظهر الثّاني للعلاقة الامتداديّة، المتمثّل في (التّأصيل المعنويّ) لعوارض التّركيب العربيّ. فقد ساد الاعتقاد أنّ كلّ الصّيغ الصّرفيّة والحركات الإعرابيّة والأشكال التّحويليّة تحكمها دلالات ثانويّة في قدرة المتكلّم العربيّ الفصيح، وهذا ما نجده في أهمّ مقولات الدّرس اللسانيّ الحديث في هذا الخصوص، وخير من يعبّر عن ذلك ابن جنيّ؛ إذ يقول: "فإنّ العرب فيما أخذناه عنها وعرفناه من تصرّف مذاهبها، عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها. أولا تعلم أنّ سبب إصلاحها ألفاظها وطردها إيّاها على المثل والأحذية التي قننّتها وقصّرتها عليها، إنّما هو لتحصين المعنى وتشريفه والإنابة عنه وتصويره؟ ألا ترى

---

(١) انظر: مهين حاجي زادة، البحث الدلاليّ عند ابن جني، ص١٥.

أنّ استمرار رفع الفاعل، ونصب المفعول، إنّما هو للفرق بين الفاعل والمفعول؟ وهذا الفرق معنويّ أصلح اللّفظ له، وقيّد مقاده للأوفق من أجله. فقد علم بهذا أنّ زينة الألفاظ وحليتها لم يقصد بها إلّا تحصين المعاني وحياطتها، فالمعنى إذًا هو المكرّم المخدوم واللّفظ هو المبتذل الخادم"[١].

وهكذا فالسُّلَّميّةُ التّفاضليّة تعطي للفظ موقعًا تبعيًّا (ذليلًا)؛ إذ لا يشكلّ هو في حدّ ذاته إلا خادمًا لأصل الدّلالة: (المعنى)، ومن ثمّة كان كلّ إصلاح للّفظ ينطلق من إصلاح المعنى، وفي ذلك يقول ابن جنّيّ: "اعلم أنّه لمّا كانت الألفاظ للمعاني أزِمَّة وعليها أدِلّة، وإليها موصِّلة، وعلى المُراد منها محصِّلة، عُنيت العرب بها، فأوّلتها صدرًا صالحًا من تثقيفها وإصلاحها"[٢].

فنرى أن ابن جنّيّ من الفريق الذي جنح إلى تفضيل المعنى، وعدّه أساسًا للعلاقات الدّلاليّة في البنية التّركيبيّة للّغة، وقال في المفاضلة بين (اللفظ والمعنى)، وبيّن أنّ الألفاظ خدم للمعاني، ويقول في موضع آخر: "فكانت العرب إنّما تُحلّي ألفاظها وتدبجها وتشيها عناية بالمعاني التي وراءها، وتوصُّلًا بها إلى إدراك مطالبها"[٣]. ونجده قد تناول في كتابه الخصائص عرض ثلاث علائق متّصلة، هي: العلاقة بين اللّفظ والمعنى، والعلاقة بين اللّفظ واللّفظ، ثمّ العلاقة بين الحروف ببعضها. ويفرد لذلك أبوابًا مخصّصة من مثل: "باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني"؛ إذ يعرض فيه لاشتراك الأسماء في المعنى الواحد وردّه لوجود تقارب دلاليّ بين تلك الأسماء.

ويقول في مستهل هذا الباب: "هذا فصل من العربيّة حسن كثير المنفعة، قوي الدّلالة على شرف هذه اللغة، وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كلّ اسم منها فتجده مفضي المعنى إلى

---

(١) ابن جنّي، الخصائص، ١/ ١٥٠.

(٢) نفسه، ٣١٢.

(٣) نفسه، ٢/ ٤٤٢.

معنى صاحبه"[١]. وفي ذلك إشارة إلى وقوع التّرادف في اللغة الذي كان ينكره بعض علماء اللّغة في عصر ابن جنّيّ (القرن الرّابع)، ومنهج استاذه أبو عليّ الفارسيّ. وما اشتهر به ابن جنّيّ في (الخصائص) على نحو خاصّ، هو إبراز لظاهرة لغويّة تتمثّل في تقارب الدّلالات لتقارب حروف الألفاظ، وهو ما أطلق عليه مصطلح "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"، ويسجل فيه أنّ مخارج حروف اللفظ التي تقترب من مخارج حروف لفظ آخر هما متقاربان دلاليًّا؛ لتقاربهما "فنولوجيًّا" وتلك خاصيّة من خصائص اللغة العربيّة.

مثالٌ ودليلٌ: لفظة "أزًّا": كان الملحظ الدّقيق الآنف، ينمّ عن عمقٍ في رؤية ابن جنّيّ لنظام اللّغة، ففي شَرحه للفظة "أزًّا" الواردة في قوله تعالى: "إنّا أرسلنا الشّياطين على الكافرِين تؤزّهم أزًّا" [مريم/ ٨٣]. يقول ابن جنّي في قوله تعالى: (تؤزّهم أزّا): "أي تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى تهزّهم هزًّا، والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان، لتقارب المعنيين، وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة؛ لأنّها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهزّ؛ لأنك قد تهزّ مالا بال له، كالجذع وساق الشجرة، ونحو ذلك"[٢].

ويقدّم ابن جنّي في هذا الباب تطبيقات أخرى مسّت ألفاظًا وجَدَ بين حروفها اشتراكًا في الصّفات "الفنولوجيّة"، فأفضى ذلك إلى تقاربها في الدّلالة، ومن ذلك: المقابلة بين فعل (ج ع د)، والفعل (ش ح ط)، فيقول: "فالجيم أخت الشين، والعين أخت الحاء، والدّال أخت الطّاء"[٣]. أيضًا كان يرى ابن جنّيّ أنّ هناك مناسبة طبيعيّة بين الصيغة المعجميّة ودلالتها، فنراه يقدّم تعليلًا بديعًا لما جاء به الخليل وسيبويه في هذه المسألة؛ إذ يفسّر العلاقة الطبيعيّة بين الصّوت ودلالته، فيقول: "كأنّهم توهّموا في صوت الجندب استطالة ومدًّا، فقالوا: صرصر". ويقول سيبويه في المصادر التي جاءت على وزن فعلان إنّها: "تأتي للاضطراب

(١) ابن جنّي، الخصائص، ٢/ ١٥٢.

(٢) نفسه، ٢/ ١٤٦.

(٣) نفسه، ١٥٢.

والحركة، نحو: القفزان، والغليان، والغثيان، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال". وهذا ما أدرجه ابن جنّيّ في مصطلح "إمساس الألفاظ اشباه المعاني" واتّخذ له بابًا خاصًّا. إذن؛ فالتّأليف الصّوريّ للفظ يرسم القيمة الدّلاليّة للمعنى الذي يقابله، وإن كان ذلك صعبًا تطبيقه على كلّ عناصر النّظام اللغويّ، إلا أنّ ذلك يبقى طرحًا جريئًا من قبل ابن جنيّ له قيمته العلميّة، وسبقه المعرفيّ في عصره، وهي محاولات كانت تنتظر من يعطيها طابع النّظريّة الشاملة بعد ابن جنّيّ، ولكنّه وُجد أتباعٌ لم يكملوا ما بدأه ابن جنّيّ، وإنّما انتحلوا بحوثه ونسبوها إلى أنفسهم كابن سيدَه صاحب كتاب "المحكم" المتوفّى سنة ٤٥٨هـ(١).

مصطلح الاشتقاق بين المبنى والمعنى: قام ابن جنّيّ بالصّنيع نفسه في باب (الاشتقاق) الذي عالجناه في الفصل الثّاني من هاته الدّراسه، وخاصّةً في تلك التقلبّات "المورفولوجيّة" السّتة التي تنتج عن الصّيغة المعجميّة الثلاثيّة، إلاّ أنّه بعد أن ربط تلك الصّيغ دلاليًّا بالصيغة الأمّ، وجد صيغًا مهملة لا واقع لغويّ مستعمل لها، وكان في بعض الأحيان يلمحق الأمثلة قسرًا بالقاعدة، وتلك ملاحظة أخذها عليه علماء اللّغة، بل إنّ ابن جنّيّ نفسه قد أقرَّ بصعوبة ذلك المسلك في إجراء التقليبات السّتة، وربطها بدلالة الأصل الثلاثي، فيقول: "وهذا أعوص مذهبًا، وأحزن مضطربًا، وذلك أن عقدنا تقاليب الكلام السّتّة على القوّة والشّدّة"(٢).

وعن علاقة اللفظ، أو الرّمز اللّغوي بدلالته كما أصبح قارًّا في الدّرس اللسانيّ الحديث، يقول ميشال زكرّيا: "إنّ علاقة الرّمز اللّغويّ بدلالته لا يمكن أن تكون قسريّة ولا طبيعيّة؛ لأنّ ذلك سيبقي النّظام اللّغويّ في حالة من الجمود، ولكن القول بالعلاقة الاعتباطيّة أو الكيفيّة (arbitraire) بين اللفظ ودلالته، يعطي للّغة المرونة اللاّزمة خلال التغيّر الذي يطرأ على البنية اللغويّة من جرّاء الأحداث النّاجمة عن الاستعمال اللّغوي،

---

(١) انظر: ابن جنّي، الخصائص، ٢٩/١، والكلام للمحقّق محمّد النجّار.

(٢) نفسه، ١/ ١٣٤- ١٣٥.

وعن تطوّر بعض المدلولات، ما كان التّغيرّ ليحصل لو لم تكن الإشارة بالحقيقة "كيفيّة" أي اعتباطيّة[١].

في حين يذهب كثير من الفلاسفة القدماء إلى أن ثمّة صلة طبيعيّة بين (الدّالّ والمدلول)، وهي صلة شبّهت عندهم بالصّلة بين النّار والاحتراق، والخصب والنّماء، فالدّالّ على ذلك سبب للدّلالة والرّابط بينهما، أي (الدّالّ والمدلول) رابط طبيعيّ ذاتيّ[٢]. ومن ذلك ينطلق (سقراط) في وصفه (اللغة المثاليّة)؛ إذ يرى بأنّها تلك اللّغة التي تربط بين الألفاظ ودلالاتها ربطًا طبيعيًّا ذاتيًا، وعلى وجه التّعيين، يكون ذلك الرّبط في الألفاظ المنبثقة أصلًا عن أصوات الطّبيعة من حفيف وخرير وزفير[٣]، وكان (أفلاطون) قد تبع استاذه – سقراط– في ما ذهب إليه[٤]، وهذا ما قال به ابن جنّي في حديثه عن مصطلح (المحاكاة)[٥].

ونرى أنّ بعضًا من هؤلاء الفلاسفة ظلّ منحازًا للقول بالعلاقة الطبيعيّة بين (الدّال والمدلول)، حتى في الحالات التي عُسُرَ الكشف فيها عن تلك العلاقة، فذهب ذلك الفريق إلى أنّ أنّها –أي العلاقة الطّبيعيّة– كانت جليّة في بدايات التّكوين اللغوي، وفي مرحلة تالية صارت اللغة إلى حالة من التطوّر، عُسِرَ معها على قادم الأجيال أن تقف على حقيقة تلك العلاقة[٦].

وهذا يتنافى إلى درجة التّناقض مع فكرة "اعتباطيّة" اللّغة التي يرى بها فريق آخر من القدماء وعلماء اللّسانيّات المحدثين. ومن أولئك نرى أنّ أرسطو قد تزعّم طائفة من الفلاسفة تقول باصطلاحيّة أو عرفيّة العلاقة بين (الدّال والمدلول)[٧]. ولذلك فإنّ النّقاش الدّائر في بيان العلاقة أهي عرفيّة أم طبيعيّة بين (الدّالّ

(١) ميشال زكريّا، علم اللّغة الحديث، ١٨٣.

(٢) انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ٦٢.

(٣) انظر: نفسه، والصّفحة نفسها.

(٤) انظر: عبد الغفّار هلال، العربيّة، خصائصها وسماتها، ٢٧٤.

(٥) ابن جنّي، الخصائص، ١/ ٤٦-٤٧، ١/ ١٥٢.

(٦) إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ٦٢.

(٧) انظر: نفسه، والصفحة نفسها.

والمدلول) عند القدماء من المنظّرين للمعرفة الإنسانيّة لم يصل إلى نتيجة واحدة قاطعة يسلّم بها النّاس جميعًا، وهو ما ألقى بظلاله على الدّراسات العربيّة التي تناولت هذا الموضوع.

ثنائيّة الدَّال والمدلول بين ابن جنّيّ والقدماء (المتقدّمين عليه والمتأخّرين):

سيبويه (١٨٠هـ): تجدر الإشارة إلى الأسبقيّة على ابن جنيّ في بعض ما ذهب إليه من أفكار ومفاهيم تضمّنتها مصطلحاته ذات الطابع الدّلاليّ عند اللغويّين العرب القدماء فسيبويه –مثلًا– بحث ذلك في أكثر من موضع في الكتاب، فنجده يقول: "أمّا ما كان من الجوع والعطش، فإنّه أكثر ما يُبنى من الأسماء على (فَعْلان)، ويكون المصدر الفَعَلَ... ومنه: ظمآن، وغرثان، وعلهان، وطيّان"[١]، وكلّها متعلّقة بالأكل.

ابن قتيبة (٢٧٦هـ): يشير ابن قتيبة إلى مثل ما أشار إليه سيبويه، بتفريقه بين (القبض، والقبص)، فالقبض بجميع الكفّ، والقبص بأطراف الأصابع، وبتفريقه بين (الخامدة، والهامدة)، فالنّار الخامدة ما سكن لهبها، ولم يطفأ جمرها، والهامدة ما طفئت وذهبت ألبتّة، كما فصّل ابن قتيبة بين (الحزم، والحزن)؛ إذ الحزم من الأرض أرفع من الحزن[٢].

ابن فارس (٣٩٥هـ): ونرى ابن جنيّ يوافق في بعض ما ذهب إليه نفر من العلماء العرب القدماء، ومنهم معاصره أحمد بن فارس؛ إذ يجعل الصّوت دليلًا على المعنى في ألفاظ خاصّة، ويطلق عليها مصطلح (أسماء الأصوات)، كما في (أحّ)؛ إذ للهمزة والحاء أصل واحد، هو حكاية (السّعال)، وما يشبهه من عطس وغيظ، وكلّه قريب بعضه من بعض[٣].

الثّعالبيّ (٤٢٩هـ): وممّن يوافق ابن جنّيّ في بعضٍ من إسهاماته في الحقل الدّلاليّ ومصطلحاته

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢١- ٢٤/ ٤.

(٢) ابن قتيبة (٢٧٦ هـ)، أدب الكاتب، ٢٢٣.

(٣) ابن فارس (٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللّغة، طبعة: دار الجيل، بيروت، ١٩٩١ م، ٩.

من القدماء الثّعالبيّ، فيعرض في (فقه اللغة وسرّ العربيّة) لكثير من الألفاظ التي تدلّ أصواتها على معانيها كـ(الدّندنة)؛ إذ يتكلّم الرّجل كلامًا لنسمع نغمته ولا نفهمه[١]، و(الجأجأة) الصّوت بالإبل لدعائها إلى الشّرب[٢]. و(النّحنحة) حكاية قول المستأذن، و(الفخيخ) صوت النّائم[٣]. و(الصّهيل) صوت الفرس في أكثر أحواله[٤].

مع الإشارة هنا، إلى أنّ ما عرض له الثّعالبي ليس حكرًا على العربيّة؛ إذ في كلّ لغة من لغات العالم ألفاظ تحكي أصواتها معانيها[٥]، ولعل "مقولات الثّعالبيّ في هذا الحقل تكون سبقًا لغويًّا وزمنيًّا على بعض ما قدّمه اللغويّون الغربيون في هذا الصّدد، كقولهم بمحاكاة بعض الكلمات في اللّغة لأصوات الطّبيعة، كأن يصبح الزّئير اسمًا للأسد[٦]. وهو ما يعرف بمذهب (الأناماتوبيا). ومعلوم أنّ هذه المحاكاة ليست مطّردة؛ إذ إنّ هذه الألفاظ المحاكية لأصوات الطّبيعة لا تكون في كلّ اللّغات على نحو واحد ولو كانت تلك الألفاظ على نحو واحد، لكانت العلاقة فيها بين اللفظ والمعنى علاقة طبيعيّة[٧].

الفارابيّ (٣٥٠هـ): وممّن يوافق ابن جنّي في بعض ما ذهب إليه من أفكار دلالية أيضًا، الفارابيّ ومن ذلك أنّه فصل بين (الشّازب) و(الشّاصب)، فالشّازب، الضّامر من الإبل وغيرها، وأمّا الشّاصب، فأشدّ ضمرًا من الشّازب[٨].

(١) الثّعالبيّ (٤٢٩ هـ)، فقه اللغة وسرّ العربيّة، ٢٢٠.

(٢) نفسه، ٢٢٣.

(٣) نفسه، ٢٢٦.

(٤) نفسه، ٢٢٧.

(٥) انظر: علي وافي، فقه اللغة، طبعة: دار النّهضة، القاهرة، ١٩٧٥ م، ١٧١.

(٦) انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ٦٩.

(٧) انظر: رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، ١٨.

(٨) الفارابي (٣٥٠هـ)، ديوان الأدب، ٣٤٥.

السّيوطيّ (٩١١هـ): أيضًا نجد السّيوطيّ يأخذ بمذهب ابن جنّي في الفصل بين الحرف الأقوى، والحرف الأضعف، إذ يجعل العرب –بحسب السيوطيّ– الحرف الأضعف والألين والأخف والأسهل والأهمس، لما هو أدنى وأقلّ وأخفّ عملًا، أو صوتًا، وجعلوا الحرف الأقوى، والأشّدّ والأظهر والأجهر، لما هو أقوى عملًا وأعظم حسًّا[١].

والسّيوطيّ بوصفه امتدادًا لفكر ابن جنيّ اللغويّ والدّلاليّ، يفترض أن الجهر أقوى من الهمس، والتّفخيم أقوى من الترقيق، والإظهار أقوى من الإخفاء، وقس على ذلك، وهو افتراض يتناقض وما يذهب إليه علم الأصوات الحديث، فالجهر والهمس والتفخيم والترقيق، ومواضع النّطق وآلياته وطرائقه، ليست إلا ملامح يتمايز بها صوت عن آخر، ومن ثمّ فليس من الملامح تلك خصائص القوّة أو الضّعف، وعليه فإنّ الصّواب –فيما نظُنُّ– بإنكار القول بالحرف الأقوى والأضعف[٢].

ابن عصفور (٦٦٩هـ): ينقد ابن عصفور ما ذهب إليه ابن جنّيّ في باب/ مصطلح (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني) بقوله: "إنه ابتكار ابن جني، ولم يقل به أحد من النحويّن، إلا ما نقله أبو الفتح نفسه عن أبي علي الفارسيّ، وهو ضرب من الاشتقاق غير مأخوذ به؛ لعدم اطّراده ولما يلحق به من التكلف لمن رامه[٣].

ونجد أنّ هنالك إيغالًا في القول بوجود العلاقة الطبيعيّة بين (الدّال والمدلول) عند الفريق الذي يرى بذلك، يصل حدَّ افتعال العلاقة بينهما دون إقناع، وهذا مستنكر مستقبح يدلّ على تخبّط عندهم في تناول هذه المسألة حتى ممن وافق من حيث المبدأ على القول بالعلاقة الطبيعيّة[٤].

---

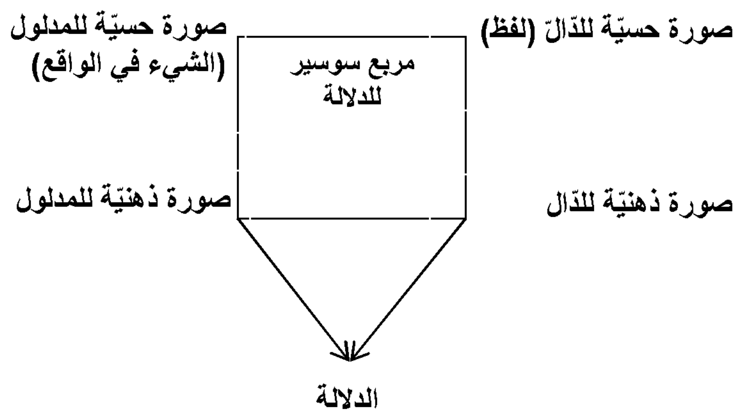
(١) السّيوطي (٩١١ هـ)، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، طبعة: دار الجيل، بيروت، ٥٣.

(٢) انظر: محمّد أحمد أبو عيد، الدال المدلول، دراسه في الفكر اللغوي عند ابن جني، ٣٧٥.

(٣) ابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩ هـ)، الممتع في التّصريف، تح: قباوة، طبعة: المكتبة العربيّة، حلب، ١٩٧٠ م، ٤٠.

(٤) انظر: السّيوطي (٩١١هـ)، المزهر، ٤٧.

ثنائيّة الدَّال والمدلول عند اللسانيّين الغربيّين: (دي سوسير) أنموذجًا: يجد المتتبع تقاطعًا وتماسًّا كبيرًا بين ما قدّمه ابن جنّيّ في ميدان المصطلحات والمفاهيم الدّلاليّة، وما توصّل إليه الفكر اللسانيّ الغربيّ الحديث، وعلى يدي رائده (فيرديناند دي سوسير) خاصّة. فعند سوسير هناك دالّ (لفظ)، وهناك مدلول (معنى) أو مفهوم، ولا يمكن الفصل بينهما وإنّ تحليل (الدّالّ) يؤدّي بالضّرورة إلى تحليل (المدلول)(١). وللتّأكيد على أنّ الدّلالة تتمّ من الارتباط الذّهنيّ بين (الدّالّ والمدلول)، يوضح تلاميذ سوسير هذه العلاقة من خلال ما يعرف بمربع سوسير الدّلالّي حسب الشّكل التّالي:

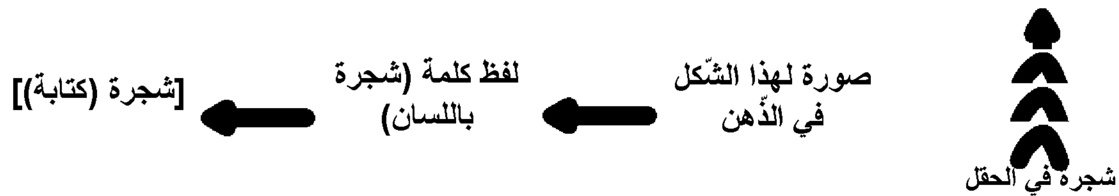


فيبدو أنّ سوسير حصر عناصر الدّلالة في (الدّالّ والمدلول)، وأهمل الموضوع، وهو الشيء أو المرجع الذي تحيل عليه العلاقة الدّلاليّة، وهو في ذلك يلتقي – في هذه الثنائيّة– مع ابن سينا الذي حصرها بين اسم (مسموع) ومعنى، في حين يرى (بيرس) أنّ العلاقة ثلاثيّة الصّورة: (الدّالّ)، والمفسّرة (المدلول)، والموضوع، وهو ما تحيل عليه العلاقة، أي الشيء(٢).

---

(١) انظر: فردينان دو سوسور، دروس في الألسنيّة العامّة، طبعة: الدّار العربيّة للكتاب، بترجمة: القرمادي، ١٩٨٥ م، ص١٧٤.

(٢) ومن باب الشّيء بالشّيء يُذكر، يرى الغزاليّ (٥٠٥هـ) أنّ الأشياء لها أربعة مراتب فيقول: "إنّ للشيء وجودًا في الأعيان، ثمّ في الأذهان، ثمّ في اللّفظ، ثمّ في الكتابة، فالكتابة دالّة على اللفظ، واللفظ دالّ على المعنى الذي هو في النّفس، والذي



ويتناول البحث الدّلاليّ والألسنيّ بشكل عامّ، والجانب المصطلحّي منه بشكل خاصّ العمليّة الدّلاليّة باعتبارها أساسَ التّواصل والإبلاغ، وبما أنّ موضوع علم الدّلالة (المعنى)، فإنّه كان لزامًا على الباحثين الدّلاليّين أن يتناولوا طبيعة (الدّالّ)، كما تناولوا طبيعة (المدلول).

ويطلق سوسير –اختصارًا– على (الدّال والمدلول) باعتبارهما وجهين لورقة واحدة مصطلح (الدّليل اللّسانيّ)، وفي هذا المجال اهتمّ علماء الدّلالة بالعلاقة التي تربط طرفي العمليّة الدّلاليّة (الدّالّ والمدلول)، وبرزت على أساس ذلك نظريّات أرادت تأسيس رؤية موحّدة تظهر من خلال القوانين اللغويّة التي تنتظم (الدّليل اللّسانيّ)، فظهر في هذا المجال مبحث مهمٌّ اصطلحوا عليه بـ(العلاقات الدّلاليّة) التي قسّمها العلماء إلى ثلاثة أقسام أو(مصطلحات) رئيسة، هي العلاقة الوضعيّة، والعلاقة الطّبيعيّة، والعلاقة العقليّة[(١)].

الدّال والمدلول بين ابن جنّيّ واللّغويّن العرب المحدثين: اتّكاء على مجمل ما تقدّم، نتفهّم وجود المسوّغات القويّة لاحتفال اللغويّن والباحثين المحدثين العرب بما قدّمه ابن جنّيّ من جهود في علم الدّلالة وابتكاره لكثير من مصطلحاته، وخاصّة في مجال بحث العلاقة الطّبيعيّة بين (الدّالّ والمدلول). ولعلّ من أظهر أولئك الباحثين محمدّ المبارك؛ إذ يعرض لما يشبه "الفرضيّة اللّغويّة"، ويطلق عليها مصطلح "القيمة التّعبيريّة للحرف العربيّ"، مستلهمًا بذلك جملة الأفكار التي اختزلتها آراء ابن جنّيّ ومصطلحاته في ميدان

في النّفس هو مثال الموجود في الأعيان" أبو حامد، محمد بن محمد الغزالي (٥٠٥ هـ)، معيار العلم في فن المنطق، ٤٦-٤٧.

(١) انظر: حاجي زادة مهين، البحث الدّلاليّ عند ابن جنّيّ، ١٣.

الدّلالة، فيزعم أنّ صوت (الغين) يدلّ على (الاستتار والغيبة والخفاء)، كما في: غاب، وغارَ، وغاص، وغال، وغام، وغمد، وغمر، وغمز، وغرب، وغشّ، وغطّ ويزعم أيضًا أنّ صوت (النون) إنّما يدلّ على الظّهور والبروز، كما في: نفث، ونفخ، ونبت، ونزع، ونجم[1]. وكذلك ذهب المبارك إلى أنّ (القاف) تدلّ على: الاصطدام، أو الانفصال، كما في: قدَّ، وقرعَ، ودقَّ، وشقَّ، وطقَّ: و(السين) على الطّريق نفسه، يذهب إلى أنّها تشير إلى: اللّيونة، والسّهولة، كما في: سهل، وسلم، وسَلَّ، وسال، ومسَّ، وملس، وسحبَ[2].

وعلى ذلك؛ فالكلمة (ثلاثيّة الجذر) – وَفْقَ المبارك- إنّما تعبرّ عن معنى محدّد، هو حاصل الجمع لمعاني أصواتها (الصّوامت الثّلاثة)، كأن نقول، مثلًا: إنّ "غرق" يُتحَصَّل على معناها من حاصل الجمع لمعاني: الغين، والرّاء، والقاف، فالغين تدلّ على غيبة الجسد في الماء، والرّاء: تدل على تكرار الغياب والاستمرار في السقوط، والقاف: تدل على اصطدام الجسد بقعر الماء. وبذلك يكون المعنى المتحصّل عليه من اجتماع المعاني الجزئية للأصوات الصّوامت الثلاثّة، هو المعنى الكليّ للفظ "غرق"[3].

وفي إطار التّأثر بما قدّمه ابن جنّيّ في الميدان الدّلاليّ، جاءت قراءات المجامع اللغويّة العربيّة بصياغة البنية الدّالة على (الحِرْفَة)، أو شبهها من الوزن (فِعَالَة)، وبأن يُصاغ المصدر على وزن (فَعَلان) للفعل الثلاثيّ اللاّزم مفتوح العين إذا دلّ على (التقلّب والاضطراب)، وكذلك يُقاس (فُعَال) للمرض، و(فُعَال، وفَعِيل) للصّوت[4]. أمّا الوزن (فِعالة)، فمثله من الألفاظ المستحدثة: قِبالة، وسِمانَة، وبِرادة، وممّا ورد من الألفاظ الحديثة من أسماء (الأمراض)، وجاء على وزن (فُعال)، مثل: كُسَاح، وزُكام، وسُعَال[5].

(١) انظر: محمّد المبارك، فقه اللّغة وخصائص العربيّة، طبعة: دار الفكر، بيروت، ط٧، ١٩٨١م، ١٠٥.

(٢) نفسه، ١٠٥.

(٣) نفسه، والصفحة نفسها.

(٤) انظر: سعيد الأفغاني، في أصول النّحو، ص١١٣.

(٥) انظر: محمّد أحمد أبو عيد، الدّال والمدلول، دراسة في الفكر اللغويّ عند ابن جنّيّ، ٣٧٦.

وفي السّياق نفسه، نرى المعجميّين العرب المحدثين يفيدون ممّا جاء به ابن جنّيّ في ميدان "المعجميّة والدّلالة"، وممّا ورد في قرارات المجامع اللّغويّة العربيّة، التي سارت على نهج ابن جنّيّ من حصر دلالة بعض البنى الصرفيّة بمعنى محدّد. فوظفوا ذلك في ابتكار المصطلحات العلميّة، ومن ذلك ما جاء عند مصطفى الشّهابي واضع معجم المصطلحات "الحَراجيّة"؛ إذ اتُّبِعت قرارات المجمع في القاهرة في قياسيّة عدد من الأوزان، ومنها: فِعالة (للحرفة)، كالغِراسة، عن غرس، والحِراجة من حَرَج[١]. ومن البنى التي أفاد منها المحدثون بنية (استفعل) ودلالاتها على (الطّلب)، كما في "الاستعلامات"، وهي لفظة اصبحت ذات شيوع في مختلف الأروقه والميادين[٢].

فربْطُ المعاصرين بين (الدّالّ والمدلول) في ألفاظ محدّدة لا يعني – بالضرورة– التّسليم بكلّ ما ذهب إليه ابن جنيّ في ذلك الطّريق الذي اختطّه لنفسه في استنباط معاني الألفاظ ودلالاتها. فالقول بأنّ "كسّر" فيها مبالغة وشدّة أكثر من "كسر" لا يقود إلى القول بالعلاقة بين الأصوات (ك، س، ر)، وما تدلّ عليه من معنى، وبعبارة أخرى؛ فإنّ ذلك القول لا يقود إلى القول بالعلاقة الطّبيعيّة بين (الدّال والمدلول)، ويُقاس على ذلك في غيره[٣].

وفي المقابل؛ نجد طريق ابن جنّي ومن سار عليه من اللغويّين المحدثين في ضرب تلك الأمثلة التي تدلّل على القول بالعلاقة الطبيعيّة بين (الدّال والمدلول) ليست إلاّ أمثلة يسيرة، والخروج منها بنظريّة إنّما هو ضرب من التنطّع في التّفكير اللغويّ والدّلالي. فإيراد أمثلة أخرى تتساوق مع هذه الألفاظ المنتقاه ليس إلاّ ضربًا من التكلف والتعسف، ومن ثمّ العدول باللّفظ عن المعنى الأصليّ[٤].

(١) انظر: مصطفى الشّهابيّ، معجم المصطلحات الحراجيّة، ص٦.

(٢) انظر: عبدالغفّار حامد هلال، العربيّة، خصائصها وسماتها، ص٢٧١.

(٣) انظر: محمّد أحمد أبو عيد، الدّال والمدلول، دراسة في الفكر اللغوي عند ابن جنيّ، ص٣٧٧.

(٤) انظر: رمضان عبد التّواب، بحوث ومقالات في اللغة، ١٨، وبكر يعقوب، نصوص في اللغة العربية، ص١٣٧، وإبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط٥، ١٤٤.

وعلى سبيل المثال، فإننّا إذا ما سلّمنا –جدلًا– بدلالة (القاف) على (الاصطدام) في: قَدَّ، وقطع، وغيرهما، فإنّ تصفحّ أو استقراء المعجم العربيّ ليزودنا بكثير من ألفاظ تشتمل على (القاف)، ولا تدلّ على (الاصطدام) ومعانيه، أو شبهها، من مثلك قوس، وقبّه، وقلّة[١]. وكثير من الألفاظ التي يبدو عليها التشابه.

إذنّ؛ هو قياس القليل على الكثير، وليس الكثير على الكثير، وهذا يخالف مبادئ القياس اللغويّ في اللسان العربيّ، هو لا يرتقي إلى مستوى (الظاهرة اللغوية) التي يمكن أن يُقنّن لها، ويوضع لها المصطلحات اللغوية وقوانينها الضابطة والناظمة. وبناءً عليه؛ عُدّت مثل تلك الألفاظ مختلفة لجذور مختلفة، ليس الاختلاف بينها إلا ضربًا من (التّناوب الصّوتي)، وهو تناوب يعود للاختلافات اللهجيّة بين القبائل العربية[٢]. ولعل الشاهد المكرور في المصادر اللغويّة العربيّة، حكاية عن لسان الأعرابيّ في قوله: صقر، زقر، سقر، خيرُ ما يؤتى به دليلًا على أنّ ما ورد من أمثال ذلك عند ابن جنّيّ وغيره، ليس إلا لاختلافات لهجية يعرفها كلٌّ منّا في واقع اللّهجات العربيّة المعاصرة، ومن ثمّ، فإنّ هذه الأمثلة وأضرابها لا ينظر إليها بوصفها كلمات متخالفة ذات دلالات متنوعة، بل هي كلمة واحدة، تغيرت بتغير اللهجات، ومن أمثال ذلك ممّا ورد عند ابن جنّيّ: (الوسيلة، والوصيلة)، و(الأسف، والعسف)، و(هزّ، وأزّ)[٣].

وخلاصة القول؛ إنّ كثيرًا من اللغويين المحدثين العرب، رفض الفكرة الأساس التي انطلقت منها طروحات ابن جنّيّ، وهي الفكرة القائمة على افتراض العلاقة الطبيعية بين (الدّالّ والمدلولّ)، ولعلّ أظهر ما اتكأ عليه الرافضون ما يأتي:

---

(١) محمّد أحمد أبو عيد، الدّال والمدلول، دراسة في الفكر اللغوي عند ابن جني، ٣٧٧.

(٢) انظر: عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ١٧٩.

(٣) انظر: محمّد أحمد أبو عيد، الدّال والمدلول، دراسة في الفكر اللغوي عند ابن جنيّ، ٣٧٧.

١- قد يعبّر اللفظ الواحد في اللغة عن دلالات متنوعة، وهو ما أطلقوا عليه مصطلح (المشترك اللفظي).

٢- قد يعبّر عن المعنى الواحد بعدّة ألفاظ، وهو ما أطلقوا عليه مصطلح (التّرادف).

٣- قد ينتج عن التّطور اللّغويّ تطور الألفاظ وتغيرّها من جهة الشكل مع احتفاظها بذات الدّلالات، وقد ينتج عنه تغير الدّلالات مع الاحتفاظ بالشكل الأوحد(١).

كما أن بعضًا ممن قالوا بمثل هذه العلاقة بين (الدّال والمدلول) من اللّسانيين الغربيين، يحذّر جمهور اللغويين من المغالاة في اصطناعها وتكلّفها؛ إذ يرون أن هذه لا تكاد تضطرد في لغة، والألفاظ "المحاكية" لأصوات الطبيعة تفقد صلتها بالمعنى، بمرور الأيام(٢).

رأي إبراهيم أنيس: يرى إبراهيم أنيس أنّ العلاقة بين (اللفظ والمعنى)، أو (الدّال والمدلول)- كما استقرّت عليها التسمية في الدرس اللساني الدلالي الحديث- علاقة (مكتسبه)، لا سحر فيها، ولا غموض. ولذلك؛ فإنّ القول بالعلاقة الطبيعية بين (الدّال والمدلول) ليس إلا من باب (التوّهّم)(٣).

رأي تمّام حسّان: ويرى تمّام حسّان أن ليس في الفكر ما يفرض شكلًا معيّنًا للرّموز الصّوتيّة، فهذه الرّموز موضوعة وضعًا (اعتباطيًّا)، وليست وظيفة اللّغة في هذا أن تخلق وسطًا صوتيًّا للتعبير عن الأفكار، ولكن أن تقوم بدور الوسيط بين (الفكرة والصوت) في حالة تدعو كلاً منهما إلى الآخر، والمعنى بهذا الاعتبار علاقة (متبادلة) بين (الاسم والفكرة) تجعلهما يتداعيان(٤).

ويمكننا الخروج بنتيجة مؤدّاها؛ أنّ رفض فريق من اللّغويّين العرب المحدثين لطرح ابن جنيّ فيما

---

(١) انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ١٤٤.

(٢) نفسه، ٦٨.

(٣) نفسه، ٧٨.

(٤) انظر: تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ٢٤٤.

ذهب إليه من ترسيخ لفكرة العلاقة الطبيعية بين (الدّالّ والمدلول)، ليس إلا امتدادًا لرفض أي شكل من أشكال تلك العلاقة في الدرس اللساني الحديث، فها هو سوسير (رائد اللسانيّات الحديثة ومؤسسها) ينكر العلاقة الطبيعيّة بين (الدّال والمدلول)، الذي يرى أنْ ليس ثمّة من علاقة طبيعية بين (الدّال والمدلول)؛ بل إن العلاقة (اعتباطيّة) أو (ارتجالية)[١].

بل إنّ (اعتباطيّة) العلاقة بين (الدّال والمدلول) تعني (عدميّة العلاقة) بشكل قاطع، ومن ثمّ فإنّ الدّالّ اللّغويّ (الصّوت/ اللّفظ) غير محمّل بأي إشارة للمعنى، فالمُتصوَّر الذّهنيّ "شجرة" لا تربطه أي علاقة داخليّة بالمتوالية الصوتية: (الشيْن والفتحة، والجيم والفتحه، والرّاء والفتحة والتّاء)[٢].

وقد اقترنت المقولات اللسانيّة الرافضة للعلاقة الطبيعية بين (الدّال والمدلول)، والقائلة بِ(اعتباطيّة) اللّغة، وطبيعة العلاقات المتشكلة بين ألفاظها ومعانيها، بتطوّر الدّرس الصّوتيّ الحديث[٣]، وما حققّه من اكتشافات لسانيّة. وفي ذلك يقول ستيف أولمان: "من الواضح أنّه ليس هناك علاقة طبيعيّة بين الصّيغة والمعنى"؛ إذ إنّ المرء لا يعجز، فقط عن إدراك هذه العلاقة، بل إنّه على فرض وجود علاقة خفيّة هناك، لن يدري كيف يفسّر تنوّع الأسماء الموضوعة لهذا الشيء نفسه، وتباين هذه الأسماء في لغات مختلفة، فالتفاحة يعبر عنها بالكلمة (apple) في الإنجليزية، و(bomme) في الفرنسيّة، و(mauzana) في الإسبانية"[٤].

ويَعُدُّ "فندريس" القول بالعلاقة الطبيعية بين (الدّال والمدلول) قولاً مستمدًّا من الظروف، بل إنّه يرى متهكّمًا أنّ القول بذلك لا يثير في النّاس في يومهم هذا إلا الابتسام[٥]. ومن جهتها، انكرت الدراسات

---

(١) انظر: سوسير، دروس في الألسنية العامة، ٢٤.

(٢) انظر: محمّد أحمد أبو عيد، الدّال والمدلول: دراسة في الفكر اللغوي عند ابن جني، ٣٧٨.

(٣) انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ١٤٤.

(٤) ستيف أولمان، دور الكلمة في اللغة، ٢٤.

(٥) فندريس، اللغة، ٤٠.

السيكولسانية مثل هذه العلاقة الطبيعية، وأكدّت ما ذهبت إليه اللسانيات النظرية؛ إذ إن العلاقة بين (الدّال والمدلول)، وَفْقَ هؤلاء العلماء السّيكولسانيّين، لا تعدو أن تكون علاقة آلية مادية، تربط بين المثير والاستجابة[١].

وخلاصة القول فيما سبق من تناول لما قرره ابن جنيّ من وجود علاقة طبيعية بين (الدّال والمدلول)، إنما كانت امتدادًا لما رشح من ثقافة اليونان، وإسهامات علمائها وفلاسفتها في المجال اللغوي والدلالي منه على وجه خاص، وما تبعه من تأثير لهم على طروحات العرب القدماء السابقين على ابن جنّيّ وأفكارهم، ولذلك ليس لابن جني في الأمر أولية الابتكار أو الاكتشاف، بل أولية التّوسع والتّمدد في المساحة المفترضة للعلاقة بين (الدّال والمدلول).

ختامًا؛ يمكننا القول إنّ اللسانيّات الحديثة بمقولاتها العلمية الصارمة، قد تجاوزت مثل هذه الأفكار سواء أكانت قد صدرت عن ابن جني أم عن غيره من اللغويين القدماء عمومًا[٢].

المبحث الثّالث: ثنائيّة مصطلحي "الحقيقة والمجاز" عند ابن جنّي:

لا غرو أنّ لكلّ لغة (حقيقة ومجازًا)، فهي تارةً تستعمل ألفاظًا للتّعبير عن حقيقة ما، وأحيانًا أخرى تستعمل الألفاظ ذاتها في سياق مجازيّ، ممّا تكسبها دلالة جديدة للكلمة، وتمنحها اتّساعًا في معناها، فنرى ابن جنّيّ يطلق عليها مصطلح (الدّلالة المعنويّة). وعلى الرّغم من أنّ ابن جنّيّ لم يضع تعريفًا واضحًا لكلٍّ من (الحقيقة والمجاز)، إلاّ أنّه تطرّق إلى النّاحية العمليّة التّطبيقيّة بذكر أثرها الذي تحدثه في اللّغة من خلال الاستخدام المجازيّ، فنراه يحدّدها في ثلاثة اتجّاهات: الاتّساع، والتّوكيد، والتشبيه، التي لا بدّ من اجتماعها في كلّ استخدام مجازيّ[٣].

---

(١) انظر: ستيف أولمان، دور الكلمة في اللغة، ٢٦.

(٢) انظر: محمّد أحمد أبو عيد، الدّال والمدلول، دراسة في الفكر اللغوي عند ابن جنيّ، ٣٧٨.

(٣) انظر: طارق بومود، دلالة الألفاظ عند ابن جنيّ، ص٣٤.

ومن المعالجات الدّلاليّة التي وقف عندها ابن جنّيّ، وأولاها عنايته واهتمامه بحثه في ثنائيّة مصطلحي (الحقيقة والمجاز)، وارتباطهما مباشرة بثنائيّة (اللّفظ والمعنى)، أو (الدّال والمدلول)؛ إذ إنّ المعنى هو ما يحدّد إن كان المقصود من اللفظ أو الكلام يدخل في دائرة (الحقيقة)، أو دائرة (المجاز). ولذلك نجده يعقد في مبحث (الحقيقة والمجاز) بابين: أولهما في: الفرق بين (الحقيقة والمجاز)، وثانيهما في: أنّ المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة.

يتناول في الباب الأوّل تعريف مصطلحي (الحقيقة والمجاز) على أساس الوضع الأوّل الذي يحدّد الاستعمال الأصليّ للصّيغة، أمّا دواعي انتقال اللفظ من دلالته الحقيقيّة إلى دلالة المجاز فقد حصرها ابن جنّيّ في ثلاث: الاتّساع، والتّوكيد، والتّشبيه، فانتفاء هذه الدّواعي يبقي اللفظ على دلالته الحقيقيّة.

ويعرّف ابن جنّيّ (الحقيقة والمجاز)، فيقول: "الحقيقة: ما أُقِرَّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللّغة، والمجاز: ما كان بضدّ ذلك"[(١)]. ثم يحدّد دواعي التجوّز، فيقول: "وإنّما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة؛ وهي: الاتّساع، والتّوكيد، والتّشبيه، فإنّ عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتّة"[(٢)]. فالمجاز في أصله هو إضافة معنى جديد إلى المعنى القديم (الحقيقة)، وفي ذلك توكيد للمعنى، وتشبيه المعنيين الأوّل بالثّاني.

الاتساع الدّلالي: وأمّا (الاتّساع الدّلاليّ) للألفاظ فإنّه يتمّ من خلال الاستعمال المجازيّ للألفاظ؛ إذ يبقى أثر الدّلالة الحقيقيّة للفظة فيها، كما يضاف لها معنى إضافيّ مما يتسّع مدلولها، وتمنح معاني جديدة؛ وذلك عَبْرَ استعمالها عن طريق المجاز. ومن هنا تجد ابن جنّيّ يقرّر هذا النّمط من خلال تقديم أمثلة توضيحية، نحو قوله تعالى: "وأدخلناه في رحمتنا إنّه من الصّالحين" [الأنبياء، ٧٥]. فهذا مجاز، وفيه

---

(١) ابن جنّي، الخصائص، ٢/ ٤٤٢.

(٢) نفسه، ٢/٢٠٨.

الأوصاف الثلاثة، أمّا (الاتساع) فإنّه زاد في أسماء الجهات والمحالّ اسمًا هو (الرّحمة)، وأمّا (التشبيه) فلأنّه شبّه (الرّحمة) –وإن لم يصحّ دخولها– بما يجوز دخوله، فلذلك وضعها موضعه، وأمّا أثر (التّوكيد) في دلالة الألفاظ فلأنّه أخبر عن (الغرض) بما يخبر به عن (الجوهر)، وهذا تعالٍ بالعرض، وتفخيم منه؛ إذ صيّر إلى حيّز ما يشاهد ويلمس ويعاين(١). وإن تحقّق هذه المعاني مرتبط بوجود قرينة لفظيّة صارفة مع إتيان المعنى الحقيقيّ، في المجاز اللغويّ، وعقليّة في المجاز المرسل.

وفي الباب الثّاني، يرى ابن جنّيّ أنّ أكثر كلام العرب إنّما هو المجاز، وذلك ناتج عن كثرة دوران اللفظ على الألسنة بدلالته المجازيّة فاكتسب سمة الدّلالة الحقيقيّة، وإنّ تلك التّراكيب اللّغويّة التي تخالها ذات دلالة حقيقيّة هي في الأصل ذات دلالة مجازيّة محققّة لتلك المعاني الثلاثة التي تقدّم ذكرها(٢).

ويهتمّ بذاك التحوّل الذي تنتقل فيه المجازات إلى الاستعمال العاديّ، فينحرف معناها، وتعالج القضيّة بطريقة عقلانيّة منطقيّة في جانب منها، وتشمل طرفًا مبالغًا فيه مع آخر لا يبعد كثيرًا، يقول ابن جنيّ: "واعلم أنّ أكثر اللغة مع تأمّله مجاز لا حقيقة، وذلك عامّة الأفعال، نحو قام زيد، وانطلق عمرو، وانطلق بشر، وجاء الصّيف، وانهزم الشتاء، ألا ترى أنّ الفعل يُفاد منه معنى الجنسيّة... ومعلوم أنّه لا يجتمع لإنسان واحد (في وقت واحد)، ولا في مئة ألف سنة مضاعفة القيام الدّاخل تحت الوهم؛ هذا مُحال عند كلّ ذي لبّ"؛ لذا يَعُدُّ "قام زيد" من المجاز لا من الحقيقة"(٣).

ويعلقّ فايز الدّاية على كلام ابن جنّيّ، فيقول: "إذا ما تركنا الإيغال الذي قاد ابن جنيّ إلى أن يعدّ الأفعال كلّها من المجاز، فإنّنا ندرك أهميّة وقوفه على مجازين: جاء الصيف"، و"انهزم الشتاء"، وتحّولهما

(١) ابن جنّي، الخصائص، ٤٤٣/٢.

(٢) انظر: طارق بومود، دلالة الألفاظ عند ابن جنّيّ، ٣٥.

(٣) ابن جنّي، الخصائص، ٤٤٧/٢.

إلى عبارتين مجردتين من قدراتهما الاستعاريّة"[١].

ويتلّمس ابن جنّيّ البحث في الزّمن الطّويل الغابر، عن الأصل الذي وظّفت لسببه الكلمة، وهومحاولة الجمع بين التكوين اللغوي للكلمة، ودلالتها المتداولة آنيًا، ففي بحثه عن أصل فعل (عَ قَ رَ) ودلالته على الصّوت في قولنا: "رفع عقيرته"، يقول ابن جنّيّ: "إنّ رجلاً قُطِعَتْ إحدى رجلية فرفعها، ووضعها على الأخرى، ثمّ صرخ بأعلى صوته فقال النّاس: (رفع عقيرته)"[٢]. فكان الأصل في استعمال (ع ق ر)؛ للدّلالة على الصّوت المرتفع، كالصّراخ، ولكن خفيت أسباب التّسمية؛ لبعدها الزّمنيّ، فأضحت تدلّ على من رفع رجله دلالة حقيقيّة مع أنّها في أصل وضعها كانت تدلّ على الصّوت، فحصل نقل لدلالة اللفظ من مجال إلى مجال، انتقلت عبره المجازات إلى الاستعمال العاديّ الحقيقيّ، ويلجأ ابن جنّيّ إلى تقديم العلل المنطقيّة الفلسفيّة على صحّة ما ذهب إليه[٣].

ونحسبُ أنّ رأيه هذا في علاقة الدّلالة بالحقيقة والمجاز فيه بعض التّعسّف؛ لأنّه إذا قلنا إن أكثر اللغة مجاز، وحاولنا أنْ نردَّ كلّ صيغة إلى دلالتها الأصليّة، لألفينا صيغًا قد تعرّضت لحركة نقل متتالية، فنردّها إلى أصل هو بذاته مجاز، ولظللنا نتّبع الأصول فلا نعثر إلاّ على الفروع، وهذا حقيقة سمة في اللّغة التي من مميزاتها: المرونة، والتّغيير، ورفض كلّ قاعدة نريد أن نبقيها متحجرّة جامدة[٤].

مصطلحات: الدّلالة اللفظيّة، والدّلالة الصّناعية، والدّلالة المعنويّة عند ابن جنّي:

التّفريع الدّلاليّ للفظ الفعل: يعقد ابن جنّيّ تفريعًا دلاليًّا للفعل يضبط سماته الذّاتيّة والانتقائيّة، فيبرز

(١) فايز الدّاية، علم الدّلالة العربي، ص٤٣٤.

(٢) ابن جنّي، الخصائص، ١/ ٦٦.

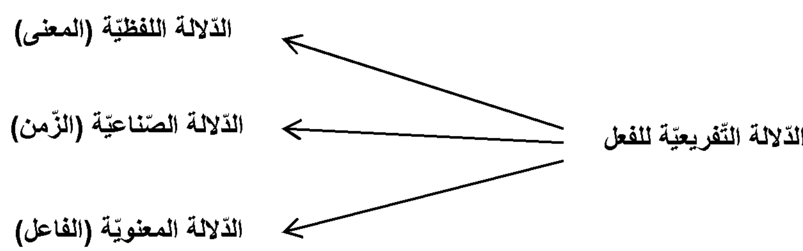
(٣) نفسه، ٢/ ٤٨٨.

(٤) انظر: مهين حاجي زادة، البحث الدّلاليّ عند ابن جنّيّ، ٢٢.

معايير تنتظم وفقها العلامة اللّسانيّة الدّالّة، ونرى ابن جنيّ يخصّ الفعل، وكان يسميّه اللّفظ في هذا التّوزيع أو التّفريع، ويعلل أحد الباحثين ذلك، فيقول: "يُعدُّ –ويقصد الفعل– القطب الرّئيس في العمليّة الإبلاغية؛ إذ إنّه النّواة الدّافعة للحركة المتّحدة المتوّخاة من الأحداث المحقّقة في الواقع اللغويّ، ولذلك فإن الأفعال كما قال آدم سميث نطفة اللغات"[١]. ويحمل الفعل دلالة بنيته "المورفولوجيّة"، كما يقدّم لنا سمات الفاعل ومكوناته الأساسيّة، إضافة إلى الدّلالة الزّمانيّة التي تعين على تحديد قيمة الدّلالة العامّة للصّيغة المعجميّة.

يقسّم ابن جنّيّ الدّلالة إلى ثلاثة أقسام: الدّلالة اللّفظيّة، والدّلالة الصّناعيّة، والدّلالة المعنويّة، ويفاضل بينها جاعلًا الدّلالة اللّفظيّة، على رأس الدّلالات الثّلاث، ثمّ تليها الدّلالة الصّناعيّة، فالمعنويّة، فيقول: "فمنه جميع الأفعال، ففي كلّ واحد منها الأدلة الثلاثة، ألا ترى إلى قام، ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه، وصيغته، ومعناه"[٢].

ويمكن توضيح دلالات الفعل باعتبار التّفريعات الثّلاثة بالشّكل التّالي:



وتفصيلها كالآتي:

أوّلاً: الدّلالة اللفظيّة: وهي الدّلالة المعجميّة، ودلالة البنية "المورفولوجيّة" على الحدث، ويعدّها ابن جنّي على رأس الدّلالات الثّلاث؛ لأنّها بحسب أحدهم: "دلالة أساسيّة تعدّ جوهر المادّة اللغويّة المشترك في كلّ ما

(١) أحمد حسّاني، المكوّن الدّلاليّ للفعل في اللّسان العربيّ، ص٣٣.

(٢) ابن جنّي، الخصائص، ٣/ ٩٨.

يستعمل من اشتقاقاتها وأبنيتها الصّرفيّة"[1]. ومن أمثلة ذلك الفعل (قَعَد)؛ إذ يدلّ بصيغته المعجميّة على حدث خاصّ ذي دلالة معينّة، وهو المصدر "القعود"، وهو متعلّق بفاعل تعلّقًا معنويًّا، ومنه اشتقّت صيغ أخرى لها ارتباط بالدّلالة الأساسيّة للفعل، منها: مقعد، متقاعد، قاعدة، وغيرها من الصيّغ. وما يجدر ذكره أنّ قيمة الدّلالة الأساسيّة للصيّغة الصّرفيّة، تعدّ المركز الذي يستقطب كلّ الدّلالات المتفرعّة عليه؛ إذ تدخل في علائق وظيفيّة مختلفة، وتبقى مشدودة إلى الدّلالة اللفظيّة للفعل[2].

ثانيًا: الدّلالة الصّناعية: وهي دلالة بنية (اللّفظ) "المورفولوجيّة" على الزّمن، وهي تلي الدّلالة اللفظيّة؛ لأنّ اللّفظ يحمل صورة الحدث الدّلاليّ المستغرق لحيز زمانيّ، يقول ابن جنيّ: "وإنما كانت الدّلالة الصّناعيّة أقوى من المعنويّة من قبل إنّها وإن لم تكن لفظًا، فإنّها صورة يحملها اللّفظ ويخرج عليها، ويستقرّ على المثال المعتزم بها، فكلّما كانت كذلك لحقت بحكمة، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة"[3]. فكانت (الدّلالة الصّناعيّة) مع أنّها دلالة غير لفظيّة، وإنّما يستلزمها اللفظ في حكم الدّلالة اللفظّية، التي هي صورة تلازم الفعل، فأين كان هو مشاهدًا معلومًا كان الزّمن المقترن به معلومًا بالمشاهدة أيضًا من مسموع اللفظ. وينظر ابن جنيّ في هذا المجال إلى المصدر على أنّه مجال مفتوح على الأزمنة الثّلاثة، فيقول: "وكذلك الضّرب والقتل: نفس اللّفظ يفيد الحدث فيهما، ونفس الصّيغة تفيد فيهما صلاحهما للأزمنة الثّلاثة على ما نقوله في المصادر"[4].

ثالثًا: الدّلالـة المعنويّـة: يحدّد الفعل سمات فاعله الذّاتيّة والانتقائيّة، الأساسيّة والعَرضيّـة، وذلك من جهـة

---

(١) انظر: فايز الدّاية، علم الدّلالة العربيّ، ص٢٠.

(٢) انظر: طارق بومود، دلالة الألفاظ عند ابن جنيّ، ص١٩.

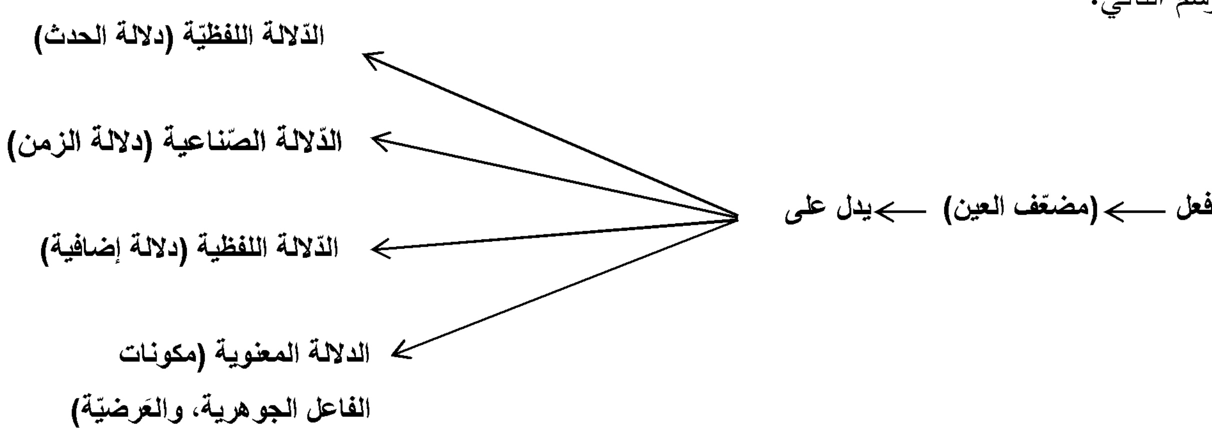
(٣) ابن جنّي، الخصائص، ٩٨/٣.

(٤) نفسه، ٣/ ١٠١.

دلالته، ويعرف ذلك بطريق الاستدلال، فيتحدّد جنس الفاعل، وعدده، وحاله، ليس من الصّيغة "الفونولوجيّة" للفعل، بل من مؤشرات خارجة عن الفعل. فالفعل "قعد" مثلًا، يدلّ على حادث مقترن بزمن ماضٍ، وقد يتعرض مجاله الزّمنيّ إلى الاتّساع؛ ليشمل زمن الحاضر، أو المضارع المستقبل في سياق لغويّ، يحمل خصائص تركيبية، ودلاليّة، ومقاميّة معينّة أمّا دلالته على (الفاعل)، فهي دلالة إلزام.

يقول ابن جنّيّ: "ألا تراك حين تسمع (ضَرَبَ) قد عرفت حدثه وزمانه، ثمّ تنظر فيما بعد، فتقول: هذا فعل ولا بُدّ له من فاعل، فليت شعري من هو؟ وما هو؟ فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو، وما حاله، من موضع آخر لا من موضع مسموع ضرب، ألا ترى أنّه يصلح أن يكون فاعله كلّ مذكرّ يصحّ منه الفعل مجملًا غير مفصّل؟"[١]. ثمّ يورد ابن جنّيّ (تفريعًا دلاليًّا) لصيغ مختلفة من الألفاظ (الأفعال)، يحدّد على ضَوْئها سمات عامّة تخصّ الفعل وصاحبه (أي فاعله)، فيقول: "وكذلك (قطّع) و(كسّر)، فنفس اللفظ هاهنا يفيد معنى الحدث، وصورته تفيد شيئين: أحدهما الماضي، والآخر تكثير الفعل، كما أنّ (ضارب) يفيد بلفظه الحدث، وببنائه الماضي، وكون الفعل من اثنين، وبمعناه أنّ له فاعلًا، فتلك أربعة معانٍ..."[٢].

ويمكن توضيح (التفّريع الدلالي) الإضافي الذي يكمل به ابن جنّيّ تفريعه الأساسيّ الأول كما في الرّسم التّالي:

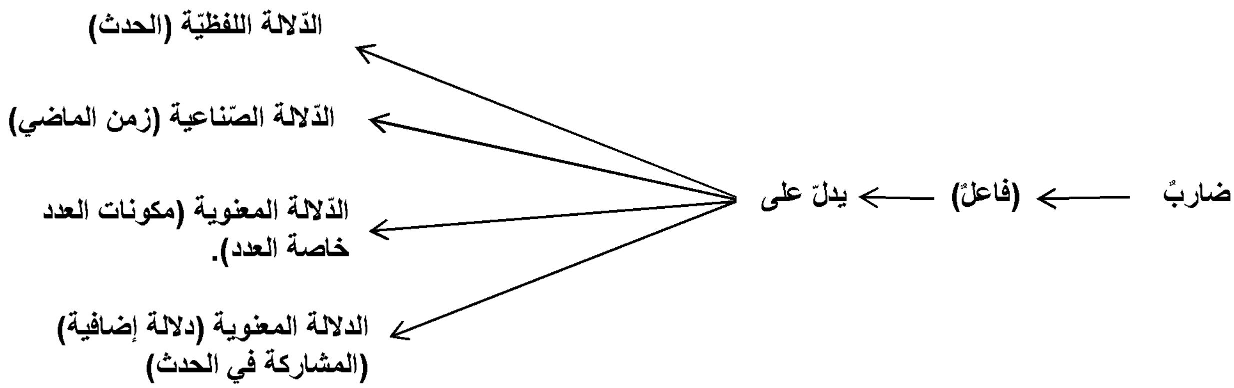


(١) ابن جنّي، الخصائص، ٨٩- ٩٩.

(٢) نفسه، ١٠١.

هذه السّمات الدّلاليّة للفعل، وما ينضوي تحتها من سمات فرعيّة محدّدة، هي في جوهرها سمات مميّزة للفعل (كسّر) الذي له توارد خاصّ في سياق معينّ، ويستلزم فاعلًا يحمل مكوّنات تمييزيّة جوهريّة، وعرضَيّة، فضلًا عمّا يوحيه (الفعل)، فيما يخصّ (المفعول به)، وذلك بحسب قواعد الوقوع أو الرّصف التي تتحكم في بنية التّركيب الصّحيح؛ إذ يستدعي الفعل، فاعلًا معينًّا ومفعولًا معينًّا أيضًا.

أمّا فعل (ضَارَب) وهو ذو صيغة "مورفولوجيّة" مخلتفة عن (كسّر)، فيمكن توضيح سماته كما في الرّسم التّالي:



وبعد جملة التّفريعات التي أوردها ابن جنّيّ للركن الفعليّ ودلالاته نؤكّد على أهميّة (الفعل) في الموروث اللّسانّي؛ إذ غدا حقلاً ألسنيًّا يغطّي مصطلحات مختلفة ومفاهيمها، تخصّ كلّ متعلّقاته التي يحدّد معها تواردًا سياقيًّا صحيحًا، ويمكن أن يتخّذ ذلك كتصنيف مهم في حصر السّمات الدّلاليّة، وضبطها ضبطاً محكمًا؛ لتغتدي فيصلاً فارزًا للمداخل المعجميّة، وهي المداخل التي تكتسب مجالها الدّلاليّ من خلال توافقها، أو عدم توافقها مع السّمة المميّزة(١).

كما أنّ تلك الأنماط التي عقدها ابن جنّيّ مع كلّ بنيه "مورفولوجيّة" لا تختلف اختلافًا كبيرًا، مع تلك

(١) انظر: أحمد حسّاني، المكوّن الدّلاليّ للفعل في اللسان العربيّ، ص٣٢.

السّمات المميّزة المعتمدة في الدرس اللساني الدلاليّ الحديث؛ إذ تلعب الملامح المشتركة بين وَحَدات السياق اللغويّ دورًا مهمًّا في تأمين التّوارد الصّحيح.

ثنائيّة مصطلحي (الدّلالة والسّياق): تجدر الإشارة إلى أنّ دراسة طبيعة (المدلول)، أوحت للعلماء تقسيمًا للدلالة بالاعتماد على معايير معيّنة، من مثل: إذا كان (الدّالّ) في صيغته الإفراديّة، فالدّلالة (معجميّة)، وأطلق عليها علماء الدّلالة مصطلح (المعنى المركزيّ)، أو (التّصوّريّ)، أو (المفهوميّ)، أو (الإدراكيّ)، أمّا إذا كان (الدّالّ) في صيغة التّركيبة، فالدّلالة (سياقيّة)، ويؤكدّ كثير من علماء الدّلالة أنّ معنى الكلمة، هو حصيلة مجموع استعمالاتها في السياقات اللغويّة.

ومن هنا، يعدُّ اللّسانيون الغربيون مصطلح أو (نظريّة السّياق) الحجر الأساس لإحدى أهمّ المدارس اللسانيّة الحديثة، وهي (المدرسة اللغويّة الاجتماعيّة) التي أسسّها الإنجليزيّ (فيرث) في لندن)؛ إذ وسّع فيها نظريّته اللغويّة بمعالجة جميع الظّروف اللغويّة لتحديد المعنى، فدراسة معاني الكلمات تقتضي تحليلًا للسّياقات أو المواقف اللغويّة وغير اللّغوية.

يقوم السّياق في أحيان كثيرة بتحديد الدّلالة المقصودة من الكلمة في جملتها؛ إذ إنّ الكلمة – في الواقع– لا معنى لها خارج السّياق الذي ترد فيه، وربّما اتّحد (المدلول) واختلف المعنى طبقًا للسّياق الذي قيلت فيه العبارة، أو طبقًا لأحوال المتكلمين، والزّمان والمكان الذي قيلت فيهما[١]. ويستفاد من ذلك أيضًا أنّه إذا تعدد معنى الكلمة، تعدّدت بالتالي احتمالات القصد منها، وتعدد احتمالات القصد يقود إلى تعدّد المعنى. ويقوم السّياق ومواضعة الكلمة في موقعها داخل التّركيب اللغويّ بتحديد دلالة الكلمة تحديدًا دقيقًا مهمًّا، تعدّدت معانيها، ويصرف ما يُدّعى من التباس، أو إبهام أو غموض في الدّلالة بسبب هذه الظّواهر[٢].

---

(١) انظر: محمّد عبد اللطيف حماسة، النّحو والدّلالة (مدخل لدراسة المعنى النّحويّ الدّلاليّ)، ٣٣ - ٣٦ .

(٢) أحمد نصيف الجنابي، ظاهرة المشترك اللفظيّ ومشكلة غموض الدّلالة، ٣٦١ - ٣٩٨.

ويقترح اللّسانيّون المعاصرون تقسيمًا للسّياق في أربعة شعب، يشمل: السّياق اللّغوي، والسّياق العاطفيّ، وسياق الموقف، والسّياق الثّقافي. أمّا (السّياق اللغويّ)؛ فيمكن التّمثيل له بكلمة (good) الإنجليزية ومثلها كلمة (حسن) العربية، التي تقع في سياقات متنوعة وصفًا لِـ:

١. أشخاص: رجل، امرأة، ولد،...

٢. أشياء مؤقّته: وقت، يوم، حفلة، ...

٣. مقادير: ملح، دقيق، هواء، ....

فإذا وردت في سياق لغويّ مع كلمة (رجل) كانت تعني النّاحية الخلقيّة، وإذا وردت وصفًا لطبيب مثلًا كانت تعني (التفوق) في الأداء، وليس النّاحية الأخلاقيّة، وإذا وردت وصفًا للمقادير كان معناها الصفاء والنقاوة، وهكذا...

أمّا السّياق العاطفيّ؛ فيحدّد درجة القوّة والضعف في الانفعال، ممّا يقتضي تأكيدًا أو مبالغة أو اعتدالًا. فكلمة (Love) الإنجليزية –مثلًا– غير كلمة (Like)، على الرّغم من اشتراكهما في أصل المعنى، وهو الحبّ. وكلمة (يكره) العربيّة غير كلمة (يبغض) على الرغم من اشتراكهما في أصل المعنى كذلك.

أمّا (سياق الموقف)؛ فيعني الموقف الخارجيّ الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة، مثل استعمال كلمة (يرحم) في مقام تشميث العاطس: "يرحمك الله" (البدء بالفعل)، وفي مقام التّرحّم بعد الموت: "الله يرحمك" (البدء بالاسم)، فالأولى تعني طلب الرّحمة في الدنيا، والثانية طلب الرّحمة في الآخرة. وقد دلّ على هذا (سياق الموقف) إلى جانب (السيّاق اللغوي) المتمثل في (التقديم والتأخير).

أمّا السّياق الثّقافي؛ فيقتضي تحديد المحيط الثقافي والاجتماعي اللذين يمكن أن تستخدم فيهما الكلمة، فكلمة (عقيلته) تعدّ في العربيّة المعاصرة علامة على الطبقة الاجتماعية، المتميّزة بالنسبة لكلمة

(زوجته) مثلًا[١]. وبناء على ما تقدّم؛ نستطيع القول: إنّ الدّلالة موحية لمعان نفسيّة أو اجتماعيّة أو ثقافيّة، وقد يفيد (السّياق) معانيَ (فوق دلاليّة) أُطْلِق عليها مصطلح (القيم) تمييزًا لها عن الدّلالة، وهي القيم الأسلوبيّة أو التّعبيريّة، وقد اعتمدت معايير أخرى في تقسيم الدّلالة على أساس المفهوم من جهة، وعلى أساس المجزوء من جهة أكخرى. وعليه؛ فالدّلالة تتوزّع إلى ثلاثة أقسام: دلالة مطابقة، ودلالة تضامن، ودلالة التزام[٢].

مصطلح التطوّر الدّلاليّ: يدرس علم الدّلالة في جملة مباحثه ومصطلحاته، مسألة (التّطورّ الدّلالّي)، وهو مصطلح لمبحث اتّخذ المنهج التّاريخيّ الوصفيّ أسلوبًا في الدّراسة والتّحليل؛ إذ يتتبّع الصّيغة في مراحلها المختلفة، دارسًا تغيّرها الدّلاليّ، واقفًا في هذا المجال على أسباب هذا التّغيّر وأشكاله، وانحصرت هذه العوامل في العامل الاجتماعيّ الثّقافيّ، والعامل اللغوي، والعامل النفسي، كما بين الدّرس اللّسانيّ الدّلاليّ الحديث. ومن مظاهر هذا التّغيرّ في المعنى: الاتّساع الدّلاليّ وتضييقه، والتعميم والتخصيص، ورقي المعنى وانحاطاطه، وتغيّر مجال الاستعمال، وهو ما يطلق عليه مصطلح (المجاز) الذي يعالج في مبحث خاصّ من مباحث علم الدّلالة، وذلك لاعتماده في التخاطب والتواصل اللغويّين، فالتعبير اللغويّين إمّا أن يكون ذا دلالة أصليّة، أودلالة مجازيّة.

وعلى ذلك؛ فثنائية مصطلحي (الحقيقة والمجاز) تنتظم في معظم مباحث علم الدّلالة ومصطلحاته، ففيه تبرز طبيعة العلاقة بين (الدّالّ والمدلول) –كما أسلفنا– وانتقال (المدلول لأن يكون دالًّا لمدلول آخر، ولذلك فمبحث مصطلح (المجاز) هو –باختصا– دراسة لمعنى المعنى، ويمكن أن نلمس في هذا المبحث مختلف الأنساق الدّلاليّة، من دلالة المطابقة، والتضمن والالتزام، ومن الدّلالة العرفيّة والطبيعية والعقلية، كما

---

(١) انظر: أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ٦٩- ٧١.

(٢) انظر: مهين حاجي زادة، البحث الدّلالي عند ابن جني، ١٤.

يتناول درس مصطلح (المجاز) مسألة (التطوّر الدّلاليّ) باعتبار وظيفة (المجاز) التي تتمثّل في توسّع المعنى أو تضييقه، أو نقله من مجال دلالي إلى مجال دلالي آخر[١].

وعلى ضَوْء ممّا تقدم؛ ننتقل من حديثنا الآنف بصيغته التّعميميّة إلى حديث أكثر تخصيصًا من خلال وضعه موضع التطبيق بمعالجة كلٍّ من: ثنائية مصطلحي (الحقيقة والمجاز)، وارتباطها بفكرة أو مصطلح (الاتّساع الدّلاليّ) عند ابن جنّي –موضوع بحثنا ودرسنا–، كنموذج على (التّطوّر الدّلاليّ) للمصطلح الدّلاليّ في القرن الرّابع الهجريّ، مع تكشّف لطبيعة العلاقة بين (اللفظ والمعنى)، أو (الدّالّ والمدلول)، وتأتي أمثلته التي يسوقها خير دليل على ذلك.

(١) مهين حاجي زادة، البحث الدّلالي عند ابن جني، ١٤.

قبل الختام:

الخطاب اللسانيُّ المعاصر بين النزعتين "التسويغيَّةِ" و"التجسيريَّةِ": يبقى أن نشير إشارة مشفوعة بالتأكيد إلى أنَّ دراسة "التراث اللغويِّ/ النحويِّ واللسانيات" لا يجب أن يتوقف –في ظنّنا– عند حدود " النزعة التسويغيّة" (أو التبريريّة) لفكرة قبليّة تقوم على أنّ كثيرًا من مقولات اللسانيات الحديثة ومصطلحاتها ومفاهيمها موجودةٌ في التّراث اللغويّ العربيّ بشكل أو بآخر، أو أنّ لها أصولًا فيه، وخاصة تلك الدراسات التي وجدَتْ ضالَّتَها؛ لإثبات ذلك في النّموذج اللسانيِّ "التوليديِّ التحويليِّ" خاصّة، وهذا الأمر ليس دقيقًا بالمطلق؛ إذ إنّ بناء هذا النوع من الموازنات على هذا المنطلق يؤدي في كثير من الأحيان إلى مغالطات في الفهم والتّصور [١].

ومن جانب آخر يرى المُتوكِّل أنّ الفكر اللغويَّ العربيَّ التراثيَّ في عمقه فكرٌ وظيفيٌّ في منهجه ومصطلحاته ومفاهيمه وقضاياه، والواقع أنّنا لا نجد مثل هذه المعايير أو المنطلقات في النظرية الوظيفية المثلى التي يتحدث عنها المُتوكِّل. كما أنَّ الادّعاء بأنّ الفكر اللغويَّ مُوحَّدٌ في مصطلحاته ومفاهيمه ومناهجه، وأنّه ذو توجه وظيفيٍّ أو توليديٍّ أو غير ذلك مصادرة للمطلوب، وتقوم على اختزال فكريٍّ، وهي طبعًا مُوجَّهَةٌ، وغير محايدةٍ؛ إذ تبحث عن مظاهر الاتجاه الوظيفيِّ في الفكر اللغويِّ العربيِّ، تمامًا كالبحث عن أصول النظرية التوليدية في النحو العربيِّ القديم.

---

(١) ليس هذا المكان موضعًا للتمثيل على ذلك، بل إن هناك من ذهب إلى أنّ عملية المقارنة أساسًا باطلةٌ؛ لسببين: أحدهما: تصوريٌّ؛ إذ إنّها نتيجة لإسقاط مفاهيم حديثة على مصطلحات أو تحليلات بناء على تأويل معين. والآخر؛ أنّ هذه المفاهيم ذاتها جزء من نسق تمثيليّ لا يمكن تعميمه حتى على أنحاء تربطها بالنّسق التوليديّ علائق نسب نظريٍّ وتصوريٍّ، فتصور "البنية التركيبية" phrase strucfure مثلًا يختلف بين النحو التوليديّ التحويليّ، والنحو المعجميّ الوظيفيّ LFG، والنحو المُركَّبيّ المعمم GPSG. ثمّ إنّ كثيرًا من المصطلحات التوليدية (بنية عميقة، بنية سطحية، عاملية، تحويل...) لم تعد إجرائية، وهذا منتظر؛ لأنّ النظرية محكومة برغائب Desiderata نظرية وإمبريقية تحدد طبيعة المصطلحات التمثيلية ومفاهيمها التي يعتمدها النموذج اللسانيُّ في الوصف والتفسير والتنبؤ. انظر: اللسانيات والتراث النحويُّ، ٤١٦-٤١٨.

وبناء عليه؛ فأيٌّ تأصيل ينطوي على مخاطر الانزلاق إلى الإسقاط و "اللازمنية" anachronism ؛ لذلك ينبغي التسلح بكثير من الحذر المنهجيّ في هذا النوع من المقارنات والموازنات. فبصرف النظر عن المكاسب النفسية التي يمكن أن نجنيها –إذ نثبت أنّ لهذا المصطلح أو ذاك المفهوم أصولًا في فكرنا اللغويّ القديم– فإن أضراره أشدُّ إذا كان ذلك المبتغى حسبُ، ليس أخفَّها الكسل الفكريُّ والتثاقل عن طلب الجديد في النظر اللغويّ، والتقوقع على الذات، والاكتفاء بما أنجزه القدماء. ثم إنّ التأريخ للمفاهيم ليست عملية بسيطة، بل إنه مُقَيَّدٌ منهجيًّا ويتطلب التقيد بضوابط تتعلق بتطور المفاهيم والمصطلحات واستخدامها (١).

وبعد؛ ما هي المقاربة المطلوبة التي يجب أن ننطلق منها في حاجتنا إلى "نظريّة ومُدّوَّنَةٍ لسانية عربية جديدة"؟

إنّها تلك المقاربة التي لا تلغي المقاربة الأولى التي تحدثنا عنها؛ مقاربة المقارنات والموازنات بين التراث اللغويّ العربيّ المبنيّ على نزعتي "القبلية" و "التبريرية"، وتجاوزها بناء على قاعدة "تراكميَّةِ وتكامليَّةِ" المعرفة الإنسانية إلى مقاربة أكثر إلحاحًا ونضجًا، تقوم على "تجسير المعارف والمنهجيات" التي تقتضي من الباحثين والدارسين في الحقل اللسانيّ ترديد النظر في "تعدد المرجعيات النظرية" في وصف اللغة العربية؛ لننتقل بعدها إلى تمكين تلك المقاربة وتعميقها في دراساتنا وأبحاثنا اللسانيّة؛ إذ يَلْحَظُ المتأمل للفكر اللغويّ الذي تناول اللغة العربية القديمة والحديثة أنه يرتدّ إلى ثلاث مرجعيات نظرية متباينة ومتناقضة أحيانًا في أسسها وأجهزتها المفاهيمية والمصطلحاتية.

تتمثل المرجعية الأولى في: الفكر اللغويّ العربيّ القديم، وخاصة الفكر النحويّ الذي أنتجه النحاةالعرب القدماء ولا أحد يستطيع أن ينكر القيمة "الإبستمولوجية" لهذا الفكر الذي لا يزال كنزًا معرفيًّا

(١) اللسانيات والتراث النحويُّ، ٤١٨. وانظر إحالته حول منهجية تاريخ الأفكار والتصورات اللسانية على مقدمة أطروحة: Lindstrom There se (٢٠٠٤): " The history of the concept of grammaticalisation".

موضوعًا للاستكشاف والتحليل.

والمرجعية الثانية تمثلها: الدراسات التي قدمها الفكر الاستشراقيُّ الغربيُّ بكلِّ روافده للغة العربية. وتتجلى أهمية الأدبيات الغربية الاستشراقية في جهدها الكبير في نفض الغبار عن الفكر النحويِّ العربيِّ القديم وإعادة الصلة به. فضلًا عن أنّها قدمت أوصافها للغة العربية انطلاقًا من مفاهيم النحو العربيِّ ومصطلحاته. ولا شكَّ أنَّ في هذه الدراسات أغلاطًا أو أغاليط ناتجة عن تصورات خاطئة أو أفكار مسبقة، لكن ذلك لا ينقص من قيمتها التّاريخيّةِ والبحثيَّةِ بصرف النّظر عن النّتائجِ.

والمرجعية الثالثة: هي الدراسات اللسانية الحديثة التي أُنجزت حول اللغة العربية تطبيقًا للنماذج اللسانية الحديثة؛ لوصف ظواهر اللغة العربية في مستوياتها المختلفة. وقد قام بهذه الدراسات باحثون غربيون، أو باحثون عرب درسوا أو درَّسوا في الجامعات الغربية.

وقد تراكمت في العقود الأخيرة أدبيات معتبرة حول اللغة العربية تقدمت بنا خطوات كبيرة في تَمَثُّلِ وتمثيل خصائص اللغة العربية. ولعلَّ الملحوظة الأساسية التي تستدعي الاهتمام، هي أنّ هذه الأدبيات ظلت في –أغلب الأحيان– معزولة ليس هنالك ما يصل بينها إلا فيما ندر. ولذلك فالباحث الملتزم بأصول النحاة قلما يجاوز بنظره ما قاله القدماء. ولا يأخذ من البحث اللسانيِّ غير بعض المفاهيم والمصطلحات المفردة التي لا تتعدى المعرفة السطحية. وقليل من اللسانيين المحدثين من يُولِي أهميَّةً لإعادة قراءة ما قدَّمه النحاة أو المستعربون المحدثون. وعلى هذا الأساس، نعتقد أنّ هذا التعدد مصدر غنيٌّ لا بُدَّ من استثماره، من خلال تجسير هذه الأدبيات وَفْقًا لضوابطَ وقيودٍ واضحةٍ، والعمل على بناء اللغة العربية الفصيحة، وبناء "أنحاء" خاصة للهجات؛ لتحديد طبيعة وسائط التنوع بين هذه اللهجات وعلاقتها بالنسق الفصيح [1].

---

(١) للتّوسع في مصطلح "التجسير في الخطاب اللسانيِّ العربيِّ" ومفهومه: انظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية. واللسانيات والتراث النحوي، ٤١٩، ٤٢٠.

الخاتمة: تقييم وخلاصة:

قدَّمْنا في هذه الدراسة "قراءةً وتقويمًا" في الفكر اللغويِّ العربيِّ عند علماء القرن الرابع الهجريِّ، وخاصة عند ابن جنيّ؛ من بوابة (المصطلح اللغويّ)، في محاولة لبيان جهودهم في جانب توليه اللسانيات الحديثة عناية كبيرة في دراستها لغةً ما، في المستوى الصوتيِّ منها، أو الصرفيِّ، أو النحويِّ (التركيبيِّ)، أو الدِّلاليِّ، أو مستوياتها كلِّها؛ إذ يُعَدُّ المصطلح اللغويُّ المُكَوِّنَ الأساس في هذه المستويات.

فكانت معالجتنا لجملة من المصطلحات اللغوية التي رصدناها وعالجناها في كل مستوًى لُغَوِيٍّ، وخاصة تلك التي تَفَرَّدَ بها علماء القرن الرابع – وعلى رأسهم ابن جنيّ– وضعًا وتعريفًا وتطبيقًا، ممّا فات الخليل وسيبويه وغيرهما من النحاة المتقدمين، على الرّغم من استقرار كثير من المصطلحات اللغوية في عهد الخليل، ومن هنا جاءت الإضافة من لدن ابن جنيّ وعلماء عصره –كما بيّنا في ثنايا الدراسة– وهذا إنْ يدلُّ على عبقرية علماء العربية المتوارثة جيلًا بعد جيل، والمستمدة من عبقرية العربية نفسها التي لا تنضب، وتفتح المجال بالابتكار لكلِّ راغب أو ناظر للتّجديد فيها، كما فعل ابن جنيّ وأقرانه من معاصريه والمتقدمين عليهم. ناهيك عمّا تفردوا به من تجديد في الفكر اللغويِّ وفلسفة اللغة في عموم الدرس اللغويّ، ومنه ما جادت به قرائحهم في مجال (المصطلح اللغويّ) بجميع أشكاله.

ولا يغربنّ عن البال إفادة علماء القرن الرابع من جهود علماء التّراث في الفقه وأصوله، والكلام، والحديث، والمنطق، والفلسفة سواء أكان في المنهج أم من مصطلحات تلك العلوم، وتوظيفها واستخدامها في الدرس اللغويِّ على الصعيدين النظريِّ والتطبيق، وفي إشارة لذلك يعترف ابن جنيّ في بداية كتابه "الخصائص" بهذا الأثر للمناهج المتبعة في هذه العلوم، وأنّه تعرّض فيه "لعمل أصول النّحو على مذهب أصول الكلام والفقه".

المقولة الختامية:

نستطيع أن نُجملَ القولَ –من كلّ ما تقدّم– بأنّ الانخراط في المعرفة اللسانية لا يعني أن اللسانيات العربية ليست إلا تطبيقًا "ميكانيكيًّا" لما تنتجه النماذج اللسانية الحديثة والمتغيرة باستمرار، إنّه بالأحرى سعي متواصل لإدراك سمات اللغة العربية وما يدخل منها في النّحو الكليّ، وما يُعَدُّ اختيارات متوسَّطة تدخل في نطاق الأنحاء الممكنة. وهذا لا يأتي إلا بالقدرة على وصف الأنساق الفرعية لهذه اللغة، وتحديد كليّاتها ووسائطها. وهذا يحتاج إلى قدرة فائقة على تَمَثُّلِ النّماذج اللغويّة، وإدراك إمكاناتها المعرفيّة، وحدودها الإبستمولوجيّة، وشروط قراءتها في صيرورتها التاريخيّةِ[(١)].

انتهت بحمد الله.

---

(١) اللسانيات والتراث النحويُّ،٤٢١.

المصادر والمراجع[1]:

١- **إبراهيم أنيس**، الأصوات اللغوية، طبعة: مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٥، ١٩٧٥م. وطبعة: ١٩٩٩م.

٢- **إبراهيم مصطفى**، إحياء النحو، طبعة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة،١٩٥١م. والطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٣- **أحمد أمين**، ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، د.ت.

٤- **أحمد حسّاني**، المكوّن الدّلاليّ للفعل اللسانيّ العربي، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، ١٩٩٣م.

٥- **أحمد سليمان ياقوت**، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م.

٦- **أحمد عبد الله ظاهر**، مجالات التحليل النحوي عند أبي علي الفارسي، مجلة (لارك) للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الحادي عشر، السنة الخامسة، ٢٠١٣م.

٧- **أحمد المتوكل**، اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، منشورات عكاظ، الرباط، ١٩٨٩م.

٨- **أحمد مختار عمر**، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.

٩- **أحمد مختار عمر**، علم الدلالة، مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٩٨٢م.

١٠- **أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم**، معجم القراءات القرآنية، مطبعة أمير، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

١١- **أحمد مطلوب**، البلاغة عند الجاحظ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٣م.

(١) كانت هذه قائمة بمعظم مصادر الدّراسة ومراجعها، وأهمّها فيما فيه غناءُ الدّارس والباحث في موضوعها.

١٢- **أحمد نصيف الجنابي**، ظاهرة المشترك اللفظيّ ومشكلة غموض الدّلالة، **مجلّة المجمع العلميّ اللغة العراقيّ، الجزء الرّابع، المجلّد الخامس والثّلاثون، الصّادر في ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.**

١٣- **الأخفش** الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة (٢١٥ هـ)، معاني القرآن، دراسة وتحقيق: عبد الأمير محمّد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.

١٤- **الأزهري** أبو منصور محمد بن أحمد (٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وآخرون، راجعه: محمد علي النجار، الدار القومية العربية للطباعة، القاهرة، ١٩٦٤-١٩٦٧م.

١٥- **الأزهري** خالد بن عبدالله (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، طبعة: دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، د.ت. وطبعة: المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د.ت.

١٦- **الأستراباذيّ** رضي الدين محمد بن الحسن (٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.

١٧- **أشرف ماهر النواجي**، مصطلحات علم أصول النحو، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١م.

١٨- **الأنباري** أبو البركات كمال الدّين عبد الرّحمن بن محمد (٥٧٧هـ)، أسرار العربية، تحقيق: محمّد بهجة البيطار، طبعة: مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٩٥٧م. وطبعة: مطبعة الترقي بدمشق، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.

١٩- **الأنباري** أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد (٥٧٧هـ)، لمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة، الجامعة السورية، ١٩٥٧م.

٢٠- **أنستاس ماري الكرملي**، نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، نشرته: مكتبة الثقافة العربية بالقاهرة، د.ت.

٢١- **البنّاء** أحمد بن محمد (١١١٧هـ)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، وضع حواشيه: أحمد مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٢٢- **التّرمذي** محمد بن سورة (٢٩٧هـ)، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وزملاؤه، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

٢٣- **تمّام حسّان**، اللغة العربية، معناها ومبناها، طبعة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م. وطبعة: دار الثّقافة، الدّار البيضاء، د.ط، ١٩٨٦م. وطبعة: عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٤م.

٢٤- **تمّام حسّان**، مناهج البحث في اللغة، طبعة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ١٤٠٠هـ/ ١٩٧٩م. وطبعة: الدّار البيضاء، مصر، ١٩٨٦م.

٢٥- **التّنوخي** أبو عبد الله محمد بن محمد (٦٩٢هـ)، الأقصى القريب في علم البيان، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، ١٣٢٧هـ.

٢٦- **التّهانويّ محمّد بن علي** (ت بعد ١١٥٨هـ)، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: رفيق العجم- علي دحروج، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٢٧- **توفيق شاهين**، عوامل تنمية اللغة، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٢، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ م.

٢٨- **الثّعالبيّ** أبو منصور عبدالملك بن محمّد (٤٢٩ هـ)، فقه اللغة وسرّ العربيّة، تحقيق: عبدالرّزّاق المهدي، إحياء التّراث العربي، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٢٩- **جان كانيتنو**، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة: صالح القرماوي، الشركة التونسية، تونس، ١٩٦٦م.

٣٠- **الجرجاني** أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (٤٧١هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، طبعة وزارة الثقافة، بغداد، ١٩٨٢م. وطبعة: دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م، والمطبعة الوطنية، عمان.

٣١- **الجزري** محمّد بن محمّد (٨٣٣هـ)، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

٣٢- **ابن جنّيّ** أبو الفتح عثمان بن جنّي (٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمّد علي النّجّار، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٩٥٧م، وطبعة: دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة، بغداد، ط٤، ١٩٩٠م.

٣٣- **ابن جنّي** أبو الفتح عثمان بن جنّي (٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: مصطفى السّقّا وآخرون، طبعة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط١، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م. وطبعة: دار القلم، دمشق، بتحقيق ودراسة: حسن هنداوي، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م. وطبعة: دار الكتب العلميّة، بيروت، بتحقيق: محمّد حسن محمّد إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة عامر، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٣٤- **ابن جنّي** أبو الفتح عثمان بن جنّي (٣٩٢هـ)، اللمع في العربية، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، القاهرة، ط١، ١٩٧٨م.

٣٥- **ابن جنّيّ** أبو الفتح عثمان بن جنّيّ (٣٩٢هـ)، المنصف شرح كتاب التّصريف الملوكيّ لأبي عثمان المازنيّ، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، طبعة: مطبعة البابي الحلبي، وزترة المعارف العموميّة، مصر، د.ت. وطبعة إحياء التّراث القديم، القاهرة، ط١، ١٩٥٤م.

٣٦- **جورج يول**، التداولية، ترجمة: قصي العتابي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط١، ٢٠١٠م.

٣٧- **جون .ك. آدمز**، التداولية والسرد، ترجمة: خالد سهر، مجلة الأقلام، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٩م.

٣٨- **جون ليونز**، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة و تعليق: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٨٥م.

٣٩- **حاتم الضامن**، الصرف، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩١م.

٤٠- **حسام النعيمي**، أبحاث في أصوات العربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٨م.

٤١- **حسام النعيمي**، أصوات اللغة، واقعها ومستقبلها، مجلة المجمع العلمي العراقي، ج ٣/٢، المجلد ٣٨، شوال ١٤٠٧هـ/ حزيران ١٩٨٧م.

٤٢- **حسن خميس الملخ**، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمَّان، ط١، ٢٠٠٠م.

٤٣- **حمزة المزيني**، مكانة اللغة العربية في الدراسات اللسانية المعاصرة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردنيّ، العدد (٥٣)، ١٩٩٤م.

٤٤- **خالد بن عبد الكريم بسندي**، الصرف والتصريف وتداخل المصطلح، مجلة جامعة الملك سعود، الآداب(٢)، المجلّد ٢٠، صص ٣١٩-٣٨٦، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٤٥- **خديجة الحديثي**، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.

٤٦- **خليل إبراهيم العطية**، في البحث الصوتي عند العرب، دار الجاحظ للنّشر، بغداد، ١٩٨٣م.

٤٧- **الخوارزمي** محمّد بن أحمد بن يوسف (٣٨٧هـ)، مفاتيح العلوم، تحقيق: إبراهيم الإبياري، طبعة: دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٩٨٤م.

٤٨- **الدّاني أبو عمرو** عثمان بن سعيد (٤٤٤هـ)، التحديد في الإتقان والتجويد، تحقيق ودراسة: غانم قدوري الحمد، دار عمَّار، ط٢، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٤٩- **الرّازي فخر الدين** محمّد بن عمر (٦٠٦هـ)، المحصول في علم الأصول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

٥٠- **الرّازي فخر الدين** محمّد بن عمر (٦٠٦هـ)، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ومحمد بركات، دار الفكر، عمَّان، ١٩٨٥م.

٥١- **الرّاغب الأصفهاني** أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف (٥٠٢هـ)،المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد الكيلاني، دار المعارف، بيروت، د.ط، د.ت.

٥٢- **رباح اليمني مفتاح** (كليّة الآداب بجامعة الأقصى، غزَّة)، ظاهرة الاشتقاق في التراث العربي، علوم اللغة، المجلّد ١٠، العدد٢، ٢٠٠٧م.

٥٣- **رحيم جمعة علي الخزرجي**، أبو علي الفارسي في مصنفات ابن جني(رسالة علميّة)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية الآداب، رجب ١٤٢٦هـ/ آب ٢٠٠٥م.

٥٤- **رشيد العبيدي**، الأحرف المذلقة وتفاعلها مع الأصوات اللغوية، مجلة الأستاذ، كلية التربية، جامعة بغداد، العدد٢، ١٩٧٨/ ١٩٧٩م.

٥٥- **الرُّمّاني** أبو الحسن علي بن عيسى (٣٨٤هـ)، الحدود في النحو، منشور ضمن كتاب: "رسائل في النحو و اللغة"، تحقيق: مصطفى جواد و زميله، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، بغداد، ١٩٦٩م.

٥٦- **الرمّاني** أبو الحسن علي بن عيسى (٣٨٤هـ)، شرح كتاب سيبويه، إعداد: محمد إبراهيم يوسف شيبة، (رسالة علمية)، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا- فرع اللغة، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ/ ١٤١٥هـ.

٥٧- **رمسيس جرجس**، النحت في العربية، مجلة اللغة العربية، بالقاهرة، المجلّد١٣، صص ٦١-٦٧، مايو ١٩٦١م.ن٢

٥٨- **رمضان عبد التواب**، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٨٢م.

٥٩- **رمضان عبد التواب**، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م. والطّبعة السّادسة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٦٠- **رمضان عبد التواب**، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، طبعة: مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط١، ١٩٨٢م. والطّبعة الثّانية، ١٩٨٥م. وطبعة: مطبعة مدني، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥م.

٦١- **ريمون طحان**، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٢، ١٩٨١م.

٦٢- **الزّبيديّ** السّيِّد محمّد مرتضى الحسينيّ (١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: حسين نصّار، طبعة: سلسلة التّراث العربيّ، الكويت، وزارة الإرشاد والأنباء ١٣٦٩هـ/ ١٩٦٩م.

٦٣- **الزجّاجي** أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (٣٣٧هـ أو ٣٤٠هـ)، الجمل في النحو، حققه وقدم له: علي توفيق الحمد، طبعة: مؤسسة الرسالة/ دار الأمل، ط٣، ١٤٠٢هـ/١٩٨٦م. والطبعة: ٤، ١٤٠٤هـ/١٩٨٨م.

٦٤- **الزجّاجي** أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (٣٣٧هـ أو ٣٤٠هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، طبعة: دار النفائس، بيروت، ط٢، ١٩٧٣م. والطبعة الثّالثة، ١٩٧٩م.

٦٥- **الزّمخشري** أبو القاسم محمود بن عمر (٥٣٨هـ)، أساس البلاغة، طبعة: الهيئه العامه للكتاب، مصر، ١٩٧٩م- ١٩٨٦م. وطبعة: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، بتحقيق: عبد الرحيم محمود، ١٩٧٩م.

٦٦- **الزّملكاني** عبد الواحد بن عبد الكريم (٦٥١هـ)، البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، تحقيق: خديجة الحديثي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد (ضمن سلسلة إحياء التراث الإسلامي، رقم٩، ط١، ١٣٩٤ه/ ١٩٧٤م.

٦٧- **سامي عوض** وزميله، المصطلح النّحويّ عند ابن جنّيّ، مجلّة جامعة تشرين للدّراسات والبحوث العلميّة، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانيّة، المجلّد ٢٥، العدد ١٩، ٢٠٠٣م.

٦٨- **ستيفن أولمان**، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال محمد بشر، طبعة: مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٥م. وطبعة: ١٩٨٨م.

٦٩- **ابن السرّاج** أبو بكر محمد بن السَّري (٣١٦هـ) الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرساله، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م. والطبعة الثانيه،١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م. والطبعة الثالثة، ١٩٨٨م. وطبعة: ١٤١٧ه/١٩٩٦م.

٧٠- **سعد عبد العزيز مصلوح**، نقد الكتاب: المدخل إلى علم الأصوات، المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخرطوم العالي للغة العربية، المجلّد٣، العدد١، ذو القعدة ١٤٠٤هـ- أغسطس ١٩٨٤م.

٧١- **سعيد الأفغاني**، في أصول النحو، دار الفكر، دمشق، ١٣٨٣ه/ ١٩٦٣م.

٧٢- **سعيد الأفغاني**، في أصول النحو، مطبعة الجامعة السورية، سوريا، ط٢، ١٩٥٧م.

٧٣- **سمير شريف استيتيّة**، التنوع الكمّيّ للحركات، مجلة جامعة الملك سعود، المجلّد٩، الآداب(١)، صص ١٤٩-١٧٥، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٧٤- **ابن سنان الخفاجي** أبو محمّد عبدالله بن محمّد (٤٦٦ هـ)، سر الفصاحة، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، طبعة: مكتبة ومطبعة علي صبيح وأولاده، مصر، د.ط، ١٩٦٩م. وطبعة: مكتبة الخانجي، القاهرة، بتحقيق: علي فودة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٧٥- **السّيرافي أبو سعيد** الحسن بن عبدالله (٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٧٦- **ابن سينا** أبو علي الحسين بن عبدالله (٤٢٧ أو ٤٢٨هـ)، أسباب حدوث الحروف، تحقيق: محبّ الدّين الخطيب، طبعة: مطبعة المؤيد، القاهرة، د.ط، ١٣٣٢هـ/ ١٩١٩م. وطبعة: تفليس، ١٩٦٦م. وطبعة: دار الفكر، دمشق، بتحقيق: محمد حسان الطيّان، ويحيى مير علم، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٧٧- **السَّيوطي** جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، راجعه وقدم له: فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

٧٨- **السَّيوطي** جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وزميلاه، طبعة: دار إحياء التراث، القاهرة، د.ت. وطبعة: دار الفكر، بيروت، د.ت. وطبعة دار الجيل، بيروت، د.ت.

٧٩- **الشّريف الجرجاني (٨١٦ هـ)**، التَّعريفات، طبعة: دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٩٨٥م.

٨٠- **الشَّوكاني** محمد بن علي بن محمد (١٢٥٠هـ)، نزهة الأحداق في علم الاشتقاق، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، دار عمَّار للنشر والتوزيع، عمَّان، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

٨١- **صبحي الصالح**، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط١١، ١٩٨٦م.

٨٢- **طارق بومود**، دلالة الألفاظ عند ابن جني من خلال كتاب الخصائص، مجلة الممارسات اللغوية، العدد التاسع (٩)، ٢٠١٢م.

٨٣- **طاهر بن بابشاذ** (٤٦٩هـ)، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبدالكريم، الكويت، ط١، ١٩٧٦م.

٨٤- **طه عبدالرّحمن**، تجديد المنهج في تقويم التّراث، المركز الثّقافي العربيّ، بيروت – لبنان، الدّار البيضاء- المغرب، ط٤، ٢٠١٢ م.

٨٥- **عبد الأمير الأعسم**، المصطلح الفلسفي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٩٨٩م.

٨٦- **عبد الرحمن أيوب**، أصوات اللغة، مطبعة دار التأليف، القاهرة، ط١، ١٩٦٣م.

٨٧- **عبدالرحمن أيوب**، العربية ولهجاتها، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٨م.

٨٨- **عبد السميع خميس العرابيد**، مخرج الحرف بين السلف والخلف، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الشرعية)، المجلّد١٣، العدد٢، صص٤٧١-٤٩٦، يونيو، ٢٠٠٥م.

٨٩- **عبد الصبور شاهين**، المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.

٩٠- **عبد القادر مرعي خليل**، الفكر الصوتي عند السيوطي، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلّد٨، العدد٦، ١٩٩٣م.

٩١- **عبدالقادر الحديدي**، مدخل إلى علم الأصوات العربية الفصحى، الحياة الثقافية، تونس، العدد٣٦/٣٧، ١٩٨٥م.

٩٢- **عبده** علي **الراجحي**، التطبيق الصرفي، نشرته: دار النهضه العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٣م.

٩٣- **عبده** علي **الراجحي**، النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩م.

٩٤- **ابن عصفور** أبو الحسن علي بن مؤمن (٦٦٩هـ)، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، طبعة: المكتبة العربيّة، حلب، ١٩٧٠م. وطبعة: منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٣، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م. وطبعة: مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٩٥- **علاء جبر محمد**، المدارس الصوتية عند العرب: النشأة والتطور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٩٦- **علاء السنجري وأصيل كاظم** في أسس المنهج الصوتي للبنية العربية، عرض وتقديم، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد١٠/ إنساني، العدد١، ٢٠١٢م.

٩٧- **علي جابر المنصوري**، الفارسي ومذهبه اللغوي في الشيرازيات، تصدرها: كلمة الإمام الأعظم ببغداد، العدد الرابع، مطبعة الإرشاد، العدد٤، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٩٨- **علي زوين**، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦م.

٩٩- **علي وافي**، فقه اللغة، طبعة: دار النّهضة، القاهرة، ١٩٧٥ م

١٠٠- **غانم قدوري الحمد**، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، بغداد، طبعة: مطبعة الخلود، سلسة الكتب الحديثة، إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م. وطبعة: دار عمَّار، عمَّان، ط٢، ٢٠٠٧م.

١٠١- **غانم قدوري الحمد**، المدخل إلى علم أصوات العربية، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

١٠٢- **الغزالي** أبو حامد محمد بن محمد (٥٠٥هـ)، معيار العلم في فن المنطق، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م.

١٠٣- **ابن فارس** أبو الحسين أحمد (٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

١٠٤- **الفارسيّ أبو علي** الحسن بن أحمد (٣٧٧هـ)، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق وتعليق: عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ- ١٤١٦هـ/ ١٩٩٠م- ١٩٩٦م. طبعة: مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

١٠٥- **الفارسيّ أبو علي** الحسن بن أحمد (٣٧٧هـ)، المسائل الحلبيات، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٧م.

١٠٦- **الفارسيّ أبو علي** الحسن بن أحمد (٣٧٧هـ)، المسائل العضديات، تحقيق: علي جابر المنصوريّ، طبعة: بغداد، ١٩٨٤م. وطبعة: وزارة الثقافة، دمشق، بتحقيق: شيخ الرّاشد، ط١، ١٩٨٦م.

١٠٧- **فاضل صالح السامرائي**، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، دار عمَّار، عمَّان، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

١٠٨- **فاضل مصطفى الساقي،** أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تقديم: تمّام حسّان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

١٠٩- **الفاكهي** عبدالله بن أحمد (٩٧٢هـ)، شرح الحدود في النحو، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

١١٠- **فخر الدين قباوة،** مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١١١- **فردينان دو سوسور،** دروس في الألسنيّة العامّة، ترجمة: القرمادي، طبعة: الدّار العربيّة للكتاب، ١٩٨٥م.

١١٢- **فيردنان دي سوسير،** محاضرات في علم اللغة، طبعة: دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ١٩٨٥م. وطبعة: الدار العربية للكتاب بتونس، ١٩٨٥م. وطبع في العراق، ١٩٨٨م، ونقله إلى العربية: يوئيلي يوسف عزيز.

١١٣- **الفيروز آبادي** أبو طاهر محمّد بن يعقوب (٨١٦ أو ٨١٧هـ)، القاموس المحيط، طبعة: عالم الكتب، بيروت، د.ت. وطبعة: دار الفكر، بيروت، ١٩٨٣م.

١١٤- **فيليب بلانشية،** التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سورية، ط١، ٢٠٠٧م.

١١٥- **فيلي سانديرس،** نحو نظريّة أسلوبيّة لسانيّة، ترجمة: خالد محمود جمعة، دار الفكر، دمشق، ط١، ٢٠٠٣م.

١١٦- **القرطبي** محمد بن أحمد (٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، طبعة دار الشام، بيروت، د.ت.

١١٧- **القِنَّوجِي** أبو الطيب محمّد صديق خان (١٣٠٧هـ)، العلم الخفاق في علم الاشتقاق، تحقيق: نذير محمد مكتبي، دار البصائر، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١١٨- **الكفوي** أبو القاء أيّوب بن موسى الحسينيّ(١٠٩٤هـ)، الكليّات، ترجمة، تحقيق: عدنان درويش- محمّد المصري، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٨م.

١١٩- **كمال محمّد بشر**، دراسات في علم اللغة، طبعة: دار المعارف، القاهرة، ق٢، ط٢، ١٩٧١م. والطبعة التّاسعة، ١٩٨٦م. وطبعة: دار غريب، القاهرة، ق١، ١٩٩٨م.

١٢٠-**كمال محمّد بشر**، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

١٢١- **كمال محمّد بشر**، علم اللغة العام (الأصوات)، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٨٠م.

١٢٢- **المبرِّد** أبو العبّاس محمّد بن يزيد (٢٨٦هـ)، المقتضب، تحقيق: محمّد عبدالخالق عضيمة، طبعة: عالم الكتب، بيروت، د. ت. وطبعة: ١٩٦٣ م. وطبعة: القاهرة، ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م. والطّبعة الثّالثة، ١٩٩٤ م.

١٢٣- **محمد أحمد أبو عيد**، الدّال والمدلول، دراسة في الفكر اللغوي عند ابن جني، جامعة البحرين، مايو، ٢٠١٣م.

١٢٤- **محمّد بلقاسم**، الدّرس الصّوتيّ ومصطلحاته من خلال مدخل "سرّ صناعة الإعراب" لابن جنّيّ، جامعة تلمسان، الجزائر.

١٢٥- **محمد حجازي**، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة (عبده غريب)، ١٩٩٧م.

١٢٦- **محمد حسن باكلا**، إسهام اللغويين الأوائل في الدراسات الصوتية، مجلة جذور، ج٧، المجلّد٤. النادي الأدبي بجدة، شوال ١٤٢٢هـ - ديسمبر ٢٠٠١م.

١٢٧- **محمد الخولي**، معجم علم اللغة النظري، مكتبة الحياة، لبنان، ١٩٨٣م.

١٢٨-**محمد بن صالح وحيدي**، اللسانيات والتراث النحوي: إشكالات منهجية وإبستمولوجية، النّدوة الدّوليّة الثّانية، قسم اللغة العربيّة وآدابها، كليّة الآداب/ جامعة الملك سعود، الرّياض، تحت عنوان: "قراءة التّراث الأدبي واللغويّ في الدّراسات الحديثة"، ٢٠١٤م.

١٢٩- **محمد رشاد الحمزاوي**، مناهج ترقية اللغة تنظيرا ومصطلحا ومعجما، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٨م.

١٣٠- **محمد رشاد الحمزاوي**، نظرية النحت العربية، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، ١٩٩٨م.

١٣١- **محمد سعيد ربيع الغامدي**، الدرس الصرفي (طبيعته وإشكالاته)، التراث العربي، مجلة فصلية محكمة، تصدر عن: اتحاد الكتاب العرب، بدمشق، ١١٨/١١٧.

١٣٢- **محمّد عابد الجابري**، التّراث والحداثة، دراسات ومناقشات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩١ م.

١٣٣- **محمّد عابد الجابري**، تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٢ م.

١٣٤- **محمد عبد اللطيف حماسة**، النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي)، مكتبة ومطبعة المدينة، القاهرة، ط١، ١٩٨٣م.

١٣٥- **محمد كاظم البكاء**، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، (آفاق عربية)، ١٩٨٩م.

١٣٦- **محمد المبارك**، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٧، ١٩٨١م.

١٣٧- **محمد محمد يونس علي**، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

١٣٨- **محمود أحمد نحلة**، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، ط١، ٢٠٠٢م.

١٣٩- **محمود جفّال**، الاستحسان عند ابن جني، مجلة دراسات (العلوم الإنسانية)، المجلد٢٢ (أ)، العدد٦، ١٩٩٥م.

١٤٠- **محمود جفّال**، المصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص، مصدره ودلالته، من منشورات مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، (العدد الحادي والسبعين)، صص ٥٩-١٢٧.

١٤١- **محمود زيدان**، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥م.

١٤٢- **محمود سليمان ياقوت**، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥م.

١٤٣- **محمود فهمي حجازي**، قضايا في علم اللغة، محاضرات، طبع رونيو، القاهرة، ١٩٧٧م.

١٤٤- **محمود فهمي حجازي**، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطّباعة والنّشر، القاهرة (دار غريب)، ١٩٩٧م.

١٤٥- **محي الدين رمضان**، في صوتيات العربية، مكتبة الرسالة الحديثة، عمَّان، ١٩٧٩م.

١٤٦- **المُرادي** أبو محمد الحسن بن قاسم (٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: طه محسن، مؤسسة الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

١٤٧- **المرعشي** محمد بن أبي بكر الملقّب بِ"ساجقلي زادة" (١١٥٠هـ)، جهد المقلّ، سالم قدوري الحمد، دار عمَّار، عمَّان، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

١٤٨- **مصطفى الشهابي**، معجم المصطلحات الحراجية، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٦٢م.

١٤٩- **المغربي** عبد القادر بن مصطفى (١٣٧٦هـ)، الاشتقاق والتعريب، مطبعة الهلال، القاهرة، ١٩٠٨م.

١٥٠- **ابن منظور** أبو الفضل محمد بن مكرم (٧١١هـ)، لسان العرب، طبعة: دار صادر، بيروت، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م. وطبعة: دار إحياء التراث العربي، بيروت، بتعليق: علي شيري، ١٩٨٨م.

١٥١- **مهدي بن علي آل ملحان القرني**، الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية والصرفية، إلى أواخر القرن العاشر الهجري، مجلة جامعة أم القرى، ج١٣، العدد٢١، ديسمبر، ٢٠٠٠م.

١٥٢- **مهدي المخزومي**، الخليل بن أحمد الفراهيدي، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٦م.

١٥٣- **مهين حاجي زادة**، البحث الدلالي عند ابن جني، مجلة اللغة العربية وآدابها، مدينة قم، السنة السادسة، العدد العاشر، ربيع وصيف ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

١٥٤- **ميشال زكريا**، علم اللغة الحديث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣م.

١٥٥- **نعمان بوقرة**، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الأدب، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٤م.

١٥٦- **نهاد الموسى**، الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في الكتاب، مجلة حضارة الإسلام، دمشق، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

١٥٧- **هشام عبد الله الخليفة**، نظرية الفعل الكلامي بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي الإسلامي، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ط١، ٢٠٠٧م.

١٥٨- **ابن هشام** أبو محمد عبد الله بن يوسف (٧٦١هـ)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥م.

١٥٩- **ابن هشام** أبو محمد عبد الله بن يوسف (٧٦١هـ)، نزهة الطرف في علم الصرف، تحقيق: أحمد هريدي، طبعة مكتبة الزهراء، القاهرة، ١٩٩٠م.

١٦٠- **هيثم محمد مصطفى**، ملامح من النظرية الوظيفية (التواصلية) عند ابن جني في كتابه (الخصائص)، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة الموصل، المجلد٨، العدد (٢/١٥)، ١٤٣٥ه/ ٢٠١٤م.

١٦١- **ابن وثيق** أبو إسحاق إبراهيم بن محمد (٦٥٤هـ)، كتاب في تجويد القراءة ومخارج الحروف، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مجلة الحكمة، عدد ٣٥، سنة النشر: ١٤٢٨هـ.

١٦٢-**وجيه السمان**، النحت في العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، بدمشق، ٥٧/٣: ٣٤٩.

Linguistic terminology in the fourth century A.H.
in Light of modern linguistics

Abstract

The linguistic term occupies an important position in the old Arabic grammar lesson – fourth century as an example– and modern lingual discourse together.

This brings us to the heated debate these days about the nature of the possible relationship between grammar heritage and linguistics in general. However, the modern lingual literature still lacks sufficient studies which determine the epistemological and conceptual foundations that control this relationship ; the modern or contemporary lingual discourse is limited to the concept of " rooting " which tracks some of the terminology and concepts of modern linguistics , and find its (likes and equivalents) by early grammarians only.

This research tries to overcome the concept of " rooting " after benefiting from its data and tools, and not stopping at its borders ; and to avoid methodological and conceptual mistakes. And transferring to the concept of " bridging" in the search modern lingual Arab , starting from the point of the principle of " cumulative and building construction " of human knowledge, Because

we believe that the terms of reference of Arabic linguistics are multiple, And that there is what authorizes the search for bridges for these references according to clear criteria, Therefore this research builds a conceptual theory of heterogeneous models and infer a wide range of linguistic terms as in the fourth century in the light of modern linguistics.

The plan of the research is divided -according to the above substantive equivalent- into : preliminary ,introduction, four chapters , and the conclusion. The preface discusses the historical background of the linguistic term from pre-foundation k٨until the fourth century, then I discuss the four chapters Then addressed the four seasons in a row : phonetic term , morphological , syntax, and semantic in the light of modern linguistics.